تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥

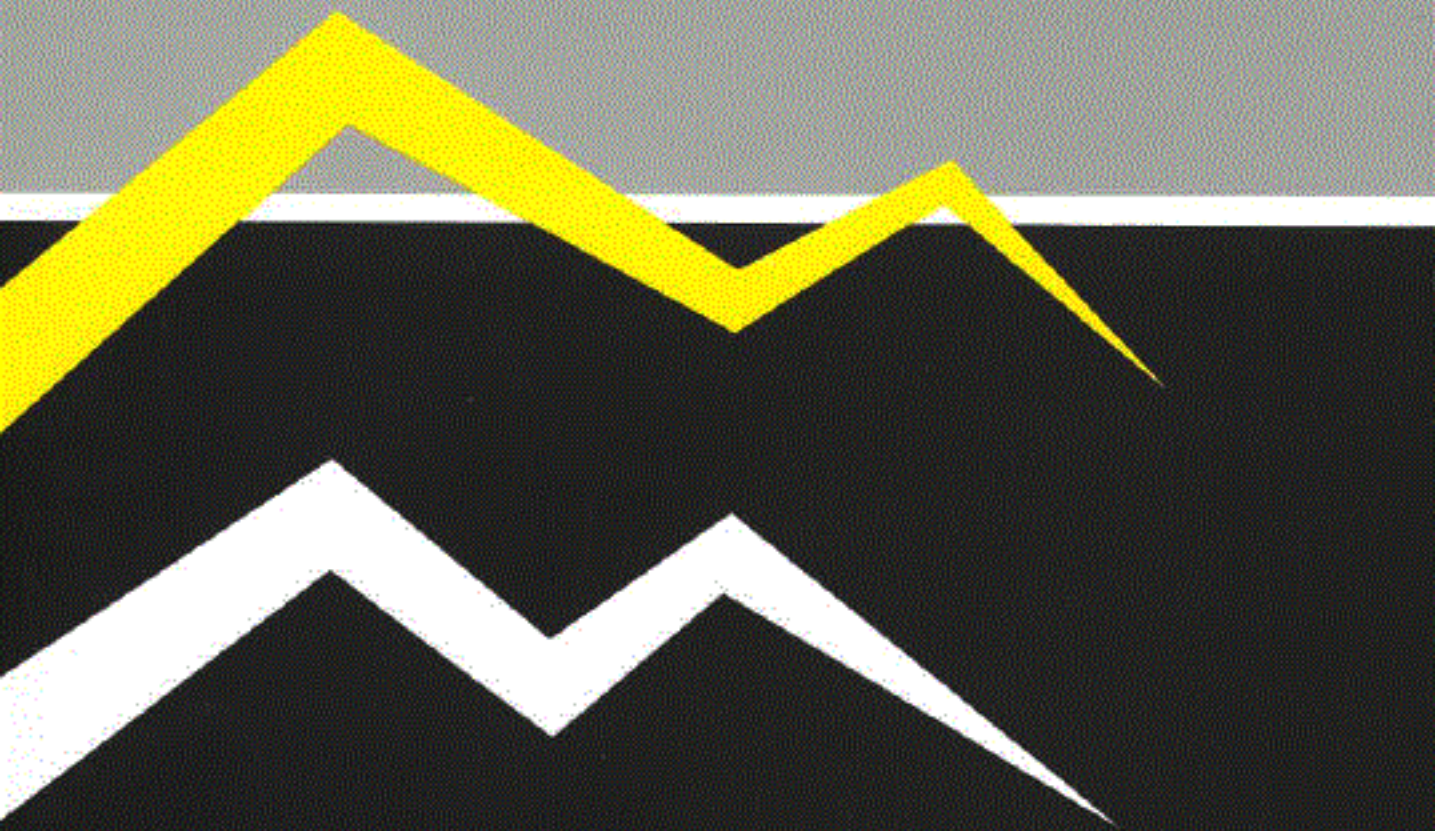

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالإقتباس شرط ذكر المصدر

الناشر
المؤسسة العربية لضمان الإستثمار
ص. ب : ٢٣٥٦٨ الصفاة 13096هاتف : ٤٨٤٤٥٠٠
فاكس : ٤٨١٥٧٤١ – تلكس ٢٢٥٦٢/٤٦٣١٢ KAFEEL

*بسم الله الرحمن الرحيم *

تقديـــــم :

يسـر المؤسسـة العربيـة لضمـان الاسـتثمار أن تصـدر تقريرها الحـادي عشـر عـن منـاخ الاستثمار فـي الدول العربية مواصلـة بذلك إصدار تقاريرهـا السـنوية عن منـاخ الاستثمار التي أصدرت أولها عـام ١٩٨٥ ، وقد شجع المؤسسة علـى مواصلة إصدار هذه التقارير ما وجدته من اهتمام بها على مختلف الأصعدة في الدول العربية .

وامتثالا لقرار الهيئـة العربيـة لاتفاقيـة الاسـتثمار في اجتماعهـا العاشـر لعـام ١٩٨٧ بأن تقوم المؤسسة قبل طباعة التقرير بشكله النهائي باستطلاع آراء الجهات المختصة في الدول العربيـة بشـأن التقرير القطري الذي يخص كـلا منهـا لمطابقـة مـا يـرد فيـه من تشـريعات وإجراءات ووقائع وأحداث مع ما هو واقع فعلا وذلك خلال مدة مناسبة وإلا فـان المؤسسة ستقوم بنشر التقرير بعد انقضاء أجل المدة المحددة ، فانه ليسر المؤسسة أن ترفع للجهات المسـؤولة في الـدول العربيـة مسـودة تقرير منـاخ الاسـتثمار لعام ١٩٩٥ ، آملـين أن تصلنا آراؤهـا حول التقريـر في مدة أقصاهـا ١٩٩٦/٥/٢٠، وفي حالـة عدم رد الحكومـات الموقرة بأي ملاحظات خلال المدة المذكورة فسـتقوم المؤسسـة بنشـر التقرير حسـب توجيـه هيئـة الاستثمار المشار إليه عاليه .

أسـأل الله جلت قدرته أن يوفقنـا جميعا لما فيه خير الأمـة العربية ، وإنجاح العمل العربي المشترك.

وبالله التوفيـــق ،،،

مأمون إبراهيم حسن
المديـــــر العـــــام

الفهـــرس

تمهيـــد : ..... ص : ٢

الجزء الأول : التقرير القومي ..... ص : ١١

١. مقدمة ..... ص : ١٧
٢. التطورات الدولية ..... ص : ١٩
١.٢ الأداء الاقتصادي العالمي ..... ص : ٢٢
٢.٢ الاستثمارات الأجنبية ..... ص : ٢٢
٣.٢ التجارة الدولية ..... ص : ٢٦
٣. المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار ..... ص : ٢٧
١.٣ النمو الاقتصادي ..... ص : ٢٧
٢.٣ العجز الداخلي ..... ص : ٢٨
٣.٣ العجز الخارجي ..... ص : ٢٩
٤.٣ معدل التضخم ..... ص : ٣٢
٤. التطورات التشريعية والمؤسسية ..... ص : ٣٣
٥. أسواق المال العربية ..... ص : ٣٨
٦. الاستثمارات العربية البينية ..... ص : ٤١
٧. عمليات المؤسسة ..... ص : ٤٦

الجـــــداول : ..... ص : ٤٧

جدول رقم (١) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ..... ص : ٤٧
نحوالدول العربية ١٩٨٣ – ١٩٩٤

جدول رقم (٢) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة ..... ص : ٤٨
من الدول العربية ١٩٨٣ – ١٩٩٤

جدول رقم (٣) : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ..... ص : ٤٩
في الدول العربية

جدول رقم (٤) : مؤشر السياسة المالية ..... ص : ٥٠

جدول رقم (٥) : مؤشر سياسة التوازن الخارجي ..... ص : ٥١

جدول رقم (٦) : مؤشر السياسة النقدية ..... ص : ٥٢

جدول رقم (٧) : المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية ..... ص : ٥٣
في مناخ الاستثمار

جدول رقم (٨) : الاستثمارات العربية البينية ..... ص : ٥٤
التي تم التصديق عليها خلال عام ١٩٩٥

جدول رقم (٩) : التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية ..... ص : ٥٥
التي تم التصديق عليها خلال عام ١٩٩٥
في عينة من الأقطار العربية

جدول رقم (١٠): نصيب الأقطار العربية المستثمرة في ..... ص : ٥٦
الاستثمارات العربية البينية لعام ١٩٩٥

الجزء الثاني : التقارير القطرية .....ص : ٥٧
لمناخ الاستثمار لعام ١٩٩٥ :

(١) المملكة الأردنية الهاشمية .....ص : ٥٩
(٢) دولة الامارات العربية المتحدة .....ص : ٦٩
(٣) دولة البحرين ..... ص : ٨١
(٤) الجمهورية التونسية ..... ص : ٩٣
(٥) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ..... ص : ١٠٧
(٦) جمهورية جيبوتي ..... ص : ١٢١
(٧) المملكة العربية السعودية ..... ص : ١٢٩
(٨) جمهورية السودان ..... ص : ١٤١
(٩) الجمهورية العربية السورية ..... ص : ١٥١
(١٠) جمهورية الصومال الديمقراطية ..... ص : ١٦١
(١١) جمهورية العراق ..... ص : ١٦٥
(١٢) سلطنة عمان ..... ص : ١٧١
(١٣) دولة فلسطين ..... ص : ١٨١
(١٤) دولة قطر ..... ص : ١٩٩
(١٥) دولة الكويت ..... ص : ٢١٥
(١٦) الجمهورية اللبنانية ..... ص : ٢٢٧
(١٧) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ..... ص : ٢٤١
(١٨) جمهورية مصر العربية ..... ص : ٢٥١
(١٩) المملكة المغربية ..... ص : ٢٦٥
(٢٠) الجمهورية الاسلامية الموريتانية ..... ص : ٢٧٩
(٢١) الجمهورية اليمنية ..... ص : ٢٩١

* بسم الله الرحمن الرحيم *

تمهيـــــد

ينصرف تعبير "مناخ الاستثمار" إلى مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال وتوطنه . وقد انبثقت فكرة إصدار تقرير سنوي عن مناخ الاستثمار في الأقطار العربية من الحاجة الماسة لتوفير معلومات عن الأوضاع التي يمكن أن يستثمر فيها المال العربي وكان الغرض أن يساهم التقرير في سد ثغرة نقص المعلومات عن الدول العربية، فيما يتعلق بأوضاع ومتغيرات وتوجهات الاستثمار فيها تلك الثغرة التي يحس بها كل مستثمر ومهتم ودارس لقضايا الاستثمار في وطننا العربي.

وغني عن البيان أن المستثمر عندما يتخذ قراراً بالاستثمار خارج موطنه فإنه يتوجه إلى الأقطار التي تتوفر لديه معلومات أساسية عنها، وعن ظروف الاستثمار فيها. وخلاصة القول أن توفر المعلومات حافز قوي لتدفق الاستثمارات إلى الوطن العربي، وغيابها عقبة كؤود في وجه انسيابها وتوطنها. ومن هذا المنطلق رأت المؤسسة إصدار تقريرها الدوري عن مناخ الاستثمار، ليقدم للمستثمر معلومات وحقائق عن متغيرات الوضع السياسي لكل دولة عربية ومدى ما يتسم به من استقرار وسياسات الدولة الاقتصادية من مالية ونقدية وغيرها وخططها وبرامجها وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر إنتاج والتنظيم الإداري وما يتميز به من كفاءة لاستقبال الاستثمار والتركيب الاجتماعي وما يعتوره من وفاق أو غليان والنظام القانوني بالدولة ومدى وضوحه وثباته واتساقه وتوازن ما يقدمه من حقوق وواجبات.

إن المستثمر سواء أعبر بالكيفية التي سقناها، والتعداد الذي أوردناه ، عن مكونات مناخ الاستثمار، أو لم يفصل ويعدد، فإن مجمل تفكيره ينصرف إلى كل ذلك... فأمن المستثمر وأمانه، وأمن وأمان أصوله وممتلكاته، والاستقبال الجيد لمشاريعه الاستثمارية والتهيئة له بتمكينه من تخطي عقبات الروتين والبيروقراطية، حتى ينشأ وينمو ، والاقتصاد ومعدلات نموه التي تمكن استثماره من النمو الجيد والربحية أو التعثر والخسارة والقوانين التي تحكمه وتمنحه المزايا والإعفاءات ، وتفرض عليه الواجبات ، وما يتصل بها من قوانين كالعمل والضرائب ورقابة النقد والأسعار والتجارة ..الخ والمجتمع الذي سيعمل فيه – مدى ترحيبه بالاستثمار ومدى استقراره أو تنافره – كل هذه قضايا تهم المستثمر، والنظرة

الايجابية لها تشكل الحافز والمسوغ لاتخاذه قرار استثماره ورصدها الموضوعي يقدم للمستثمر العربي خدمة جليلة ويلبي حاجة لسد ثغرة المعلومات.

إن توفير المعلومات وتوثيقها هو الأهم ولكن ثمة غرض آخر للتقرير وهو الإلمام بماهية مناخ الاستثمار ومكوناته الأمر الذي يساعد في تكوين فكر مشترك للمستثمر وأولئك القائمين على جهود العمل العربي المشترك وللباحثين ولدولنا العربية . إن المساهمة في تحقيق هذا الهدف سيقدم إسهاماً للحوار الذي لم يقف والدائر في منابر العمل العربي المشترك بشأن توطين المال العربي في الأرض العربية.

لم تشأ المؤسسة عند إصدار التقرير أن تضع أوزاناً ومقاييس ومسطرة لقياس مناخ الاستثمار في دولنا العربية سواء تحسن أم تراجع واكتفت بتضمين التقرير نتائج استبيان أرسلته كل عام لعدد كبير من المستثمرين العرب وكان من ضمنه استطلاع رأي المستثمر عن الأقطار العربية التي يفضل الاستثمار فيها، وفي أي القطاعات وطلبت منه أن يرتبها حسب الأولوية. ثم وضعت للمستثمر ثلاثة وعشرين حافزاً للاستثمار لكي يرتبها حسب الأسبقيات والأهمية والجاذبية. كما ضم الاستبيان في جانب منه قائمة الدول العربية التي طلب من المستثمر أن يرتبها وفق درجة مخاطر الاستثمار في كل قطر، وفي جانب آخر من الاستبيان طلب منه أن يبدي رأيه في مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام الذي يتناوله التقرير، ووضعت قائمة الدول العربية وثلاثة موازين ليختار أياً منها لكل قطر بالقائمة والموازين هي : (١) لم يطرأ على مناخ الاستثمار أي تغيير خلال العام. (٢) تحسن عن السابق. (٣) تدهور عن السابق . ثم في جانب آخر من الاستبيان وضعت قائمة الدول العربية وطلب من المستثمر أن يبدي وجهة نظره عن أبرز معوقات الاستثمار في الأقطار العربية التي تتوفر لديه معلومات عنها وأن يقدم مقترحاته لتحسين مناخ الاستثمار فيها .

وتجاوب المستثمرون الذين أرسلنا لهم الاستبيان مقدمين ردودهم وآراءهم لتلك الأسئلة وضمنا الآراء في التقارير الأولى لمناخ الاستثمار. ثم رأينا في تقارير لاحقة التيسير على المستثمر واختصار الاستبيان مع الابقاء على الهدف الأساسي من الاستبيان وأهم محتوياته. وكما يتضح فإن المؤسسة أرادت أن تمكن المستثمر – وهو صاحب المال والقرار – أن يبدي رأيه وأن يطرح انطباعاته واستخلاصاته عن مناخ الاستثمار في الدول العربية . وقد جاءت إجابات المستثمرين موضوعية ومفيدة ولابد أنها قد أفادت حكوماتنا كما أفادت المؤسسة.

كان الطموح بأن يضم تقرير المناخ كل ما أشرنا إليه من توصيف مرهقاً ومكلفاً

للمؤسسة. فقد استدعى أن تعد المؤسسة تقريراً عن كل قطر وأن يصلها من مراسلين من كل قطر تقرير آخر وأن يدمج التقريران للحصول على تقرير افضل. وكان للمؤسسة ضوابطها في جمع المعلومات أساسها التيقن والاستيثاق من صحة المعلومات التي ضمها التقرير... ومن أجل ذلك لجأت المؤسسة للدول فيما يخص البيانات والإحصاءات المتعلقة بالاستثمارات العربية التي ترخص بها كل عام، وإلى الجرائد الرسمية فيما يخص القوانين، وإلى الصحف ووسائل الإعلام الموثوقة فيما يخص رصد تطور الأحداث، وفضلاً عن ذلك فقد استعانت المؤسسة بتقارير وفودها للدول الأعضاء، والتقارير التي تصدرها الأجهزة الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية.

وصدر التقرير اعتباراً من عام ١٩٨٥ لمدى عقد من الزمان راصداً أوضاع الاستثمارات العربية وتوجهاتها في الأقطار العربية ولا تدعى المؤسسة بأن التقارير لكل دولة أحاطت بكل ما أشرنا إليه من توصيف ولكن جهوداً كبيرة بذلت ليشمل التقرير أكبر قدر موثوق به من المعلومات... وقد قابل هذا الجهد تقدير وتقريظ من قبل الدول والباحثين والمهتمين بشئون الاستثمارات العربية ومن الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى. وقد تمثل ذلك فيما تلقته المؤسسة من كتب بشأن التقرير وفيما نشرته الصحافة عنه ومما اقتطف منه في الأبحاث... وعلى الجانب الآخر كان هناك من لهم ملاحظات على التقرير، أرسلوها وحاورونا بشأنها.

إن مرور عقد من الزمان منذ صدور التقرير قد شكل للمؤسسة علامة للوقوف ومراجعة التقرير. فالعقد الذي مر منذ أن صدر التقرير قد أوصل عالمنا لمشارف القرن الحادي والعشرين وهو عقد من أهم العقود في تاريخ العالم لما شهده من أحداث وثورات سياسية واقتصادية وتقنية واجتماعية. ففي مجال الاستثمار كان أثر تلك الأحداث بيناً وباهراً . فقد فتحت الحدود أمام الاستثمار في جل أرجاء عالمنا ونشأ ركض وصراع محموم لاستقطاب الاستثمارات الخاصة في كل صقع منه... مناطق كانت ترى أن الاستثمار الأجنبي كفر جعلت تركض وراءه، وكانت حركة الخصخصة تعبيراً عن التحول الحاسم لصالح المبادرة الحرة والقطاع الخاص... والثورة التكنولوجية في الاتصالات التي ساعدت تدويل الإنتاج كان لها أثرها في حركة الأموال ودورانها السريع في الأسواق وإدارة الأموال القابلة للتوظيف والباحثة عن الاستثمار والربح قد انتقلت إلى حد كبير من المصارف ذات الرقابة الصارمة إلى صناديق الاستثمار التي لا تكبلها قيود في سعيها وراء الأسواق بحثاً عن الربح. ووفرت حركة الخصخصة والأسواق المالية التي شهدت إصلاحاً وتلك التي انشئت حديثاً معيناً من فرص الاستثمار.

جاءت التحولات الدولية المتعلقة بتدفق الاستثمارات المباشرة الخاصة لمصلحة الدول النامية خاصة دول الرأسمالية الناهضة في جنوبي وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي كان أداؤها الاقتصادي الأحسن ، وشهد العالم النامي زيادة ملحوظة في تدفق الاستثمارات ولكن الزيادة انحصرت في مناطق وفي أقطار معينة. والدول العربية وهي تشهد هذا التحول لم تقف في معزل عنه إذ انتظمتها حركة إصلاح واسعة لاقتصادياتها شملت قطاع الاستثمار والأدوات الاقتصادية التي تؤثر فيه .

إن ما شهده عالمنا من تحولات وما تشهده دولنا من حركة الإصلاح الاقتصادي يدلان على أننا نعيش حالياً في عالم جديد وظروف جديدة غير ما عهدناه في منتصف العقد الماضي ١٩٨٥ حين صدر أول تقرير لمناخ الاستثمار. إن بعض الشكاوى التي صدرت من المستثمر العربي في ذلك الزمان كالقيود المفروضة على مجالات الاستثمار، وحرية تحويل النقد وإمكانية حق السيطرة الكاملة على المشروع وعدم توفر البنى التحتيه ... الخ قد أصبحت في عدد من أقطارنا العربية شكاوى غير واردة من مخلفات الماضي وذلك لان حركة الإصلاح الاقتصادي والبناء في عدد من دولنا قد قطعت شوطاً في طريق الإصلاح الاقتصادي، وكان من آثارها تحرير قطاع الاستثمار من عدد من القيود، وفي عدد من الدول حررت العملة فأصبحت قابلة للتحويل، وهناك أيضاً ما يمكن أن يقال في أمر الترخيص القطري للاستثمار وما جرى فيه من تيسير بل وإلغائه في بعض الأقطار. كما أن إنشاء وزارات وهيئات لاستقبال الاستثمارات الوافدة ساهم في تحسين إدارة الاستثمار الأجنبي فضلاً عن أن الجهود لتعديل قوانين الاستثمار وإكمالها لم تتوقف في جل الدول العربية، ونشاط الترويج للاستثمار قد تقدم شكلاً وموضوعاً وبالإضافة إلى ذلك فقد اكتسبت الحكومات والمستثمرون العرب – ومنذ بداية السبعينات – خبرة في التعامل مع الاستثمارات العربية، وتعمقت هذه الخبرة منذ أن أصدرنا أول تقرير قبل عقد من الزمان . وفضلاً عن ذلك فإن الإطار المؤسسي للمستثمرين – أي شركاتهم ومؤسساتهم – قد نما حجماً وكيفاً كما أن هنالك أجيالا من المستثمرين الذين تلقوا تعليماً جيداً في الاقتصاد مما يمكنهم من التحليل الاقتصادي المعمق للمشاريع الاستثمارية والنظرة الدارسة لمناخ الاستثمار.

إن التحولات العالمية والإقليمية وتطور العملية الاستثمارية في الوطن العربي والمناخ الذي يحكمها جعل المؤسسة تفكر في تقويم وتعديل تقرير مناخ الاستثمار بما يتماشى مع تلك المستجدات ... وأجرينا حواراً معمقاً بالمؤسسة عن مضمون وشكل التقرير الذي نطمح في إصداره ماذا يشمل وعلى أي الجوانب يركز . وشاركنا الحوار خبراء ومسؤلون حكوميون ومستثمرون قدموا لنا مشكورين قبساً من فكرهم النير وكان الرأي والخلاصة ... إن كان

التقرير في الأعوام الماضية يركز على المستجدات فليستمر التقرير في شكله الجديد على إيراد المستجدات مع اهتمام مساو بالجانب الاقتصادي التحليلي الأمر الذي يعمل على رصد حركة الإصلاح الاقتصادي التي تنتظم الأقطار العربية. ولا حاجة للقول بأن الوضع الاقتصادي في قطر ما هو عصب النجاح للمشروع الاقتصادي. فالاقتصاد الذي ينمو بوتائر عالية كما هو الحال في عدد من مناطق العالم النامي هو الكفيل بنجاح الاستثمار وبالتالي مزيد من تدفقه على القطر، إن النظرة التحليلية لاقتصاد قطر ما من أجل اتخاذ قرار للاستثمار فيه تقتضي النظر لاقتصادياته الكلية -إلى العرض والطلب الكلي، الإنتاج والاستهلاك- ومعرفة إن كان بالاقتصاد وفر للاستثمار مما يؤكد نمو الاقتصاد أم أن الجانبين غير متوازنين مما يشكل فجوة في الاقتصاد تبدو في خلل موازينه الداخلية ومع الخارج... في ميزانياته والميزان التجاري وميزان المدفوعات وفي علل أخرى كالتضخم وانخفاض قيمة العملة الخ مما يجعل الاستثمار غير ذى جدوى على الأقل في المدى القصير.

كما أن نظرة المستثمر لاقتصاديات قطر ما لا تقف عند تاريخ إبداء نيته للاستثمار ولكن تتجاوزها إلى المستقبل لتشمل توقعات تطور الاقتصاد في المدى القريب والبعيد، أي حين ينشأ المشروع الاستثماري ويبدأ الإنتاج. ولهذا كان لابد أن يشمل التقرير في صورته الجديدة ما أمكن توقعات المستقبل استناداً إلى المعطيات الراهنة للاقتصاد. وقد اعتمد التقرير في رصده وتحليله الاقتصادي على بيانات المنظمات الدولية والإقليمية وحسابات الدخل القومي وكتب الإحصاء التي تصدرها الدول. وحاولنا التوفيق حيث وجدت فروقات بين الإحصاءات الوطنية والدولية، أو اختيار الإرقام التي رأينا أنها أقرب للحقيقة .

إن نتاج الحوار الذي أشرنا اليه سابقاً هو التقرير الذي بين يديكم نقدمه للمستثمرين وللحكومات ولأصحاب الرأي والباحثين طامعين في رأيهم ومشورتهم ولاشك أنها ستعمل على أن يصدر التقرير وهو أكثر فائدة .

وختاماً فإن تقرير مناخ الاستثمار شمل في الماضي الكثير من المعلومات وركز على المستجدات، والتقرير الحالي يوازن بين المستجدات والتحليل الاقتصادي وبه محاولة جادة لوضع توقعات لبعض الأقطار وهو ما نطمح لتجويده مستقبلاً. ونثق في أن رأي الدول في التقرير وحوارنا مع المسئولين فيها سيمكناننا من تجويد التقرير في صورته الجديدة .

وفقنا الله لخدمة امتنا والله من وراء القصد.

مأمون ابراهيم حسن
المديـــر العـــام

الجزء الأول
التقرير القومي

التقرير القومي

١ . مقدمـــة:

نصت اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أن تقوم المؤسسة بإجراء الأبحاث والدراسات ذات الصلة بأوضاع الاستثمارات العربية البينية. وكان المبتغى أن تساهم هذه الأنشطة في تحفيز الاستثمارات العربية وتشجيعها وتوطنها في الدول العربية عن طريق توفير المعلومات حول أوضاع الاستثمار وتوجهاته ومتغيراته. وانطلاقا من قناعتها بضرورة إيلاء هذا الجانب الأهمية التي يستحقها رأت المؤسسة إصدار تقرير دوري عن مناخ الاستثمار في الدول العربية مساهمة منها في سد ثغرة نقص المعلومات التي ترى المؤسسة أن في توفرها حافزا قويا لتدفق الاستثمارات. وقد ساهم التقرير منذ صدوره في عام ١٩٨٥ في تعريف المستثمر بأوضاع الاستثمار في الأقطار العربية بأسلوب توخي الموضوعية قدر الإمكان، لعكس صورة للأوضاع التي تكتنف الاستثمار العربي الوافد وأبرز مستجدات مناخ الاستثمار بما في ذلك التشريعات الصادرة والإجراءات الحكومية في هذا المضمار.

وقد شكل مرور عقد من الزمان على صدور التقرير فرصة للمراجعة، حيث شهد العقد تحولات ومستجدات على قدر كبير من التأثير خاصة على صعيد الاستثمار إذ برزت مناطق جديدة جاذبة للاستثمار وأسواق واعدة تقابلها رؤوس أموال سريعة الدوران وقابلة للتوظيف بحثا عن العائد المجزي . كما برزت خلال هذه الفترة الأهمية القصوى التي تلعبها السياسات الاقتصادية في تهيئة المناخ المواتي للاستثمار وذلك في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية. ولم تكن الدول العربية بعيدة عن هذه التحولات إلا أن حظها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يشكل إلا النذر اليسير منها على الرغم من الإصلاحات التي انتظمت اقتصاداتها منذ منتصف الثمانينات .

واستجابة لهذه المستجدات ، إن لم يكن انفعالا بها ومعها ، جاء تفكير المؤسسة في توجيه محتوى تقرير مناخ الاستثمار في هذه الفترة لرصد أثر حركة الإصلاح الاقتصادي التي تنتظم الأقطار العربية وعلى تدفق الاستثمارات من خلال مؤشرات اقتصادية متعارف عليها ولها دلالتها الحاسمة فيما يتعلق برصد التطورات النوعية لمناخ الاستثمار. ويأتي تقرير هذا العام بداية لتطبيق هذا الاتجاه وذلك بإتباع منهجية محددة تتمثل أهم محاورها فيما يلي :

(أ) تعريف: يستند التقرير، في اتفاق مع الأدبيات المتخصصة، على تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمارات – في ظل فلسفة اقتصادية تؤمن بسيادة نظام الأسواق في التخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية – على أنها تلك البيئة التي تتميز بعجز طفيف في الموازنة العامة ، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، ومعدلات متدنية للتضخم ، وسعر صرف معقول ومستقر بمعنى عدم المغالاة في تسعير العملة الوطنية، وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات .

(ب) مجموعة السياسات: على أساس هذا التعريف الموجز أمكن ابتداع مؤشرات للسياسات الاقتصادية تمكن من الحكم على حالة مناخ الاستثمار والتغيرات التي تطرأ عليها مع مرور الزمن . ويعتمد التقرير، في اتفاق مع الأدبيات المتخصصة في تحليل السياسات الاقتصادية التجميعية، على أن أهم ثلاث مجموعات للسياسات هي مجموعة السياسات المالية ومجموعة السياسات النقدية ومجموعة سياسات سعر الصرف .

(ج) مجموعة المؤشرات الفرعية: يستخدم تقرير هذا العام، في اتفاق جزئي مع الأدبيات المتخصصة، مؤشر العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتلخيص التطورات في السياسة المالية (ويمكن بالإضافة إلى ذلك استخدام مؤشر لإجمالي الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشر معدل التضخم لتلخيص التطورات في السياسة النقدية (ويمكن بالإضافة إليه استخدام مؤشر للضريبة التضخمية ومؤشر لسعر الفائدة) ومؤشر هامش أسعار الصرف في السوق الموازي للعملة لتلخيص التطورات في سياسة سعر الصرف (ويمكن بالإضافة إليه استخدام مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال).

(د) المؤشر المركب: ولتوصيف حالة الاقتصاد والتغير الذي يطرأ عليها ، ومن ثم الحكم على مناخ الاستثمار من وجهة نظر السياسات الاقتصادية ، تم تجميع هذه المؤشرات في مؤشر مركب يستند على ميزان رقمي لمدى التغير في المؤشرات المستخدمة ويساوي متوسط الدرجات التي يحصل عليها كل مؤشر على حدة .

هذا وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن كتابة التقارير القطرية قد استوحت أساسيات هذه المنهجية بالإضافة إلى معلومات تجميعية أخرى اشتملت على تطورات سوق الأسهم والسندات وتفاصيل حول تركيبة واتجاهات التجارة الخارجية وموقف الديون

الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم التطورات في القطاعات الاقتصادية الأساسية وأهم التطورات التشريعية والمؤسسية. هذا وتعكف المؤسسة حاليا على تطوير المنهجية في اتجاه استحداث مؤشر مركب لمناخ الاستثمار يشتمل على أهم هذه التفاصيل بالإضافة إلى مؤشر السياسات الاقتصادية .

وبعد، يشتمل التقرير القومي لمناخ الاستثمار في الدول العربية على ستة أجزاء ، فيما عدا هذه المقدمة. وقد هدف التقرير القومي، إضافة إلى تلخيص ورصد أهم التطورات في مناخ الاستثمار في الدول العربية ، إلى توفير أهم المعلومات حول التطورات العالمية ذات الصلة بنشاط الاستثمار، واستحدث التقرير القومي في هذا الخصوص تسليط الضوء على بعض القضايا الهامة التي يتناولها العالم في شكل أطر متخصصة .

ويقدم القسم الثاني من التقرير لمحة سريعة عن التطورات الدولية في مجال النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية وتطور التجارة الدولية . ويتناول القسم الثالث التطورات الاقتصادية في الدول العربية من خلال المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار التي سبق استعراضها. ويوضح هذا القسم أن مناخ الاستثمار في الدول العربية قد شهد تحسنا ملحوظا خلال عام ١٩٩٥، ليس فقط بفضل التطورات الإيجابية في أسعار البترول العالمية وإنما أيضا بفضل الجهود التي تبذلها الحكومات في إتقان تنفيذ حزم سياسات الإصلاح الاقتصادي. هذا وقد بلغ المؤشر المركب لموقف السياسات (١,٠٦) مما يعنى أن الدول العربية قد شهدت تحسنا كبيرا في السياسات الاقتصادية مقارنة بعام ١٩٩٤.

يتناول القسم الرابع من التقرير القومي أهم التطورات التشريعية والمؤسسية في مجال الاستثمار ويرصد تفاصيل أحدث القوانين التي تمت إجازتها بواسطة السلطات التشريعية خلال عام ١٩٩٥. وتعزز تفاصيل هذه القوانين ملاحظة التحسن الذي طرأ على مناخ الاستثمار خلال عام ١٩٩٥، حيث تمت صياغة هذه القوانين في إطار احترام مبدأ المعاملة المتساوية للمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم ومبدأ استقرار التركيبة المؤسسية. وفي القسم الخامس يرصد التقرير أهم مؤشرات أداء أسواق المال العربية حيث يوضح أن معظم الأسواق العربية قد حققت رواجا كبيرا في عام ١٩٩٥ مقارنة بالأسواق المالية في الدول النامية.

ويهتم القسم السادس من التقرير القومي بالاستثمارات العربية البينية معتمدا في ذلك على ما توفر من معلومات رسمية حول الاستثمارات التي تم الترخيص لها خلال العام. وتوضح المعلومات أن الاستثمارات العربية البينية قد تدفقت بأحجام كبيرة نسبيا مقارنة

بما تقدره المصادر الدولية. هذا وسوف يتم تطوير قاعدة المعلومات هذه، بعد استكمال بياناتها من الدول ، لتصبح مرجعا عربيا لمختلف الجهات المعنية بأمر الاستثمارات .

أما القسم السابع والأخير فيستعرض بإيجاز عمليات الضمان التي نفذتها المؤسسة خلال عام ١٩٩٥ ويوضح القسم زيادة حجم عمليات ضمان الصادرات مقارنة بالعام الماضي.

٠٢ التطورات الدولية :

١٠٢ الأداء الاقتصادي العالمي :

شهد عام ١٩٩٥ استمرار انتعاش الاقتصاد العالمي حيث ارتفع معدل نمو الإنتاج العالمي إلى ٣,٦٪ في السنة مقارنة بحوالي ٢,٥٪ في السنة عام ١٩٩٣ ، علما بأنه كان في نفس المستوى وبلغ ٣,٧٪ في السنة عام ١٩٩٤ . هذا وقد انخفض معدل نمو الإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة إلى ٢,٥٪ عام ١٩٩٥ بعد أن كان ٣,١٪ عام ١٩٩٤ . وترجم هذا الانخفاض على أنه يعكس هدأة في منتصف الدورة الاقتصادية وليس كسادا اقتصاديا. من ناحية أخرى ، حافظت الدول النامية كمجموعة على معدل نمو مرتفع نسبيا بلغ حوالي ٦٪ سنويا بانخفاض ضئيل عما تحقق في عام ١٩٩٤ حيث كان ٦,٢٪ . وتمكنت مجموعة الدول الآسيوية من تحقيق معدل للنمو بلغ ٨,٧٪ سنويا بارتفاع ضئيل عما حققته في عام ١٩٩٤ حيث كان ٨,٥٪ سنويا . هذا وعلى الرغم من استمرار النمو السالب في مجموعة دول الانتقال (روسيا وأوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى) حيث بلغ معدل نمو الإنتاج (-٢,١٪) سنويا إلا أن الاتجاه العام يشير إلى انتعاش الأوضاع الاقتصادية فيها إذ كان معدل نمو الإنتاج (-٩,٥٪) سنويا عام ١٩٩٤.

على الرغم من هذه النجاحات تظل هنالك العديد من التحديات التي ينبغي التصدي لها من خلال صياغة السياسات الملائمة . فقد شهد الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٩٥ سلسلة من الاهتزازات في الأسواق المالية نتيجة قيام المستثمرين بتعديل محافظهم الاستثمارية مدفوعين في ذلك بإعادة تقييمهم للمخاطر. وعلى الرغم من صعوبة تفسير توقيت ومدى الاهتزازات بالركون إلى العوامل الاقتصادية الأساسية إلا أنه يمكن إرجاع إعادة تقييم المخاطر بواسطة المستثمرين إلى قدر من عدم الثقة في التزام ومقدرة الحكومات على تصحيح الاختلالات الاقتصادية ومراجعة مواطن الضعف في السياسات الاقتصادية . هذا ويقدر أن حساسية الأسواق تجاه مثل هذه الاعتبارات قد ازدادت مع الزمن ، الأمر الذي

يؤكد أن التحدي الرئيسي في هذا الصدد يكمن في معالجة قصور السياسات الاقتصادية قبل أن تفرض الأسواق اتجاه التكيف المبتغى .

٢٠٢ الاستثمارات الأجنبية :

توضح مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ عام ١٩٩٤ حوالي ٢٢٦ بليون دولار ويتوقع أن يبلغ حوالي ٢٣٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ . هذا وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر متلق لهذه التدفقات . وللسنة الثانية على التوالي كانت الصين ثاني أكبر متلق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا وكانت الدول النامية قد تلقت ٣٧٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٩٤ حيث حقق حجم الاستثمارات رقما قياسيا بلغ ٨٤ بليون دولار (ما يعادل ثلاثة أضعاف حجم الاستثمارات عام ١٩٨٩) مقارنة بحوالي ٧٣ بليون في عام ١٩٩٣. هذا وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مكون في التدفقات الخاصة للموارد الأجنبية تجاه هذه البلدان .

وتوضح نفس المصادر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال عام ١٩٩٤ قد بلغت حوالي ١,٧ بليون دولار تشكل ٠,٨٪ من إجمالي الاستثمارات الدولية، وتشكل في نفس الوقت حوالي ٢,٥٪ من التدفقات الاستثمارية المباشرة الوافدة للدول النامية . هذا وقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية قد بلغت حوالي ٣ بليون دولار سنويا كمتوسط للفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٨ شكلت حوالي ٣,٣٪ من أجمالي التدفقات الدولية . وكانت التدفقات الاستثمارية الدولية قد انخفضت من حوالي ٢٠٩ بليون دولار عام ١٩٩٠ إلي حوالي ١٥٩ بليون دولار عام ١٩٩١ إلا أنها عادت وارتفعت إلى حوالي ٢٢٦ بليون دولار عام ١٩٩٤.

هذا وكان ترتيب أهم خمس دول عربية من حيث استقبالها للتدفقات الاستثمارية على نحو احتلت معه المغرب المرتبة الأولى بتدفقات قدرت بنحو ٤٤٢ مليون دولار (٢٥,٧٪ من إجمالي التدفقات الاستثمارية نحو الدول العربية) وجاءت مصر في المرتبة الثانية بتدفقات بلغت ٤٣٥ مليون دولار (٢٥,٣٪) ثم تونس بتدفقات بلغت ٢٦٣ مليون دولار (١٥,٣٪) ثم ليبيا بتدفقات بلغت ١٣٥ مليون دولار (٧,٨٪) ثم الإمارات بتدفقات بلغت ١١٣ مليون دولار (٦,٦٪). واستحوذت هذه الأقطار الخمسة على ٨١٪ من التدفقات الاستثمارية المباشرة الوافدة للدول العربية عام ١٩٩٤.

كذلك توضح مصادر الأونكتاد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الدول العربية عام ١٩٩٤ قد بلغت حوالي ٦٦٣ مليون دولار بنسبة ٠,٣٪ فقط من أجمالي التدفقات العالمية، وكانت هذه التدفقات قد بلغت حوالي ١,٦ بليون دولار (بنسبة ٠,٧٪) عام ١٩٨٩ بينما كان متوسطها السنوي حوالي ٦٣٤ مليون دولار (بنسبة ٠,٧٪ أيضا) للفترة ١٩٨٣-١٩٨٨. وتوضح المعلومات أن دولة الكويت قد احتلت المكانة الأولى في هذه التدفقات حيث بلغت قيمتها ٦٩٥ مليون دولار .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أقاليم جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا والباسفيك قد استحوذت على نصيب الأسد في التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الدول النامية في عام ١٩٩٤ والتي بلغ مجموعها حوالي ٨٤ بليون دولار وكان نصيب الإقليم منها ٥٩ بليون دولار. واحتلت الصين المرتبة الأولى حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها حوالي ٣٤ بليون دولار (بنسبة ٤٠,٥٪ من إجمالي التدفقات الدولية نحو الدول النامية). وبلغت التدفقات نحو إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي ٢٠ بليون دولار (بنسبة ٢٣,٨٪ من إجمالي التدفقات نحو الدول النامية) .

إطار رقم (١)
الحرية الاقتصادية في العالم

* صدر في أوائل عام ١٩٩٦ كتاب حول "حرية العالم الاقتصادية: ١٩٧٥ - ١٩٩٥" من تأليف جيمس قوارتني وروبرت لوسون و والتر بلوك (وثلاثتهم أساتذة للاقتصاد في الجامعات الأمريكية) وشارك في نشر الكتاب أحدعشر معهدا اقتصاديا عالميا متخصصا من مختلف دول العالم .

* عرفت الحرية الاقتصادية في أساسياتها بأنها تعني بحماية حقوق ملكية الأصول وبتوفير مجالات وحرية الاختيار للأفراد . ويتمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية إذا تمتعت ممتلكاتهم التي حصلوا عليها بالطرق القانونية بالحماية من التغول والعدوان .

* وتم قياس الحرية الاقتصادية عن طريق مؤشرات لحجر هذه الحرية والتضييق عليها بواسطة الحكومات حيث اختار مؤلفو الكتاب (١٧) مؤشرا تنتمي إلى أربع مجموعات عريضة هي مجموعة مؤشرات النقود والتضخم و مجموعة مؤشرات عمليات الحكومة والإطار الرقابي و مجموعة مؤشرات التحيز الضريبي و مجموعة مؤشرات التبادل الدولي .

* حدد ميزان رقمي لكل مؤشر يتراوح من صفر (حيث يعني أن القطر لا يتمتع بأي نوع من الحرية) إلى عشرة (وتعني أن القطر يتمتع بحرية كاملة) ، تم على أساسه ترتيب (١٠٣) قطرا حسب مجموع النقاط التي تم الحصول عليها لكل مؤشر وذلك للأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ وللفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ حسب توفر آخر المعلومات . وكما هي العادة في مثل هذه التمارين الترتيبية فقد واجهت المؤلفين مشكلة الأهمية النسبية للمؤشرات المستخدمة ومن بين ثلاثة طرق استخدمت لتحديد الأوزان النسبية فضل المؤلفون تلك الطريقة التي اعتمدت على استطلاع آراء عينة من الاقتصاديين لتحديد الأهمية النسبية للمؤشرات فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية . هذا وقد أفضت النتائج للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ إلى ما يلي :

- إن أكثر الدول استمتاعا بالحرية الاقتصادية هي هونج كونج والتي بلغ مؤشرها المركب حوالي (٩.٢) نقاط تليها في المرتبة الثانية سنغافورة بمؤشر يفوق (٨.٢) نقاط وجاءت نيوزيلندة في المرتبة الثالثة (٨ نقاط) ثم الولايات المتحدة الأمريكية (٧.٥ نقطة) ثم سويسرا (٧.٥ نقطة) . هذا ومن بين (١٢) دولة أكثر حرية اقتصادية في العالم كانت هنالك (٥) دول من شرق آسيا وهي بالإضافة إلى أوائل القائمة ، ماليزيا وتايلاند المرتبة السادسة المشتركة) وكوريا الجنوبية (المرتبة الثانية عشرة) .

- من جانب آخر ، اشتملت الدول التي تم ترتيبها على سبع دول عربية كان ترتيبها على النحو التالي : الأردن (المرتبة ٥٦ بمؤشر حرية اقتصادية بلغ ٤.٩) وتونس (مرتبة ٦٧ ومؤشر ٤.٣) ومصر (مرتبة ٧٧ ومؤشر ٤) والمغرب (مرتبة ٨٠ ومؤشر ٣.٨) وسوريا (مرتبة ٩٩ ومؤشر ٢.٦) والجزائر (مرتبة ١٠٠ مشتركة ومؤشر ٢.١) والصومال (المرتبة ١٠٣ دون قيمة للمؤشر) .

- باعتبار الفترة منذ عام ١٩٧٥ ، فان ترتيب الدول يوضح ارتباطا قويا بين الحرية الاقتصادية والثروة ، خصوصا في تلك الدول التي تمتعت بحرية اقتصادية لفترة طويلة . ولم يكن من قبيل المصادفة أن ست دول تمتعت بترتيب متقدم بطريقة مستمرة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٥ (هونج كونج ، سويسرا ، سنغافورة، الولايات المتحدة وكندا وألمانيا) قد جاءت من بين أعلى عشرة دول من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد .

* هذا وتتمثل النتيجة النهائية للكتاب في أنه كلما تمتع القطر بحرية اقتصادية أكثر خلال العشرين سنة الماضية، كلما تمكن من تحقيق نمو اقتصادي أكثر وكلما أصبح مواطنوه أكثر ثراءا .

٣٠٢ التجارة الدولية :

صاحب استمرار انتعاش الاقتصاد العالمي توسع كبير في حجم التجارة الخارجية الدولية التي نمت بمعدل ٧.٩٪ سنويا بانخفاض ضئيل عن عام ١٩٩٤ حيث كان معدل النمو ٨.٧٪. هذا وقد انخفض معدل نمو الواردات في الدول الصناعية من ٩.٢٪ عام ١٩٩٤ إلى ٧.١٪ عام ١٩٩٥ بينما ارتفع معدل نمو الواردات في الدول النامية من ٨.٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ١١.١٪ عام ١٩٩٥ . كما انخفض معدل زيادة صادرات الدول الصناعية من ٨.١٪ عام ١٩٩٤ إلى ٦.٩٪ عام ١٩٩٥ ، بينما ظل معدل نمو صادرات الدول النامية ثابتا في حدود ١١٪ عام ١٩٩٥.

توضح معلومات منظمة التجارة الدولية أن الدول العربية قد حافظت على نصيبها في التجارة الدولية الذي كان سائدا عام ١٩٩٤ والذي بلغ حوالي ٢.٩٪ حيث قدرت قيمة التجارة السلعية الدولية بحوالي ٤.٢ ترليون دولار. هذا وبلغت صادرات الإقليم عام ١٩٩٤ حوالي ١٢٠ بليون دولار حيث سجلت انخفاضا بمعدل ٢٪ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، كما بلغت واردات الإقليم نفس القيمة وسجلت معدلا للنمو بلغ حوالي ٥٪ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلا أنها سجلت انخفاضا بمعدل ٤٪ عام ١٩٩٣ وبمعدل ٣٪ عام ١٩٩٤.

هذا وتوضح معلومات منظمة التجارة الدولية أن من بين أهم (٥٠) قطرا مصدرا للسلع في العالم جاءت السعودية في المرتبة ٢٧ بأجمالي قيمة صادرات بلغت ٣٨.٩ بليون دولار وبنصيب بلغ ٠.٩٪ من إجمالي الصادرات العالمية عام ١٩٩٤ وأن قيمة الصادرات قد سجلت انخفاضا بمعدل ٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٣. وجاء ترتيب الإمارات في المرتبة ٣٣ بإجمالي صادرات بلغت ١٩ بليون دولار وبنصيب بلغ ٠.٥٪ مسجلة انخفاضا بمعدل ٢٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٣. واحتلت الكويت المرتبة (٤٥) بصادرات بلغت ١١.١ بليون دولار وبنصيب بلغ ٠.٣٪ مسجلة زيادة في الصادرات بمعدل ٨٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٣. واحتلت ليبيا المرتبة (٥٠) بإجمالي صادرات بلغ ٨.٣ بليون دولار وبنصيب بلغ ٠.٢٪ مسجلة انخفاضا بمعدل ٧٪ عن العام السابق .

وفي جانب الواردات جاءت السعودية في المرتبة ٢٧ بإجمالي واردات بلغت قيمتها ٢٧.٧ بليون دولار وبنصيب بلغ ٠.٦٪ من إجمالي الواردات العالمية مسجلة انخفاضا بمعدل ١٠٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٣. واحتلت الإمارات المرتبة ٤٠ بإجمالي واردات بلغ ٢٠.٥ بليون دولار وبنصيب بلغ ٠.٥٪ مسجلة معدلا للنمو بلغ ٥٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٣. وجاءت الجزائر في المرتبة ٤٧ (بإجمالي واردات ٩.٧ بليون دولار وبنصيب بلغ ٠.٢٪

وبمعدل ارتفاع بلغ ٢٥٪ عن عام ١٩٩٣) بينما احتلت مصر المرتبة ٥٠ (بإجمالي واردات ٨,٤ بليون دولار وبنصيب بلغ ٠,٢٪ وبمعدل ارتفاع بلغ ٣٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٣).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد جاء في المرتبة الأولى للمصدرين في العالم (٦٤٧ بليون دولار بنصيب ١٩,٤٪ وبمعدل نمو سنوي ١٣٪) وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية (٥١٢,٥ بليون دولار بنصيب ١٥,٤٪ وبمعدل نمو سنوي ١٠٪) وجاءت اليابان في المرتبة الثالثة (٣٩٧ بليون دولار بنصيب ١١,٩٪ وبمعدل نمو سنوي ١٠٪) وجاءت كندا في المرتبة الرابعة (١٦٥,٤ بليون دولار بنصيب ٥٪ وبمعدل نمو سنوي ١٤٪). أما في جانب المستوردين فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى ٦٨٩,٢ بليون دولار بنصيب ١٩,٩٪ وبمعدل نمو سنوي ١٤٪) وجاءت ألمانيا في المرتبة الثانية (٣٧٨,٠ بليون دولار بنصيب ٨,٧٪ وبمعدل نمو سنوي ١٠٪) وجاءت اليابان في المرتبة الثالثة (٢٧٥,٢ بليون دولار بنصيب ٦,٤٪ وبمعدل نمو سنوي ١٤٪).

٠٣ المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار :

١٠٣ النمو الاقتصادي :

كما هو معروف فإن معدل النمو الاقتصادي يمثل أحد أهم المؤشرات الابتدائية التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري . وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة مقدرتها على تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والمحافظة عليها فترة طويلة نسبيا .

وفي هذا الخصوص شهد عام ١٩٩٥ تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة نسبيا في معظم الدول العربية حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو حقيقية تراوحت ما بين ٣ - ٦,٦٪ سنويا لعشر دول عربية من أصل ستة عشرة دولة توفرت لها المعلومات . وسجلت أعلى معدلات النمو في كل من موريتانيا (٦,٦٪) ولبنان (٥٪) والجزائر (٣,٤٪) وتونس وسوريا (٤٪ لكل منهما) وهي معدلات تضارع معدلات النمو العالمية . وفي الجانب الآخر سجلت معدلات نمو سالبة في كل من البحرين (-٢٪) وفلسطين (-٩,٤٪) والمغرب (-٦,٥٪) نتيجة لأسباب استثنائية منها ما يتعلق بالجفاف ومنها ما يتعلق بأوضاع سياسية ومالية .

ومقارنة بعام ١٩٩٤ فقد شهد عام ١٩٩٥ تطورا ملحوظا في مجال النمو الاقتصادي تترجم في انتقال ثلاث دول من خانة النمو السالب إلى تحقيق نمو موجب هي الإمارات من -١٪ إلى ٣٪) واليمن (من -٣,١٪ إلى ١,١٪) وقطر (من -٤٪ إلى صفر) .

٢٠٣ العجز الداخلي :

ويقصد به العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . وتهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه بشير استقرار اقتصادي . وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقررها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات .

وفي هذا الخصوص شهد عام ١٩٩٥ تحسنا ملحوظا في الاقتصاد العربي حيث سجل مؤشر عجز الموازنة انخفاضا في إحدى عشرة دولة من أصل خمسة عشر دولة توفرت لها المعلومات . هذا وقد سجلت السعودية أعلى انخفاض في عجز الموازنة العامة إذ تمكنت من تخفيض عجز الميزانية من ٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى ٣,٣٪ عام ١٩٩٥ وبلغ انخفاض العجز ٥ نقاط مئوية فيما بين العامين . وسجلت الكويت نجاحا كبيرا في هذا المجال حيث انخفضت نسبة العجز في الموازنة العامة بحوالي ٣,١ نقاط مئوية من ٢١,٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٨,٤٪ عام ١٩٩٥ وإن كان مستوى العجز لا يزال مرتفعا . وكذلك الحال بالنسبة للبنان والذي انخفض العجز فيه بحوالي ٣ نقاط مئوية من ٢٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى ١٩,٥٪ عام ١٩٩٥ . وسجلت الجزائر انخفاضا كبيرا أيضا في نسبة العجز بلغ ٢,٩ نقطة مئوية من ٤,٤٪ عام ١٩٩٤ إلى ١,٥٪ عام ١٩٩٥. كذلك نجحت سوريا في تخفيض عجز الموازنة بطريقة ملحوظة من ٧,١٪ عام ١٩٩٤ إلى ٥٪ عام ١٩٩٥ . وبلغ الانخفاض في نسبة العجز في موريتانيا حوالي ١,١ نقطة مئوية و ٠,٩ نقطة مئوية في مصر و ٠,٤ نقطة مئوية في كل من تونس وعمان و ٠,٢ نقطة مئوية في الأردن .

ومن جهة أخرى ، ارتفعت نسبة العجز في الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي في قطر من ٩,٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٣,٥٪ عام ١٩٩٥ وكذلك ارتفعت في البحرين من ٤,٢٪ عام ١٩٩٤ إلى ٦,٦٪ عام ١٩٩٥. و ارتفعت نسبة العجز الداخلي في المغرب من ٣,١٪ من

الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٣,٥٪ عام ١٩٩٥ . وفي الإمارات من ٠,٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ٠,٨٪ عام ١٩٩٥ .

٣٠٣ العجز الخارجي :

ويقصد به العجز الجاري في ميزان المدفوعات والذي يعكس ليس فقط حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات وإنما أيضا يعكس حصيلة موقف ميزان الخدمات والذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات . وكما هو معروف فإن هنالك تقابلا كاملا بين العجز الخارجي والعجز الداخلي وأن إدارة العجز الخارجي تعتمد اعتمادا حرجا على أسعار الصرف على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات . وتعتبر نسبة العجز الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ، ويعني اتجاه هذه النسبة للانخفاض نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي . وتوضح الأدبيات المتخصصة أن العبرة فيما يتعلق بهذا المؤشر تكمن في عدم قابلية العجز للاستمرار وأنه لا توجد قاعدة جامدة تبين حجم العجز الذي يمكن تحمله .

شهد عام ١٩٩٥ تقدما ملحوظا في تقليص العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات في معظم الدول العربية ، وتحقق أكبر إنجاز في هذا المجال في دولة البحرين التي انخفضت فيها نسبة العجز الجاري للناتج المحلي الإجمالي من ١,٩٥٪ عام ١٩٩٤ بحوالي ١٠,٥ نقاط مئوية ليتحول العجز إلى فائض بلغت نسبته ٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ . كذلك الحال بالنسبة لموريتانيا والتي كانت فيها نسبة العجز الجاري للناتج المحلي الإجمالي تبلغ ٢,٨٪ عام ١٩٩٤ وتحول العجز إلى فائض عام ١٩٩٥ بلغت نسبته ٢,٧٪ وبانخفاض في نسبة العجز الجاري بلغت ٥,٥ نقاط مئوية . وانخفضت نسبة العجز في ميزان المدفوعات في سوريا بحوالي ٥ نقاط مئوية من ٦,٤٪ عام ١٩٩٤ إلى ١,٤٪ عام ١٩٩٥، وفي عمان بحوالي ٤,٥ نقاط مئوية من ٦,٢٪ عام ١٩٩٤ إلى ١,٧٪ عام ١٩٩٥، وفي السعودية بحوالي ٣,٢ نقاط مئوية من ٩٪ عام ١٩٩٤ إلى ٥,٨٪ عام ١٩٩٥، وفي تونس بحوالي ٣,١ نقطة مئوية من ٧,١٪ عام ١٩٩٤ إلى ٤٪ عام ١٩٩٥ وفي قطر بحوالي ١,٣ نقطة مئوية من ٦,٣٪ عام ١٩٩٤ إلى ٥٪ عام ١٩٩٥ ، وفي الأردن بحوالي ٠,٨ نقطة مئوية من ٦,٤٪ عام ١٩٩٤ إلى ٥,٩٪ عام ١٩٩٥، وفي السودان بحوالي ٠,٥ نقطة مئوية من ٥,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى ٤,٦٪ عام ١٩٩٥ .

شكل(١): النمو الحقيقي للناتج المحلي

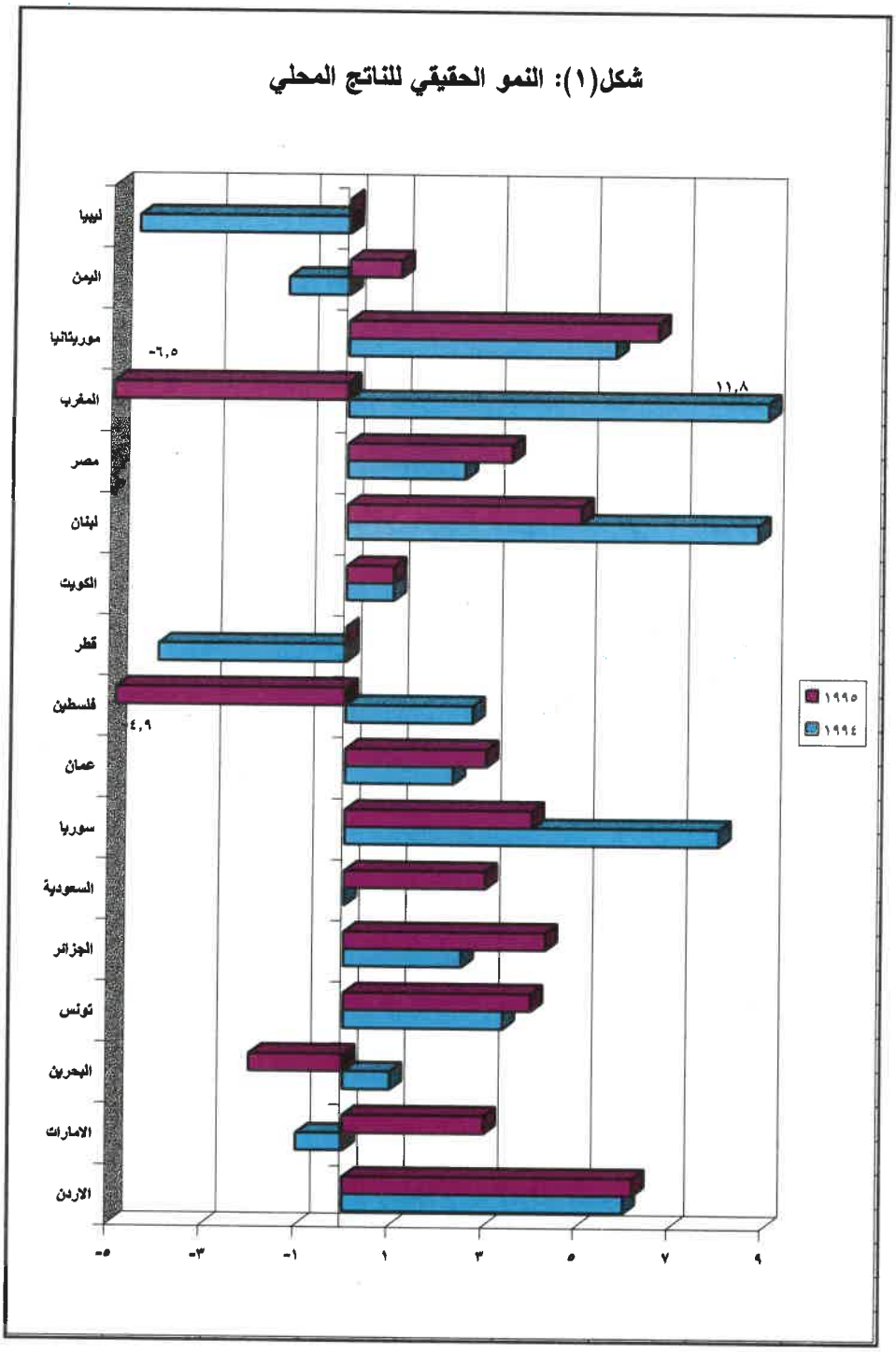

شكل (٢): نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة للناتج المحلي(٪)

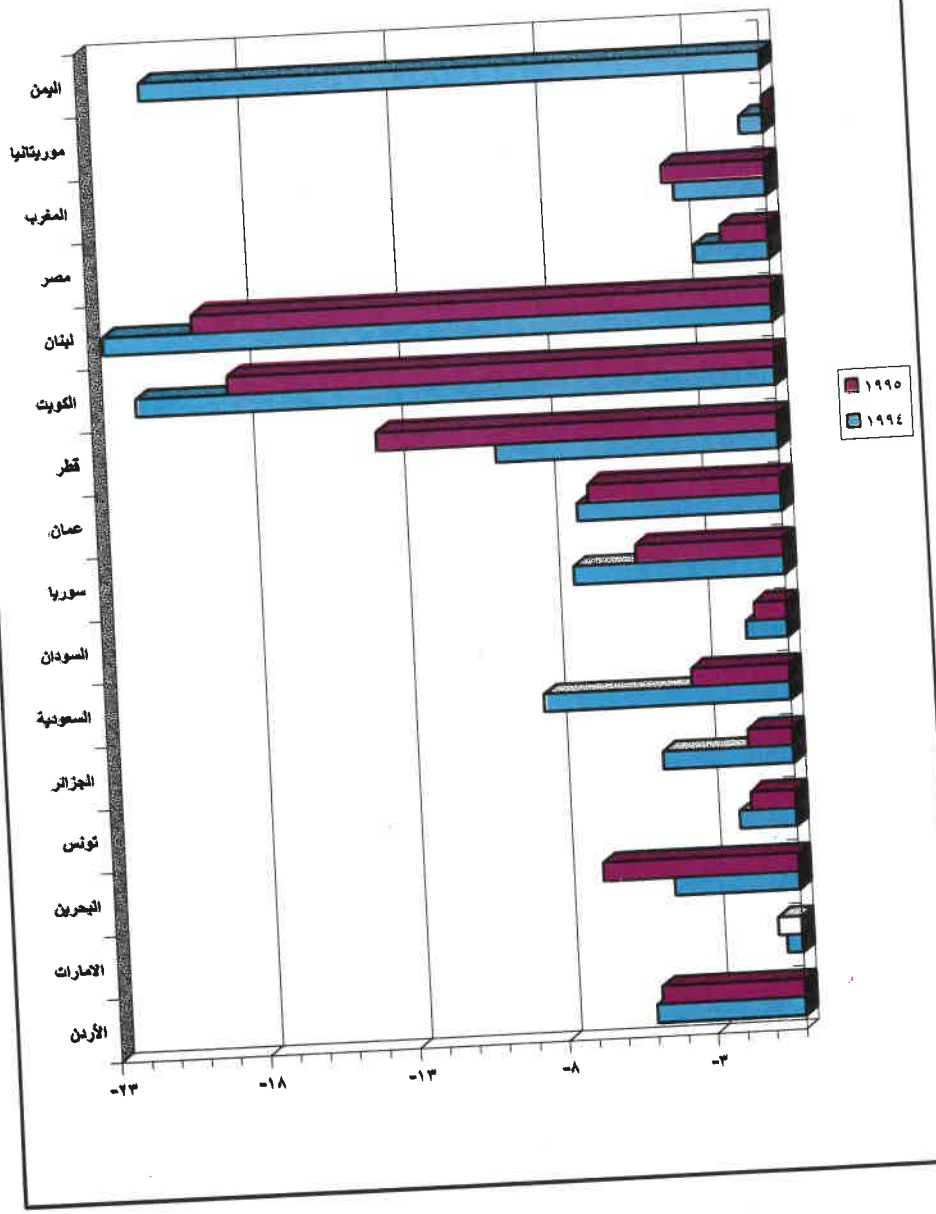

هذا وقد حافظت كل من الإمارات والكويت على الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي ارتفعت نسبته للناتج المحلي الإجمالي من ١,٣٪ عام ١٩٩٤ إلى ٢,٣٪ عام ١٩٩٥ في الإمارات، ومن ١٣,٢٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٧,٩٪ عام ١٩٩٥ في الكويت و لم تتمكن مصر من الحفاظ على الفائض في الحساب الجاري الذي تحقق عام ١٩٩٤ بنسبة ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع بذلك العجز في الحساب الجاري ليصبح ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥. هذا وازداد العجز في الحساب الجاري في لبنان من ٥٢,٣٪ للناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى ٥٩٪ عام ١٩٩٥ بزيادة بلغت ٦,٧ نقاط مئوية .

وتوضح المعلومات المتاحة أن العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ قد بلغ ٤,٣٪ في الجزائر و ١,٧٪ في ليبيا و ٢,٢٪ في المغرب ولم تتوفر المعلومات المقابلة لعام ١٩٩٥ . كذلك يلاحظ أن اليمن قد حققت فائضا في الحساب الجاري عام ١٩٩٤ قدرت نسبته بحوالي ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مستوى العجز الجاري في ميزان المدفوعات لكل الدول العربية التي توفرت لها المعلومات يقع ضمن الحدود المقبولة فيما عدا العجز الجاري في لبنان والذي يعكس مرحلة إعادة الإعمار التي يمر بها.

٤٠٣ معدل التضخم :

يعد معدل التضخم أحد مؤشرات السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية . هذا وقد أفرزت الحكمة التطبيقية حكما عاما يقضي بأهمية الحفاظ على معدل للتضخم في حدود خانة عشرية واحدة .

وتوضح المعلومات المتاحة أن معظم الدول العربية التي توفرت لها المعلومات قد حافظت على معدلات للتضخم في حدود الحكمة التطبيقية في عام ١٩٩٥ فيما عدا لبنان والذي بلغ معدل التضخم فيه حوالي ١٥٪ ، والجزائر (٢٢,٥٪) والسودان (٩٣٪) واليمن (١١٠٪) . من جانب آخر، توضح المعلومات أن معدل التضخم في معظم الدول العربية قد سجل اتجاها نحو الارتفاع خلال عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٤ وذلك فيما عدا حالات الجزائر التي انخفض معدل تضخمها من حوالي ٣٠٪ عام ١٩٩٤) والسودان (الذي انخفض معدل تضخمه من حوالي ١١٨٪) واليمن (الذي انخفض معدل تضخمه من ١٤٥٪) .

هذا وارتفعت معدلات التضخم بأقل من نقطة مئوية في كل من الأردن (من ٣,٤٪ عام ١٩٩٤ إلى ٤٪ عام ١٩٩٥) ومصر (من ٨,٢٪ إلى ٩٪) وبنقطة مئوية إلى ثلاث نقاط مئوية في كل من الإمارات (من ٤,٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ٥,٥٪ عام ١٩٩٥) والمغرب (من ٥,١٪ إلى ٦,٣٪) وتونس (من ٤,٧٪ إلى ٦,٥٪) وعمان (من ٦,٥٪ إلى ٨,٥٪) وسوريا (من ٢٠٪ إلى ٢٢٪) ولبنان (من ١٢,٥٪ إلى ١٥٪) وموريتانيا (من ٤٪ إلى ٦,٥٪) وبأكثر من ثلاث نقاط مئوية في السعودية (من ٠,٨٪ إلى ٥٪) .

٤. التطورات التشريعية والمؤسسية :

اهتمت معظم الدول العربية بتبني تشريعات خاصة بتشجيع الاستثمار في أقاليمها، وذلك اقتناعا منها بما للاستثمار من أهمية كبيرة في تنمية اقتصاداتها، وقد تفاوتت درجة ذلك الاهتمام من دولة إلى أخرى وفقا لعدة عوامل تختلف باختلاف الظروف الخاصة بكل دولة من تلك الدول .

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية توجها عربيا عاما نحو تنقيح تشريعات تشجيع الاستثمار السارية في بعض الدول العربية بما يتمشى والمبادئ السائدة دوليا في شأن معاملة الاستثمار الوافد، وفي البعض الآخر حلت تشريعات تشجيع استثمار جديدة ومحدثة محل تلك التي كانت قائمة، وهناك من أصدر تشريعا لتشجيع الاستثمار لأول مرة كما هو الحال بالنسبة لدولة فلسطين، وبالتشريع الفلسطيني تكون هنالك سبعة عشر دولة عربية تتوفر فيها تشريعات خاصة بتشجيع الاستثمار، ومن المتوقع تنامي الاتجاه التطويري لتشريعات تشجيع الاستثمار وأن يكون باقي الدول العربية في طريقها إلى تبني تشريعات خاصة بتشجيع الاستثمار .

وفي إطار توجه الدول العربية نحو تبني تشريعات محدثة لتشجيع الاستثمار في الآونة الأخيرة صدر في تونس قانون تشجيع الاستثمارات في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كما صدر قانون استثمار رأس المال الأجنبي في سلطنة عمان بالمرسوم السلطاني رقم ١٠٢) لسنة ١٩٩٤، وصدر كذلك المرسوم التشريعي رقم (٩٣/١٢) لترقية الاستثمار في الجزائر بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ .

أما سنة هذا التقرير فقد شهدت مصادقة البرلمان المغربي على الميثاق الموحد للاستثمار في المغرب في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وصدور القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ لتشجيع الاستثمار في الأردن ، كما أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانونا لتشجيع

شكل(٣): نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري للناتج المحلي(٪)

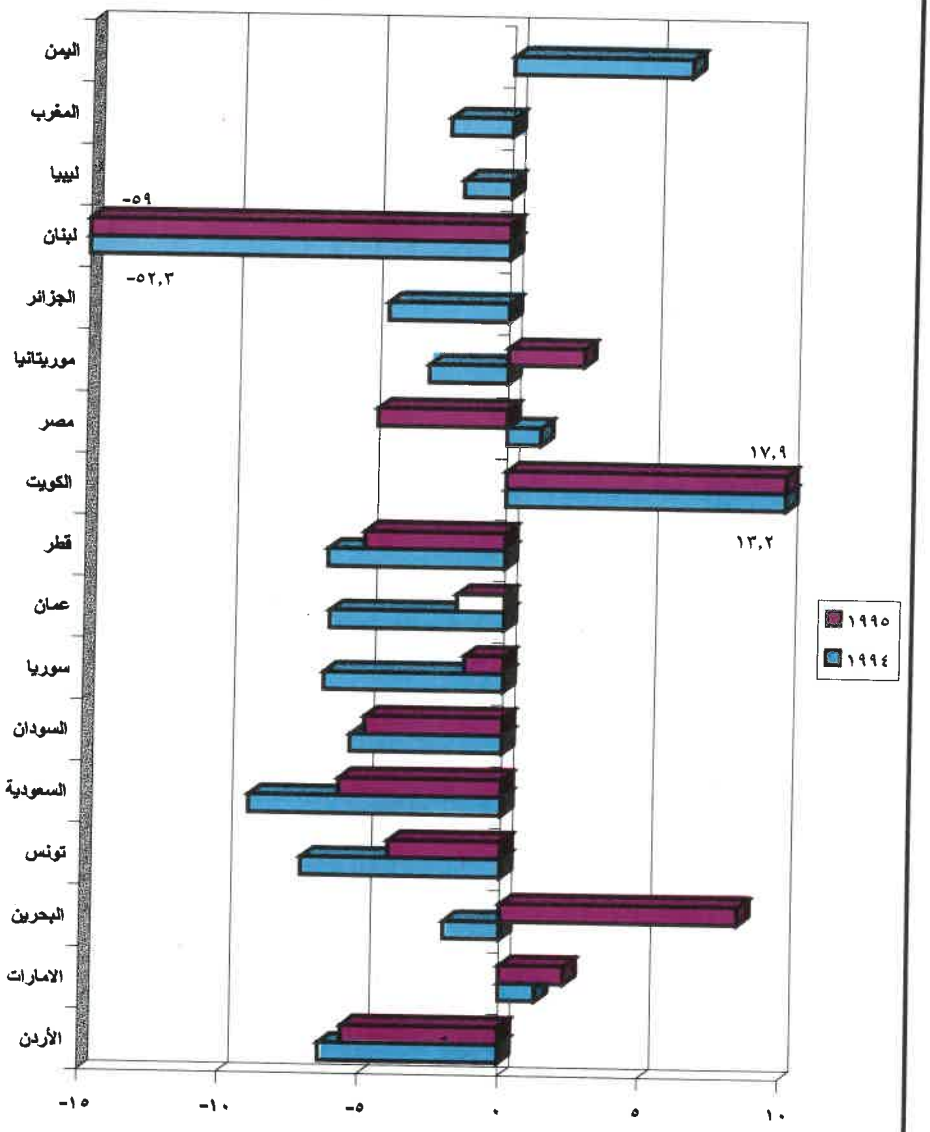

شكل (٤): معدل التضخم (٪)

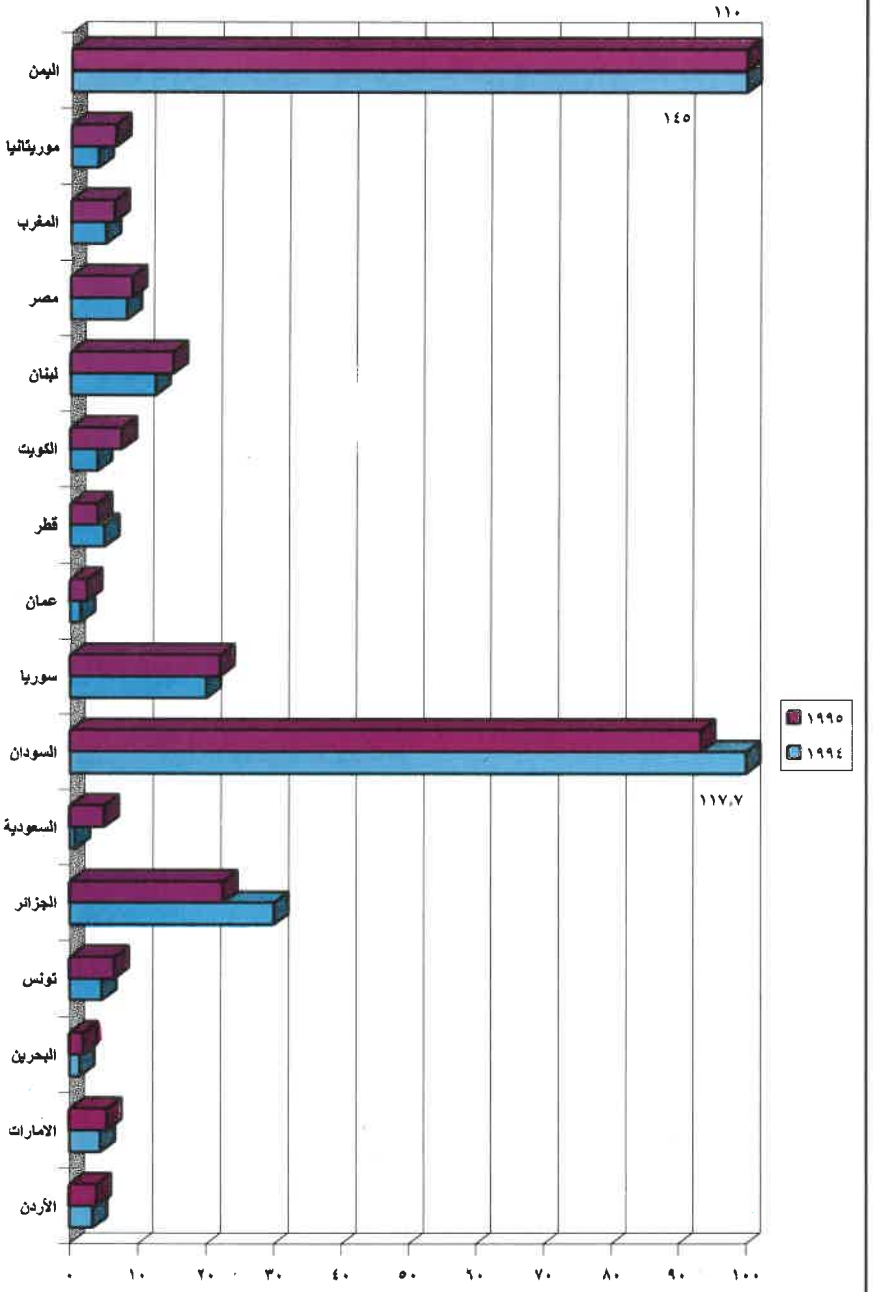

الاستثمار في الأراضي الخاضعة لها . ولعل أهم القواسم المشتركة لهذه التشريعات هو اهتمامها جميعا بالإطار التشريعي الموحد الذي ينظم الاستثمار في أقاليمها، فجاءت ملبية لمطلب طالت المناداة به وهو توحيد التشريعات التي يخضع لها الاستثمار ودمجها في تشريع واحد يغطي كافة النشاطات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أنها واكبت التوجه الحديث في رسم إطار هيكلي واحد لمعاملة الاستثمار بحيث تم إنشاء مؤسسات خاصة بتشجيع الاستثمار تعمل على الترويج له والتيسير على المستثمر من خلال قصر تعامله الإداري على جهة واحدة، بالإضافة إلى ما اتسمت به هذه التشريعات من تيسيرات وتسهيلات في مجال التراخيص والإجراءات الإدارية الأخرى . كما تميزت هذه التشريعات بالحرص على تناسب المزايا والحوافز التي تمنحها للمستثمر مع عدة اعتبارات من أهمها حجم الاستثمار وفرص العمل التي يتيحها ومتطلبات التنمية في المناطق الأقل نموا . ومن جهة أخرى فقد أعطت هذه التشريعات اهتماما خاصا لمسألتي عدم التمييز بين المستثمرين بسبب جنسياتهم، والحرص على استقرار التشريع الاستثماري بحيث لا تكون المراكز القانونية المكتسبة في ظلها عرضة لأي تغيير طارئ ولأي سبب من الأسباب .

وأخيرا فقد وفرت هذه التشريعات الضمانات المناسبة للاستثمار، إذ نصت على عدم جواز المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمرين إلا من خلال إجراءات قانونية محددة ومقابل تعويضات عادلة، بالإضافة إلى تحديد المسارات القضائية والاتفاقية لفض أية منازعات قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار .

إطار رقم (٢)
الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية

دخلت الاتفاقية الموحدة حيز النفاذ في ٨ حزيران/يونيو ١٩٨١ ، وتعتبر هذه الاتفاقية ثمرة من ثمار الجهود القومية المتواصلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والتنمية العربية الشاملة. وفي إطار اقتناع الدول العربية بأهمية الاستثمار في العمل الاقتصادي العربي المشترك، وما يمكن تحقيقه من خلاله من زيادة في عوامل الإنتاج ودعم للتنمية المشتركة، فقد وضعت هذه الاتفاقية بغرض توحيد القواعد القانونية العامة التي تنظم معاملة رأس المال العربي في الأقطار العربية تسهيلا لحركة الاستثمارات العربية فيما بينها، ولتقرير حد أدنى لتلك المعاملة سعيا وراء هدف اسمي هو تحقيق المواطنية الاقتصادية العربية . وعليه فقد جاءت هذه الاتفاقية لتكون مظلة تشريعية قومية، تعبر عن التوجهات والتطلعات القومية في مجال الاستثمار وما يرجى منه في مجال التنمية الاقتصادية. ودعيت الدول العربية إلى تبني تلك القواعد العامة والحدود الدنيا لمعاملة الاستثمار في تشريعاتها الوطنية، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة التعارض بين نصوص الاتفاقية والقانون الوطني تسود أحكام الاتفاقية .

وبالرجوع إلى نصوص الاتفاقية نجد أنها تضمنت العديد من المبادئ التي تصب في هذا الإطار، فقد ركزت تلك النصوص على مبدأ حرية وتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية فيما بين الدول العربية بغرض الاستثمار، وحرصت على تأكيد المواطنية الاقتصادية العربية من خلال معاملة رأس المال العربي كرأس المال الوطني مع فتح المجال لمنحه بعض المزايا الإضافية، وحرصت على إعطائه معاملة تفضيلية متى ما كانت له مساهمات إيجابية في إدارة وتقنية المشاريع الاستثمارية، كما دعت الاتفاقية إلى إيجاد نوع من التوازن الايجابي بين التزامات المستثمر العربي وحقوقه بما يحقق له الفائدة وللدولة المضيفة لاستثماره تنمية حقيقية، وقررت له الحوافز الكفيلة بجذب استثماره، ونادت بضرورة توفير الاستقرار في معاملته من جميع الوجوه، وشجعت على تحديد جهة حكومية مركزية للتعامل معه، وأعطته الحق في الحصول على الأيدي العاملة والخبرات اللازمة لإنجاز استثماره ، ووفرت له الضمانات الأساسية التي تحمي استثماره من مختلف المخاطر.

وإدراكا من الدول العربية لأهمية الاتفاقية الموحدة وأثرها الايجابي في انتقال الاستثمارات العربية إلى أقاليمها، فقد صادقت عليها جميع الدول العربية – باستثناء جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية– وتبنت غالبية الدول العربية معظم المبادئ التي تضمنتها، في تشريعاتها الوطنية.

٥ ٠ أسواق المال العربية :

توضح المعلومات المقارنة المتاحة أن أسواق المال العربية قد حققت خلال عام ١٩٩٥ أفضل أداء بين الأسواق المالية في الاقتصاديات الناشئة حيث سجلت مؤشرات السوق المعتمدة نموا في سبعة من تسعة أسواق تتوفر لها المعلومات مقارنة مع عام ١٩٩٤ بينما سجل مؤشر سوق البحرين انخفاضا بنسبة ١٧٪ وسجل مؤشر البورصة المصرية انخفاضا بنسبة ١١٪ . هذا وقد تراوحت معدلات نمو الأسواق المالية العربية من أدنى معدل لها في عمان بنسبة ٥٪ وأعلى معدل لها في الكويت بنسبة ٣٩,٤٪ . وبلغ معدل نمو مؤشر السوق المالي في السعودية ٦,٦٪ وفي الأردن ٨٪ وفي الإمارات ١٠٪ وفي المغرب ١٢٪ وفي تونس ٢٥٪ وتزامنت هذه التطورات الإيجابية في أسواق المال العربية مع تطورات سلبية في معظم أسواق الأسهم في الدول النامية حيث انخفض المؤشر المركب لقياس أداء الأسواق المالية الناهضة الذي تعده مؤسسة التمويل الدولية بمعدل بلغ ١٢٪ عما كان عليه عام ١٩٩٤ .

هذا وتوضح المعلومات أنه في حين ارتفع مؤشر السوق المالي في كل من الأردن والسعودية إلا أن حجم التداول قد انخفض في كليهما . وقد أمكن تفسير هذه التطورات في حالة الأردن بعدد من العوامل من أبرزها النشاط الكبير الذي شهدته إصدارات السوق الأولية مما أدى إلى امتصاص السيولة بإتاحة فرص استثمارية جديدة وارتفاع معدلات الفائدة على الودائع وأدوات الدين العام والنشاط الذي شهده سوق العقار إضافة إلى حالة الترقب والانتظار التي أفرزتها التطورات السياسية في المنطقة . أما في حالة السعودية فقد فسرت هذه التطورات بالزيادة في أسعار الأسهم حيث ارتفعت أسعار أسهم بعض البنوك بنسبة ٧,٢٪ بينما ارتفعت أسهم بعض شركات القطاع الصناعي بنسبة ٣١,٤٪ وسجلت أسهم أكبر شركات القطاع الصناعي معدلات ارتفاع كبيرة بلغت ٤٥,٧٪ لشركة الصناعات الأساسية السعودية (سابك) و ٥٣,١٪ للشركة السعودية العربية للأسمدة سافكو) .

من ناحية أخرى نجد أن انخفاض مؤشر السوق المالي في مصر قد صاحبه ارتفاع في حجم التداول . وأرجع تقرير البورصة هذه التطورات إلى حركة تصحيح الأسعار بعد الانتعاش الكبير الذي حدث في العام الماضي وإلى الركود الذي أصاب السوق خلال العام الحالي بسبب حالة الترقب المتعلقة بطرح أسهم شركات القطاع العام للبيع واتجاه المستثمرين نحو بيع الأسهم القديمة .

وشهد عام ١٩٩٥ عودة بورصة بيروت إلى العمل بعد توقف دام أكثر من (١٢) عاما ويتوقع أن تحتاج بعض الوقت حتى تعود إلى كامل نشاطها . واقتصر التداول في السوق الرسمية خلال العام على أسهم ثلاث شركات من أصل (٤٢) شركة كانت مدرجة عام ١٩٨٣ . ويتوقع رئيس البورصة أن يؤدي السماح للمصارف اللبنانية بطرح ٣٠٪ من رساميلها للتداول في البورصة إلى دفعة كبيرة في نشاطاتها. أما بالنسبة للسوق الثانوية والتي كانت قد باشرت نشاطاتها في منتصف عام ١٩٩٤ فقد شهدت انخفاضا في سعر أسهم شركة سوليدير بنسبة ٢١٪ لأسهم الفئة (أ) وبنسبة ١٨٪ لأسهم الفئة (ب) .

كذلك شهد عام ١٩٩٥ بدء العمل رسميا في سوق الخرطوم للأوراق المالية أحدث سوق مالية عربية وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي ٢٩٤ مليون دينار سوداني (حوالي٦٠٥ مليون دولار) وتم تداول أسهم (٢١) شركة من مجموع (٤٣) شركة مدرجة في السوق واستأثر قطاع البنوك بحوالي ٩٧٪ من جملة الأسهم المتداولة .

هذا ويتوقع أن تؤدي النتائج الإيجابية التي حققتها الأسواق المالية إلى تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين بالمنطقة العربية وإلى ترسيخ الاتجاه الذي بدأ منذ عامين المتمثل في توجيه جزء من استثماراتهم إلى أسواق الأسهم العربية. ويذكر في هذا الخصوص أن النتائج الإيجابية لأداء أسواق المال العربية قد كانت نتيجة للتحسن الملحوظ في مناخ الاستثمار على الصعيد القومي والمتمثل في ارتفاع أسعار النفط وما أفضت إليه من معدلات نمو اقتصادية موجبة وثبات معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وانخفاض العجز في الموازنة العامة والسيطرة على العجز في ميزان المدفوعات .

كذلك تحسن مناخ الاستثمار في المنطقة العربية على صعيد الإطار القانوني المتعلق بالاستثمارات الخاصة عموما وبالاستثمار في أسواق الأسهم على وجه التحديد حيث قامت أكثر من دولة عربية بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في أسواقها المالية دونما حاجة إلى إذن مسبق وذلك في حدود معينة كما حدث في تونس والأردن على سبيل المثال. وقامت دول أخرى بتطوير وتحديث قوانين البورصة واستحداث هيئات مستقلة لإدارتها بما يكفل الشفافية وتحقيق الإفصاح الكامل للأوضاع المالية للشركات المدرجة وتطبيق أنظمة متطورة للتداول والمقاصة .

إطار رقم (٣)
أسواق المال وترتيب الشركات

* بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ صدر ملحق جريدة الفاينانشيال تايمز حول أكبر خمسمائة شركة في العالم مرتبة على أساس القيمة الرأسمالية في سوق الأوراق المالية (عدد الأسهم المصدرة مقيمة بسعر السهم) . و يتميز ترتيب الفاينانشيال تايمز الذي يعتمد على القيمة الرأسمالية بحساسيته تجاه التطورات التي تطرأ في أسواق الأوراق المالية الأمر الذي يجعل الترتيب أكثر مقدرة على استشراف المستقبل مقارنة بالترتيبات الأخرى التي تعتمد على معدل الدوران وعدد الموظفين .

* على مستوى العالم توضح المعلومات أن توزيع أكبر مائة شركة قد كان على النحو التالي : (٥٠) شركة أمريكية و (٢٧) شركة يابانية و (١٩) شركة أوروبية (٦ بريطانية، ٥ سويسرية، ٤ ألمانية ، ٢ سويدية و ٢ مشتركة هولندية-بريطانية) و (٤) شركات من آسيا والباسيفيك (شركة لكل من استراليا ، هونج كونج، سنغافورة، كوريا الجنوبية) .

* جاءت شركة نيبون للتلغراف والتلفون اليابانية في المرتبة الأولى بقيمة رأسمالية بلغت ١٣٥.١ بليون دولار وبرأسمال بلغ ١٢٤.٥ بليون دولار وبأرباح بلغت ١.٧ بليون دولار أعقبتها شركة جنرال الكتريك الأمريكية بقيمة رأسمالية بلغت ١٠٦.٤ بليون دولار وبرأسمال بلغ ٦٥.٢ بليون دولار وبأرباح بلغت ٩٩ بليون دولار.

* على مستوى الأقاليم تم رصد أكبر (٥٠) شركة في الشرق الأوسط والذي يضم بالإضافة إلى الدول العربية كلا من إسرائيل وتركيا وإيران . وتوضح المعلومات هيمنة السعودية في أسواق المنطقة من حيث عدد الشركات حيث انتمت (١٦) شركة من أكبر (٥٠) شركة في الإقليم إلى المملكة كما كانت (٧) شركات سعودية ضمن أكبر عشر شركات عربية حسب ترتيب أكبر عشر شركات على مستوى العالم العربي (بعد استبعاد الشركات الإسرائيلية (١٠) والشركات التركية (٩)). وتتوزع بقية الشركات التي تم ترتيبها على الإمارات (٥ شركات) والكويت (٤) والبحرين (٢) وشركة واحدة لكل من لبنان والأردن والمغرب ومصر. هذا ويلخص الجدول ترتيب أكبر عشر شركات عربية لعام ١٩٩٥ .

أكبر عشر شركات عربية لعام ١٩٩٥

الترتيب العربي	الترتيب الإقليمي	الشركة	الدولة	القيمة الرأسمالية (بليون دولار)
١	١	سابك	السعودية	١٠,٦
٢	٢	الاتصالات	الإمارات	٤,٤
٣	٣	البنك السعودي الأمريكي	السعودية	٣,١
٤	٤	بنك الرياض	السعودية	٣,٠
٥	٥	الراجحي للصرافة والاستثمار	السعودية	٢,٨
٦	٦	بنك الكويت الوطني	الكويت	٢,٦
٧	٨	سوليدير	لبنان	٢,٢
٨	١٢	كهرباء المنطقة الوسطى	السعودية	٢,٠
٩	١٤	كهرباء المنطقة الغربية	السعودية	١,٧
١٠	١٦	البنك الوطني العربي	السعودية	١,٥

• سابك : هي الشركة السعودية للصناعات الأساسية .

٠٦ الاستثمارات العربية البينية :

يتناول هذا الجزء من التقرير الاستثمارات العربية الخاصة المباشرة التي تم الترخيص لها في الأقطار العربية. ولا تشمل هذه البيانات الاستثمارات الوطنية المنتمية للقطر المضيف. وقد تم رصد هذه البيانات من واقع الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالمشاريع التي منحت تراخيص بإقامتها خلال عام التقرير .

وقد استندت تقديرات هذا العام على المعلومات الرسمية التي تم الحصول عليها من أهم الأقطار المضيفة للاستثمار . وتوضح هذه المعلومات أن حجم الاستثمارات العربية التي تم الترخيص لها قد كان كبيرا خلال العام . وعلى سبيل المثال ، بلغ إجمالي الاستثمارات العربية التي تمت الموافقة عليها في مصر حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٥ حوالي ٤,٩ بليون جنيه مصري (ما يعادل ١,٤ بليون دولار) مشكلة بذلك ١٥,٨٪ من جملة الاستثمارات الموافق عليها خلال العام . وتوضح المعلومات الرسمية أن نسبة التنفيذ لإجمالي المشروعات قد بلغت حوالي ٦١٪ مما يعني أن متوسط تدفق الاستثمارات العربية نحو مصر قد بلغ حوالي ٨٥٤ مليون دولار خلال السنة . هذا وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات العربية التي تدفقت نحو مصر قد شكلت حوالي ٤٨٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية التي تمت الموافقة عليها والتي بلغ إجمالي رؤوس أموالها حوالي ١٠,٢ بليون جنيه مصري (ما يعادل ٣ بليون دولار) .

كذلك توضح المعلومات الرسمية أن إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروعات التي تم الترخيص لها في سوريا خلال عام ١٩٩٥ قد بلغ حوالي ٩٠ بليون ليرة سورية (ما يعادل ٢,١ بليون دولار) وأن إجمالي رؤوس الأموال العربية في هذه المشاريع قد بلغ حوالي ١٤,٣ بليون ليرة سورية (ما يعادل ٣٣٣ مليون دولار) ، بنسبة ١٦٪ من إجمالي رؤوس الأموال للمشاريع التي تم الترخيص لها . هذا وتوضح المعلومات المتاحة أن نسبة تنفيذ المشروعات الموافق عليها حديثا ربما كانت في حدود ٤٠٪ مما يعني أن تدفقات الاستثمار خلال العام قد بلغت حوالي ١٣٣ مليون دولار .

وتوضح معلومات عن مصادر رسمية أن إجمالي الاستثمارات لعام ١٩٩٥ في تونس قد بلغت حوالي ١٢٦٩ مليون دينار تونسي (ما يعادل حوالي ١٣٢٦ مليون دولار) وأن نصيب الاستثمار العربي قد بلغ حوالي ١٦٪ من جملة الاستثمارات أي ما يعادل حوالي ٢٠٣ مليون دينار (حوالي ٢١٢ مليون دولار) .

بلغت الاستثمارات العربية في المغرب حوالي ٥٠٢ مليون درهم مغربي (ما يعادل ٥٩,٨ مليون دولار) . من جهة أخرى توضح المعلومات الرسمية أن رأس المال العربي الذي تم الترخيص له بإقامة مشاريع في اليمن خلال العام قد بلغ حوالي ٥٩٨ مليون ريال يمني (ما يعادل حوالي ١٢ مليون دولار) .

هذا وجاءت السعودية على رأس قائمة أهم الأقطار المصدرة لرأس المال في مصر بنصيب من إجمالي الاستثمارات العربية المرخصة للعام بلغ ٣٢,٣٪ وساهمت في (٢٨٦) مشروعا وبلغت نسبة مساهمتها في رؤوس أموال هذه المشروعات ٣١٪ . وجاءت الكويت في المرتبة الثانية بنصيب من إجمالي الاستثمارات العربية المرخصة للعام بلغ ١٩٪ وساهمت في ١٤٠) مشروعا وبلغت نسبة مساهمتها في رؤوس أموال هذه المشروعات ٣٨,٥٪ . وجاءت ليبيا في المرتبة الثالثة بنصيب من إجمالي الاستثمارات العربية بلغ ٩٪ وساهمت في (٥٠) مشروعا وبلغت مساهمتها في رؤوس أموال هذه المشروعات ٤١,٥٪ . وجاءت الإمارات في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ ٧٪ وساهمت في (٦٦) مشروعا وبلغت مساهمتها ٢٢,٦٪ من رؤوس أموال هذه المشروعات . هذا ويبلغ نصيب هذه الدول العربية الأربعة في جملة الاستثمارات العربية المرخصة للفترة تحت الدراسة ٦٧٪ ويوزع الباقي بين بقية الدول العربية .

أما في سوريا فقد جاءت لبنان على رأس قائمة المستثمرين العرب بنصيب بلغ ٣٣,١٪ من التكلفة الاستثمارية للمشاريع التي تمت الموافقة عليها عام ١٩٩٥. وساهمت في (٨) مشروعات ، وجاءت فلسطين في المرتبة الثانية بنصيب بلغ ١٨,٤٪ وساهمت في مشروع واحد. واحتلت السعودية المرتبة الثالثة بنصيب بلغ ١٧,٥٪ وساهمت في (٧) مشروعات وكان نصيب الإمارات ١٦,٥٪ والكويت ١٣,٧٪ .

وفي المغرب جاءت البحرين في المرتبة الأولى بنصيب بلغ ٣٨,٧٪ بينما جاءت السعودية في المرتبة الثانية بنصيب بلغ ٢٧,٩٪ ثم الإمارات بنصيب بلغ ٢٧,٥٪ ثم سوريا بنصيب بلغ ٢١٪ . وفي اليمن احتلت السعودية المرتبة الأولى بالنصيب الأكبر (٧٣٪) جاء بعدها العراق بنصيب بلغ ١٨,٧٪ ثم سوريا بنصيب ٦,٨٪ .

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات العربية التي تمت الموافقة عليها في مصر خلال العام فيلاحظ أن رؤوس الأموال قد توزعت على نحو بلغ فيه نصيب قطاع الخدمات حوالي ٥٥,٣٪ (٢٧,٩٪ لمشروعات تمويلية و ٢٤,٢٪ لمشروعات خدمية و ٣,٢٪ لمشروعات إنشائية) جاء بعده القطاع الصناعي بنصيب بلغ ٤١,٤٪ ثم القطاع الزراعي بنصيب بلغ

٣,٣٪ فقط . وفي سوريا اتجه الاستثمار العربي نحو قطاع الصناعة حيث بلغ نصيبه من إجمالي الاستثمارات العربية ٩٧,٧٪ بينما كان نصيب الزراعة ١,٥٪ وبلغ نصيب قطاع الخدمات ٠,٨٪ فقط . وفي المغرب تركز الاستثمار العربي في قطاع الأسماك حيث حظي بنصيب بلغ ٣٦,٧٪ ، جاء بعده قطاع العقارات بنصيب بلغ ٣٣,٧٪ ثم قطاع السياحة بنصيب بلغ ١٢,٧٪ بينما كان نصيب قطاع الصناعة حوالي ٢,٣٪ فقط . وفي اليمن استحوذ قطاع الخدمات على نصيب بلغ ٦٠,٥٪ من إجمالي الاستثمارات العربية (٥٢,٧٪ لمشروعات سياحية و ٧,٨٪ لمشروعات خدمية) وبلغ نصيب قطاع الصناعة ٣٩,٥٪ بينما لم يحظ قطاع الزراعة بنصيب . أما في تونس فقد كان التوزيع القطاعي لإجمالي الاستثمارات بحيث حظي القطاع الصناعي بحوالي ٤٥,٧٪ وحظي القطاع الزراعي بحوالي ٤٥,٤٪ بينما كان نصيب قطاع السياحة حوالي ٩,١٪ .

هذا وتعني هذه المعلومات أن المتوسط المثقل للتوزيع القطاعي للاستثمارات العربية لعام ١٩٩٥ قد كان بحيث حظي قطاع الصناعة بنصيب بلغ حوالي ٥٥٪ من جملة الاستثمارات (ما يعادل ١,٤ بليون دولار) جاء بعده قطاع الخدمات بتعريفه العريض بنصيب بلغ ٣٧,٤٪ (ما يعادل ٩٥٨ مليون دولار) بينما بلغ نصيب قطاع الزراعة ٧٪ (ما يعادل حوالي ١٧٩ مليون دولار) .

شكل (٥): نصيب الاقطار المضيفة في الاستثمارات العربية البينية
لعام ١٩٩٥

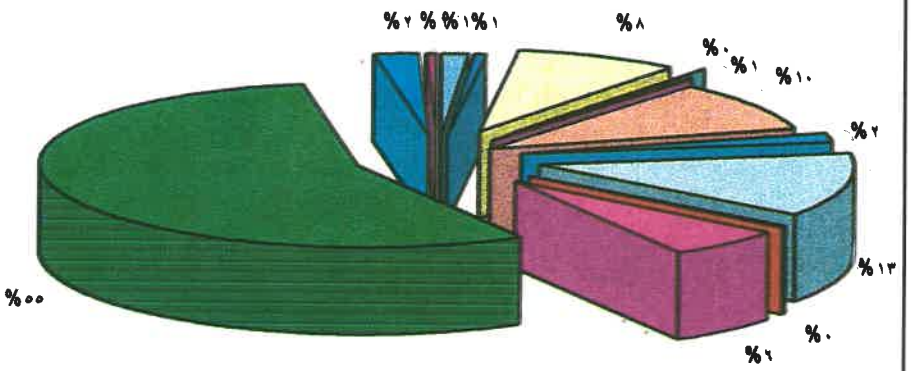

شكل (٦): نصيب الأقطار العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية لعام ١٩٩٥

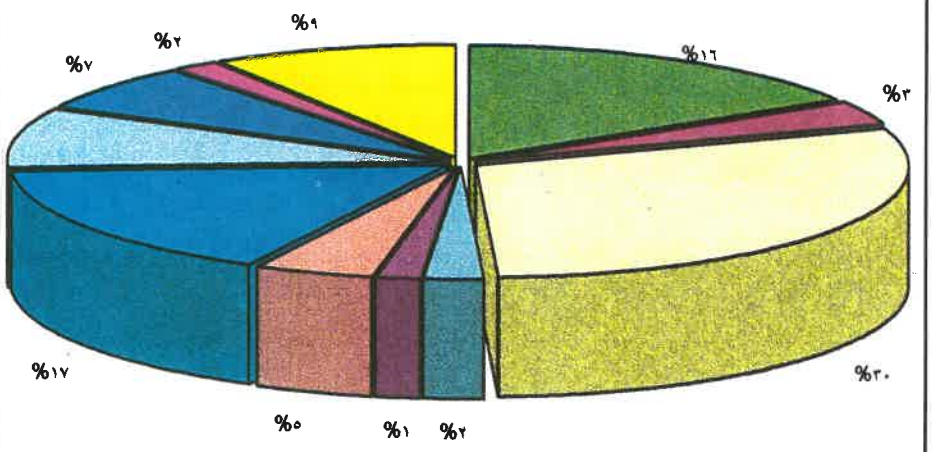

٠٧ عمليات المؤسسة :

شهد عام ١٩٩٥ توسعا ملحوظا في عمليات الضمان التي قدمتها المؤسسة لصالح الدول العربية . حيث بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان التي أبرمتها المؤسسة خلال العام نحو ٦٣,٢ مليون دولار بزيادة نسبتها ٧٣,٦٪ عن عام ١٩٩٤ والتي بلغت نحو ٣٦,٤ مليون دولار. وقد اشتملت عقود الضمان المبرمة على عقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة بقيمة ٦ مليون دولار أي ما نسبته ٩,٥٪ من القيمة الإجمالية للعقود المبرمة ، و ١٣) عقد ضمان ائتمان صادرات بقيمة ٥٧,٢ مليون دولار بنسبة ٩٠,٥٪ من القيمة الإجمالية .

وقد استفادت من العقود المبرمة اثنتا عشرة دولة عربية مضيفة للاستثمار أو مستوردة للسلع ، جاءت في مقدمتها الجزائر بنسبة ٤٤,٧٪ تليها السودان بنسبة ٢٣,٨٪ فالأردن بنسبة ٩,٨٪ فالسعودية بنسبة ٨,٥٪ فلبنان بنسبة ٨٪ ودول أخرى بنسبة ٥,٢٪ شملت كلا من الإمارات ، البحرين ، سلطنة عمان، قطر ، الكويت، مصر و المغرب .

واستفادت من العقود المبرمة أربع دول عربية كدول مصدرة لرأس المال والسلع جاءت في مقدمتها الأردن بنسبة ٣٨,١٪ ثم السعودية ٢٨,٨٪ و الإمارات بنسبة ٢٣,٨ و لبنان بنسبة ٩,٣٪ .

أما بالنسبة للصادرات المضمونة فقد شملت كابلات هاتفية بقيمة ١٧,٥ مليون دولار ، أدوية بشرية ١٥ مليون دولار ، زيوت تشحيم ومنتجات نفطية أخرى ١٥ مليون دولار ، بلاط وسيراميك ٤,٥ مليون دولار ، لحوم معلبة ٢,٧٥ مليون دولار ، لفائف ألمنيوم ولوازم تغليف ١,٤ مليون دولار ، معدات إنارة داخلية وخارجية ٠,٦٨ مليون دولار ، أصباغ ودهانات صناعية ٠,٣ مليون دولار ومضخات زراعية ٠,٢٥ مليون دولار .

وقد صرفت المؤسسة خلال العام تعويضا بقيمة ٤ مليون دولار أمريكي لمستثمر مضمون لديها عن تحقق خطر غير تجاري (عدم القدرة على التحويل بالعملة الصعبة خارج القطر المضيف للاستثمار) وذلك في إطار ضمان استثمار مباشر في إحدى الدول العربية. وتمكنت المؤسسة خلال العام من استرداد تسعة ملايين دولار من أحد الأقطار العربية وذلك عن تعويضات سبق أن أدتها المؤسسة عن تحقق مخاطر غير تجارية في ذلك القطر ، ويشمل المبلغ المسترد أصل التعويض وفوائده .

جدول رقم (١)
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية ١٩٨٣ ـ ١٩٩٤)
(مليون دولار أمريكي)

القطر المضيف	١٩٨٣-١٩٨٨ (متوسط سنوي)	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الجزائر	٤	١٢	—	١٢	٨	٧	٩
مصر	٩٥٩	١٢٥٠	٧٣٤	٣٥٢	٤٥٩	٤٩٣	٤٣٥
ليبيا	-٧٠	١٢٥	١٥٩	١٢٧	١٣٧	١٤١	١٣٥
المغرب	٤٣	١٦٧	١٦٥	٣٨٠	٤٢٤	٥٢٢	٤٤٢
السودان	٣	٩	-٣١	-١	—	—	—
تونس	١٠٣	٧٩	٧٦	١٢٥	٣٦٩	٢٩٦	٢٦٣
جيبوتي	—	—	—	—	٢	٣	٢
موريتانيا	٤	٤	٧	٢	٥	٥	٤
الصومال	—	-٤١	٦	—	-١٢	-٢	-٥
البحرين	٧٧	١٨١	-٤	-٧	-٩	٦	-٣
العراق	٢	٣	٠	-٣	٨	٢	٢
الأردن	٣٧	-١	٣٨	-١٢	٤١	-٣٤	-٢
الكويت	-١	٤	-٦	١	٣٥	١٣	١٦
لبنان	٤	٢	٦	٢	١٨	٢٦	١٥
عمان	١٢٤	١١٢	١٤١	١٤٩	٨٧	٩٩	١١٢
قطر	-٥	-٢	٥	٤٣	٤٠	٢٩	٣٧
السعودية	١٦٢٥	-٦٥٤	١٨٦٤	١٦٠	٧٩	٧٩	١٠٦
سوريا	٣٨	٧٤	٧١	٦٢	١٨	—	٢٧
الامارات	٥٧	٣٩	-١١٦	٢٦	١٣٠	١٨٣	١١٣
اليمن	٦	١٤	١٢	١١	١٢	١٨	١٤
الاجمالي	٣٠١٠	١٣٧٧	٣١٢٧	١٤٢٩	١٨٥١	١٨٨٦	١٧٢٢
النسبة لاجمالي العالم	٣,٣	٠,٧	١,٥	٠,٩	١,١	٠,٩	٠,٨

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، (الأونكتاد) ، التقرير الدولي للاستثمار، جنيف.

جدول رقم (٢)
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية ١٩٨٣ ـ ١٩٩٤
(مليون دولار أمريكي)

القطر المضيف	١٩٨٣-١٩٨٨ (متوسط سنوي)	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الجزائر	٨	٨	٥	٥٠	٢١	٢٥	٣٢
مصر	١٣	٢٣	١٢	٦٢	٤	٢٦	٣١
ليبيا	٣٠	٣٥	١٠٥	—	—	—	—
المغرب	—	—	—	—	—	٣٠	١٠
تونس	-١	٥	-١	٣	٥	٢	٣
البحرين	١٠	١٤	-٢١	-٢	٢	-٢٠	-٧
الأردن	٢	١٧	-٣٢	١٤	-٣	-٥٣	-١٤
الكويت	٢٨٢	٨٤١	٢٠٨	٢٤٣	١٠٦٧	٧٧٥	٦٩٥
لبنان	٨	-٢	-٧	-٦	-٧	-٦	-٦
عمان	—	-١	-١	-٢	-١		-١
السعودية	٢٥٥	٦١١	-٦١٣	-٢١٧	٤٠	-٩٧	-٩١
الامارات	٩	٢	-١٣	١	٢٥	٨	١١
اليمن	—	—	—	—	—	—	—
الاجمالي	٦١٦	١٥٥٣	-٣٥٨	١٤٦	١١٥٣	٦٩٠	٦٦٣
النسبة لاجمالي العالم	٠,٧	٠,٧	-٠,١	٠,١	٠,٦	٠,٣	٠,٣

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١) .

جدول رقم (٣)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية
(٪)

القطـــر	١٩٩٤	١٩٩٥
الأردن	٦,٠	٦,٢
الإمارات	- ١,٠	٣,٠
البحرين	١,٠	- ٢,٠
تونس	٣,٤	٤,٠
الجزائر	٢,٥	٤,٣
جيبوتي	—	—
السعودية	صفر	٣,٠
السودان	- ٦,٠	—
سوريا	٨,٠	٤,٠
الصومال	—	—
العراق	صفر	—
عمان	٢,٣	٣,٠
فلسطين	٢,٧	- ٤,٩
قطر	- ٤,٠	صفر
الكويت	١,٠	١,٠
لبنان	٨,٨	٥,٠
ليبيا	- ٤,٥	—
مصر	٢,٥	٣,٥
المغرب	١١,٨	- ٦,٥
موريتانيا	٥,٧	٦,٦
اليمن	- ١,٣	١,١

مؤشر السياسة المالية
(عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	١٩٩٤	١٩٩٥	التغير في المؤشر (نقاط منوية)
الأردن	٥,٠ –	٤,٨ –	٠,٢ –
الإمارات	٠,٥	٠,٨	٠,٣ +
البحرين	٤,٢	٦,٦	٢,٤ +
تونس	١,٩	١,٥	٠,٤ –
الجزائر	٤,٤	١,٥	٢,٩ –
جيبوتي	—	—	—
السعودية	٨,٣	٣,٣	٥,٠ –
السودان	١,٤	١,١	٠,٣ –
سوريا	٧,١	٥,٠	٢,١ –
الصومال	—	—	—
العراق	—	—	—
عمان	٦,٩	٦,٥	٠,٤ –
فلسطين	—	—	—
قطر	٩,٥	١٣,٥	٤,٠ +
الكويت	٢١,٥	١٨,٤	٣,١ –
لبنان	٢٢,٥	١٩,٥	٣,٠ –
ليبيا	—	—	—
مصر	٢,٥	١,٦	٠,٩ –
المغرب	٣,١	٣,٥	٠,٤ +
موريتانيا	٠,٨	٠,٢٥ –	١,١ –
اليمن	٢٠,٩	—	—

• ملحوظة:
تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:-
– انخفاض العجز بأقل من نقطة منوية إلى ارتفاع بنقطة منوية واحدة = صفر.
– انخفاض العجز بنقطة منوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة.
– انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاثة نقاط منوية ونصف النقطة = درجتان.
– انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط منوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

(عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪))

القطر	١٩٩٤	١٩٩٥	التغير في المؤشر (نقاط منوية)
الأردن	٦,٤	٥,٦	- ٠,٨
الإمارات *	(١,٣)	(٢,٣)	- ٢,٣
البحرين	٢,٠	(٨,٥)	- ١٠,٥
تونس	٧,١	٤,٠	- ٣,١
الجزائر	٤,٣	—	—
جيبوتي	—	—	—
السعودية	٩,٠	٥,٨	- ٣,٢
السودان	٥,٤	٤,٩	- ٠,٥
سوريا	٦,٤	١,٤	- ٥,٠
الصومال	—	—	—
العراق	—	—	—
عمان	٦,٢	١,٧	- ٤,٥
فلسطين	—	—	—
قطر	٦,٣	٥,٠	- ١,٣
الكويت *	(١٣,٢)	(١٧,٩)	- ١٧,٩
لبنان	٥٢,٣	٥٩,٠	+ ٦,٧
ليبيا	١,٧	—	—
مصر	(١,٢)	٤,٦	+ ٥,٨
المغرب	٢,٢	—	—
موريتانيا	٢,٨	(٢,٧)	- ٥,٥
اليمن	(٦,٤)	—	—

* ملحوظة :

حققت كل من الإمارات والكويت فائضا في الحساب الجاري وحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن في الميزان الجاري أي نقطة الصفر.

تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:-

- ارتفاع العجز بنقطتين منويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- انخفاض العجز بأقل من نقطة منوية واحدة إلى ارتفاع بنقطتين = صفر.
- انخفاض العجز بنقطة منوية واحدة إلى اقل من نقطتين = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين منويتين إلى اقل من أربع نقاط = درجتان.
- انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط منوية = ثلاث درجات.

مؤشر السياسة النقدية

(معدل التضخم ٪)

القطر	١٩٩٤	١٩٩٥	التغير في المؤشر (نقاط منوية)
الأردن	٣,٤	٤,٠	+ ٠,٦
الإمارات	٤,٥	٥,٥	+ ١,٠
البحرين	١,٥	٢,٠	+ ٠,٥
تونس	٤,٧	٦,٥	+ ١,٨
الجزائر	٣٠,٠	٢٢,٥	- ٧,٥
جيبوتي	—	—	—
السعودية	٠,٨	٥,٠	+ ٤,٢
السودان	١١٧,٧	٩٣,٣	- ٢٤,٤
سوريا	٢٠,٠	٢٢,٠	+ ٢,٠
الصومال	—	—	—
العراق	—	—	—
عمان	١,٥	٢,٥	+ ١,٠
فلسطين	—	—	—
قطر	٥,٠	٤,٠	- ١,٠
الكويت	٤,٠	٧,٥	+ ٣,٥
لبنان	١٢,٥	١٥,٠	+ ٢,٥
ليبيا	—	—	—
مصر	٨,٢	٩,٠	+ ٠,٨
المغرب	٥,١	٦,٣	+ ١,٢
موريتانيا	٤,٠	٦,٥	+ ٢,٥
اليمن	١٤٥,٠	١١٠,٠	- ٣٥,٠

* ملحوظة:

تعطى درجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:-

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة منوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر.
- انخفاض معدل التضخم بنقطة منوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة.
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط منوية إلى أقل من ٢٥ نقطة = درجتان.
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من ٢٥ نقطة منوية = ثلاث درجات.

جدول رقم (٧)
المؤشر المركب لمكون السياسات الإقتصادية
في مناخ الإستثمار

القطر	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوزان الخارجي
الأردن	صفر	١	صفر
الإمارات	صفر	١	٢
البحرين	صفر	صفر	٣
تونس	صفر	صفر	٢
الجزائر	٣	٢	–
السعودية	٣	صفر	٢
السودان	صفر	+ ٢	صفر
سوريا	١	صفر	٣
عمان	صفر	صفر	٣
قطر	١	١	١
الكويت	٢	صفر	٣
لبنان	٢	صفر	–
مصر	صفر	صفر	– ١
المغرب	صفر	صفر	–
موريتانيا	١	صفر	٣
اليمن	–	+ ٢	–
المتوسط (درجة) *	٠,٧٥	٠,٦	١,٨

المصدر : الجداول من (٤) إلى (٦) .

*** ملحوظة:**

(أ) تم احتساب المؤشر المركب كمتوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو التالي:

$$\frac{(٠,٧٥ + ٠,٦ + ١,٨)}{٣} = ٦,٠٥$$

(ب) يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي :

أقل من ١ : عدم تحسن في مناخ الاستثمار.

من ١ إلى ٢: تحسن في مناخ الاستثمار.

من ٢ إلى ٣: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

جدول رقم (٨)

الإستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها

خلال عام ١٩٩٥

(مليون دولار)

القطر المضيف	١٩٩٥	
	إجمالي	نسبة (٪)
الأردن	٣٥,٧	١,٤
الإمارات	صفر	صفر
البحرين	١٣,٠	٠,٥
تونس	٢١٢,٢	٨,٣
الجزائر	٣,٥	٠,١
جيبوتي	—	—
السعودية	١٢,٢	٠,٥
السودان	٣٨,٨	١,٥
سوريا	٣٣٣,٥	١٣,٠
الصومال	—	—
العراق	—	—
عمان	٤,٢	٠,٢
فلسطين	٢٥٠	٩,٨
قطر	—	—
الكويت	صفر	صفر
لبنان	١٥٧,٨	٦,٢
ليبيا	صفر	صفر
مصر	١٤٢٨,٢	٥٥,٧
المغرب	٥٩,٨	٢,٣
موريتانيا	صفر	صفر
اليمن	١١,٩	٠,٥
الإجمالي	٢٥٦٠,٨	١٠٠,٠

* **ملحوظة :** توفرت معلومات من مصادر رسمية لكل الأقطار فيما عدا جيبوتي والصومال والعراق وقطر وتم تقدير التدفق للبنان وفلسطين . ومن ثم تمثل الأقطار التي رصدت لها التدفقات لعام ١٩٩٥ عينة تساهم بحوالي ٨٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية في عام ١٩٩٤ كما جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

جدول رقم (٩)
التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية
التي تم التصديق عليها خلال عام ١٩٩٥ في عينة من الأقطار العربية
(٪)

القطر المستقبل	الصناعة	الزراعة	الخدمات
الأردن	٤٩,١	٠,٢	٥٠,٧
البحرين	٨,٣	–	٩١,٧
تونس	٤٥,٧	٤٥,٤	٩,١
الجزائر	—	–	١٠٠
السعودية	١٠٠	–	–
السودان	٣٦,١	١٦,٧	٤٧,٢
سوريا	٩٧,٧	١,٥	٠,٨
عمان	٤,٦	–	٩٥,٤
مصر	٤١,٤	٣,٣	٥٥,٣
المغرب	٢,٣	٣٦,٧	٦١
اليمن	٣٩,٥	–	٦٠,٥
المتوسط المثقل	٥٥,٦	٧	٣٧,٤

جدول رقم (١٠)

نصيب الأقطار العربية المستثمرة في الاستثمارات العربية البينية لعام ١٩٩٥
(نسب مئوية)

الأقطار المستثمرة	عينة الأقطار المضيفة للاستثمار										المتوسط المثقل (٪)
	الأردن	البحرين	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	عمان	مصر	المغرب	اليمن	
الإمارات	١١,١	٧,٥	—	—	٤,٦	١٦,٢	٦,١	٧	٢٧,٥	—	٩,١٢
البحرين	—	—	—	—	—	—	—	٣	٣٨,٩	—	٣,٣٧
السعودية	٨,٧	٨٦,١	١٠٠	—	٥٣,٧	١٧,٥	—	٣٢	٢٧,٩	٧٣	٢٩,٨٤
سوريا	٢٥,٤	—	—	١٧,٢	٦,٥	—	٦,٥	٢	٢,١	٦,٨	٢,٣١
العراق	٣٣,١	—	—	—	—	—	—	١	٠,٦	١٨,٧	١,٤٨
فلسطين	١,٨	—	—	—	١١,١	١٨,٤	—	١,٥	—	—	٤,٥٢
الكويت	٥,٥	٥,٧	—	—	—	١٣,٧	—	١٩	١	—	١٦,٥١
لبنان	٩,٨	٠,٦	—	١٨,٩	٧,٤	٣٣,١	٣٧,٣	٣	—	٠,٧	٨,٤٧
ليبيا	١,٣	—	—	—	—	٠,١	—	٩	٠,٩	—	٦,٦٩
اليمن	٠,٢	—	—	٥٩,٨	١١,١	—	—	١,٥	—	—	١,٧٤
أخرى	٣	—	—	٤,١	٥,٦	١	٥٠,١	٢١	١,١	٠,٨	١٦,٠١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجزء الثاني
التقارير القطرية

(٢)

تقرير مناخ الإستثمار
في المملكة الأردنية الهاشمية
لعام ١٩٩٥

(١)
تقرير مناخ الاستثمار
في المملكة الأردنية الهاشمية
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة:

شـــهد الأردن خلال عـام ١٩٩٥ أحداثا سياســية/ اقتصاديـة هامـة ، فقد اسـتكملت الاتفاقيـات التي نصت عليها المعاهدة الإسـرائيلية الأردنيـة لتشـمل هـذه الاتفاقيات مختلف الجوانب الاقتصاديـة والاتصـال والتنقل . كمـا تم إقرار حزمـة التشـريعات الاقتصاديـة الضريبيـة فتـم تعديل قـانون ضريبـة الدخل وقـانون الضريبـة العامـة على المبيعات وقانون الاستثمار. وفـي نهاية تشـرين الأول/أكتوبر عقد مؤتمر قمـة عمان الاقتصاديـة بحضور ما يزيـد عن (١٥٠٠) مشـارك من أكثر من سـتين دولـة عربيـة وأجنبيـة صناعيـة ونامية، حيث خرج المؤتمر بقرارات تشـمل تأسيس بنـك التنمية للشرق الأوسـط وشـمال أفريقيا ومجلسا لرجال الأعمال ومكتبا للمتابعة .

وتقدمـت الأردن خلال العـام بطلب الانضمـام لمنظمـة التجـارة الدوليـة، وتجرى محادثـات لعقد اتفاقيـة مشاركة مع الاتحاد الأوروبي ، وتجرى المفاوضات بهذا الخصوص ويتوقع أن يتم توقيـع الاتفاقيتين خلال عام ١٩٩٦ أو عام ١٩٩٧، وسـيكون لهذه التطورات والاتفاقيات آثـار كبيرة علـى الاقتصاد الأردني. كذلـك تم عقد اتفاقيات اقتصاديـة بين الأردن والسـلطة الفلسطينية وتم إعـادة فتح بنوك أردنيـة في الضفـة الغربيـة وقطاع غزة،ومـع ما للبلدين من أواصر وعلاقات متميزة فإنه من المتوقـع أن تزداد التجارة والاسـتثمارات المشـتركة بينهما بشكل كبير مع زوال قيود الاحتلال .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

واصل الاقتصاد نموه بنسب عالية للسنة الرابعة على التوالي في إطار برنامج للتصحيح الاقتصـادي، إذ بلـغ معدل النمـو ٦.٤٪ بالأسـعار الثابتـة ويزيـد ذلك قليـلا عن النمـو في السـنتين السـابقتين . لقد حققت جميع القطاعـات الاقتصادية نمـوا جيدا وبنسـب متفاوتة ،

فكانت نسبة نمو قطاع التعدين ١٨٪ بعد نمو هامشي في عام ١٩٩٤ بنسبة ١٪، وتلا ذلك نمو قطاع تجارة الجملة والمطاعم والفنادق بنسبة ٩٪ مقابل نسبة نمو ٨٪ عام ١٩٩٤، كما نمت الصناعات التحويلية بنسبة ٣٪ مقابل ٩,٣٪ عام ١٩٩٤، وأما قطاع الزراعة فنما بنسبة ٤٪ مقابل ١٪ عام ١٩٩٤، ونمت بقية القطاعات بنسب تراوحت بين ٤٪ و ٦٪ .

ويتوقع أن تستمر زيادة الناتج المحلي عام ١٩٩٦ بنسبة ٦,٥٪ وسيكون لكل من قطاعي السياحة والصناعة والتعدين المساهمة الفاعلة في تحريك الاقتصاد . وبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٤٦٢٠ مليون دينار وعليه يبلغ دخل الفرد حوالي ١١٢٠ دولارا حيث يقدر عدد السكان بحوالي ٤,٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٥ .

٠٣ السياسة المالية :

استمرت الحكومة في إتباع سياسات مالية تهدف إلى زيادة الاعتماد على الذات مما أدى إلى تخفيض عجز الموازنة من ٦,٣٪ من الناتج المحلي عام ١٩٩٤ إلى ٤,٨٪ عام ١٩٩٥، ويقدر أن تصل الإيرادات المحلية ١٤٤٩ مليون دينار مقابل ١٢٩٧ مليون دينار عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها ١٥,٦٪ .

وأما النفقات الجارية فتقدر بحوالي ١٢٢٥ مليون دينار عام ١٩٩٥ مقابل ١١١٣ مليون دينار عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها ١٠٪، وتقدر النفقات الرأسمالية بـ ٣٨٨ مليون دينار مقابل ٣١٧ مليون دينار عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها ٢٢٪ ، وبلغ عجز الموازنة حوالي ١١٤ مليون مقابل ١٣٣ مليون دينار عام ١٩٩٤ . وتهدف الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ الاستمرار في تخفيض عجز الموازنة وتقليص الاستهلاك الحكومي وتوجيه الموارد الذاتية نحو الإنفاق الاستثماري .

٠٤ السياسة النقدية :

تابع البنك المركزي خلال عام ١٩٩٥ سياسته النقدية الهادفة إلى ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية وصولا إلى دعم الاستقرار النقدي على الصعيدين المحلي والخارجي دون الإخلال بمتطلبات النمو الاقتصادي . وقد تبنى البنك سياسة التحكم غير المباشر على السيولة وتقليص استخدام أدوات التحكم المباشر حيث اعتمد على عمليات السوق المفتوحة منذ أواخر عام ١٩٩٣ . وقد أثبتت هذه السياسة نجاحها إذ تم ضبط معدل نمو السيولة المحلية في حدود ٧,٥٪ في عام ١٩٩٥ . كما استمرت الجهود لضبط التوسع في الائتمان

الممنوح للقطاع العام مع السماح للقطاع الخاص بالحصول على احتياجاته التمويلية لدعم النمو المستهدف في الناتج المحلي . كما واصل البنك إتباع سياسة أسعار فائدة فعالة ومرنة لتحقيق فائدة حقيقية موجبة تحافظ على هامش مناسب بين الفائدة على الدينار والفائدة على الدولار .

بلغ صافي الأرصدة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ١٨٩٠ مليون دينار حتى نهاية شهر أيلول ١٩٩٥ مقابل ١٧٣٨ مليون دينار نهاية عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها ٨,٧٪، وكذلك ارتفعت مجموعة التسهيلات الائتمانية للبنوك المخصصة من ٣٢٤٨ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى ٣٥٨٠ مليون دينار نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ أي بزيادة ١٠٪ .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

في محاولته الحفاظ على درجة عالية من استقرار سعر صرف الدينار ومراعاة عدم الأضرار بالقدرة التنافسية للصادرات الوطنية ووضع ميزان المدفوعات، واصل البنك المركزي سياسته المرنة لإدارة سعر صرف الدينار . إلا أن تقلبات أسعار العملات العالمية الرئيسية قد أثرت تأثيرا طفيفا على سعر صرف الدينار وظل هذا السعر مستقرا مقابل العملات الأجنبية (١,٤ دولار للدينار) .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

بالرغم من النمو في النشاط الاقتصادي فان نشاط سوق عمان المالي استمر في التراجع في حجم التداول والانخفاض في أسعار الأسهم المتداولة وقد استمر هذا التراجع منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٣ حيث بلغ حجم التداول في السوقين النظامي والموازي لعام ١٩٩٥ ما مقداره ٤١٩ مليون دينار مقارنة مع ٤٩٥ مليون دينار لعام ١٩٩٤ .

أما بالنسبة لأسعار الأسهم فقد بلغ الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية ١٥٩,٢ نقطة لإغلاق عام ١٩٩٥ مقارنة مع ١٤٣,٦ نقطة لإغلاق عام ١٩٩٤ أي بارتفاع نسبته ١٠,٨٪ . ويعزى الانخفاض إلى عدة عوامل أبرزها النشاط الكبير الذي شهدته إصدارات السوق الأولية وما ترتب على ذلك من إتاحة فرص استثمارية جديدة أدت إلى امتصاص جزء كبير من السيولة المتاحة، كذلك ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع بالإضافة إلى ما أفرزته التطورات السياسية من حالة ترقب وانتظار .

وبالنسبة للإصدارات الجديدة فقد بلغت قيمة إصدارات الأسهم الجديدة خلال عام ١٩٩٥ ما مقداره ٣٠٠,٥ مليون دينار مقابل ٤٦٠,١ مليون دينار عام ١٩٩٤ أي بانخفاض نسبته ٣٤,٨٪ . وفيما يتعلق بأرباح الشركات المساهمة العامة التي توفرت معلومات عنها، فقد بلغ مجموع صافي الأرباح قبل الضرائب في النصف الأول لعام ١٩٩٥ ما مقداره ١٠٧ مليون دينار مقابل ٩٦ مليون دينار لنفس الفترة لعام ١٩٩٤ أي بارتفاع نسبته ١١,٥٪ .

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة ٤٣٨٢ شركة رؤوس أموالها ٤١٠ مليون دينار مقابل ٤٤٦٢ شركة رؤوس أموالها ٤٠٨ مليون دينار لعام ١٩٩٤ أي نفس المستوى من قيد قيمة رؤوس الأموال، وبلغ الاستثمار في الشركات الصناعية ١٥٧ مليون دينار و ١٤٤ مليون دينار استثمارات تجارية ٩٣ مليون دينار لشركات خدمات .

٠٧ التجارة الخارجية :

سجل إجمالي الصادرات في عام ١٩٩٥ نموا كبيرا بلغت نسبته ٢٢٪ إذ زادت الصادرات الوطنية عام ١٩٩٥ زيادة كبيرة بلغت نسبتها ٢٦٪ مع زيادة معتدلة في المعاد تصديره بلغت نسبته حوالي ٧٪ .

وتشكل الصادرات الصناعية القسم الأكبر من الصادرات الوطنية الأردنية، حيث بلغت قيمتها في عام ١٩٩٥ ما مقداره (٩١٦) مليون دينار مقابل (٧١٦) مليون دينار في عام ١٩٩٤، بنسبة زيادة كبيرة بلغت نسبتها ٢٨٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٤، التي تحققت فيها أيضا زيادة كبيرة بنسبة ١٩٪، وان الوضع الإيجابي في نمو الصادرات الصناعية عام ١٩٩٥ تحقق جراء نمو كبير في الصادرات التعدينية عنها في عام ١٩٩٤ وبنسبة ٢١٪، ونمو أكبر في صادرات الصناعات التحويلية بلغت ٣٠٪ ، وأما مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الوطنية عام ١٩٩٥ فقد بلغت نسبتها إلى إجمالي الصادرات الوطنية ما مقداره ٩١,٦٪ مقابل ٩٠,٢٪ لعام ١٩٩٤ .

وأما من حيث التوزيع الجغرافي فقد شكلت الصادرات الوطنية إلى الدول العربية زيادة كبيرة بلغت نسبتها ٣٢٪ في عام ١٩٩٥، لتبلغ ما مقداره (٤٤٥) مليون دينار تصل نسبتها إلى إجمالي الصادرات الوطنية إلى ٤٤,٥٪ وكانت نسبتها عام ١٩٩٤ ٤٣٪، وفي نفس الوقت نمت الصادرات الوطنية إلى مجموعة الدول غير العربية أيضا نموا كبيرا بلغت نسبته ٢١٪ عن عام ١٩٩٤، لتبلغ ما مقداره ٥٨٪، وتأتي في مقدمة الدول العربية التي استأثرت بالصادرات الأردنية على التوالي العراق بالدرجة الأولى وبنسبة ٤٢٪ من مجمل

الصادرات للدول العربية ويليها بحوالي ثلث ذلك السعودية، وبعد ذلك الإمارات وسوريا، ومن غير الدول العربية تستأثر الهند بنسبة ٢٢٪ من مجمل الصادرات لغير الدول العربية ويلي ذلك تركيا واليابان والصين الشعبية وتايوان والولايات المتحدة .

سجلت مستوردات الأردن السلعية عام ١٩٩٥ زيادة معتدلة بلغت نسبتها ١١,٥٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٤ بينما سجلت المستوردات في عام ١٩٩٤ تراجعا بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ بلغت نسبته ٤٪ وبلغت قيمة المستوردات الأردنية عام ١٩٩٥ ما مقداره (٢٦٢٩) مليون دينار مقابل (٢٣٥٨) مليون دينار في عام ١٩٩٤ .

كان للزيادة الكبيرة في الصادرات الوطنية والبالغة ٢٦٪، وللزيادة الأقل في قيمة مستوردات الأردن بنسبة ١١,٥٪، أثر قليل في نسبة العجز في الميزان التجاري الأردني في عام ١٩٩٥ مقارنة مع عام ١٩٩٤ حيث أن قيمة الزيادة في الواردات كانت أعلى من قيمة الزيادة في الصادرات، فبلغ العجز في عام ١٩٩٥ في الميزان التجاري ١٣٨٨ مليون دينار بنسبة ٣٠,٠٪ من الناتج المحلي بينما كان في عام ١٩٩٤ حوالي ١٣٦٣ مليون دينار وبنسبة قدرها ٣٢,٦٪ من الناتج المحلي .

٠٨ ميزان المدفوعات :

تشير التقديرات إلى انخفاض العجز الكلي في ميزان المدفوعات من ٤٣٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٣٢٢ مليون دولار لعام ١٩٩٥، ويتوقع أن يظهر ميزان الخدمات فائضا يقدر بحوالي ١٤٣٨ مليون دولار مقابل ١٢٢٧ مليون دولار لعام ١٩٩٤ نتيجة للزيادة في تحويلات العاملين بالخارج والدخل المتأتي من السياحة، إذ ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج من ١٠٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ١٢٣٠ مليون عام ١٩٩٥، كما زادت المقبوضات المتأتية من السياحة من ٥٨٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٧٢٣ مليون دولار لعام ١٩٩٣.

٠٩ الديون الخارجية :

انخفض الرصيد المسحوب من القروض الخارجية من ٧٦١٥ مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى ٥٩٠٦ مليون دينار نهاية تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وبذلك انخفضت نسبة المديونية إلى الناتج المحلي من ١٩٠٪ إلى ٩١٪، وساهم في هذا الانخفاض نمو الناتج المحلي من جهة وإلغاء بعض الدول لجزء من ديونها من جهة أخرى وبشكل خاص الديون الأمريكية البالغة

٦٤٠ مليون دولار، كما انخفض معدل التسديد السنوي للقروض الخارجية من ٦٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ٥٠٤ مليون دينار عام ١٩٩٥، وتم تخفيض معدل الفائدة بنسبة ٦ ,٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ٦٧ ,٤٪، وبالتالي بلغت خدمة الديون عام ١٩٩٥ ما مقداره ٥٠٢ مليون دولار.

أما بالنسبة للديون الداخلية فقد انخفضت لتبلغ في نهاية عام ١٩٩٥، ما مقداره ٢ ,٨٣٧ مليون دينار مقابل ٤ ,١٠٨٩ مليون في نهاية عام ١٩٩٤ أي بانخفاض نسبته ٢ ,٣٢٪، فانخفضت نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي من ٢٦٪ عام ١٩٩٤ إلى ١ ,١٨٪ عام ١٩٩٥ .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن قد ارتفع خلال الثمانينات إلى أن بلغ حوالي ٤٥٥ مليون دولار عام ١٩٨٥ وقد أخذ في الانخفاض بعد ذلك طيلة سنوات التسعينات مسجلا بذلك تدفقات سالبة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن بلغ الرصيد المتراكم حوالي ٣٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٤. هذا ويتوقع أن تنعكس هذه الصورة خلال ما تبقى من عقد التسعينات نسبة للنجاحات التي تحققها المملكة الأردنية الهاشمية في مجال إدارة الاقتصاد .

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

حقق قطاع التعدين نسبة النمو الأعلى بين القطاعات فبلغ النمو ١٨٪، وتأتي هذه النسبة بعد نمو هامشي ١٪ عام ١٩٩٤، وتراجع خلال ٤ سنوات متوالية ١٩٩٠ – ١٩٩٣، وقطاع التعدين هو بشكل أساسي قطاع الفوسفات والبوتاس والموجه إنتاجها للتصدير. بينما نما قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٣٪ مع انه حقق في السنوات السابقة معدلا سنويا حوالي ٩٪ ، وقد تمت الإشارة إلى تحسن العائد من الخدمات سواء تحويلات العاملين بالخارج أو قطاع السياحة .

وأما قطاع البناء فما زالت الاستثمارات فيه تطغى على التكوين الرأسمالي . ويعتبر هذا القطاع في الأردن من القطاعات الرائدة في تحريك العملية الاقتصادية، وقد شهد سوق العقار نشاطا مرتفعا إذ بلغت قيمة العقارات التي تم تداولها حوالي ٨٠١ مليون دينار خلال الأحد عشر شهرا الأولى لعام ١٩٩٥ مقابل ٦٦٧ في نفس الفترة من عام ١٩٩٤ أي

بزيادة نسبتها ٣٠٪ .

١٢٠ التطورات التشريعية :

صدر خلال عام ١٩٩٥ العديد من القوانين والأنظمة والقرارات الاقتصادية منها ثلاثة قوانين اعتبرت حزمة الإصلاح الضريبي الشامل وهي القانون المعدل لضريبة الدخل والقانون المعدل للضريبة العامة على المبيعات وقانون الاستثمار. كذلك صدرت قوانين معدلة لقانون منع بيع العقار للعدو وقانون معدل لمناطق إسرائيل وقانون معدل لمنع الاتجار مع إسرائيل، وهذه القوانين المعدلة جاءت لتتماشى مع اتفاقية السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها .

صدرت في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ثلاثة قوانين اقتصادية هامة تم تعديلها لتصبح أكثر جذبا للاستثمار وهي القوانين التي وضعتها الحكومة بالتشاور مع الفعاليات الاقتصادية كافة وهي :

- قانون ضريبة الدخل رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ المعدل للقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ .

- قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥ المعدل للقانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ .

- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ الذي حل محل قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وقانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٥ .

(٢)

تقرير مناخ الإستثمار
في دولة الإمارات العربية المتحدة
لعام ١٩٩٥

(٢)
تقرير مناخ الاستثمار
في دولة الإمارات العربية المتحدة
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

حققت دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة نجاحـا مشـهودا في عمليـة التحول من اقتصـاد أحـادي المـورد إلى اقتصـاد يلعب القطـاع غـير النفطي فيـه دورا تنمويـا مهمـا ، بعد أن ظل الاقتصـاد الوطني يعتمد اعتمـادا شـبه كلى على النفـط لفترة طويلـة . وعلى الرغم من الدور المحوري للنفـط حيث تمثل عائداتـه اكثر مـن ٧٥٪ مـن الدخل الحكومـي فقد تبنت الدولـة سياسـات تهـدف إلى تعزيز القطاعات الاقتصادية غـير النفطية وتقليل الاعتمـاد على الثروة النفطيـة الناضبـة . وقد تعزز هـذا التوجـه بعد التقلبـات غير المواتيـة التي شـهدتها أسـعار النفط والمنتجات النفطية الأخرى خلال الأعوام الأخيرة .

وفى هذا الإطار انصبت التوجهات الاقتصادية المستقبلية على القطاع الصناعي باعتباره المحرك الأساسـي لعمليـة التنميـة وذلـك بتوفير المزيد مـن الدعم للقطـاع الخـاص من خلال تخصيص المشـاريع الحكومية الرابحـة والتوسـع في إقامـة المدن والمنـاطق الصناعية الحرة وإنشـاء شـركات المسـاهمة الاسـتثمارية وإشـراك القطـاع الخـاص في رأسـمال عدد من الشركات العامة .

هذا وقد شـهد العـام اسـتمرار التوجـه الهادف إلى تقليص العجـز في الموازنـة العامة من خلال اسـتمرار سياسة ترشـيد الإنفاق وتنمية موارد الموازنـة من مصادر غير نفطية فضلا عن تخفيـض الدعـم المقدم لبعض القطاعـات الخدميـة . ويمثل الإنفـاق الحكومـي – الذي يخضع لسيطرة صارمة بغية التحكم في معدلات التضخم و عجز الموازنة العامة – الركيزة الأساسـية فـي التوجـه الحكومـي نحو التنميـة الشـاملة المتمثلـة فـي تنويع مصـادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

كان للتحسن النسبي لأسعار النفط العالمية خلال عام ١٩٩٥ تأثيره الإيجابي على نمو الناتج المحلي حيث تنتج الإمارات حوالي ٢,١٦ مليون برميل يوميا حسب حصتها المقررة في منظمة الأوبك . فقد بلغ الناتج المحلى الإجمالي (١٤٣,٩٧٠) بليون درهم مقابل ١٣٥,٠٦٥) بليون درهم في عام ١٩٩٤ محققا معدل نمو قدره (٦,٦٪) . وقد بلغت مساهمة القطاع النفطي (٤٩,٦٥٠) بليون درهم (حوالي ٣٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) مقابل (٤٥) بليون درهم في عام ١٩٩٤. ويعزى تحسن الإيرادات النفطية إلى تحسن أسعار النفط العالمية التي ارتفعت بمعدل (٨٪) عما كانت عليه في عام ١٩٩٤.

من جهة أخرى ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية لتصل إلى (٩٤,٣٢٠) بليون درهم في عام ١٩٩٥ مقابل (٨٩,٨) بليون درهم في العام السابق مسجلة معدل نمو قدره (٦٪) و مساهمة نسبية في الناتج المحلى قدرها (٦٥,٥٪) .

وتظهر مؤشرات أداء الاقتصاد المحلي وجود إمكانيات كبيرة لنمو القطاع غير النفطي وذلك من خلال أداء هذه القطاعات . فقد حقق قطاع التمويل و المصارف مستوى جيدا من الأداء انعكس في ارتفاع أرباح المصارف التجارية وارتفاع القيمة المضافة للقطاع من ٦,٨) بليون درهم في عام ١٩٩٤ إلى (٧,٢) بليون درهم في عام ١٩٩٥ أي ما يعادل ٥٪ تقريبا من قيمة الناتج المحلى الإجمالي . كما حقق قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو قدره (٥,٤٪) لتصل مساهمته في الناتج المحلى إلى (١٢,٥) بليون درهم أي ما نسبته ٨,٧٪) . أما قطاع البناء والتشييد فقد واصل نموه لترتفع مساهمته إلى (١٣,٢) بليون درهم أو ما يعادل (٩,٢٪) منه .

أما قطاع التجارة والفنادق فقد حقق نموا قدره ٦٪ ، حيث سجلت مساهمته في الناتج المحلي حوالي ١٧,٨ بليون درهم عام ١٩٩٥ مقابل ١٦,٨ بليون درهم عام ١٩٩٤.

وتهدف توجهات الدولة إلى تعزيز الأوضاع الاقتصادية باتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تخفيض العجز في الموازنة السنوية وتنمية الإيرادات غير النفطية وتشجيع الاستثمار بتقديم المزيد من التسهيلات وتطوير مرافق البنية الأساسية مما يتيح للقطاعين العام والخاص ولرؤوس الأموال الأجنبية إمكانيات كبيرة للنمو والتطور .

٠٣ السياسة المالية :

ترتكز السياسة المالية التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة في أهدافها وفلسفتها على مبدأ الاقتصاد الحر بما ينطوي عليه من حرية اقتصادية وتشجيع المبادرة الفردية وحشد كل الطاقات الحكومية و الخاصة و تسخيرها لتطور و ازدهار البلاد . وقد أدى انخفاض أسعار النفط خلال العامين الماضيين إلى زيادة الاهتمام بالموازنة العامة وضرورة تقليص العجز وذلك من خلال استمرار سياسة ترشيد الإنفاق وتنمية موارد الموازنة من مصادر غير نفطية وتخفيض الدعم المقدم لبعض القطاعات .

وتعكس الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ عجزا قدره (٨,٨) بليون درهم أي ما نسبته (٦,٦٪) من الناتج المحلى الإجمالي . حيث بلغت جملة الإيرادات الحكومية حوالي (٥٤) بليون درهم فيما بلغت النفقات الحكومية حوالي (٦٢,٨) بليون درهم . هذا و قد شمل هيكل الموازنة على (٨٣,٦٪) من جملة المخصصات لصالح مشروعات الاستكمال التنموية فيما خصص الباقي (١٦,٤٪) للمشروعات الجديدة . من جهة أخرى بلغت تكاليف البرنامج الاستثماري حوالي (٥,٥) بليون درهم حيث ارتفعت بمعدل (٣,١٪) عن عام ١٩٩٤ . كما تشير البيانات المتوفرة أن قطاع الكهرباء والغاز والمياه وقطاع التمويل وقطاع العقارات مجتمعة قد استحوذت على أكثر من (٩٠٪) من التكاليف الإجمالية للبرنامج الاستثماري .

٠٤ السياسة النقدية :

تهدف النظم المالية للدولة إلى خلق نظام مالي قوى وموثوق به بغية تأكيد جو المنافسة بين المؤسسات المالية بما يضمن للمودع الثقة والملاءة والاختيار . ويقوم المصرف المركزي بضبط وتوجيه السياسات المالية والمصرفية خاصة في مجال الرقابة والإشراف على المصارف وتعزيز بنية النظام المالي بهدف رفع مستوى أداء المصارف وتحسين الخدمات المالية ، وذلك من خلال تنظيم مستويات السيولة المحلية وضبط نموها .

وتشير البيانات الرسمية إلى أن السيولة الإجمالية قد بلغت حوالي (١٣٢) بليون درهم فيما بلغت السيولة المحلية (١٠٥,٦) بليون درهم ،يشكل عرض النقد منها (٢٦,٤) بليون درهم والودائع شبه النقدية (٧٩,٢) بليون درهم . أما الموازنة المجمعة للمصارف التجارية فقد بلغت (٢٣٥,٢) بليون درهم . ويشكل بند الائتمان والاستثمارات المحلية اكثر من نصف إجمالي الأصول فيما سجلت الأصول الأجنبية ارتفاعا ملحوظا مما يعنى اتجاه التدفق لحركة الأموال إلى الخارج بحثا عن الاستثمار في أسواق المال العالمية .

أما على صعيد التوجهات العامة للسياسات النقدية فقد اصدر المصرف قرارا ألغى بموجبه القيود على أسعار الفائدة وعلى الرسوم الأخرى المطبقة من قبل المصارف التجارية بهدف دعم المنافسة بينها وبما ينعكس إيجابيا على العملاء بشكل عام . من جهة أخرى تم إجراء بعض التعديلات على قانون المصرف بغية تعزيز سلطته الرقابية على الشركات الاستثمارية وشركات الأموال وشركات الوساطات بالأوراق المالية . ومن المؤمل أن يساهم هذا التعديل في تمهيد الطريق أمام إنشاء سوق للأوراق المالية في الدولة وهو السوق الذي يلعب المصرف دورا محوريا في إنشائه .

من جهة أخرى كان لارتفاع أسعار السلع الأساسية - خاصة مدخلات الإنتاج - أثره في ارتفاع الأسعار المحلية مما زاد من الضغوط التضخمية وتزايد معدلات التضخم حيث بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي (٥,٥٪) . كما كان لضعف سعر صرف الدولار تأثير مباشر على ارتفاع معدل التضخم حيث أدى ذلك إلى ارتفاع كلفة الواردات .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

مع استمرار ثبات معدل صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي خلال عام ١٩٩٥ ارتفع معدل صرف الدرهم مقابل كافة العملات الرئيسية لشركاء الإمارات التجاريين باستثناء الين الياباني .

هذا وقد بلغ معدل سعر صرف الدرهم مقابل الدولار حوالي ٣,٨٦١ درهم للدولار خلال عام ١٩٩٥ .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

توجد في الإمارات سوق نشطة لتداول اسهم عدد من الشركات المحلية والخليجية إلا أنها غير رسمية حيث تتم المعاملات من خلال البنوك والسماسرة . ويعتبر إنشاء سوق للأوراق المالية من بين الأولويات الاقتصادية للدولة . وفي هذا الصدد تم تشكيل لجنة من وزارتي المالية والصناعة والاقتصاد والتجارة ومصرف الإمارات المركزي وجهات أخرى لوضع خطة متكاملة لوضع مشروع سوق الأوراق المالية . ومن المتوقع أن يصدر قانون إنشاء السوق بنهاية عام ١٩٩٦ .

وتشير احدث التقارير أن القيمة السوقية للأسهم في نهاية عام ١٩٩٥ بلغت (٤٥,٦) بليون درهم مقارنة مع (٣٦,٧) بليون درهم عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها (٢٤٪) . وقد صعدت معظم الأسهم إلى أعلى مستوياتها وانتعش التداول بشكل حاد بفضل مزيج من العوامل الداخلية والخارجية أبرزها نمو الاقتصاد المحلى وتراجع أسعار الفائدة العالمية كما شهدت سوق الإصدار الأولي نشاطا ملحوظا حيث طرحت اسهم ثلاث شركات جديدة للاكتتاب العام .

ومن المتوقع استمرار نشاط سوق الإصدار الأولي خلال عام ١٩٩٦ حيث من المؤمل صدور قانون إنشاء السوق المالية الرسمية ،وكذلك طرح اسهم المصانع التي تملكها المؤسسة العامة للصناعة والتي كان من المفترض أن تتم خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥ , كما انه من المتوقع حدوث رواج كبير في سوق الأسهم خلال عام ١٩٩٦ نتيجة لزيادة أرباح البنوك والشركات وتوقع زيادة التوزيعات النقدية واسهم شركات التأمين . إلا أن السوق المالية ما زالت تعانى من ضآلة قيمة الأسهم المتداولة حيث تبلغ سنويا نحو ٧٠٠) مليون درهم أي ما يعادل (١,٥٪) من القيمة السوقية للأسهم .

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغت جملة الصادرات وإعادة التصدير خلال عام ١٩٩٥ حوالي (١٠٥,٩) بليون درهم ٢٧,٤ بليون دولار) منها صادرات نفطية بقيمة (٦٠,٤) بليون درهم (١٥,٦ بليون دولار) وهى تشكل حوالي (٥٧٪) من إجمالي الصادرات ، فيما بلغت الصادرات غير النفطية ٤٥,٥) بليون درهم (١١,٨ بليون دولار) أي ما نسبته (٤٣٪) من الصادرات الكلية . وبذلك تكون الصادرات قد سجلت معدل نمو قدره (٨,١٪) عما كانت عليه عام ١٩٩٤.

من جهة ثانية ارتفعت قيمة مستوردات الدولة من (٧٨) بليون درهم (٢٠,٢ بليون دولار) في عام ١٩٩٤ إلى حوالي (٩١,٥) بليون درهم (٢٣,٧ بليون دولار) في عام ١٩٩٥ بزيادة نسبتها (٩٪) . وبذلك يكون الميزان التجاري قد سجل فائضا قدره (١٤,٤) بليون درهم ٣,٧ بليون دولار) مقارنة بفائض قدره (١٤,٣) بليون درهم (٣,٧ بليون دولار) في عام ١٩٩٤.

٠٨ ميزان المدفوعات :

تشير التقديرات الأولية لميزان المدفوعات إلى حدوث عجز قدره (١٠٤٠) مليون درهم

(٢٦٩,٤ مليون دولار) في نهاية عام ١٩٩٥ نتيجة انخفاض الفائض في الحساب الجاري الذي تأثر بدوره بالارتفاع الطفيف في فائض الميزان التجاري (من ١٤,٣ بليون درهم عام ١٩٩٤ إلى ١٤,٤ بليون درهم عام ١٩٩٥) . هذا وقد بلغت نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي حوالي ١٠٪ في عام ١٩٩٥ .

٠٩ الديون الخارجية :

تظهر التقارير الرسمية أن إجمالي الدين الخارجي للدولة قد بلغ حوالي (١١,٥٥) بليون دولار منها (١٠,٣) بليون دولار ديون قصيرة الأجل ، و(١,٢٥) بليون دولار ديون طويلة الأجل . ويشكل الدين الخارجي حوالي (٣١٪) من إجمالي الناتج المحلى . أما خدمة الدين فقد بلغت (١,١٥) بليون دولار .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الأونكتاد) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الإمارات قد بلغت في المتوسط حوالي ١٤٢ مليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤ وأنها قد وصلت إلى أعلى مستوى لها عام ١٩٩٣ حيث بلغت ١٨٣ مليون دولار، انخفضت بعده إلى مستوى ١١٣ مليون دولار عام ١٩٩٤، وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٩٥ ربما كانت بحدود ١٢٠ مليون دولار .

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

يوضح تحليل هيكل الناتج المحلى الإجمالي من خلال البيانات المتاحة عن عام ١٩٩٥ التطور الذي تحقق في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في القطاعات غير النفطية . وقد تحقق هذا النمو بفضل عوامل عدة أهمها : اعتماد السياسات الاقتصادية الملائمة وزيادة الطلب المحلى خاصة على إنتاج بعض القطاعات كالعقارات ، و الصناعة التحويلية، و التشييد و البناء، والتمويل والتأمين ، والنقل والمواصلات .

١٠١١ قطاع النفط والغاز :

تشير التقديرات الأولية أن الاحتياطي الثابت من النفط الخام يبلغ حوالي (٩٨,١) مليار برميل ، في حين يبلغ الاحتياطي الثابت من الغاز الطبيعي حوالي (٥٨٠٠) مليار متر مكعب.

وتبلغ الطاقة الحالية لإنتاج النفط والغاز حوالي (٢,٤) مليون برميل يوميا وحوالي (٢٠٠٠) مليون قدم مكعب يوميا على التوالي . وفى المقابل بلغت إيرادات الصادرات النفطية وصادرات الغاز الطبيعي خلال عام ١٩٩٥ حوالي (١٢,٦) بليون دولار و(١,٨) بليون دولار على التوالي .

سجل القطاع النفطي معدل نمو قدره (١,٣٪) خلال عام ١٩٩٥ ، وبلغت مساهمته في الناتج المحلى حوالي (٣٣,٧٪) مسجلا تراجعا خلال السنوات الثلاثة الماضية من ٤١,١٪)عام ١٩٩٢ إلى (٣٩,٣٪) في عام ١٩٩٣ و(٣٦,٦٪) عام ١٩٩٤.

هذا وقد عززت الإمارات مركزها كمصدر مهم لتكرير النفط في منطقة الخليج بعد إقامة ثلاث مصافي مملوكة للقطاع الخاص ،إذ من المتوقع أن ترتفع طاقة التكرير بحلول عام ١٩٩٧ إلى حوالي (٢٧٥) ألف برميل يوميا مقارنة مع (٢٠٥) ألف برميل يوميا في الوقت الحاضر . كما ستعزز هذه المصافي الثلاثة مركز الإمارات كمورد رئيسي لوقود السفن في المنطقة .

من جهة ثانية تنوى الدولة تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع النفطية منها توسيع مصفاة "الرويس" وإنشاء مصنع للبتروكيماويات . وقد قامت شركة بترول أبو ظبى الوطنية (أدنوك) بوضع خطط لتنفيذ هذه المشاريع حتى عام ١٩٩٩.

٢٠١١ القطاع غير النفطي :

ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلى إلى حوالي (٦٦,٣٪) خلال عام ١٩٩٥ مسجلة معدل نمو قدره (٦,٥٪) . وقد تضافرت عدة عوامل ساعدت على تحقيق النمو القابل للاستمرار منها : الاستثمارات العالمية التي تم توظيفها لتطوير قطاع الكهرباء والماء، وتنمية المدن وإنشاء بنية تحتية حديثة ،فضلا عن الدعم الحكومي والحوافز التي تقدمها الدولة لهذا القطاع .

وفيما يلي استعراض لأهم القطاعات غير النفطية :

١٠٢٠١١ القطاع الصناعي :

بلغ إجمالي عدد المنشآت الصناعية حتى نهاية عام ١٩٩٥ (١٢٤٣) منشأة صناعية ،مسجلا بذلك معدل نمو قدره (٥ ,٦٧٪) عما كان عليه في عام ١٩٩١ . ويعكس هذا التطور التوجه الجاد من قبل المستثمرين للاستثمار في مجال الصناعة رغم ما يعترضه من مخاطر وصعوبات أبرزها تأخر العائد ، كما يعكس في الوقت نفسه مدى الوعي بأهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني .

احتلت صناعة الكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط المرتبة الأولى إذ بلغ عددها (٢٥٦) منشأة ، تليها صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (١٥٩) ، ثم صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود (١٥٥) ، تليها الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ١٢٨) ، فصناعة الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث (٩٦) ، ثم صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر (٧٩) ، والصناعات المعدنية الأساسية (٦٦) .

يعتبر القطاع الصناعي المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة المرتكزة على تنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاعات غير النفطية . وعلى ضوء هذه الفلسفة انصبت التوجهات الاقتصادية المستقبلية حول توفير مزيد من الدعم للقطاع الخاص من خلال تخصيص المشاريع الحكومية الرابحة والتوسع في إقامة المدن والمناطق الصناعية الحرة وإنشاء الشركات المساهمة الاستثمارية وإشراك القطاع الخاص في رأسمال عدد من الشركات العامة .

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الصناعات التحويلية قد حقق نسبة نمو بلغت (٤ ,٥٪) لترتفع مساهمته في الناتج المحلى من (٢ ,١١) مليار درهم في ١٩٩٤ إلى (٨ ,١١) مليار درهم في عام ١٩٩٥ و بنسبة (٢ ,٨٪) من الناتج المحلي .

٢٠٢٠١١ قطاع البناء والتشييد :

واصل قطاع البناء والتشييد نموه للعام الرابع على التوالي لترتفع مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي إلى (١٤) بليون درهم في عام ١٩٩٥ مقابل (٢ ,١٣) بليون درهم في عام ١٩٩٤، مما أدى إلى ارتفاع مساهمته في الناتج المحلى إلى (٨ ,٩٪). ويعتبر معدل النمو في هذا القطاع من أعلى المعدلات وذلك نسبة لارتباطه المباشر بعاملين رئيسيين هما الزيادة السكانية وعدد المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية .

وعلى الرغم من الدور المحوري الذي يلعبه القطاع الخاص في هذا المجال إلا أن الاستثمارات الحكومية في مشاريع البنية الأساسية كصناعة تكرير النفط تساهم في تنشيط أداء هذا القطاع. وتشير الكثير من البيانات المتعلقة بقطاع التشييد والبناء أن هذا القطاع سوف يشهد حالة من الاستقرار في السنوات القادمة ، خاصة بعد الإعلان عن العديد من المشاريع الكبيرة الخاصة بالبنية الأساسية في الدولة ، مما يعنى أن حجم الطلب المحلى المرتفع نسبيا سوف يحافظ على مستوياته الحالية .

(٣)
مناخ الإستثمار
في دولة البحرين
لعام ١٩٩٥

(٣)
مناخ الاستثمار
في دولة البحرين
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة:

أجـري في أواخر حزيران/يونيو ١٩٩٥ أول وأوسع تغيير وزاري تشـهده البلاد في الآونة الأخيرة بعد حل الـوزارة وصدور التشكيل الوزاري الجديد الذي تضمن (١٦) وزيراً بينهم (٥) وزراء جدد و (٤) تغيرت حقـائبهم مع اسـتمرار سـبعة وزراء من الـوزارة السـابقة في الوزارة الجديدة . وجـاء الإعلان عـن الوزارة الجديدة بموجـب المرسـوم الأميري رقم (١٢) لسـنة ١٩٩٥ وشمل التعديل الوزاري تعيين وزراء جدد للتجارة، والتربية والتعليم، والصحة، والكهرباء والماء، والعمل والشئون الاجتماعية. وشمل التغيير أيضا فصل إدارة الزراعة عن وزارة التجارة والزراعـة وضمها إلى وزارة الأشـغال وضم إدارة البيئـة إلى وزارة الإسكان والبلديات .

أعلنت الحكومـة البحرينية أنـه يجرى العمل حاليـا على تطوير تجربة مجلس الشورى من واقع الظروف والاحتياجـات الخاصـة بـالبحرين بحيث يضمـن ذلك المزيد مـن المشـاركة في عملية صنع القرار السياسي .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

تشـير أحدث البيانات الخاصـة بـأداء الاقتصـاد البحريني أن الناتج المحلـي الإجمالي قد حقق ارتفاعا طفيفا فـي عام ١٩٩٥ نسبته ١.٤٪ عن عام ١٩٩٤، إذ ارتفع من حوالي ٤.٣٠ بليون دولار إلى ٤.٣٦ بليون دولار فـي عام ١٩٩٥، ويعتبر معدل نمو النـاتج المحلي في عام ١٩٩٥ أقل كثيرا من مثيله في عام ١٩٩٤ حيث بلغ حوالي ٣.٢٪ .

هذا وقد بلغت مسـاهمة القطـاع النفطي في النـاتج المحلي حوالـي ١٧.١٪ مقابل ١٥.٩٪ فـي عـام ١٩٩٤. وتعزى هـذه الزيـادة إلى ارتفـاع أسـعار النفط وزيـادة الإنتـاج من الغـاز

الطبيعي . أما مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فقد بلغت ٨٢,٩٪ في عام ١٩٩٥ .

وقد حققت القطاعات المالية والمصرفية وقطاع التجارة الخارجية أعلى معدلات نمو خلال العام بلغت حوالي ١٢,٦٪ و ٩,٨٪ على التوالي . كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الميزان التجاري قد سجل فائضا لأول مرة منذ عام ١٩٩٠ .

٠٣ السياسة المالية :

تتمثل الأهداف الرئيسية للميزانية العامة لعام ١٩٩٥ في تقليص العجز السنوي في الميزانية إلى مستويات معقولة يمكن الوفاء بمتطلباتها، وكذلك تحقيق معدل نمو اقتصادي معقول، بجانب تشجيع القطاع الخاص للمبادرة والاستثمار في المرافق العامة . كما يمكن إيجاز الملامح الرئيسية للميزانية في دعم قطاعات الخدمات، بالإضافة إلى دعم برامج التنمية البشرية وتوفير الحوافز التشجيعية للقطاعات المختلفة .

سجلت الميزانية العامة لعام ١٩٩٥ عجزا قدره ١٢٢ مليون دينار، إذ بلغت الإيرادات حوالي ٥٢٠ مليون دينار مقابل منصرفات إجمالية قدرها ٦٤٢ مليون دينار . وتشير المصادر الرسمية إلى أن استمرار العجز يعزى إلى اشتمال الميزانية العامة على عدد من المشاريع المستمرة والمشاريع قيد التنفيذ فضلا عن المشاريع الجديدة والأخرى ذات الأولوية القصوى، وتستنفد هذه المشاريع (أو المصاريف المتكررة) جزء كبيرا من الإيرادات العامة . هذا وقد سجل عجز الميزانية العامة نسبة قدرها ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٠٤ السياسة النقدية :

نتيجة للزيادة في ودائع القطاع الخاص للتوفير والأجل فان حجم السيولة المحلية الخاصة (عرض النقد بمفهومه المتوسط = عرض النقد بمفهومه الضيق + ودائع الأجل والتوفير) قد أرتفع إلى ١٣٧٢,٧ مليون دينار مقابل ١٣٦٣,٧ مليون دينار في حزيران/ يونيو ١٩٩٥، مسجلا زيادة قدرها ٩,٠ مليون دينار أو بنسبة ٠,٧٪ . وفي المقابل انخفض حجم السيولة الإجمالية (عرض النقد بمفهومه الواسع = عرض النقد بمفهومه المتوسط + ودائع القطاع العام) إلى ١٧٣٤,٠ مليون دينار في شهر سبتمبر ١٩٩٥ مقابل ١٧٤١,١ مليون دينار في حزيران/يونيو ١٩٩٥، مسجلا انخفاضا قدره ٧,١ مليون دينار أو بنسبة ٠,٤٪ .

بلغ المجموع الكلي للميزانية الموحدة للبنوك التجارية مع نهاية الفصل الثالث ٣٨٧٢,٣ مليون دينار مقابل ٣٥٢٣,٩ مليون دينار في نهاية الفصل الثاني من عام ١٩٩٥، مسجلا ارتفاعا قدره ٣٤٨,٤ مليون دينار أو بنسبة ٩,٩٪. حيث سجلت الحسابات ذات المقابل ارتفاعا قدره ٢٠٦ مليون دينار أو بنسبة ٢٠,٠٪ ليصل مجموعها إلى ١٢٣١,٦ مليون دينار مقابل ١٠٢٥,٦ مليون دينار في حزيران/يونيو ١٩٩٥ .

وبلغ إجمالي الموجودات / المطلوبات (بدون الحسابات ذات المقابل) ٢٦٤٠,٧ مليون دينار مقابل ٢٤٩٨,٣ مليون دينار في حزيران/يونيو ١٩٩٥، مسجلة ارتفاعا قدره ١٤٢,٥ مليون دينار أو بنسبة ٥,٧٪. في هذا الجانب بلغ مجموع الموجودات الأجنبية ١٣٦٥,٤ مليون دينار مقابل ١٢٦١,٠ مليون دينار في حزيران/يونيو ١٩٩٥، مسجلا ارتفاعا بمقدار ١٠٤,٤ مليون دينار أو بنسبة ٨,٣٪. كما بلغت المطلوبات الأجنبية ٦٦٥,٥ مليون دينار مقابل ٥٣٥,٨ مليون دينار في حزيران/يونيو ١٩٩٥، مرتفعة بمقدار ١٢٩,٦ مليون دينار أو بنسبة ٢٤,٢٪ .

وبلغت ودائع القطاع الخاص ١٢٧٢,٥ مليون دينار مقابل ١٢٥٥,٦ مليون دينار في حزيران/يونيو ١٩٩٥، مظهرة زيادة قدرها ١٦,٩ مليون دينار أو بنسبة ١,٣٪ . هذا وقد بلغت الودائع بالدينار البحريني ٧٧٣,٨ مليون دينار، بانخفاض قدره ٥,٥ مليون دينار أو بنسبة ٠,٧٪ مقارنة بنهاية شهر حزيران/يونيو ١٩٩٥، وفي المقابل ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية إلى ٤٩٨,٧ مليون دينار أي بزيادة قدرها ٢٢,٤ مليون دينار أو بنسبة ٤,٧٪ مقارنة بنهاية شهر حزيران/يونيو ١٩٩٥ .

أما فيما يتعلق بمؤشر التضخم فقد ذكرت المصادر الرسمية أن معدل التضخم خلال عام ١٩٩٥ قد بلغ ٣,١٪ .

أما بالنسبة للوحدات المصرفية الخارجية فقد بلغ إجمالي موجودات ومطلوبات الوحدات المصرفية الخارجية ٦٧,١ بليون دولار بنهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، مظهرة انخفاضا قدره ٠,٩ بليون دولار أي بنسبة ١,٣٪ مقارنة بشهر حزيران/يونيو ١٩٩٥ .

ويشير تحليل معاملات الوحدات المصرفية الخارجية إلى أن القروض للعملاء من غير البنوك شكلت ١٨,٢٪ من إجمالي الموجودات، بينما شكلت ودائعهم ٢٤,٣٪ من إجمالي المطلوبات . وبلغت حصة البلدان العربية ٢٤,٨ بليون دولار (٣٧,٠٪ من إجمالي الموجودات) في حين بلغت ودائعها ٣٣,٠ بليون دولار (٤٩,٢٪ من المطلوبات) . كما بلغت

حصة دول أوروبا الغربية ١٦,٣ بليون دولار (٢٤,٣٪ من إجمالي الموجودات)، وحصلت مراكز سوق الوحدات المصرفية على ٤,٨ بليون دولار (٧,٢٪ من إجمالي الموجودات) و ٥,٤ بليون دولار (٨,٠٪) من أجمالي المطلوبات .

وقد شكلت العملات الخليجية نسبة متساوية من مجموع الموجودات والمطلوبات حيث بلغت ٨,٥٪، بينما بلغت حصة الدولار الأمريكي ٧٦,٨٥٪ من مجموع الموجودات و ٧٧,٧٪ من مجموع المطلوبات .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

لا توجد ثمة قيود على أسعار الصرف في البحرين كما لا تفرض الدولة أية قيود على دفع أو استلام النقد الأجنبي . وتصدر مؤسسة نقد البحرين يوميا أسعار بيع وشراء الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي والتي ظلت عمليا مستقرة دون تغيير لسنوات عديدة، ومنذ عام ١٩٧٨ تقوم المؤسسة ببيع الدولار بدون قيود للبنوك التجارية بواقع ٠,٣٧٧ دينار بحريني للدولار .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ بلغ مؤشر بورصة البحرين ١٣٢٦,٥٦ نقطة مسجلا بذلك انخفاضا مقداره ١٩٢,٣٧ نقطة مقارنة مع ١٥١٨,٩٣ نقطة سجلها السوق في نهاية عام ١٩٩٤ أي بتراجع نسبته ١٢,٦٦٪ .

وبلغت كمية الأسهم المتداولة ١٨٤,٧٢٦,٨٣٤ سهما بقيمة ٣٩,٩٩٤,١٥٨ دينار بحريني من خلال ٤١٧٤ صفقة مقارنة بنحو ٢٥٧,١٧٩,٥٩٣ سهما تم تداولها في عام ١٩٩٤ بقيمة ٦٠,٣٩٩,٠٠١ دينار بحريني من خلال ٥٩٨٦ صفقة متممة . وبذلك تكون كمية الأسهم قد سجلت انخفاضا بنسبة ١٢,٦٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٤. هذا وقد بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة في عام ١٩٩٥ نحو ١٧٧٦,٣٣١,٥٢٨ دينار بحريني مقارنة بنحو ١٨٧٩,٦٧٧,٤٦٤ دينار بحريني في عام ١٩٩٤ أي بتراجع نسبته ٥,٥٠٪ .

وقد تركزت عمليات التداول من حيث كمية الأسهم المتداولة حول قطاع البنوك والشركات الاستثمارية حيث بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال العام ١٠٠,٦٩١,٧٨٣ سهما أي ما نسبته ٥٤,٤٩٪ من إجمالي كمية الأسهم المتداولة في السوق وبقيمة ١٦,٦٣٩,٦١٩ دينار

بحريني أو ما نسبته ٤١,٦١٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق .
وجاء في المرتبة الثانية قطاع البنوك التجارية حيث بلغت كمية أسهمه المتداولة ٥٥,١٠٨,١٩٩ سهما بقيمة ١٢,٥٧٨,٩٨٢ دينار ، ثم قطاع الخدمات (١٧,٣٢٧,٢٠٢ سهما بقيمة ٧,٩٧٨,٨٣١ دينار) يليه قطاع التأمين (٦,٨٢٦,٨٦٩ سهما بقيمة ١٦٠٩٤٢٥ دينار) ثم قطاع الفنادق والسياحة (٣,٨٩٦,٩١٢ سهما بقيمة ٩٩٧١٨١ دينار) وأخيرا قطاع الصناعة حيث بلغت كمية الأسهم المتداولة ٩٠٢,١٤١ سهما بقيمة ١٩٠١٢١ دينار .

وجاء قطاع البنوك التجارية في المرتبة الأولى من حيث عدد الصفقات المتممة التي بلغت ١٦٨٦ صفقة بنسبة ٤٠,٣٩٪ من إجمالي عدد الصفقات المتممة في السوق والتي بلغت قيمتها السوقية ٣٠٩٢٧٩١٢٥ دينار، تلاه قطاع البنوك والشركات الاستثمارية (١١٤٣ صفقة بلغت قيمتها السوقية ٩٣٣٧٠٧٩٩٥ دينار) ثم قطاع الخدمات (٩٥١ صفقة بلغت قيمتها السوقية ٤٤١٩٧٥٢٥٨ دينار) ثم قطاع الفنادق والسياحة (١٨٤ بلغت قيمتها السوقية ٥٩٦٠٥٣٥٣ دينار)، ثم قطاع التأمين (١٤٢ صفقة بقيمة ١٩٥٤١٤١٠ دينار) تلاه قطاع الصناعة حيث حقق ٦٨ صفقة بلغت قيمتها السوقية ١٢٢٢٢٣٨٧ دينار . ومن الجدير بالذكر أن عدد الشركات المسجلة بالسوق قد بلغ ٣٧ شركة .

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغت قيمة المبادلات التجارية خلال عام ١٩٩٥ حوالي ٢٨٩٧,١ مليون دينار، إذ بلغت جملة الصادرات ١١٣٠ مليون دينار مقابل ١٥٢٦,٩ مليون دينار في عام ١٩٩٤، فيما بلغت جملة الواردات حوالي ١٣٧٠,٢ مليون دينار مقابل ١٤١٤,٤ مليون دينار في عام ١٩٩٤، وبذلك يكون الميزان التجاري قد سجل فائضا قدره ١٥٦,٧ مليون دينار عام ١٩٩٥ .

انخفضت قيمة المبادلات التجارية غير النفطية للبحرين خلال عام ١٩٩٥ بنسبة ١٪ وذلك بالمقارنة مع عام ١٩٩٤ حيث بلغت ١٤٧٤,١ مليون دينار عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع ١٤٩١,٦ مليون دينار عام ١٩٩٤ مسجلة انخفاضا قيمته ١٧,٥ مليون دينار . وقد نجم هذا الانخفاض عن تراجع كل من الواردات والصادرات غير النفطية. إلا أن قيمة الواردات قد انخفضت بشكل أكبر وذلك من ٩٦٦ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى ٨٧٠ مليون دينار عام ١٩٩٥ في حين ارتفعت الصادرات غير النفطية من ٥٢٥ مليون دينار إلى ٦٠٤ مليون دينار خلال نفس الفترة. وقد نجم ذلك عن تراجع العجز التجاري غير النفطي من ٤٤١ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى ٢٦٦ مليون دينار عام ١٩٩٥ .

وقد بلغت جملة الواردات غير النفطية حوالي ٨٧٠ مليون دينار منها واردات المعدات والآلات (٢٧٪) وواردات الأغذية والحيوانات الحية (١٤٪) والمواد المصنعة المنوعة (٢٤٪) والمنتجات الكيماوية (٩٪) .

ويوضح التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية غير النفطية خلال عام ١٩٩٥ أن واردات البحرين من الدول العربية قد بلغت ١٢٢,٩ مليون دينار فيما بلغت صادراتها إلى هذه الدول ١٣٤,٢ مليون دينار وبالتالي فقد حققت البحرين فائضا تجاريا بمقدار ١١,٣ مليون دينار . وقد بلغت الواردات من المملكة العربية السعودية ٦٠,٩ مليون دينار والصادرات إليها ٧٥,٩ مليون دينار وبلغت الواردات من الإمارات ٣٤,٣ مليون دينار والصادرات إليها ١٦,٤ مليون دينار .

كما بلغت قيمة الواردات من الدول الأوروبية ٢٤٨,٧ مليون دينار والصادرات إليها ٤٦,٤ مليون دينار وبالتالي فقد اظهر الميزان التجاري مع هذه الدول عجزا كبيرا بمقدار ٢٠٢,٣ مليون دينار. وقد بلغت الواردات من المملكة المتحدة ٦٨,٥ مليون دينار والصادرات إليها ٧,٦ مليون دينار وبلغت قيمة الواردات من ألمانيا ٤٨,٩ مليون دينار والصادرات إليها ١,٧ مليون دينار وبلغت قيمة الصادرات من فرنسا وإيطاليا وهولندا ٢٦,٨ مليون دينار و ٢٦,٤ مليون دينار و ١٦,٥ مليون دينار على التوالي فيما بلغت قيمة الصادرات إليها ٢,٦ مليون دينار و ٦,٢ مليون دينار و ١٧,٢ مليون دينار على التوالي.

كما بلغت الواردات من الدول الآسيوية ١٧٦,١ مليون دينار والصادرات إليها ٢٥٩,٦ مليون دينار . وبالتالي فقد اظهر الميزان التجاري مع هذه الدول فائضا بمقدار ٨٣,٥ مليون دينار . وبلغت الواردات من اليابان ٥٠,٢ مليون دينار والصادرات إليها ٥٣,٥ مليون دينار كما بلغت الواردات من الهند ٢٧,٦ مليون دينار وكوريا الجنوبية ١٣,٢ مليون دينار وماليزيا ١٤,٤ مليون دينار والصين ١٣,٦ مليون دينار والباكستان ٨,٧ مليون دينار فيما بلغت الصادرات إلى الهند ٢٢,٤ مليون دينار ، كوريا الجنوبية ٥٩,١ مليون دينار ، ماليزيا ٩,١ مليون دينار ، الصين ٤,١ مليون دينار ، والباكستان ٥,٢ مليون دينار .

ومن الشركاء التجاريين المهمين للبحرين الولايات المتحدة حيث بلغت الواردات منها ٩٢,٦ مليون دينار والصادرات إليها ١٦,٨ مليون دينار واستراليا وبلغت الواردات منها ٦١,٤ مليون دينار والصادرات إليها ١,٤ مليون دينار .

من جهة أخرى انخفضت قيمة إعادة الصادرات (بدون اعادة صادرات المناطق الحرة) من ٢٣,٨ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى ٢١,٣ مليون دينار عام ١٩٩٥ منها ٥,٦ مليون دينار للسعودية و ٣,٥ مليون دينار للإمارات و ٤,٣ مليون دينار للكويت .

كما انخفضت واردات المناطق الصناعية من ١٣٤,٢ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلي ١٣١,٢ مليون دينار عام ١٩٩٥ كما ارتفعت صادراتها من ٩٢,٨ مليون دينار إلى ١٠٠ مليون دينار خلال نفس الفترة .

٠٨ ميزان المدفوعات :

سجل ميزان المدفوعات في عام ١٩٩٥ فائضا وقدره ٣٥,٦ مليون دينار وذلك نتيجة للفائض في الميزان التجاري الذي بلغ ١٥٦,٧ مليون دينار .

٠٩ الديون الخارجية :

تشير بعض المصادر غير الرسمية إلى أن ديون البحرين الخارجية قد بلغت بنهاية عام ١٩٩٥ حوالي ٣٦٥٠ مليون دولار بنسبة زيادة قدرها ٨,٣٪ عن عام ١٩٩٤ حيث قدرت جملة الديون الخارجية بحوالي ٣٣٧٠ مليون دولار .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الأونكتاد) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البحرين قد بلغت في المتوسط حوالي ٧٧ مليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ وأنها قد وصلت أعلى مستوى لها في عام ١٩٨٩ فبلغت حوالي ١٨١ مليون دولار وأخذت في الانخفاض بعد ذلك لتحقق أرقاما سالبة أقل من ١٠ مليون دولار في كل سنة عدا عام ١٩٩٣ حيث سجلت تدفقا موجبا بلغ ٦ مليون دولار انخفضت بعده إلى تحقيق أرقام سالبة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ .

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع المال والأعمال :

يعتبر هذا القطاع أهم القطاعات الاقتصادية إذ تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

حوالي ٢٠٪ . كما يوجد في البحرين قطاع مصرفي على جانب كبير من النشاط مما يجعل من البحرين مركزا ماليا مهما . ويوجد في البحرين مجموعة من الوحدات المصرفية الخارجية (بنوك الأوفشور) بلغت موجوداتها ومطلوباتها حوالي ٦٧.١ بليون دولار بنهاية الربع الثالث من عام ١٩٩٥ .

٢٠١١ القطاع الصناعي :

يساهم القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي بحوالي ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم قطاع الصناعة الاستخراجية بحوالي ١٩٪ فيما يساهم قطاع الصناعة التحويلية بحوالي ١٦٪ وتأتي صناعة الألمنيوم في مقدمة فروع الصناعة التحويلية حيث تساهم بحوالي ١٢٪ من الناتج المحلي .

٠١٢ التطورات التشريعية :

لا توجد جهة واحدة تشرف على شئون الاستثمارات الوافدة وإنما تشرف الجهة المختصة بكل قطاع على تنفيذ التشريعات الخاصة بها وهي على سبيل المثال وزارة التجارة ومؤسسة نقد البحرين ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ولجنة حماية ودعم الصناعات الوطنية .

ومن البديهي في ضوء ذلك ألا يوجد في البحرين تشريع خاص موحد يتعلق بتنظيم إجراءات الاستثمارات الوافدة وإنما يتم ممارسة النشاط الاستثماري وفقا للتشريعات النوعية المنظمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

وأهم التشريعات المنظمة للنشاط الاستثماري في البحرين هو المرسوم بقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٥ وهو قانون الشركات التجارية وتعديلاته اللاحقة وبالأخص التعديل بالمرسوم رقم (١٧) لسنة ١٩٨٦ والمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩١ ، والمرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ ، والقرارات الوزارية المنفذة لها وكذلك القرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٧ في شأن الترخيص في تأسيس الشركات المساهمة المعفاة المعدل بالقرار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٣ .

وتشرف على النشاطات المذكورة وزارة التجارة فيما تشرف على أنشطة البنوك والوحدات المصرفية الخارجية والمؤسسات المالية المختلفة مؤسسة نقد البحرين وتخضع لقانونها .

١٠١٢ التطورات في قوانين الاستثمار :

في إطار سعى دولة البحرين لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية تقوم الجهات المعنية بتعديل وتطوير التشريعات والقوانين المنظمة لهذا النشاط من وقت لآخر وفقا للمتغيرات الداخلية والخارجية من أجل خلق مناخ استثماري مواتي يجعل من البحرين بلدا جاذبا للاستثمارات المختلفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي .

وفيما يلي أهم التطورات التي شهدها عام ١٩٩٥ في مجال قوانين الاستثمار :

- صدر في آذار/مارس ١٩٩٥ القرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٥ بشأن تحديد الأنشطة التي تزاولها شركات المساهمة المقفلة والشركات ذات المسئولية المحدودة المملوكة بالكامل لغير البحرينيين . واشترط القرار لإنشاء هذه الشركات أن تتخذ من البحرين مركزا رئيسيا لاستثمار أموالها في توزيع السلع التي تنتجها والخدمات التي تقدمها في مجال أو أكثر من المجالات التالية :

* تجميع البضائع التي تنتجها وتعبئتها وشحنها .
* استخدام المناطق الحرة كمواقع لتخزين البضائع لإعادة توزيعها، وتوفير متطلبات وكلائها الإقليميين والمحليين من البضائع .
* توفير الخدمات اللازمة للسلع الموزعة وذات الارتباط بالبيع .
* إنشاء مراكز أو مكاتب بحوث ودراسات جدوى للمشاريع والعمل على تسويقها .
* إنشاء المختبرات العلمية عالية التخصص .
* تقديم خدمات متخصصة ذات تقنية مثل الخدمات المركزية لشركات الكمبيوتر وإعداد وتسويق برامجها .
* إقامة شركات للإشراف على تقديم الخدمات وتوزيع السلع التي تنتجها في المنطقة.
* إنشاء شركات الإدارة الدولية المتخصصة للفنادق والمطاعم والمجمعات التجارية، والمنتجات السياحية، والأعمال المشابهة لها في صفاتها وغاياتها، وكذلك تسوق الخدمات المرتبطة بها .

- صدر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ القرار رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٥ بشأن تحديد الأنشطة التي تزاولها شركات المساهمة المقفلة والشركات ذات المسئولية المحدودة المملوكة بالكامل لغير البحرينيين طبقا لأحكام المادة (٢٧٨) من قانون الشركات التجارية ، والذي أضاف إلى الأنشطة المدرجة في المادة

الأولى من القرار المعدل الأنشطة التالية :

- إنشاء شركات لأغراض الاستثمار الصناعي والسياحي .

- إنشاء شركات قابضة لإدارة الصناعات وما يرتبط بها من خدمات وتصرفات إدارية ومالية وتداول وتعاقدات .

- صدر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ بالتصديق على اتفاقية المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار المحررة في واشنطن بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٦٥ والموقعة من قبل دولة البحرين في واشنطن بتاريخ ٢٢ أيلول/ سيتمبر ١٩٩٥ وفقا للمادة (٦٨) من هذه الاتفاقية .

(٤)
تقرير مناخ الإستثمار
في الجمهورية التونسية
لعام ١٩٩٥

(٤)
تقرير مناخ الاستثمار
في الجمهورية التونسية
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

تحول الاقتصاد التونسي منذ بداية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في عام ١٩٨٦ من اقتصاد يتميز بهيمنة القطاع العام إلى اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على آليات السوق . وقد استهدف البرنامج تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وأسعار الفائدة وتشجيع الاستثمار الخارجي وإجراء الإصلاحات الهيكلية في القطاع العام، فضلا عن تحديث النظام المصرفي وتطوير سوق الأوراق المالية وإصلاح النظام الضريبي .

وقد ساهم البرنامج في رفع مستوى الإنتاج والصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية وتخفيض كل من معدل التضخم وخدمة الدين العام وتقليص العجز في كل من الميزانية العامة والحساب الجاري. كما دخلت عملية الخصخصة مرحلة حاسمة وذلك بعد أن انتهت تونس من خصخصة حوالي (٥٠) مؤسسة من مؤسسات القطاع العام .

ومن ابرز الأحداث التي شهدتها تونس خلال العام ١٩٩٥ توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في يوليو ١٩٩٥ والذي سيؤدي إلى خلق منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين بحلول عام ٢٠٠٩ ، وهو اتفاق يقف شاهدا على النجاحات الاقتصادية التي حققتها تونس ، ودليلا على ثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد التونسي .

وعلى المستوى السياسي تميز عام ١٩٩٥ بالهدوء والاستقرار على الصعيد السياسي حيث واصلت الأحزاب السياسية نشاطها السياسي في ظل سيادة القانون والنظام العام . ومن أبرز الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد التعديل الوزاري في شهر كانون الثاني/ يناير والذي خرج بموجبه ثلاثة وزراء وتم تعيين خمسة آخرين بعد استحداث وزارات جديدة . كما تم تغيير وزير واحد في إطار التعديل الوزاري المحدود الذي تم في شهر أيلول/سبتمبر . كذلك تم تعيين محافظين جدد في ثمان من الولايات الثلاثة والعشرين التي

تتكون منها تونس . من جهة أخرى شهدت البلاد إجراء الانتخابات المحلية في أيار/مايو من العام نفسه .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

حقق الاقتصاد التونسي خلال الأربعة أعوام الأولى من المخطط الثامن (١٩٩٢-١٩٩٦) معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٤,٨٪ سنويا مقابل معدل نمو مخطط له قدره ٥,٨٪. ويعزى ذلك إلى التراجع الحاد في القيمة المضافة في القطاع الزراعي بالرغم من النمو الذي شهدته القطاعات الأخرى بمعدل سنوي بلغ ٦,٢٪ .

أما في عام ١٩٩٥ فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي ٣,٥٪ مقابل ٣,٣٪ في عام ١٩٩٤. وقد أمكن تحقيق هذا المعدل بفضل الأداء الجيد في قطاعات الصناعة والصادارت والسياحة مما ساهم في تخطى الآثار السلبية للظروف المناخية غير الملائمة على الإنتاج الزراعي .

بلغت نسبة الادخار ٢١,٧٪ من الناتج المحلي، فيما تم حصر عجز الموازنة العامة في حدود ١,٥٪ من الناتج المحلي مقابل ٢,٧٪ في عام ١٩٩٤. من جهة أخرى تم التحكم بصورة افضل في المديونية الخارجية حيث لم تمثل خدمة الدين سوى ٢٠٪ من عائد الصادارات من السلع والخدمات .

أما على المستوى القطاعي فقد تراجعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي بمعدل ٩,٠٪ في عام ١٩٩٥ بعد تراجع سابق في عام ١٩٩٤ بلغت نسبته ٩,٩٪. أما قطاع الصناعة التحويلية فقد شهد نسبة نمو في القيمة المضافة قدرها ٤,٦٪ في عام ١٩٩٥ بعد أن بلغت ٧,٧٪ في عام ١٩٩٤. من جهة أخرى سجل قطاع الخدمات معدل نمو في القيمة المضافة قدره ٥,٨٪ في حين سجلت القطاعات الثلاثة الرئيسية النقل والمواصلات والسياحة معدلات نمو قدرها ٦,٥٪ و ١٢٪ و ٢٪ على التوالي .

٠٣ السياسة المالية :

شهد توازن المالية العامة لعام ١٩٩٥ بعض الضغوط نتيجة لتراجع الإيرادات الفعلية مقارنة مع تقديرات الموازنة العامة، إذ تراجعت الإيرادات الجبائية عما كان مقدرا لها في الموازنة .

بلغ إجمالي الإيرادات في الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ حوالي ٤٩٥١ مليون دينار منها حوالي ٣٩٢٥ مليون دينار إيرادات ضريبية وحوالي ١٠٢٦ مليون دينار إيرادات غير ضريبية، كما بلغت جملة موارد الاقتراض ١٦٤٤ مليون دينار منها ٩٠٨ مليون دينار من الاصدارات الداخلية والسوق المحلية و ٧٣٦ مليون دينار عن طريق الاقتراض الخارجي. من جهة أخرى بلغت جملة الضرائب المباشرة حوالي ٨٣٥ مليون دينار فيما بلغت الضرائب غير المباشرة ٣٠٩٠ مليون دينار .

أما النفقات الحكومية فقد بلغت ٣٢٣٥ مليون دينار خصص منها حوالي ٦٤٪ للمرتبات والأجور (حوالي ٢٠٨٢ مليون دينار) في حين بلغت النفقات الاستثمارية ١٢٩٥ مليون دينار منها حوالي ٨٦٢ مليون دينار استثمارات مباشرة . وقد خصصت الدولة مبلغ ٢٤٥ مليون دينار للصندوق العام للتعويضات و ٤٠ مليون دينار للصندوق الوطني للتضامن، فضلا عن ٢٨٤ مليون دينار لتطوير القطاع الزراعي و ١٢٦ مليون دينار للتنمية الجهوية .

بلغت خدمة الدين العام ٢٠٦٥ مليون دينار أو ما يعادل حوالي ٣١٪ من إجمالي النفقات منها ١١٦ مليون دينار عبارة عن خدمة ديون داخلية و ٩٤٩ مليون دينار خدمة ديون خارجية .

٠٤ السياسة النقدية :

واصلت الموارد النقدية تطورها بتناسق مع النمو الاقتصادي حيث بلغت ١٣٢٤٥ مليون دينار مقابل ١٢٣٩٢ مليون دينار في عام ١٩٩٤ مما ساعد على احتواء الأسعار في حدود مقبولة . أما النقد بمفهومه الواسع فقد بلغ ٨٣٥٠ مليون دينار بزيادة نسبتها ٥,٧٪ عما كان عليه عام ١٩٩٤ وهو معدل اقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبذلك أمكن التحكم في السيولة النقدية لتستقر نسبتها عند حدود ٤١,٦٪ في عام ١٩٩٥ . هذا وقد بلغت جملة الكتلة النقدية (النقد المتداول لدى الجمهور + الودائع شبه النقدية) بنهاية عام ١٩٩٥ حوالي ٧٦١١ مليون دينار . أما السيولة الإجمالية فقد بلغت بنهاية العام حوالي ١٠٣٠٥ مليون دينار . ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي – وفي إطار الالتزام ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يدعو إلى السيطرة على معدلات التضخم – يسعى للتحكم في السيولة النقدية مستهدفا معدل نمو سنوي في الكتلة النقدية في حدود ٨٪ ومن جهة ثانية استقر سعر الفائدة في سوق النقد عند معدل ٨,٦٪ وهو نفس مستوى عام ١٩٩٤ .

وعلى الرغم من الانضباط النقدي الذي مارسه البنك المركزي فان معدل التضخم محسوبا على أساس التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك اخذ في الارتفاع التدريجي من ٤٪ في عام ١٩٩٣ إلي ٤.٧٪ في عام ١٩٩٤ لعدة أسباب بينها رفع الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية وزيادة الأجور حتى وصل إلى حوالي ٦.٥٪ بنهاية عام ١٩٩٥ .

على صعيد الجهاز المصرفي العامل بالدولة ارتفعت الموارد الذاتية للبنوك إلى حوالي ٢٧٥٥ مليون دينار مسجلة نسبه نمو قدرها ٢٢.٥٪ عن العام السابق، فيما ارتفع صافي الموجودات من العملة الأجنبية إلى حوالي ١٥٢٥ مليون دينار . وتغطى الموجودات واردات ٧٤) يوما وهي نسبة تعتبر مقبولة .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

تضمن برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنته تونس منذ عام ١٩٨٦ تحرير المعاملات المالية الخارجية. وقد تم دعم هذا التوجه بإرساء مبدأ قابلية التحويل الجاري للدينار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ثم بإنشاء سوق صرف العملات فيما بين البنوك في مارس ١٩٩٤ . وكانت عمليات صرف العملات تتم في البنك المركزي وبأسعار يوميه بالنسبة للعمليات في الحسابات وأسبوعية للصرف اليدوي . وكان سعر الصرف يتحدد عن طريق سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لتونس .

ومنذ إنشاء سوق الصرف اصبح نظام التسعير فيما بين البنوك لعملات التسوية يتحدد على ضوء العرض والطلب عليها في أسواق الصرف . كما يتم تحديد سعر صرف الدينار على ضوء سير أسعار صرف هذه العملات في السوق الدولية من جهة ومستويات السيولة المتبادلة لكل عملية من جهة أخرى .

وتتحدد حركة السوق بتدخل البنوك بصفتها موفرة للموارد أو طالبة لوسائل التسوية، وفي هذا الإطار يتدخل البنك المركزي لتعديل السيولة أو أسعار الصرف في حالة حدوث تقلبات غير متوقعة في أسعار الصرف .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

جاء إنشاء بورصة تونس في عام ١٩٩٠ كنتيجة حتمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

الذي كـان من أهم عنـاصره برنـامج الإصلاحـات النقديـة والماليـة . وقد مكنت هذه الإصلاحات من إدخال تغيير جوهري على الإطار المالي العام الذي تميز بتطوير ملحوظ للسوق المالية مما ساهم في استقطاب المزيد من الادخار وتوجيهه نحو تمويل النشاط الاستثماري .

حققت البورصة ارتفاعا ملحوظا في قيمة التداول الكلي خلال عام ١٩٩٥ إذ ارتفعت من ٥٣١ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى ٩١٨ مليون دينار في عام ١٩٩٥ مسجلة نسبة زيادة قدرها ٧٢,٩٪ كما سجل عدد الأسهم المتداولة ارتفاعا اقل وبمعدل ٦,٥٪ من ٣١ مليون سهم في عام ١٩٩٤ إلى ٣٣ مليون سهم في عام ١٩٩٥ .

من جهة أخرى سجل مجموع رأس المال العامل في البورصة تطورا كبيرا إذ تضاعف مستواها اكثر من ثمان مرات خلال الفترة ١٩٩٠ -١٩٩٥ ليبلغ ٣٦٥٥ مليون دينار، وشهدت العلاقة بين مجموع راس المال في البورصة وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية تقدما ملحوظا (وهي علاقة لقياس مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد) حيث ارتفعت إلى ٢١,٢٪ في عام ١٩٩٥ مقابل ١٥,٨٪ و ٦,٨٪ و ٤,١٪ للأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٣، ١٩٩٠ على التوالي .

على صعيد الإصدار الكلي في السوق الأولية بلغ حجم الإصدار في عام ١٩٩٥ حوالي ١٠٢٢ مليون دينار بزيادة نسبتها ٣٦٪ عن العام السابق، وقد تمت هذه الإصدارات بواسطة الطلب العمومي للادخار (٤٨٠ مليون دينار) وسندات الخزينة المقابلة للتداول والاقتراضات المستندية. أما على مستوى السوق الثانوية فقد سجل حجم المعاملات تقدما واضحا خلال عام ١٩٩٥ إذ بلغ حوالي ٩١٨ مليون دينار مقابل ٥٣١ مليون دينار في عام ١٩٩٤ .

هذا وقد بلغ عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية (٢٦) شركة بزيادة ٢٠٪ عن عام ١٩٩٤ . من جهة أخرى بلغ عدد شركات الاستثمار (١١٥) شركة استثمارية في عام ١٩٩٥ ، ويبلغ إجمالي رؤوس أموالها حوالي ١٠٩٥ مليون دينار .

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغ التبادل التجاري التونسي مع الخارج بنهاية ١٩٩٥ ما قيمته ٥١٧٢,٩ مليون دينار من الصادرات، و ٧٤٦٤,١ مليون دينار من الواردات، وقد سجلت الصادرات والواردات

معدلات نمو تقدر بحوالي ١٠,١٪ و ١٢,٣٪ عن عام ١٩٩٤ على التوالي . وبذلك يكون العجز التجاري قد بلغ ٢٢٩١,٢ مليون دينار مقابل عجز قدره ١٩٥٠,٧ مليون دينار في عام ١٩٩٤، وقد تراجعت نسبة التغطية من ٧٠٪ عام ١٩٩٤ إلى ٦٩,٣٪ عام ١٩٩٥ .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لتجارة تونس الخارجية فقد احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في قائمة الشركاء التجاريين إذ يستوعب حوالي ٧٨,٧٪ من الصادرات التونسية ويغطي حوالي ٧٠,٢٪ من الواردات التونسية. ويشكل العجز التجاري التونسي مع الاتحاد الأوروبي حوالي ٤٦,٦٪ من العجز الكلي إذ بلغ في عام ١٩٩٥ حوالي ١٠٦٦,٥ مليون دينار، ويبلغ العجز مع كل من فرنسا وإيطاليا حوالي ٤٦١ مليون دينار و ١٥٤ مليون دينار على التوالي .

وتحتل دول اتحاد المغرب العربي المرتبة الثانية إذ ارتفعت حصتها في الصادرات من ٦,٤٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٧,٤٪ في عام ١٩٩٥، في حين استقرت حصة الواردات في نفس مستوى العام الماضي أي حوالي ٤,٥٪. وسجل الميزان التجاري تبعا لذلك فائضا قدره حوالي ٥٨ مليون دينار .

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى فقد سجل الميزان التجاري عجزا قدره ٣٩ مليون دينار حيث بلغت صادرات تونس إليها ٦٤ مليون دينار بينما بلغت وارداتها منها ١٠٣ مليون دينار .

وسجل التبادل التجاري مع دول أمريكا الشمالية عجزا قدره ٣٨٢,٧ مليون دينار ٤٤٥,٧ مليون دينار من الواردات و ٦٣ مليون من الصادرات). أما فيما يتعلق بدول آسيا فقد سجلت المبادلات التجارية عجزا قدره ١٣٦ مليون دينار حيث بلغت الصادرات حوالي ١٩٧ مليون دينار في حين بلغت الواردات ٣٣٣ مليون دينار في عام ١٩٩٥ . أما المبادلات التجارية مع أفريقيا فقد بلغت ٩١,٤ مليون دينار في الواردات و ٥٥ مليون دينار من الصادرات نتج عنها عجز في الميزان التجاري بلغ ٣٦,٤ مليون دينار عام ١٩٩٥ .

٠٨ ميزان المدفوعات :

واجهت المدفوعات الخارجية بعض الضغوط الناتجة عن الزيادة في متطلبات الاستيراد من المواد الغذائية وبعض السلع الأخرى من جهة وتباطؤ إيرادات الصادرات الزراعية وقطاع السياحة من جهة أخرى .

ارتفع العجز الجاري من ٢٦٧ مليون دينار (١,٧٪ من الناتج المحلي) في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٦٩٠ مليون دينار عام ١٩٩٥ أو ما يعادل ٤٪ من الناتج المحلي . أما العجز التجاري والبالغ ٢٢٩١ مليون دينار فانه يمثل حوالي ١٧,٣٪ في الناتج المحلي ، فيما بلغت نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات الجارية حوالي ١٨٪ .

وفي ما يتعلق بعمليات راس المال مع الخارج فقد بلغت رؤوس الأموال الخارجية حوالي ١٩٢٠ مليون دينار مقابل ١٦٩٧,٦ مليون دينار في عام ١٩٩٤ . من جهة أخرى تراجع حجم خروج الأموال من ١٠٩٥ مليون دينار في عام ١٩٩٤ إلى ١٠٣٠ مليون دينار عام ١٩٩٥ على الرغم من تحويل ما يعادل ٩٦٠ مليون دينار في شكل سداد أصول ديون خارجية .

بلغت جملة رؤوس الأموال التي تم استيعابها خلال عام ١٩٩٥ حوالي ١٩٢٠ مليون دينار منها ١٠٧١ مليون دينار عبارة عن رؤوس أموال طويلة الأجل و ٨٤٩ مليون دينار قروض متوسطة الأجل . فيما سجلت الهبات والاستثمارات الخارجية ١٢٠ مليون دينار و ٢٥١ مليون دينار على التوالي، أما القروض طويلة الأجل فقد بلغت ٧٠٠ مليون دينار .

٠٩ الديون الخارجية :

تميزت مؤشرات المديونية الخارجية البالغة ٩٢٤٠ مليون دينار في عام ١٩٩٥ مقابل ٨٤٦٢ مليون دينار في العام السابق بارتفاع طفيف لنسبة الدين الخارجي من الدخل القومي والبالغة ٥٣,٨٪ مقابل ٥٣,٣٪ في عام ١٩٩٤ . كما ارتفعت خدمة الدين إلى ١٥٦٥ مليون دينار مقابل ١٤٤٥ مليون دينار في عام ١٩٩٤ .

٠١٠ الإستثمارات الأجنبية الوافدة :

تركزت جهود الحكومة خلال عام ١٩٩٥ في جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك عن طريق الإسراع في عملية الخصخصة وإشراك القطاع الخاص في إنجاز واستغلال بعض المشاريع في مجال البنية الأساسية والقطاعات الاستراتيجية، وقد شهد العام إنشاء مجلس وطني للاستثمار الخارجي تكون مهمته وضع استراتيجيات الاستثمار الخارجي ومتابعتها، وكذلك تفعيل دور وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي فضلا عن الإجراءات التي تم اتخاذها والمتمثلة في الامتيازات الجديدة الممنوحة للاستثمار . بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي في مشاريع موجهة كليا وجزئيا للتصدير والمشاريع المشتركة حوالي

١٩٠,٨ مليون دينار تمثلت في (٣٤٧) مشروعا . منها ١٤٣ مليون دينار في مشاريع مشتركة بلغ عددها (٢٠١) مشروعا . ويظهر التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات توجها واضحا نحو قطاعات النسيج والملابس والمصنوعات الجلدية والصناعات الكيماوية وصناعات مواد البناء .

بلغ عدد المؤسسات الأجنبية العاملة (٨٥٧) مؤسسة . كما بلغ عدد الشركات غير المقيمة (١٢٧) مؤسسة بإجمالي استثمارات قدرها ٩٥ مليون دينار . أما الشركات المشتركة فقد بلغ عددها (١٨٢) مؤسسة استثمرت حتى عام ١٩٩٥ حوالي ١٦٧ مليون دينار . وتقدر مساهمة الاستثمارات الأجنبية بحوالي ٢٠٪ من إجمالي قيمة الاستثمار الخاص .

١٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الفلاحة والصيد البحري :

بلغ حجم الاستثمار في القطاع الفلاحي لعام ١٩٩٥ حوالي ٦٦٢,١ مليون دينار بمعدل زيادة قدره ٢١,٦٪ عن مثيله في العام السابق . وقد تحققت هذه الزيادة بفضل الخطط الطموحة لدعم القطاع المتمثلة في إنجاز مشاريع استراتيجية في مجال الموارد المالية وعلى وجه الخصوص بناء السدود الكبرى والخطة الوطنية للتشجير وتحسين المراعي والمشاريع المتعلقة بالصيد البحري خاصة بناء مرافئ الصيد .

على صعيد الإنتاج الزراعي تأثر القطاع بصورة مباشرة بحالة الجفاف التي سادت البلاد لعامين متتاليين، إلا أن اهتمام الدولة بالقطاع والذي تجسد في الامتيازات الممنوحة للفلاحين المتضررين وتأجيل ديونهم وجدولتها، فضلا عن الإجراءات الفعالة بشأن الاقتصاد في مياه الري واعتماد طرق الري الملائمة وغيرها من الإجراءات الضرورية ساعدت على تطويق آثار الجفاف وحصرها على أضيق نطاق .

بلغ إنتاج الحبوب في الموسم الزراعي ١٩٩٥/٩٤ حوالي ٦,٥ مليون قنطار في حين بلغت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب حوالي ١,٥ مليون هكتار مقابل ١,٣ مليون هكتار في الموسم الزراعي السابق، يعتبر القمح والزيتون أهم محصولين فلاحيين كونهما منتجين استهلاكيين وتصديريين استراتيجيين . وقد كان للجفاف اثر مباشر على إنتاج القمح وزيت الزيتون. بلغ إنتاج القمح حوالي ٤ مليون قنطار أو ما يعادل ٦١,٥٪ من جملة إنتاج

الحبوب، في حين بلغت الكمية المنتجة من الزيتون حوالي ٦٠ ألف طن وهو أدنى مستوى يصله إنتاج الزيتون خلال المواسم الماضية .

أما على صعيد إنتاج الصيد البحري فقد شهد بعض الانتعاش في عام ١٩٩٥ إذ بلغ ٩١ ألف طن مسجلا معدل زيادة قدره ٤,٦٪ عن مثيله في العام السابق . وتولى الدولة اهتماما خاصا بهذا القطاع حيث تسعى إلى تأهيله وبناء موانئ جديدة وتوجيه الاستثمارات نحو نماذج جديدة من الإنتاج . وتتمثل أهم محاور البرنامج الوطني لتأهيل القطاع الذي أجيز خلال عام ١٩٩٥ في وضع إطار قانوني جديد لضمان جودة منتجات الصيد البحري وتوجيه مزيد من الاستثمارات نحو تحديث أدوات الصيد البحري .

٢٠١١ القطاع الصناعي :

شهد القطاع الصناعي في عام ١٩٩٥ انتعاشا ملحوظا وارتفعت القيمة المضافة باستثناء الصناعات الغذائية) بمعدل ٧,٢٪ . ويعزى هذا الانتعاش بصفة خاصة للزيادة الكبيرة في الصناعات المرتبطة بقطاعي المحروقات والمناجم، وعليه ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي (بتكلفة عوامل الإنتاج) إلى ٣٤,٥٪ مقارنة مع ٣٣,٧٪ في عام ١٩٩٤ .

وقد تم تحقيق هذه النتائج على الرغم من تراجع الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي بحوالي ٤,٤٪ عما كانت عليه في العام السابق أي من حوالي ١١٨٦,١ مليون دينار إلى ١١٣٤,٢ مليون دينار عام ١٩٩٤ إلى ٢٦,٥٪ عام ١٩٩٥ ، وقد نتج هذا التراجع نتيجة لانخفاض حجم الاستثمارات المرصودة للصناعات غير التحويلية بمعدل ١١,٤ في عام ١٩٩٥ . كما انخفضت الاعتمادات المرصودة لقطاع الكهرباء من ٢٦١,٣ مليون دينار في عام ١٩٩٤ إلى ١٥٣,٨ مليون دينار في عام ١٩٩٥ .

وقد ساعد تنويع النسيج الصناعي في الحد من التأثيرات السلبية الداخلية والخارجية التي واجهت الاقتصاد الوطني خلال عام ١٩٩٥ حيث سجلت صادرات المواد المصنعة غير الغذائية زيادة قدرها ١٥,٥٪ في عام ١٩٩٥ ، وارتفعت بذلك مساهمتها في إجمالي الصادرات من ٧٦,٧٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٨٠,٤٪ في عام ١٩٩٥ .

على صعيد الصناعات التحويلية تحتل صناعة النسيج والملبوسات والجلود المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات (٢٢,٧٪) والقيمة المضافة (٣٣,٦٪) والصادرات (٥٧,٥٪) ،

تليها الصناعات الميكانيكية والكهربائية ثم الصناعات الكيمائية .

أما الصناعات الاستخراجية فقد بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ حوالي ١٢,٥٪ حيث سجلت نموا في القيمة المضافة بلغت نسبته ٧,٤٪ نتيجة لتطور إنتاج قطاع المناجم (الفوسفات) وإنتاج المحروقات . من جهة ثانية تراجع إنتاج النفط بصورة ملحوظة مما أدى إلى هبوط إنتاج قطاع الطاقة بحوالي ٢٦٪ خلال عام ١٩٩٥ حيث بلغ إنتاج النفط ٤,٢ مليون طن في العام .

٣٠١١ قطاع السياحة :

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المدرة للموارد المالية الأجنبية . وقد تميزت المرحلة الأولى من تنفيذ المخطط الثامن بتكثيف الاستثمارات لزيادة طاقة الإيواء من جهة وتنمية المواقع السياحة وتهيئتها من جهة أخرى .

بلغت جملة الاستثمارات في القطاع السياحي في عام ١٩٩٥ حوالي ٢٨٠ مليون دينار أو ما يعادل ١٤٪ من جملة الاستثمارات الموجهة لقطاع الخدمات ، وفي الوقت نفسه بلغت إيرادات السياحة ١٣٥٠ مليون دينار حيث سجل عدد السائحين ٤,١٢ مليون سائح حيث ارتفع بمعدل ٦,٩٪ عن مثيله في عام ١٩٩٤ .

٠١٢ التطورات التشريعية :

صدر بتاريخ ٦ فبراير/شباط ١٩٩٥ القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٥ يتعلق بإنشاء وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي . وتتمثل مهمة وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في تنفيذ سياسة الحكومة المتعلقة بالنهوض بالاستثمار الخارجي في كل القطاعات وتنمية عمليات الشراكة بين الباعثين المحليين ونظرائهم في الخارج وذلك في إطار المخططات التنموية . وتقوم الوكالة خاصة باستنباط وإعداد البرامج والتدابير الكفيلة باستقطاب الاستثمار الخارجي وتوجيهه نحو القطاعات والأنشطة التي تندرج ضمن الأولويات الوطنية للتنمية والقيام بكل عمل إعلامي بالتعاون مع المؤسسات العمومية والخاصة بتونس أو بالخارج قصد التعريف بالنظام العام للاقتصاد التونسي وفرص إنجاز الاستثمار والشراكة وتوفير حظوظ إنجاز هذه الفرص .

وصدر بتاريخ ٢٤ يونيو/حزيران ١٩٩٥ الأمر رقم (١٠٩٤) يتعلق بتنفيذ إتمام الفصل ١٢) من الأمر رقم (٤٢٧) لسنة ١٩٩٤ المتعلق بتصنيف الاستثمارات وضبط نسب وشروط وطرق إسناد التشجيعات في قطاع الفلاحة والصيد البحري . كما صدر عن وزارة المالية بتاريخ ٣ يوليو/تموز ١٩٩٥ أمر يتعلق بتنقيح الأمر رقم (١٠٣١) لسنة ١٩٩٤ المؤرخ في ٣ مايو/أيار ١٩٩٤ المتعلق بضبط قوائم التجهيزات اللازمة للاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي والمؤهلة للانتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالفصل (٣٠) من مجلة تشجيع الاستثمارات وبتحديث شروط منحها .

وصدر بتاريخ ٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ عن وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي أمر يتعلق بإحداث المجلس الوطني للنهوض بالاستثمارات الخارجية وضبط تركيبته وطرق تسييره ، ومن أبرز مهام هذا المجلس إبداء الرأي حول كل من استراتيجية استقطاب الاستثمار الخارجي وبرنامج التظاهرات الهادفة إلى استقطاب الاستثمار الخارجي بهدف التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال وأخيرا التقييم الدوري لبرامج النهوض بالاستثمار الخارجي ...

وصدر عن وزارة التنمية الاقتصادية بتاريخ ٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ أمر يتعلق بتنقيح الأمر رقم (٥٣٨) لسنة ١٩٩٤ المتعلق بتشجيع الاستثمارات المنجزة من طرف الباعثين الجدد .

وصدر بتاريخ ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ أمر يتعلق بتنقيح وإتمام القانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٣ أغسطس/آب المتعلق بشركات الاستثمار . وبمقتضى هذا القانون أصبحت شركات الاستثمار تتكون حسب أحد الأصناف التالية : شركات الاستثمار ذات رأس مال ثابت، وشركات الاستثمارات رأس مال متغير، وشركات استثمار ذات رأس مال تنمية. ويحدد القانون دور شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية ومساهمتها ومواردها . كما صدر بتاريخ ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ قانون يتعلق بأحكام جبائية خاصة بشركات الاستثمار .

(٥)

تقرير مناخ الإستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
لعام ١٩٩٥

(٥)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

تمثل الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أهم حدث على الساحة السياسية في الجزائر ، إذ نجحت في وضع حد لحدة المواجهة بين السلطة والقوى المعارضة ، خاصة وأنها تمت في جو من التعددية والمشاركة الشعبية حيث بلغت نسبة المقترعين حوالي ٧٥٪ . وقد أفرزت هذه التطورات الدستورية وضعا يتسم بالتفاؤل على المستوى الداخلي وبالتأييد والمؤازرة على نطاق عالمي واسع ، مما أشاع جوا من الثقة والاستقرار .

وقد أعقب الانتخابات الرئاسية تعديل حكومي عين بموجبه رئيس جديد للحكومة التي ضمت عددا من الوزراء ووزراء الدولة الجدد ينتمون إلى الأحزاب التي شاركت في الانتخابات الرئاسية .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

يشهد الاقتصاد الجزائري منذ سنوات قليلة تغيرات جذرية حيث يتحول من اقتصاد يتركز على القطاع العام ويعتمد على التخطيط المركزي لتحقيق التنمية إلى اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص ويسير حسب آليات السوق . وقد أدركت الجزائر أهمية هذا التحول للنهوض بالاقتصاد الوطني بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام ١٩٨٦ والأزمة الاقتصادية التي تلته . ومنذ ذلك الوقت بدأت الجزائر تدريجيا في إدخال إصلاحات في بعض القطاعات من الاقتصاد . إلا أن عام ١٩٩٤ يعتبر البداية الفعلية للإصلاحات الهيكلية التي تطبقها الجزائر حاليا عندما وقعت اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة. واستمرت الجزائر في الإصلاحات التي أصبحت تعني كل قطاعات الاقتصاد بعد توقيعها لاتفاق ثان مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩٥ لفترة ثلاث سنوات .

بعد تراجع أداء الاقتصاد الجزائري في عام ١٩٩٤ حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,١٪ تحسنت الأوضاع في عام ١٩٩٥ حيث وصل معدل النمو إلى ٤,٥٪ وهو أكبر معدل تحققه الجزائر منذ عشر سنوات . ومن بين القطاعات الاقتصادية شهد قطاع الزراعة أكبر نمو في عام ١٩٩٥ حيث ارتفع الإنتاج الزراعي بنسبة ٢١٪ عن عام ١٩٩٤ . وقد انخفض كذلك العجز في الميزانية العامة من ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى ١,٥٪ عام ١٩٩٥ . وارتفع الاحتياطي من العملة الصعبة لدى البنك المركزي من ١,٦٧٤ بليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٢,٦ بليون دولار عام ١٩٩٥ . ومن جهة أخرى شهد عام ١٩٩٥ ارتفاع معدل البطالة إلى حوالي ٢٧٪ من القوى العاملة وارتفاع معدل التضخم إلى ٢٩,٨٪ وكذلك ارتفاع العجز في الميزان التجاري بنسبة ٤٧,٢٧٪ عن عام ١٩٩٤ .

٠٣ السياسة المالية :

تبين من الأرقام المقدمة في قانون المالية لسنة ١٩٩٥ أن الحكومة الجزائرية توقعت عجزا في الميزانية العامة بمبلغ ١٤٨,٤ بليون ينار ، أي بزيادة قدرها ٦,٣٪ عن سنة ١٩٩٤. بالنسبة للنفقات ، فقد بلغت ٧٣٤,٩ بليون دينار ، أي بزيادة قدرها ١٩,٧٪ عن سنة ١٩٩٤. خصصت الحكومة ٢٨٠ بليون دينار للنفقات الجارية ، أي بزيادة قدرها ١٧٪ عن سنة ١٩٩٤، كما خصصت ١٥٥,٤ بليون دينار للنفقات الرأسمالية . واستأثر قطاع التعليم بالنصيب الأوفر من النفقات الجارية حيث خصصت له ٨٦,٨ بليون دينار من إجمالي النفقات الجارية ، أي ما يعادل ٣١٪ . وتم تخصيص حوالي ٢٥ بليون دينار للوزارات المشرفة على الإصلاحات الإدارية والبيئية . وارتفعت كذلك نفقات الاستثمار في الميزانية العامة لسنة ١٩٩٥ ، بما يعادل ٤,٧٪ مقارنة مع الزيادة في النفقات الأخرى .

أما بالنسبة للإيرادات ، فقد بلغت ٥٨٦,٥ بليون دينار في الميزانية العامة لسنة ١٩٩٥ ، أي بزيادة قدرها ٢٣,٧٪ عن سنة ١٩٩٤ . وتمثل الإيرادات الضريبية ٤٠٪ من إجمالي الإيرادات حيث ارتفعت بنسبة ٣٧٪ عن سنة ١٩٩٤ . كما تمثل إيرادات المحروقات أكثر من ٥١٪ من إجمالي الإيرادات مما يعني ارتفاعها بنسبة ٣٥,٧٪ عن سنة ١٩٩٤.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية قامت بإعداد الميزانية العامة لسنة ١٩٩٥ على أساس ١٦ دولار سعر البرميل من النفط . وقد شهدت سنة ١٩٩٥ كذلك استمرارا في الرفع التدريجي للدعم على عدد من السلع حيث بلغت نسبة تحرير أسعار السلع الاستهلاكية حوالي ٩٠٪ عند نهاية السنة .

تمكنت الحكومة الجزائرية من خفض العجز في الميزانية العامة من ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى ١,٥٪ عام ١٩٩٥ . ومن المتوقع أن تحقق الجزائر فائضا في الميزانية العامة للسنة القادمة .

٠٤ السياسة النقدية :

كانت التعديلات التي أدخلت على نشاط البنك المركزي والتي تضمنت توسيع نطاق صلاحياته في سنة ١٩٨٩ إضافة إلى قانون النقد والائتمان الذي صدر في شهر مارس عام ١٩٩٠ ، البداية الفعلية لإصلاح النظام المصرفي في الجزائر . وفي سنة ١٩٩٣ قامت الدولة بإعادة رسملة بنوك القطاع العام الخمسة الكبرى وذلك بهدف تقوية القاعدة الرأسمالية لهذه البنوك حتى تقابل معايير بنك التسويات الدولية مع بداية عام ١٩٩٦ . وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي بدأت الجزائر في تطبيقه في آيار/مايو من عام ١٩٩٣ ، تعمق إصلاح القطاع المصرفي . فمنذ آيار/مايو ١٩٩٥ صارت البنوك تتوجه إلى السوق المالي للحصول على تمويل لأنه أصبح غير ممكن لها اللجوء إلى الخزانة لتغطية احتياجاتها . وقد أدخل هذا التعديل بعد أن قامت الحكومة بتصحيح ميزانيات البنوك وذلك بشرائها ديون هذه البنوك لدى شركات القطاع العام التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٩١ . وكلفت هذه العملية ٢٧٥ بليون دينار . كما تحظر تعليمات جديدة أصدرها البنك المركزي على البنوك منح قروض بنسبة أكثر من ٢٥٪ من الودائع وكان من المنتظر أن تنتهي عملية تصحيح ميزانيات البنوك في أواخر سنة ١٩٩٥.

شهدت سنة ١٩٩٥ إنشاء أول بنك تجاري خاص في الجزائر (بنك الاتحاد) برأس مال مشترك بين رجل أعمال جزائري وشركاء أوروبيين . وكان من المتوقع كذلك أن تفتح ثلاثة بنوك تجارية خاصة أبوابها قبل نهاية سنة ١٩٩٥ .

بعد أن وصلت نسبة النمو في عرض النقد إلى ١٨٪ عام ١٩٩٣ ، تراجعت إلى ١١٪ في عام ١٩٩٥ . وفي خطوة لاستيعاب السيولة أصدرت الحكومة الجزائرية سندات الخزانة لسنة واحدة بسعر فائدة يعادل ١٦,٥٪ من خلال مجموعة من البنوك التجارية المحلية . كما أدخلت الحكومة تدريجيا تحرير سعر الفائدة وذلك من أجل إعطاء البنوك مرونة أكثر في تسيير عملياتها، رغم أن أسعار فائدة الإقراض لاتزال عند مستوى ٥٪ فوق سعر الكلفة المالية للبنوك .

من جهة أخرى ، شهدت سنة ١٩٩٥ إصدار أول أوراق نقدية بقيمة ١٠٠٠ دينار. ويعتبر هذا توجها حكوميا في هذا المجال خاصة وأن في سنة ١٩٨٣ تم سحب الأوراق النقدية بقيمة ٥٠٠ دينار كإجراء للحد من المعاملات في السوق الموازي .

عندما أعدت الميزانية العامة لسنة ١٩٩٥ ، كانت التوقعات أن ينخفض معدل التضخم من حوالي ٣٠٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٥٪ عام ١٩٩٥ . وحدد الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٤ السقف في معدل التضخم عند ٣٥,١٪ بين شهر تموز/يوليو ١٩٩٤ وشهر حزيران/يونيو ١٩٩٥. لكن في الثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٩٥ ، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحوالي ١٦٪ . وبالنسبة لسنة ١٩٩٥ وصل معدل التضخم إلى ٢٩,٨٪ . ورغم أن هذا المعدل يتجاوز المعدل المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٥ والذي حدد عند ٢٣٪ إلا أنه لايتجاوزه بكثير. ومن بين الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق معدل التضخم المستهدف لسنة ١٩٩٥ ، كان الانخفاض الطفيف في سعر صرف الدينار خاصة في الربع الثاني من السنة بالإضافة إلى الرفع التدريجي للدعم على عدد من السلع الاستهلاكية .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

بعد سلسلة من التخفيضات للدينار الجزائري بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣ ، وصلت قيمة الدولار إلى ٢٦ دينار عند نهاية الربع الأول من سنة ١٩٩٤ . ثم في شهر نيسان/إبريل من نفس السنة وفي إطار برنامج التصحيح الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي في الشهر اللاحق خفضت قيمة الدينار بنسبة ٤٠٪ ليصل الدولار إلى ٤٠,٩ دينار في منتصف عام ١٩٩٤ . وفي شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٤ أدخل البنك المركزي الجزائري نظاما جديدا لتحديد سعر الدينار عن طريق جلسات أسبوعية يعرض فيها البنك المركزي الكميات المتاحة من العملة الصعبة وتقدم فيها البنوك التجارية طلباتها . وهكذا تغير نظام سعر الصرف المطبق في الجزائر من نظام يربط من خلاله الدينار بسلة عملات أهم الشركاء التجاريين للجزائر إلى نظام مرونة مدارة . وقد استقر سعر صرف الدينار في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ عند حوالي ٥٠ دينار للدولار .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

تماشيا مع تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق وما يترتب عنه من آليات ومؤسسات، تعتزم الجزائر إنشاء سوق للأوراق المالية وذلك مع نهاية سنة ١٩٩٥ أو بداية

سنة ١٩٩٦ . لهذا الغرض شارك ثلاثون خبيرا في مجال البورصة والمعاملات المالية في دورة تأهيل في عدد من الأسواق المالية الأجنبية .

٠٧ التجارة الخارجية :

يبين هيكل الواردات أن صنف المواد الخام والسلع نصف المصنعة كان على رأس السلع المستوردة في عام ١٩٩٥ حيث بلغت الواردات من هذه السلع ٣.٢٠٢ بليون دولار ، أي ما يعادل ٣١.٢٤٪ من إجمالي الواردات ثم جاءت في المرتبة الثانية واردات السلع الغذائية بنسبة ٢٦.٤٥٪ ، أي أقل من سنة ١٩٩٤ حيث مثلت ٣٠.٠٧٪ من إجمالي الواردات . وتلتها الآلات والمعدات الصناعية والزراعية حيث مثلت ٢٥.٦٧٪ من إجمالي الواردات ، أي بزيادة قدرها ٦.٩١٪ عن سنة ١٩٩٤ . ثم جاءت السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة ١٦.٦٤٪ ، وقد زادت قيمة واردات هذه السلع مقارنة مع سنة ١٩٩٤ بنسبة ٣٤.٣٣٪ وذلك بسبب الزيادة في واردات الأدوية التي مثلت ثلث واردات هذا الصنف من السلع .

أما بالنسبة لهيكل الصادرات ، فلا يزال النفط والغاز يمثلان المكون الرئيسي لصادرات الجزائر حيث بلغت قيمة هذه الصادرات ٨.٤٨٥ بليون دولار في عام ١٩٩٥ ، أي ما يعادل ٩٤.٥٪ من إجمالي الصادرات . ولكن حصلت كذلك زيادة في قيمة صادرات السلع الأخرى من ٢٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٤٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، أي بنسبة ٨٠٪ . وتتضمن هذه المجموعة من السلع الحديد والصلب ، بعض المواد الكيماوية ، مواد زراعية ومعدات صناعي .

فيما يخص أهم الشركاء التجاريين للجزائر في عام ١٩٩٥ ، فلا تزال مجموعة دول الاتحاد الأوروبي تتصدر القائمة . مثلت واردات الجزائر من هذه الدول ٥٩.٩٢٪ من إجمالي واردات الجزائر وزادت قيمة هذه الواردات بنسبة ١٧.٣٩٪ عن سنة ١٩٩٤. وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى من بين الدول المصدرة للجزائر حيث مثلت صادراتها عام ١٩٩٥ حوالي ٢٥٪ من إجمالي واردات الجزائر ، وتلتها كل من إيطاليا وأسبانيا وألمانيا . كما مثلت واردات الجزائر من مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ٢٥.٠٧٪ من إجمالي واردات الجزائر عام ١٩٩٥ .

وبالنسبة لتوزيع صادرات الجزائر في سنة ١٩٩٥ ، فقد توجهت ٦٥.٣٤٪ منها إلى دول الاتحاد الأوروبي ، أي بزيادة قدرها ٠.٣٩٪ عن سنة ١٩٩٤ . وتأتي إيطاليا في المرتبة الأولى حيث استوعبت ٢١.٩٦٪ من صادرات الجزائر ، وتلتها فرنسا بنسبة ١٤.٤٢٪ وهولندا ١٠.٨٨٪ وأسبانيا بنسبة ٦.٦٢٪ . أما بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، فقد استوعبت ١٢ ,٢٥٪ من صادرات الجزائر عام ١٩٩٥ . كما شهدت سنة ١٩٩٥ زيادة ملحوظة في التبادل التجاري بين الجزائر وبريطانيا حيث احتلت هذه الأخيرة المرتبة الثامنة من حيث صادرات الجزائر وذلك بمبلغ ٢٢٤ مليون دولار . أما بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية، فلا يزال ضعيفا حيث بلغ في عام ١٩٩٥ حوالي ٣٩٦ مليون دولار مع دول الاتحاد المغربي و ١٦٢ مليون دولار مع الدول العربية الأخرى.

٠٨ ميزان المدفوعات :

حققت الجزائر في سنة ١٩٩٥ عجزا في الميزان التجاري بلغ ١ ,٢٧٢ بليون دولار ، أي بزيادة قدرها ٢٧ ,٤٧٪ عن سنة ١٩٩٤ ، حيث بلغ العجز ٨٤٦ مليون دولار . وترجع هذه الزيادة في عجز الميزان التجاري أساسا إلى الزيادة في الواردات التي ارتفعت من ٩ ,٣٦٥ بليون دولار في ١٩٩٤ إلى ١٠ ,٢٥٠ بليون دولار في ١٩٩٥ ، وذلك رغم أن الصادرات زادت خلال نفس الفترة من ٨ ,٥٠١ بليون دولار إلى ٨ ,٩٧٨ بليون دولار .

٠٩ الديون الخارجية :

أما بالنسبة لعناصر ميزان رأس المال فقد شهدت سنة ١٩٩٥ تغيرات هامة تركزت أساسا في المديونية الخارجية . ففي آخر عام ١٩٩٤ بلغت ديون الجزائر الخارجية ٤ ,٢٩ مليار دولار ، أي بزيادة بلغت ٧ ,٣ بليون دولار من عام ١٩٩٣ . وقد استدانت الجزائر هذه المبالغ بعملات مختلفة إذ أن ٣ ,٥١٪ منها كان بالدولار و ٦ ,١٥٪ بالين الياباني و ٣ ,١٥٪ بالفرنك الفرنسي و ٨ ,٦٪ بالمارك الألماني و ١١٪ بعملات أخرى . وكانت الجزائر قد حصلت في شهر حزيران/يونيو من عام ١٩٩٤ على إعادة جدولة ٣ ,٥ بليون دولار من ديون ١٩٩٤/١٩٩٥ المستحقة لنادي باريس للحكومات الدائنة وذلك على مدى (١٥) عاما. كما حصلت الجزائر في آيار/مايو من عام ١٩٩٤ ، قبل الاتفاق مع نادي باريس ، على تسهيلات ائتمانية بقيمة بليون دولار من صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق المساندة الذي أبرمته مع الصندوق وامتد إلى نيسان/أبريل ١٩٩٥.

وفي آيار/مايو من عام ١٩٩٥ أبرمت الجزائر اتفاقا ثانيا مع صندوق النقد الدولي حصلت من خلاله على تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٨ ,١ بليون دولار على مدى ثلاث سنوات وذلك لدعم برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تطبقه الحكومة حاليا . وفي شهر تموز/يوليو ١٩٩٥ توصلت الجزائر إلى اتفاق ثان مع نادي باريس لإعادة جدولة نحو ٥ ,٧ بليون دولار

من ديون الجزائر الأساسية التي تستحق على مدى ثلاث سنوات من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨ وكذلك الفوائد المستحقة في السنة الأولى . وحسب ما نص عليه الاتفاق ستبدأ المدفوعات في نوفمبر ١٩٩٩ وستكون الدفعة الأخيرة منها في عام ٢٠١١ . وبعد هذين الاتفاقين مع نادي باريس تكون الجزائر قد نجحت في تخفيض نسبة خدمة الديون من ٧٣٪ من الصادرات عام ١٩٩٣ إلى ٤٤٪ عام ١٩٩٥ . ومن المتوقع كذلك أن تبرم الجزائر في بداية عام ١٩٩٦ اتفاقا مع نادي لندن لإعادة جدولة ٣,٢ بليون دولار من ديونها المستحقة للبنوك التجارية بعد ما انتهى الطرفان من مناقشة تفاصيل هذا الاتفاق في شهر مايو من عام ١٩٩٥.

وعند نهاية عام ١٩٩٥ بلغت الديون الخارجية للجزائر ٣٢ بليون دولار كما وصل احتياطي العملة الصعبة لدى بنك الجزائر (البنك المركزي) إلى حوالي ٢,٦ بليون دولار .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

حتى السنوات القليلة الماضية كانت الاستثمارات الأجنبية في الجزائر مقيدة حيث لم تكن هنالك قوانين في هذا المجال ولا إطار مؤسسي لتشجيع وتوجيه المستثمرين الأجانب في توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري . ولكن بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط في بداية عام ١٩٨٦ و تفاقم الديون الخارجية خلال الثمانينات ، أعادت الجزائر النظر في سياستها تجاه الاستثمارات الأجنبية . وهكذا قررت فتح صناعات الطاقة للاستثمارات الأجنبية بموجب قانون المحروقات في عام ١٩٨٦ والذي تمت المصادقة عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ .

ومع التحول الذي يشهده الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينات من اقتصاد يعتمد أساسا على القطاع العام إلى اقتصاد يرتكز على آليات السوق وبالتالي يشجع تطور القطاع الخاص والانفتاح على العالم الخارجي ، وضعت الحكومة الاستثمارات الأجنبية من ضمن أولويات عملية التحول . ففي هذا الإطار صدر في يناير ١٩٩٤ قانون الاستثمار الذي يقدم كل الضمانات المعمول بها دوليا للمستثمرين الأجانب . كما تم إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣ وذلك من أجل مساعدة المستثمرين في كل الجوانب المتعلقة بمشاريع الاستثمارات إضافة إلى ترقية الاستثمارات . ويتم حاليا إعداد قانون للاستثمار في قطاع التأمين مما سيسمح بفتح هذا القطاع للمستثمرين المحليين والأجانب .

ولكن في السنتين الأخيرتين ، وباستثناء قطاع المحروقات ، لم يشهد الاقتصاد الجزائري

تطورا ملحوظا في الاستثمارات الأجنبية ، ويمكن أن يرجع ذلك إلى عدد من الأسباب . فبالإضافة إلى ما كان للمشاكل الأمنية خلال الأربع سنوات الماضية من أثر سلبي عرقل حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية هناك أيضا التطور البطيء للنظام المالي وعدم وجود بورصة مع الانخفاض الذي تعرض له الدينار خلال السنوات الماضي . ولعل هذه الأسباب هي التي قللت من تدفق الاستثمارات العربية إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة .

ولكن من المتوقع أن تشهد الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات القادمة مع تحسن الأوضاع الأمنية، ويدل على ذلك عدد من العوامل: تطبق الجزائر حاليا برنامج تصحيح هيكلي سينتهي تنفيذه في عام ١٩٩٨ وفي إطار هذا البرنامج يتم حاليا إعادة تنظيم وتحديث القطاع المصرفي كما تم تحرير الأسعار بنسبة وصلت إلى ٩٠٪، كذلك استقر الدينار في الأشهر الأخيرة . وتتوقع الحكومة تحرير سعر الصرف مع نهاية برنامج التصحيح، كما سيتم إنشاء بورصة مع بداية عام ١٩٩٦ . إضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه ، هناك عملية الخصخصة التي تستعد الحكومة الجزائرية لتنفيذها وذلك بعد أن أصدر المجلس الوطني الانتقالي قانونا بشأنها في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٩٥ . وسيتيح هذا القانون للحكومة بيع شركات في قطاعات الزراعة والتجارة والنقل ومجالات الخدمات والسياحة . وتعتزم الحكومة بيع (٥٠) شركة كبيرة و (١٢٤٠) شركة صغيرة على مدى خمس سنوات .

أما في قطاع المحروقات ، فبعد أن تمت المصادقة على القانون الذي فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩١ شهدت الجزائر التوقيع على أكثر من (٣٥) عقد استكشاف مع شركات نفطية دولية . وبعد الاكتشافات النفطية التي أعلن عنها خلال عام ١٩٩٥ . من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الشركات العاملة في قطاع النفط مما سيرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر .

وبالنسبة لقطاع الغاز وقعت شركة النفط والغاز الجزائرية "سوناطراك" في الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ صفقة قيمتها أكثر من ثلاثة بليون دولار مع شركة "بريتش بتروليوم" لتطوير حقل غاز ضخم في منطقة عين صالح . ومن المنتظر أن توفر الشركة البريطانية ٦٥٪ من التمويل وأن تأخذ حوالي الثلث من الربح الصافي على مدار حياة المشروع التي تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ عاما .

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الزراعة :

في عام ١٩٩٥ مثل قطاع الزراعة ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، بعد أن مثل ٩,٥٪ منه فقط في عام ١٩٩٤ . وأهم المنتجات الزراعية هي القمح والشعير والخضر والعنب والحوامض والتمر . و الجزائر تستورد منذ بضع سنوات نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية حيث مثلت هذه الأخيرة ٢٩٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٩٤. وبالتالي يتسبب هذا الضعف في الإنتاج الزراعي في تحويل موارد مالية للدولة إلى تغطية الفجوة الغذائية بدلا من استعمالها في تنمية قطاعات اقتصادية أخرى أو في تقليص حجم الديون الخارجية .

على الرغم من أن إجمالي المساحة الصالحة للزراعة تصل إلى حوالي ٤٠ مليون هكتار ، لايزال معظم النشاط الزراعي مركزا في الشريط الشمالي الضيق . ولكن منذ عدة سنوات تحاول الدولة تطوير الزراعة في السهول والمناطق الصحراوية . كما تقوم الدولة عن طريق بنك الزراعة والتنمية الريفية وكذلك الصندوق التعاوني الزراعي بتقديم قروض للمزارعين لمساعدتهم على الحصول على أحدث الآلات والمعدات لاستغلال أراضيهم وبالتالي رفع مستوى الإنتاج . من جهة أخرى تنفق الدولة مبالغ متزايدة لتوسيع مساحة الأراضي المروية .

بعد المحصول الجيد الذي حققه قطاع الزراعة في الجزائر في عام ١٩٩١ بسبب هطول الأمطار وكذلك الإصلاح الزراعي ، أثر الجفاف بصفة ملموسة على هذا المحصول وخاصة الحبوب في الثلاث سنوات الأخيرة . ففي عام ١٩٩٥ ، انخفض إنتاج الحبوب إلى ١,٨ مليون طن من ٣,٦ مليون طن عام ١٩٩١ . ولكن إجمالا كان الإنتاج الزراعي في عام ١٩٩٥ أحسن من السنة السابقة حيث ارتفع بنسبة ٢١٪ من عام ١٩٩٤.

٢٠١١ قطاع الصناعة :

ساهم قطاع الصناعة بنسبة حوالي ٤٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري عام ١٩٩٥ ، أي بقي تقريبا عند نفس المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٤ . وكان نصيب الطاقة ٢٢٪ والصناعات التحويلية حوالي ١١٪ والبناء كذلك حوالي ١١٪ .

ارتفع إنتاج النفط الخام إلى ٨٠٠ ألف برميل يوميا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ من ٧٥٠ ألف برميل في بداية السنة . ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج بنسبة كبيرة في

السنوات القادمة خاصة بعد الاتفاقات التي وقعتها "سوناطراك" مع عدد من الشركات الأجنبية لاستكشاف واستغلال حقول جديدة في الجزائر . وقد دخلت مشاريع الشركات الأجنبية مرحلة الإنتاج حيث بدأت شركة أجيب الإيطالية الإنتاج في شهر حزيران/يونيو ١٩٩٥ حيث وصل إنتاجها اليومي إلى ٥٠ ألف برميل عند نهاية السنة . كما أعلنت شركة "أناداركو" الأمريكية في شهر تموز/يوليو ١٩٩٥ عن اكتشاف حقل نفطي يحتوي على أكثر من بليون برميل وسيصل معدل الإنتاج فيه إلى حوالي ٤٠ ألف برميل يوميا مع نهاية عام ١٩٩٦ .

ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي التي كانت مقدرة بحوالي ٤٥٠٠ مليار متر مكعب بعد الاكتشاف الذي أعلنت عنه الشركة الأمريكية "لويزيانا لاند آند اكسبلوريشن" . حيث قدرت تدفق أولي بحوالي ٤٣ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي و ١٦٩٨ برميل يوميا من المكثف في حقل منزل لجمات . ومن المتوقع أن يبدأ العمل في بداية عام ١٩٩٦ في المشروع الذي وقعته "سوناطراك" في منتصف عام ١٩٩٤ مع شركة أركو الأمريكية والذي يهدف إلى تطبيق تكنولوجيا جديدة لاسترداد النفط المطور من حقل رورد البغل النفطي . وستستغرق حياة المشروع حوالي (٢٥) سنة . ولكن تأخر العمل في هذا المشروع بسبب عدم توفر التمويل حيث تبلغ التكلفة الإجمالية ١,٤ بليون دولار .

وقعت "سوناطراك" اتفاقا في آخر عام ١٩٩٥ مع شركة "بتروليوم" لتطوير حقل غاز في منطقة عين صالح . وينص الاتفاق على أن الشركتين ستساهمان معا في كافة مراحل الإنتاج التي تشمل الاستكشاف والتنقيب وصناعة ومد الأنابيب وكذلك في التسويق في الأسواق الخارجية والتي من المتوقع أن تضم أكثر من سبع دول أوروبية . وقدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بأكثر من ثلاثة بليون دولار وسيستمر لفترة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ عاما . ويعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه مع شركة أجنبية في مجال الغاز حيث كانت سوناطراك" المنتج الوحيد للغاز في الجزائر .

ويتم حاليا نقل الغاز الجزائري إلى الأسواق الأوروبية عبر خط أنابيب يربط حقول الغاز بإيطاليا مرورا بتونس وهذا الخط قائم منذ عام ١٩٨٢ . وقد انتهت في حزيران/يونيو ١٩٩٥ عملية توسيع هذا الخط حيث أصبح بمقدوره نقل ٢٤ بليون متر مكعب في السنة، أي بزيادة حوالي ٦٠٪ عن قدرته السابقة . كما يستمر العمل حاليا في خط الأنابيب الثاني والذي سيربط حقول الغاز في الجزائر بالمغرب وأسبانيا والبرتغال . ومن المتوقع أن يبدأ تصدير الغاز عبر هذا الخط الذي تبلغ تكلفته ١,٧ بليون دولار في منتصف عام ١٩٩٦ .

أما قطاع الصناعات التحويلية ، فقد استقر إنتاجه في عام ١٩٩٥ مقارنة مع عام ١٩٩٤ لكن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت قليلا من ١١.٥٪ إلى حوالي ١١٪ خلال نفس الفترة . ولايزال هذا القطاع يعاني من ضخامة الشركات المملوكة للدولة التي تسيطر عليه . وتبقى الحكومة ملتزمة بإعادة هيكلة شركات هذا القطاع وتحسين أدائها إضافة إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في هذه الصناعات من خلال عملية الخصخصة التي تعتزم الحكومة الجزائرية تطبيقها ابتداء من عام ١٩٩٦ .

٣٠١١ قطاع البناء والتشييد :

شهدت الجزائر نموا ملحوظا في قطاع البناء في عام ١٩٩٥ مقارنة مع السنتين السابقتين . فمن المتوقع أن يصل عدد الوحدات السكنية في عام ١٩٩٥ إلى ١٦٠ ألف مقارنة مع ٤٠ ألف في عام ١٩٩٣ و ٨٠ ألف في عام ١٩٩٤ . ولكن رغم التحسن الذي طرأ على هذا القطاع في عام ١٩٩٥ لايزال العجز في عدد الوحدات السكنية الذي تعاني منه الجزائر منذ فترة طويلة كبيرا حيث يقدر بنحو مليوني وحدة سكنية . ومن المتوقع أن يتوسع هذا القطاع وينمو بسرعة أكبر في السنوات القادمة خاصة بعد أن أصبح للقطاع الخاص دور مهم في السنوات الأخيرة حيث حقق نصف الوحدات السكنية التي بنيت في عام ١٩٩٥ .

ومن ضمن الإجراءات التي أدخلتها الحكومة في عام ١٩٩٥ من أجل تحسين أداء شركات البناء التابعة للقطاع العام ، طلبت من (٩١) شركة أن تحقق توازنا ماليا مقابل حصولها للمرة الأخيرة على دعم مالي من طرف الحكومة بمبلغ إجمالي يساوي ٥٤.٧ بليون دينار . ولكن لا تزال شركات قطاع البناء تعاني من بعض المشاكل المالية . من جهة أخرى ، من المتوقع أن يقدم البنك الدولي قرضا بقيمة ١٠٠ مليون دولار لوزارة الإسكان لكي تمول جزءا من مشاريع خاصة في المدن الكبيرة تكلفتها الإجمالية ٤٠٠ مليون دولار .

٤٠١١ قطاع الخدمات :

ساهم قطاع الخدمات بنسبة ٤٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري عام ١٩٩٥ ، أي بحوالي نفس النسبة التي ساهم بها في عام ١٩٩٤ . وبعد أن كان قطاع السياحة مهملا لسنوات عديدة ، قررت الحكومة في منتصف عام ١٩٩٤ أن تضع تطوير هذا القطاع ضمن أولوياتها خاصة وأن مساحة البلاد وتنوع مناخها يسمحان بتلبية طلبات أصناف مختلفة

من السياح . وقد أعلنت الحكومة في شهر تموز/يوليو من عام ١٩٩٥ أنها تنوي بيع كل الفنادق المملوكة للدولة خلال الثلاث إلى الخمس سنوات القادمة وذلك في إطار برنامج الخصخصة الذي تبنته الجزائر مؤخرا .

وفي قطاع النقل ، تنوي الحكومة توسيع وتحسين شبكة السكك الحديدية والطرق وكذلك تطوير الموانيء والمطارات . فقد بدأ في عام ١٩٩٥ العمل في بناء محطة قطار في منطقة القبائل . كما أعلن البنك الأوروبي للاستثمار في نهاية عام ١٩٩٤ عن قرض للجزائر بمبلغ ١٠٢ مليون دولار للمساهمة في مشروع الطريق السريع الذي سيربط شرق البلاد بغربها . ووافق البنك الدولي كذلك على تمويل تركيب أجهزة للرقابة في موانيء الجزائر العاصمة وارزيو وسكيكدة . كما قررت كذلك شركة الخطوط الجوية الجزائرية تجديد أسطولها تدريجيا في السنوات القليلة القادمة وبتكلفة تصل إلى حوالي ١.٥ بليون دولار .

من جهة أخرى تواصل وزارة البريد والمواصلات تطبيق برنامجها الذي يستهدف تطوير شبكة الاتصالات في المنطقة الشرقية من البلاد . وتقوم حاليا شركة أجنبية بتوصيل ١١٣ ألف خط هاتفي . وتنوي الوزارة بذلك تلبية الطلبات التي تلقتها قبل نهاية عام ١٩٩٠. كما تخطط الوزارة لتوصيل ١٠٠ ألف خط هاتف في نفس المنطقة ابتداء من عام ١٩٩٦ . .

(٦)

تقرير مناخ الإستثمار
في جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٩٥

(٦)

تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية جيبوتي لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

شـهد الاقتصـاد الجيبوتي رسم سياسـات ماليـة ونقدية تهدف إلـى خفض عجز الموازنة ، فهو يعتمد إلـى حد كبـير على المسـاعدات الخارجيـة لمواجهـة العجز الهيكلـي في الميزانيـة والحسـابات الخارجيـة . وتقوم الحكومـة الجيبوتيـة بوضـع برنـامج هـام وطموح للإصلاح الاقتصـادي ، لكن عمليـة تطبيقه تعترضـها عوائق تتطلب وقتـا للقضاء عليها ومـن أهمها ما يلي :

- عدم وجـود العدد الكـافي من الخبراء الوطنيـين الفنيين المـاليين بـالرغم من وجود بعض الكفاءات الشابة التي عادة لاتحصل على فرص كافية .
- تدهور الأوضـاع المالية بالتزامن مع وجود سعر فائدة ثابت .
- تأثر مستوى المعيشة بمضاربات التجارة .

ويشير تقرير "التنمية البشرية لعام ١٩٩٥" الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن متوسط معدل التضخم السنوي بلغ ٣٪ عام ١٩٩٢ . وعلى المستوى السياسي تتمتع جيبوتي بعلاقات طيبـة مع دول الجوار ، كما عقدت عـدة اجتماعات ودية مع المملكـة العربية السعودية حول الشؤون الأمنية للبلدين باعتبارهما من دول البحر الأحمر .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

تشير تقديـرات البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمـالي قد بلغ في عام ١٩٩٤ حوالي ٤٩٠ مليون دولار ويعتمد الاقتصـاد الجيبوتي بشـكل كبير على المعونـات الخارجية ، ويمثل قطـاع الخدمـات أكثر من ثلثـي الناتج المحلـي وتحتل خدمـات التعاون العسـكري الفرنسـي وخدمـات الترانزيت الجزء الأكبر من هـذا القطاع . وتأتي بعد ذلك قطاعـات الزراعة والثروة

الحيوانيـة والصناعـة والتي مـازالت تحتـاج إلـى عنايـة خاصـة عـن طريق وضـع سياسـات ملائمـة للواقع الاقتصـادي للبلاد مع القيام بتطوير هذه القطاعات مـن خلال إتباع سياسـة النمو المتوازن .

٠٣ السياسة المالية :

قـدر عجز الماليـة العامـة بحوالـي ١١ مليون دولار عـام ١٩٩٥ ، على أن ينخفـض إلى ٦ مليون دولار و ٨ مليـون دولار خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي . والجدير بالذكر أن نسـبة العجز بلغت ٥ ، ١٥٪ و ٢ ، ١٢٪ من النـاتج المحلي خـلال عـامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ على التوالي .

وقد بـدأت المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصـادي في أواخر آب/أغسـطس عام ١٩٩٥. وفي هذا الاتجـاه أقرت الجمعيـة التأسيسـية خطة اقتصاديـة صارمـة ومهمة فـي أغسـطس عام ١٩٩٥ . وذلـك عن طريـق تخفيض الإنفـاق الحكومـي وزيـادة الإيرادات (حوالـي ٤١ مليون دولار) . وتـأمل الحكومـة أن يؤدي ذلـك إلى زيـادة عمليات الادخـار في السـنوات القادمـة . كما أعلـن وزير المالية عن تخفيضات المعونـة الحكومية الخاصة بمدفوعـات الخدمة المدنية و الامتيازات ما بين ١٥٪ إلى ٦٠٪ كما قامت الحكومة برفع "الجباية الوطنية" بحوالي ٥٠٪ .

وعندمـا يتم اجتيـاز هـذه المرحلـة من الإصـلاح الاقتصـادي بشـكل مقبـول فـإن المرحلـة اللاحقـة سـتتعلق أساسا بالخصخصـة من خلال تحويل أصول الدولـة إلى القطاع الخاص وسوف يتم ذلك عن طريق وضع استراتيجية على المدى البعيد .

ونظرا للوضعيـة السياسية الخاصـة التي تعشـيها البلاد حاليا ، فـإن الحكومة تحاول أن تتغلب على المشـاكل المطروحـة من خـلال إنشـاء إدارة خاصـة بالأزمـات . وهذا مـا جعل الحكومـة تسـلك طريق التقشـف المـالي بهـدف تقليل الإنفـاق وتوجيـه الموارد المتاحـة إلى مجالات استثمارية منتجة .

ومن جهـة أخرى تعمل السـلطات المحليـة علـى تحقيق الاسـتقرار الاقتصـادي من خلال ترشـيد وتوظيف تدفقـات المسـاعدات بشـكل محكم ، وكذلك عن طريق تنشـيط "تجـارة الترانزيت" خصوصا ما يذهب منها إلى إثيوبيا . لذلك فإن ازدهار جيبوتي في العقد القادم يعتمد بشكل كبير على المنافسة الدولية لمينائها البحري الذي يتميز بموقع إقليمي هام .

٠٤ السياسة النقدية :

تتبع الحكومة الجيبوتية سياسة نقدية غير توسعية تهدف من ورائها إلى السيطرة على حجم الكتلة النقدية وتحقيق معدل فائدة حقيقي موجب لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد . ولا يشكل التضخم مشكلة جوهرية لاقتصاد جمهورية جيبوتي ، حيث أن معدل التضخم السنوي لم يتعد ٣٪ عام ١٩٩٢ .

٠٥ سياسة سعر الصرف :

العملة الوطنية غير مرتبطة بسلة عملات وإنما مرتبطة بالفرنك الفرنسي وبالتالي لم تشهد تغييرا يذكر في سعر الصرف والذي ظل ثابتا في حدود ١٧٧,٧ فرنك جيبوتي للدولار .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

لايوجد سوق للأسهم والسندات في جيبوتي حتى الآن ، إلا أنه ربما تؤدي السياسات التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي إلى تطوير مثل هذا السوق في المستقبل خصوصا عند ما يتم تنفيذ سياسة خصخصة المؤسسات المملوكة من طرف الدولة .

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغت الصادرات ١٦٧ مليون دولار عام ١٩٩٣ في حين بلغت الواردات ٣٤٠ مليون دولار مما أدى إلى تكوين عجز للميزان التجاري بلغ ١٧٣ مليون دولار .

يلاحظ من خلال قوائم التبادل السلعي لجمهورية جيبوتي مع العالم الخارجي أن تايلاند وفرنسا اشتركتا في احتلال المرتبة الأولى للمستوردين عام ١٩٩٤ ، حيث بلغت نسبة كل منهما ١٤٪ . وتليهما السعودية ١٢٪ ثم إثيوبيا ٦٪ . أما بالنسبة للمصدرين فإن الصومال لاتزال تهيمن على أكبر نسبة من واردات جيبوتي بنسبة قدرها ٣٩٪ وتليها إثيوبيا ٣٤٪ .

٠٨ ميزان المدفوعات :

توضح المعلومات المتاحة أن العجز الجاري لميزان المدفوعات قد بدأ اتجاها تنازليا منذ عام ١٩٩٢ من حوالي ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٦٪ عام ١٩٩٣ . وتوضح

المعلومات أن هذا الاتجاه قد استمر عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، إلا أن هذه المستويات المتدنية نسبيا للعجز لاتتوافق مع التركيبة الهيكلية للاقتصاد الأمر الذي يجعلها غير قابلة للاستمرار مما يتطلب اتخاذ إجراءات اقتصادية تصحيحية .

٠٩ الديون الخارجية :

تشير الأرقام التي ينشرها البنك الدولي إلى أن الديون الخارجية قد بلغت حوالي ١٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ ثم ارتفعت إلى ٢٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤ (نسبة ٤٥٪ من الناتج المحلي) .

ومن الدائنين الرئيسيين لجيبوتي صندوق النقد الدولي ووكالة التنمية الدولية وبنك التنمية الأفريقي ، مما يعني أن معظم الديون تستحق لمؤسسات عون دولية تتصف ديونها باليسر، الأمر الذي أفرز عبئا ضئيلا للديون تمثل في نسبة خدمة ديون بلغت ٥٪ من عائدات الصادرات وهي نسبة متدنية للغاية ولاتشير إلى أزمة في مقدرة جيبوتي لمقابلة التزاماتها الدولية .

ومن جهة أخرى وافق صندوق التنمية الفرنسي على تمويل مشروع كهربائي ، حيث وافق على تقديم قرض بحوالي ٧٠ مليون فرنك فرنسي في تشرين الأول/أكتوبر لعام ١٩٩٥ وذلك بهدف شراء مولدات كهربائية جديدة لمرافق الكهرباء .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح معلومات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو جيبوتي قد بلغت حوالي ٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ ، ثم انخفضت بعدها إلى حوالي ٢ مليون دولار عام ١٩٩٤. ويتوقع لها أن تحافظ على هذا المستوى في عام ١٩٩٥. وتمثل هذه التدفقات ٢ . ٠٪ من مجمل التدفقات الوافدة إلى الدول العربية خلال العام .

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

يتسم الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجيبوتي بقدر ملحوظ من التشوه منسوبا إلى المرحلة التنموية التي يمر بها القطر حيث تشكل القطاعات الإنتاجية حوالي ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٨ . ٢٪ لقطاع الزراعة ، ٢ . ٢١٪ لقطاع الصناعة) بينما يساهم قطاع الخدمات

بنسبة ٧٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٠١٢ التطورات التشريعية والمؤسسية :

لايزال القانون رقم (٨٨) لعام ١٩٨٤ والقرار رقم (٨٤-٠٧٣٤/رب/ج س) ينظمان الاستثمار في جيبوتي . وتتولى الإشراف على تطبيقهما اللجنة الوطنية للترخيص . ويقدم قانون الاستثمار الجيبوتي تشجيعات ومزايا مادية ومعنوية للمستثمرين ، كما يتمتع المستثمرون بضمانات تجنب أموالهم المخاطر الناتجة عن نزع الملكية وحوادث الشغب العامة وأعمال العنف .

(٧)

تقرير مناخ الإستثمار
في المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٩٥

(٧)
تقرير مناخ الاستثمار
في المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمة :

يمثل عام ١٩٩٥ العام الأول للخطة السادسة للتنمية في المملكة العربية السعودية. وقد استندت الخطة السادسة على عدد من الأولويات اشتملت على تدعيم المقدرة الدفاعية للملكة وترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الاعتماد على مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وتركز الخطة على تنويع التركيبة الإنتاجية للاقتصاد السعودي كهدف استراتيجي. هذا وقد ظل تخطيط التنمية في المملكة منهجا هاديا للسياسات الاقتصادية وأداة أساسية لاستنفار واستغلال موارد البلاد المالية والبشرية الأمر الذي مكن المملكة من تحقيق أهدافها التنموية العامة في اتساق مع المبادئ والتوجهات الأساسية للمجتمع .

هذا ولقد تمكنت المملكة من تحقيق الأهداف المخططة للتنمية ليس فقط بسبب توفر موارد مالية الكبيرة وإنما أيضا بسبب استقرار تركيبتها المؤسسية التي ضمنت لها وضوح المنظور التخطيطي من ناحية وجدية التنفيذ المنضبط للبرامج والسياسات التنموية من ناحية أخرى. وبسبب من كل هذه العوامل الإيجابية فقد تمكنت المملكة من استقبال الصدمات الخارجية التي تعرضت لها والتي تمثل أهمها في تدهور الوضع الأمني في منطقة الخليج واستمرار الاتجاهات التنازلية في أسعار البترول العالمية. وكان عام ١٩٩٥ مختلفا عن التسعينات السابقة له إذ ارتفعت أسعار البترول مما وفر للمملكة مقدرة إضافية في مقابلة التراكمات السابقة للصدمات الخارجية وفي السعي نحو القضاء على أسباب الاختلالات التوازنية الداخلية. ومن ثم شهد العام تقدما ملموسا نحو القضاء على العجز في الموازنة العامة للمملكة وإعادة الاستقرار الاقتصادي .

كذلك شهد العام تطورات سياسية إيجابية فيما يتعلق بالعلاقات مع دول الجوار من الدول العربية . وشهد العام تطورا مهما في السياسة الداخلية تمثل في أجراء أكبر تعديل وزاري منذ عشرين عاما إذ شكلت حكومة جديدة من (٢٧) وزيرا ضمت (١٥) وزيرا جديدا

واحتفظ تسعة وزراء بمناصبهم وتم تغيير حقائب ثلاثة وزراء. والجدير بالذكر أن هذا التعديل قد جاء تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ والقاضي بتحديد فترة أربع سنوات كحد أقصى لشغل المنصب الوزاري وهو قرار هدف إلى تحقيق تواصل العطاء وتجديد الخبرة واستقرار التركيبة المؤسسية في آن واحد .

٠٢ الأداء الاقتصادي:

حقق الاقتصاد السعودي معدلا للنمو الاقتصادي خلال عام ١٩٩٥ بلغ حوالي ٤.٣٪ بالأسعار الجارية مقارنة بمعدل للنمو بلغ حوالي ١.٤٪ فقط في العام السابق. وعزت مصادر وزارة المالية والاقتصاد الوطني السعودي هذا الإنجاز إلى تحقيق القطاع الحكومي والقطاع البترولي لمعدلات نمو جيدة وذلك بسبب تحسن أسعار البترول في السوق العالمي خلال النصف الأول من العام مقارنة بالأسعار التي كانت سائدة في نهاية عام ١٩٩٤. كذلك عزى تحقيق معدل النمو المرتفع نسبيا إلى النشاط الصناعي المتميز للقطاع الأهلي حيث تمكن هذا القطاع من تحقيق معدل للنمو بلغ حوالي ٥ .٧٪ بالأسعار الاسمية .

هذا وتوضح تقديرات مستقلة بأن معدل النمو الإسمي الذي تحقق يمكن ترجمته إلى معدل للنمو الحقيقي يقارب حوالي ٦ .٢٪ مما يعنى أن الضغوط التضخمية على المستوى الكلي قد كانت في حدود ٧ .١٪ بارتفاع ٩ . ٠ نقاط مئوية عما كانت عليه في العام الماضي. كذلك توضح مصادر وزارة المالية أن مكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد ازداد بمعدل أقصاه ٥ .٣٪ مما يعنى أن معدل النمو الحقيقي الذي حققه القطاع الأهلي الصناعي قد بلغ حوالي ٤٪ عام ١٩٩٥. من جانب آخر يقدر صندوق النقد الدولي معدل التضخم بحوالي ٥٪ لعام ١٩٩٥ مما يعني أن الاقتصاد السعودي لم يحقق معدلا للنمو الحقيقي خلال العام .

وتوضح الأرقام الرسمية أن قطاع النفط والذي شكل ٨ .٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ قد حقق معدلا للنمو بالأسعار الجارية بلغ ٢ .٩٪ مقارنة بمعدل نمو سلبي بلغ ٢ .٢٪ عام ١٩٩٤ وأن القطاع غير النفطي قد حقق معدلا للنمو بلغ ٦ .١٪ خلال العام مقارنة بمعدل نمو بلغ ٥ .٣٪ في العام الماضي . هذا وحقق القطاع الخاص غير النفطي ، والذي يساهم بحوالي ٦ .٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، معدلا للنمو قدر بحوالي ٢٪ عام ١٩٩٥ مقارنة بمعدل للنمو بلغ ٤٪ في العام السابق بينما بلغ معدل نمو القطاع العام غير النفطي ، والذي يساهم بحوالي ٦ .٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، حوالي ١٪ عام ١٩٩٥ مقارنة بمعدل للنمو بلغ ٩ .٢٪ عام ١٩٩٤ . وبتصنيف قطاع النفط على أنه قطاع عام

توضح المعلومات أن القطاع العام بتعريفه العريض قد حقق معدلا للنمو بلغ ٨ ,٥٪ عام ١٩٩٥ مقارنة بالعام الماضي والذي لم يسجل فيه القطاع أي نمو يذكر .

٠٣ السياسة المالية:

هدفت ميزانية عام ١٩٩٥ والتي أقرت في بداية العام إلى خفض العجز في الموازنة العامة من ٤٠ بليون ريال سعودي (ما يعادل ٨ ,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ١٥ بليون ريال سعودي (ما يعادل ٣ ,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك عن طريق الضغط على المصروفات وزيادة الإيرادات الحكومية. هذا وكانت المصروفات التي اعتمدت في الميزانية قد بلغت ١٥٠ بليون ريال سعودي بنسبة انخفاض ٢٥ ,٦٪ عن مصروفات عام ١٩٩٤ والتي بلغت ١٦٠ بليون ريال سعودي بينما قدرت الإيرادات بحوالي ١٣٥ بليون ريال سعودي مقارنة بإيرادات بلغت ١٢٠ بليون ريال سعودي عام ١٩٩٤ وبزيادة بلغت نسبتها ٥ ,١٢٪ .

وحافظت ميزانية عام ١٩٩٥ على التركيبة الهيكلية للإنفاق العام حيث خصص للإنفاق على بند الدفاع والأمن القومي ٣٣٪ من جملة الإنفاق وحظي بند الإدارة العامة والمرافق والقواعد العامة بنصيب بلغ ٥ ,٢٣٪ وبلغ نصيب بند الموارد البشرية ١٨٪ بينما بلغ نصيب بند الصحة والتنمية الاجتماعية ٩ ,٨٪. وتستحوذ هذه البنود الأربعة على ٤ ,٨٣٪ من جملة الإنفاق عاكسة بذلك الأهمية القصوى التي توليها حكومة المملكة للاستقرار الاجتماعي والتنمية الاجتماعية. واشتملت ميزانية عام ١٩٩٥ على زيادة في الرسوم المتعلقة بالدخول إلى، والإقامة في، المملكة بالإضافة إلى تعديل تسعيرة المياه اعتمادا على حجم الاستهلاك الفصلي وتعديل تسعيرة الكهرباء طبقا للاستهلاك الشهري وتعديل أسعار الجملة للمنتجات النفطية المكررة. وكما هو معروف فإن إجراءات زيادة الرسوم والأسعار تمثل إحدى أدوات السياسة المالية المتعارف عليها لزيادة الإيرادات الحكومية. هذا وتوضح تقديرات صندوق النقد الدولي أن إيرادات بند الرسوم والفئات قد ارتفعت من ٩ بليون ريال سعودي عام ١٩٩٤ إلى ٢٣ بليون ريال سعودي عام ١٩٩٥ مسجلة بذلك معدلا للزيادة بلغ ١٥٦٪ وأن نصيب هذا البند من إجمالي الإيرادات الحكومية قد تضاعف من ٥ ,٧٪ عام ١٩٩٤ إلى ٨ ,١٥٪ عام ١٩٩٥ .

هذا وعلى الرغم من أن البيان الذي أصدرته وزارة المالية والاقتصاد الوطني حول ميزانية عام ١٩٩٦ لم يشتمل على تقرير لنتائج تنفيذ ميزانية عام ١٩٩٥ كما درجت العادة ، إلا أن تقديرات صندوق النقد الدولي توضح أن إجمالي الإيرادات الفعلية لعام ١٩٩٥ قد بلغ حوالي ١٤٦ بليون ريال سعودي بزيادة ١١ بليون ريال سعودي عن تقديرات الميزانية

في أول العام وذلك نسبة لارتفاع أسعار البترول بمتوسط بلغ ١,٢٥ دولار للبرميل خلال العام . وتوضح التقديرات أن إجمالي الإنفاق قد بلغ ١٦٩ بليون ريال سعودي خلال العام (بزيادة ١٩ بليون ريال عن تقديرات الميزانية أول العام) محققا بذلك عجزا في الموازنة العامة بلغ ٢٣ بليون ريال سعودي بنسبة ٥٪ للناتج المحلي الإجمالي. وتعنى هذه التقديرات أن المملكة قد نجحت في سعيها نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال خفض العجز في الموازنة العامة مما كان عليه في عام ١٩٩٤ والذي كانت نسبته للناتج المحلي الإجمالي ٨,٨٪.

٠٤ السياسة النقدية :

توضح آخر التقارير الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي(وهي بمثابة البنك المركزي) أن وسائل الدفع بتعريفها الشامل (الكتلة النقدية بتعريفها العريض) قد بلغت حوالي ٢٣٩,٤ بليون ريال في نهاية عام ١٩٩٥ مقارنة بحوالي ٢٢٩ بليون ريال في أيلول/ سبتمبر وحوالي ٢٣٣ بليون ريال في كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٩٤ . هذا وقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية بهذا التعريف ٢,٩٪ خلال عام ١٩٩٥ . مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢.٩٪ لعام ١٩٩٤ .

وتوضح معلومات مؤسسة النقد العربي السعودي أن إجمالي موجودات البنوك التجارية في نهاية عام ١٩٩٥ قد بلغ حوالي ٣٢٢ بليون ريال بزيادة بلغت ٢,٩٪ عن نفس الفترة في العام السابق وبزيادة ٣.٦٪ عن إجمالي الموجودات في نهاية عام ١٩٩٤ . كذلك توضح المعلومات أن مطلوبات المصارف التجارية على القطاع الخاص قد ارتفعت خلال عام ١٩٩٥ بنسبة ٣,٧٪ لتبلغ حوالي ١٢١ بليون ريال مقارنة بمعدل زيادة بلغ ٧,٠ ٪ لنفس الفترة المقابلة من العام الماضي . ويلاحظ في هذا الصدد أن سعر الفائدة على الدولار الأمريكي ، والذي يعتبر المحدد الرئيسي لسعر الفائدة على الريال ، قد بلغ في المتوسط حوالي ٦,٢٪ عام ١٩٩٥ مقارنة بمتوسط بلغ ٥,١٪ عام ١٩٩٤ .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

تعتمد المملكة العربية السعودية سياسة التعامل الحر في النقد الأجنبي ولا توجد بها أية أنواع من القيود. هذا وقد كان سعر الصرف الاسمي للريال مستقرا خلال السنة حيث انحصرت قيمته بين ٣,٧٥٠١ ريال للدولار و ٣,٧٥٠٨ ريال للدولار خلال الفترة آب/ أغسطس – تشرين الأول/اكتوبر. وقد ظل هذا السعر الاسمي مستقرا على الرغم من

الانخفاض الذي حدث في أسعار فوائد الودائع بين البنوك خلال فترة الثلاثة أشهر المذكورة. وربما يكون السبب في استقرار الريال السعودي الإجراءات التي اتخذتها مؤسسة النقد السعودي برفع معدل الفائدة على إعادة شراء الديون الحكومية إلى ٦,١٥٪ في منتصف شهر أغسطس مما حد من المضاربة على الريال السعودي.

هذا وبنهاية عام ١٩٩٤ بلغ سعر الصرف الحقيقي للريال السعودي ٣,٧٤٥ ريال للدولار وتعرض هذا السعر للتدهور خلال عام ١٩٩٥ نتيجة لتدهور قيمة الدولار مقابل المارك الألماني والين الياباني، ويقدر صندوق النقد الدولي نسبة انخفاض سعر الصرف الحقيقي للريال السعودي بحوالي ٧٪ خلال العام.

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

توضح معلومات مؤسسة النقد العربي السعودي أن سوق الأسهم والسندات السعودي قد شهد رواجا جيدا خلال العام منظورا إليه من خلال مؤشر المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية الذي سجل اتجاها صعوديا خلال السنة من حدود ١٢٥ نقطة في يناير إلى أقصى مستوى بلغ حوالي ١٤١ نقطة في تشرين الأول/أكتوبر مسجلا بذلك ارتفاعا بلغت نسبته ٩,٦٪ عن العام الماضي. وقد تذبذب المؤشر خلال السنة عاكسا بذلك حساسية سوق الأسهم والسندات للأحداث السياسية، وهو أمر مألوف في مثل هذه الأسواق.

وعلى الرغم من ذلك توضح معلومات مؤسسة النقد العربي السعودي أن إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في عام ١٩٩٥ قد بلغ ٢٣,٢ بليون ريال سعودي مقابل ٢٤,٩ بليون ريال في عام ١٩٩٤ بنسبة انخفاض بلغت ٦.٨٪. وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة حوالي ١١٦,٦ مليون سهم عام ١٩٩٥ مقابل ١٥٢,١ مليون سهم عام ١٩٩٤ بنسبة انخفاض بلغت ٢٣,٣٪. وبلغ عدد الصفقات خلال العام ٢٩٢ ألف صفقة مقابل ٣٥٧ ألف صفقة بنسبة انخفاض بلغت ١٨.٢٪. وتعنى هذه التطورات أن متوسط قيمة السهم في عام ١٩٩٥ قد بلغ حوالي ١٩٩ ريال مقابل حوالي ١٦٤ ريال لعام ١٩٩٤ مسجلا بذلك نسبة للارتفاع بلغت ٢١٪.

وتوضح المعلومات أن قطاع الصناعة كان أنشط القطاعات من حيث قيمة وعدد الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المنفذة وبلغت القيمة الإجمالية المتداولة لشركات قطاع الصناعة حوالي ١٠,٤ بليون ريال مشكلة بذلك نسبة ٤٤,٧٪ من إجمالي القيمة المتداولة

خلال العام. وبلغ عدد الأسهم المتداولة لشركات قطاع الصناعة حوالي ٣٨,٨ مليون سهم بنسبة٣٣,٢٪ من إجمالي الأسهم) فيما بلغ عدد الصفقات المنفذة حوالي ٩٩ ألف صفقة بنسبة ٣٣,٩٪ من إجمالي عدد الصفقات المنفذة).

٠٧ التجارة الخارجية :

توضح المصادر الرسمية السعودية أن صادرات المملكة قد ارتفعت من حوالي ٤٢,٦ بليون دولار عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٤٥,٨ بليون دولار عام ١٩٩٥ محققة بذلك معدلا للنمو بلغ ٩,٦٪ في السنة. هذا وارتفعت صادرات النفط من ٣٧,٣ بليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٣٩,٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ مسجلة بذلك معدلا للنمو بلغ ٥,٩٪ كما توسعت الصادرات الأخرى توسعا كبيرا بلغت نسبته ٤٠٪ من ٤,٥ بليون دولار إلى حوالي ٦,٣ بليون دولار مما أدى إلى زيادة نصيبها في إجمالي الصادرات من ١٠,٨٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٣,٨٪ عام ١٩٩٥ . وتعزى هذه التطورات الإيجابية في تنويع تركيبة الصادرات إلى انتعاش الطلب العالمي على المنتجات البتروكيماوية . من جانب آخر ، شهد عام ١٩٩٥ ازدياد الواردات بنسبة ٥,٦٪ من حوالي٢٣,٣ بليون دولار عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٢٢,٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ . هذا وبلغ الفائض في الميزان التجاري ٢٣,٣ بليون دولار مرتفعا بنسبة ١٣,٧٪ عما كان عليه في العام السابق .

٠٨ ميزان المدفوعات:

لقد ظل العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات السعودي من القضايا التي أولتها السلطات السعودية اهتماما كبيرا حيث بلغ حوالي ٢٧,٦ بليون دولار عام ١٩٩١ بنسبة ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. هذا وقد تمكنت السعودية من خلال إتباع سياسات اقتصادية رشيدة من تخفيض العجز إلى ٩,١ بليون دولار، بنسبة ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤. واستمرت نجاحات السياسات الاقتصادية في تحقيقها لهدف التوازن الخارجي من خلال تقليص العجز في الحساب الجاري حيث أوضح محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي أن عجز الحساب الجاري قد انخفض إلى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ .

وانعكست هذه التطورات في مجال تقليص عجز الحساب الجاري إيجابا على موقف الاحتياطي الخارجي للمملكة والذي شهد ارتفاعا متصلا من حوالي ٧,٤ بليون دولار في يناير من العام إلى ٩,٤ بليون دولار في يونيو ١٩٩٥ انخفض بعدها إلى حوالي ٨.٩ بليون دولار ليعاود الارتفاع إلى حوالي ٩,١ بليون دولار في آب/أغسطس. هذا وكانت

الاحتياطيات الخارجية في ديسمبر ١٩٩٤ حوالي ٧,٤ بليون دولار.

٠٩ الديون الخارجية :

شهد عام ١٩٩٥ تسديد آخر قسط من القرض الذي كانت قد حصلت عليه المملكة من البنوك العالمية عام ١٩٩١ وقد بلغ القسط المدفوع ١,٨ بليون دولار . وكانت المملكة قد قامت بتسديد القسط الأول بمبلغ ٢,٧ بليون دولار في العام السابق . وتعد المملكة من ضمن المجموعة الدولية المانحة للعون وتتميز ضمن هذه المجموعة بسخاء عطائها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبيسر مساعداتها منظورا إليها بمكون المنحة .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

شهد عام ١٩٩٥ عددا من التطورات المؤسسية فيما يتعلق بحماية وجذب الاستثمارات الأجنبية حيث قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بشأن الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المضمونة بين المملكة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) على أن ينفذ الاتفاق عن طريق توقيع خطاب بين المسئولين المخولين في الجهتين. كذلك شهد العام إصدار قرار بشأن إعفاء أعمال التوسعة الرأسمالية للمشاريع الصناعية المشتركة مع أجانب من ضريبتي الدخل والشركات.

وتشير المعلومات المتاحة إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي في السعودية قد ارتفع إلى حوالي ١١٢ بليون ريال سعودي بنهاية عام ١٩٩٥ مشاركا في (١٤٠٥) مشروعا بلغ إجمالي رؤوس أموالها أكثر من ٣١ بليون ريال سعودي مما يعني أن نصيب الشريك الأجنبي في هذه المشروعات قد كان حوالي ٣٩,٣٦٪. وتوزعت المشروعات بحيث كان عدد المشروعات الصناعية (٦٩١) مشروعا (بنسبة ٤٩,٢٪ من إجمالي عدد المشروعات) بلغ إجمالي رؤوس أموالها حوالي ٢١ بليون ريال سعودي (بنسبة ٦٧,٧٪ من إجمالي رؤوس الأموال) وكان عدد المشروعات غير الصناعية (٧١٤) مشروعا بإجمالي رؤوس أموال بلغت حوالي ١٠,٥ بليون ريال سعودي. وتعني هذه الأرقام أن المشروعات الصناعية المشتركة تتصف بكثافة رأسمالية عالية حيث يبلغ متوسط رأس مال المشروع حوالي ٣٠ مليون ريال سعودي بينما تتصف المشروعات المشتركة في القطاعات غير الصناعية بكثافة رأسمالية متدنية بمتوسط رأس مال للمشروع يبلغ حوالي ١٤ مليون ريال سعودي .

١٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٠١١ قطاع النفط:

على الرغم من التطور العظيم الذي حققته المملكة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي هدفت إلى تنويع التركيبة الإنتاجية للاقتصاد السعودي إلا أن قطاع النفط لا يزال يمثل المحور الأساسي الذي تدور حوله عجلة النشاط الاقتصادي في المملكة.

هذا وقد شهد عام ١٩٩٥ تطورات إيجابية في الأسعار العالمية للنفط حيث بلغ متوسط سعر سلة أوبك للنفط ١٦,٢٣ دولار للبرميل للفترة يناير - سبتمبر من العام مقارنة بمتوسط سعر بلغ ١٥,٥٣ دولار للبرميل لعام ١٩٩٤. هذا وكانت الأسعار قد بلغت ١٧,٠١ دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام و ١٧,٨٢ دولار للبرميل خلال الربع الثاني انخفضت بعدها إلى متوسط ١٥,٩٧ دولار للبرميل خلال الربع الثالث.

وقدر متوسط إنتاج المملكة خلال عام ١٩٩٥ بحوالي ٨ مليون برميل في اليوم من النفط الخام ومنتجات النفط. هذا وقد كان متوسط الإنتاج خلال الربع الأول من العام حوالي ٨.١ مليون برميل في اليوم ارتفع بعدها إلى ٨.٣ مليون برميل خلال الربع الثالث من العام.

٢٠١١ قطاع الصناعة التحويلية :

للشركة السعودية للصناعات الأساسية(سابك) من خلال شركاتها الفرعية دور محوري في تطور قطاع الصناعة التحويلية في المملكة. هذا وقد شهد عام ١٩٩٥ انتعاشا كبيرا في إنتاج (سابك) انعكس إيجابا على الأرباح المحققة خلال السنة حيث بلغت ٦,٣ بليون ريال سعودي (ما يعادل ١,٧ بليون دولار) مقارنة بحوالي ٢,٥ بليون ريال سعودي لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ وبحوالي ٤,٣ بليون ريال سعودي لعام ١٩٩٤ بكامله. وارتفعت أرقام إنتاج البتروكيماويات خلال السنة بمعدل ٧.١٪ من ١٦,٦ مليون طن خلال عام ١٩٩٤ إلى ١٧,٣ مليون طن خلال عام ١٩٩٥. وازدادت الطاقة الإنتاجية المصممة بدخول ثلاثة مصانع جديدة طور الإنتاج بإجمالي طاقة تبلغ ٣١٥ ألف طن في السنة.

وتوضح آخر المعلومات المتاحة أن سياسة الحكومة تجاه القطاع الصناعي والتي ارتكزت على الدعم والتشجيع بمختلف الوسائل قد أدت إلى أن يزداد عدد المصانع المنتجة

في المملكة من ٤٦٠ مصنعا عام ١٩٧٥ إلى ما يقارب ٢٥٠٠ مصنعا عام ١٩٩٥ بمعدل نمو بلغ حوالي ٧,٠١٪. هذا ويقدر أن (٦٩١) مصنعا من هذه المصانع قد تم تأسيسه على أساس الشراكة مع جهات أجنبية كما يقدر أن إجمالي الاستثمارات في المصانع السعودية قد فاق ١٦٨ بليون ريال بينما قدرت عمالتها بحوالي ١٨٦,٢ ألف عامل.

٣٠١١ قطاع الزراعة :

تشير بعض التقديرات إلى أن إنتاج القمح والشعير قد انخفض خلال عام ١٩٩٥ عما كان عليه في عام ١٩٩٤ وذلك نسبة لتقليص المساحات الزراعية تحت المحصولين. وتشير التقديرات إلى أن إنتاج القمح عام ١٩٩٥ قد بلغ حوالي ٢,٥٤ مليون طن مقارنة بحوالي ٢,٨١ مليون طن عام ١٩٩٤ مسجلا بذلك معدلا للانخفاض بلغ (١٣٪) وانخفضت المساحات الزراعية تحت محصول القمح من حوالي ٦٢٨ ألف هكتار عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٥٧٣ ألف هكتار عام ١٩٩٥ بمعدل انخفاض بلغ (٩٪) بينما ظلت الغلة الهكتارية ثابتة في حدود ٤,٣ طن للهكتار.

كذلك الحال بالنسبة لمحصول الشعير والذي انخفض إجمالي إنتاجه من حوالي ٢,٠٢ مليون طن عام ١٩٩٤ إلى حوالي ١,٨٤ مليون طن عام ١٩٩٥ بمعدل انخفاض بلغ ٩٪) وذلك في أعقاب انخفاض المساحة المحصولية من حوالي ٣١٧ ألف هكتار عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٢٩٥ ألف هكتار عام ١٩٩٥ بمعدل انخفاض بلغ (٧٪) أيضا وظلت الغلة الهكتارية ثابتة في حدود ٦,٣ طن للهكتار.

وتعزى هذه التطورات الإنتاجية إلى تواصل تنفيذ السياسات الاقتصادية تجاه القطاع الزراعي والتي هدفت إلى تقليص الدعم الحكومي المقدم لإنتاج الحبوب عموما. كما تعزى أيضا إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج نسبة لارتفاع أسعار المدخلات البترولية في الزراعة السعودية والتي تضمنتها ميزانية عام ١٩٩٥.

(٨)

تقرير مناخ الإستثمار
في جمهورية السودان
لعام ١٩٩٥

(٨)

تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية السودان لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

بدأ السـودان تجربتـه مع الخطط التنموية فـي عـام ١٩٦٢ عندمـا أعلن عـن وضـع خطـة عشرية للسـنوات٦٠/٦١ -١٩٧٠/٦٩، إلا أن الدولة صرفت النظر عنها في عام ١٩٦٧ لطول فترة الخطة وعدم واقعيتها . وتم اعتماد خطة أخرى تغطي السنوات ٦٩/٧٠ - ١٩٧٥/٧٤. وقد تزامنت هـذه الخطة مع ارتفاع أسعار البـترول والوفرة المالية التي شهدتها دول الخليج العربيـة ومـا تبعهـا مـن اهتمـام بالسـودان لإمكاناتـه الزراعيـة الكبـيرة . إلا أن الظروف الاقتصاديـة الضاغطـة والمتمثلـة فـي العجز التجـاري والديون المتراكمـة أدت إلـى تحويل الاهتمام من خطط التنمية إلى معالجة الاختلالات وإدارة الأزمة الاقتصادية .

كـان عام ١٩٩٥ آخر أعـوام البرنامج الثلاثي الأول الـذي اسـتهدف في خطوطـه العريضة تعديل الهيـاكل الاقتصاديـة والماليـة والمؤسسـية بغيـة تحريـك الاقتصاد وذلـك بالتركيز على التنمية الزراعية ، وتحرير التجارة الخارجية ، والاعتماد على الموارد المالية الذاتية . وقد تم وضـع البرنـامج وتنفيذه فـي ظروف داخليـة وخارجيـة غـير مواتيـة سـاعدت فـي عدم بلوغ الأهداف المرجـوة . وقد انعكس ذلك في معـدل النمو السـلبي الذي حققه القطـاع الصناعي وتراجع معدل نمو القطاع الزراعي خلال عام ١٩٩٥ .

لازالت الحـرب في جنـوب السـودان مسـتمرة ، بـالرغم من المسـاعي والجهـود المحليـة والإقليمية المبذولة ، مكلفة بذلك البلاد موارد كبيرة .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

تشير أحدث البيانات المتوفرة أن النـاتج المحلي الإجمالي قد حقق نموا قدره ٤,٩٪ خلال عـام ١٩٩٥ بالمقارنـة مـع معدل نمـو قدره ٩,٢٪ فـي عـام ١٩٩٤، حيث بلـغ إجمـالي النـاتج

المحلي بالأسعار الجارية ٤٢٧.٧ بليون دينار سوداني مقارنة بحوالي ٤٠٧.٧ بليون دينار في عام ١٩٩٤ .

على الصعيد القطاعي حقق القطاع الزراعي نموا قدره ٦.٤٪ في عام ١٩٩٥ وهو أقل من معدل النمو المحقق في السنوات السابقة بسبب تراجع الإنتاج من الحبوب ، فيما سجل قطاع الثروة الحيوانية معدل نمو عاليا بلغ ٩.٢٪ . أما القطاع الصناعي - والذي ظل يعاني لفترة طويلة من تدني أداء الصناعات التحويلية - فقد حقق معدل نمو سلبي بلغ -٢٪ خلال العام . هذا وقد سجل قطاع الخدمات نموا قدره ٨.٤٪ حيث ساهم هذا المعدل المرتفع نسبيا في زيادة معدل النمو العام للاقتصاد .

٠٣ السياسة المالية :

كانت موازنة١٩٩٥/٩٤ آخر موازنة تعد على أساس الأعوام المالية التي تبدأ في تموز/ يوليو من العام الأول وتنتهي في حزيران/يونيو من العام التالي . وقد استهدفت الموازنة في خطوطها العريضة تخفيض معدل التضخم ، وتحقيق معدلات نمو عالية وتقليص عجز الموازنة إلى مستويات تكفل احتواء عرض النقد .

بلغت جملة الإيرادات في الموازنة العامة حوالي ٢٨.٣٧ بليون دينار بزيادة نسبتها ١٢.٧٪ عن إيرادات موازنة ١٩٩٤/٩٣ . وتشكل الإيرادات الضريبية البالغة ٢٠.٩ بليون دينار حوالي ٧٣.٦٪ من جملة الإيرادات ، فيما تشكل الضرائب غير المباشرة والبالغة ١٢.٥ بليون دينار حوالي ٤٣.٢٪ من جملة الإيرادات الذاتية وحوالي ٥٩.٨٪ من الإيرادات الضريبية .

من جهة ثانية بلغت جملة المنصرفات الجارية ٣٠.٥ بليون دينار ، منها ١٢.٨ بليون دينار جملة الصرف الفعلي لميزانية التنمية ، وحوالي ١٧.٧ بليون دينار نفقات جارية . أما الإنفاق الكلي فقد بلغ ٣١.٧٩ بليون دينار ، وبذلك يصبح إجمالي العجز الكلي ٣.٤٢ بليون دينار . وقد كان نصيب القطاعات من ميزانية التنمية على النحو التالي : القطاع الزراعي ١٩.٨٪ ، قطاع التعدين والمياه ١١.٦٪ ، قطاع النقل والاتصالات ٢٥.٩٪ ، التنمية الاجتماعية ٢٠.٦٪، تنمية الولايات ١٥.٥٪ ، والقطاع الصناعي ٦.٦٪ .

ارتفع معدل نمو الإيرادات من ٥٧٪ في عام ١٩٩٤/٩٣ إلى ١١٧.٢٪ في عام ١٩٩٥/٩٤ مما ساهم في ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٧.٣٪ إلى ٩.٤٪

خلال نفس الفترة . كذلك ارتفع معدل الإنفاق الكلي من ٨,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠,٥٪ خلال الفترة نفسها . كما انخفض معدل العجز الإجمالي من ١,٤٪ من الناتج المحلي إلى ١,١٪ خلال الفترة قيد الدراسة .

٠٤ السياسة النقدية :

كان لمعدلات التضخم العالية آثار سلبية على استقرار أسعار الصرف وتوظيف الموارد المصرفية وترشيد استخدامها حيث أخفق عدد من المصارف في توفيق أوضاعه حسب متطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي .

وتشير الإحصاءات إلى استمرار نمو الكتلة النقدية بوتائر عالية خلال السنوات القليلة الماضية حيث سجلت معدل نمو قدره ٥٤٪ خلال عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل معدل أعلى بلغ ٩١٪ عام ١٩٩٤/٩٣. أما فيما يتعلق بمكونات عرض النقد فقد سجل بند العملة لدى الجمهور أعلى نسبة زيادة حيث بلغت ٥٦,٤٪ . وتعزى هذه النسبة العالية من الزيادة إلى ارتفاع معدلات التضخم واتساع النشاط التجاري . أما الودائع تحت الطلب وشبه النقود فقد سجلت معدلات نمو بلغت ٥١٪ و ٤٦٪ على التوالي ، فيما سجل بند إعادة التقييم والمحذوفات زيادة نسبتها ٨٤٪ بسبب الخسائر المتلاحقة والناتجة عن إعادة تقييم سعر صرف الدينار السوداني. في المقابل سجل صافي الأصول الأجنبية تراجعا بلغ معدله ٩٠٪ في الفترة قيد الدراسة مقابل تدهور بلغت نسبته ٣٩٦٪ في عام ١٩٩٤/٩٣.

وتقدر البيانات الرسمية أن معدل التضخم قد بلغ ٩٣,٣٪ في عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ١١٧,٧٪ خلال العام ١٩٩٤/٩٣. ومن الجدير بالذكر أن مؤشر التضخم الشهري يظهر تفاوتا ملحوظا خلال العام ، إلا أن التصاعد المستمر للأسعار يشير بوضوح إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي إلى اتجاه تصاعدي لمؤشر التضخم .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

في إطار السياسة المعلنة لتحرير أسعار الصرف واستقرارها وإزالة التوجهات الاحتكارية في التمويل ، سمح بنك السودان بفتح الصرافات الخاصة للتعامل بالنقد الأجنبي وفق شروط وضوابط محددة . وكان بنك السودان قد منح البنوك التجارية حق وضع السعر المناسب وفقا للعرض والطلب بشرط إمداده يوميا بسعر التعامل وبالتالي انتقاء السعر المتوسط لشراء بنك السودان لموارده . وكان البنك قد قرر تخفيض موارد

البنوك التجارية من العملات الحرة بنسبة ٥٠٪ لصالح بنك السودان واعتبار مبلغ ٣ جنيهات إضافة لمبلغ شراء البنوك التجارية للدولار كسعر محدد لموارده .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

وضع مشروع قانون سوق الأوراق المالية في عام ١٩٩٣ ، وبدأ العمل في السوق الأولية سوق الإصدارات) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تم افتتاح السوق الثانوية (سوق تداول الأسهم) .

بدأت الإصدارات فعليا في السوق الأولية في منتصف عام ١٩٩٥ ، وبلغ ما تم طرحه حتى نهاية العام ما قيمته ٥,٣ بليون دينار ، وهنالك (٢٣) شركة معظمها شركات صرافة وبنوك وشركات استثمارية يجري الاكتتاب برؤوس أموالها وتبلغ جملتها ٣,٨ بليون دينار.

أما بالنسبة للسوق الثانوية فقد تم تداول ١١٦ مليون سهم من أسهم (٢١) شركة بلغت قيمتها الكلية ٢٩٤ مليون دينار . وقد استأثر قطاع البنوك بحوالي ٩٧ ٪ من جملة الأسهم المتداولة . كما تمت عمليات تحيل أسهم خارج القائمة بلغ مجموعها حوالي ٤٨٥ ألف سهم بقيمة ٢,٥ مليون دينار .

وعليه يكون الحجم المالي لمختلف أنشطة السوق من إصدارات وتداول قد بلغ بنهاية عام ١٩٩٥ حوالي ٧,٨ مليار دينار لحوالي ١١٦,٥ مليون سهما لشركات جديدة وقائمة بلغ عددها (٦١) شركة منها (٢٧) شركة جديدة .

٠٧ التجارة الخارجية :

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن حجم الصادرات قد بلغ ٤٨٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥/٩٤ فيما بلغت الواردات ٩٩٧,٦ مليون دولار . كما توضح الإحصاءات أيضا أن صافي حساب الخدمات والتحويلات قد حقق فائضا قدره ٢٤,٦ مليون دولار ، في الوقت الذي حقق فيه صافي الحساب الجاري وحساب رأس المال عجزا قدره ٣٥٨,٨ مليون دولار نتيجة لانخفاض تدفق الرساميل والمساعدات الخارجية .

تعتبر الحبوب الزيتية ومشتقاتها والماشية واللحوم والقطن أهم السلع المصدرة حيث تشكل ٢٧,٣٪ و ١٩,٧٪ و ١٩,١٪ من إجمالي الصادرات على التوالي . أما بالنسبة

للواردات فان المواد المصنعة والبترول ومشتقاته ، والآلات والمعدات تعتبر أهم السلع في قائمة الواردات حيث تشكل ما نسبته ٢٣,٩٪ و ٢٠,٨٪ و ١٦,٥٪ من إجمالي المستوردات على الترتيب .

على صعيد الشركاء التجاريين تتصدر مجموعة السوق الأوروبية المشتركة قائمة المستوردين من السودان ، كما برزت تايلاند كإحدى الدول الرئيسية المستوردة من السودان . وكذلك الحال بالنسبة للواردات حيث تتصدر دول مجموعة السوق الأوروبية قائمة الموردين (٢٦,٤٪ من جملة الواردات) .

٠٨ ميزان المدفوعات :

أظهر الميزان التجاري عجزا قدره ٥٠٨,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٥/٩٤ مقارنة بعجز قدره ٣٣٧,٤ مليون دولار في العام السابق . ويعزى ارتفاع العجز في الميزان التجاري إلى الزيادة في قيمة الواردات التي بلغت ١٢٧,٥ مليون دولار وإلى انخفاض في حصيلة الصادرات بلغ ٤٣,٧ مليون دولار . كما ارتفع فائض حساب الخدمات بمقدار ٤٦,٣ مليون دولار عن عام١٩٩٥/٩٤ .

وعليه يكون ميزان المدفوعات قد سجل عجزا في الحساب الجاري بلغ ٤٣٥,٤ مليون دولار بنسبة زيادة قدرها ٤٠,٢٪ عن العام السابق . وقد نتج هذا العجز نتيجة للعجز الكبير في الميزان التجاري . هذا وقد بلغ العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي حوالي ٧٪، فيما بلغ العجز في الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي حوالي ٦٪.

٠٩ الديون الخارجية :

تشير الأرقام الرسمية إلى أن ديون المؤسسات الدولية ودول نادي باريس والبنوك التجارية وتسهيلات الموردين الأجانب قد بلغت ١٦,٧ بليون دولار . وتبلغ متأخرات صندوق النقد الدولي على السودان حوالي ١,٧ بليون دولار . وتجدر الإشارة إلى أن السودان قد وقع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٤ تهدف إلى منع تصاعد المديونية وذلك عن طريق مقابلة الدفعات التي تحل إلى جانب دفعات رمزية لتخفيض حجم الدين . هذا وقد تم سداد مبلغ ٦٢ مليون دولار منذ بدء تطبيق هذا الاتفاق وحتى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ .

١٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الأونكتاد) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو السودان قد بلغت في المتوسط حوالي ٣ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨، ارتفعت بعدها إلى ٩ مليون دولار . ثم أخذت في الانخفاض بنسبة كبيرة خلال العام التالي ١٩٩٠ حيث سجلت رقما سالبا قدره (-٣١) مليون دولار ، وحوالي (-١) مليون دولار في عام ١٩٩١ . ولم تسجل المصادر سالفة الذكر أية بيانات عن السنوات الثلاثة الأخيرة مما يشير إلى ضعف واضح في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المذكورة .

١٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ القطاع الزراعي :

يمتاز القطاع الزراعي بتنوع الأنماط الزراعية حيث يتألف من عدة قطاعات فرعية متكاملة هي الزراعة المروية ، والزراعة الآلية والزراعة التقليدية ، فضلا عن قطاع الثروة الحيوانية. ويعتبر من أبرز القطاعات المساهمة في الناتج المحلي بنسبة تقدر بحوالي ٣٥٪ ، كما أنه يوفر حوالي ٩٥٪ من احتياجات البلاد من الغذاء بالإضافة إلى ٩٠٪ من قيمة الصادرات . أما قطاع الثروة الحيوانية فإنه يتميز باضطراد الزيادة في القيمة المضافة، ويساهم بصورة ملموسة في سد الفجوة الغذائية وزيادة حصيلة الصادرات .

يكتسب القطاع الزراعي أهميته الحيوية - حسب البرنامج الثلاثي الذي وضعته الحكومة والذي يركز بصورة أساسية على التنمية الزراعية وتحرير التجارة ودعم الصادر - من كونه القطاع المؤهل لتحقيق أهداف التنمية الواردة في البرنامج. وانطلاقا من هذا المفهوم فقد أولت الدولة اهتماما خاصا بالقطاع بشقيه النباتي والحيواني .

تقدر المساحة الكلية للقطاع الزراعي بحوالي ٣٠,٥ مليون فدان منها ٢٦ مليون فدان مخصصة للزراعة المطرية (١٧ مليون فدان بالقطاع المطري الآلي و ٩ مليون فدان بالقطاع المطري التقليدي) و ٤,٥ مليون فدان للقطاع الزراعي المروي . يعتبر القمح والفول السوداني والقطن وقصب السكر أهم المحاصيل المنتجة في القطاع المروي . أما الزراعة المطرية فان أهم منتجاتها هي الذرة والسمسم والفول السوداني وزهرة عباد الشمس .

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة للقطاع الزراعي إلا أن معدل نموه في عام ١٩٩٥ والبالغ ٤,٦٪ جاء أقل من مثيله في العام السابق، مما أثر بدوره على حصيلة الصادرات وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بصورة ملموسة . ومازال عدم توفر مدخلات الإنتاج المستوردة وفي مقدمتها المحروقات وقطع الغيار أهم العوامل التي تؤثر في هبوط الإنتاجية في القطاع الزراعي .

تسعى الدولة حاليا للتوسع في الرقعة الزراعية وذلك باستصلاح المزيد من الأراضي القابلة للزراعة . ويعتبر مشروعا خزان الحماداب وخزان كجبار أهم مشروعين في مجال الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية معا إلا أن ارتفاع التكلفة وصعوبة الحصول على التمويل اللازم يحدان من تنفيذ المشروعين في المدى المنظور .

٢٠١١ القطاع الصناعي :

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٦٪ في عام ٩٤/ ١٩٩٥ . وتشكل الصناعة التحويلية حوالي ٥٠٪ من إجمالي النشاط الصناعي . ويعاني القطاع الصناعي من صعوبات هيكلية وتمويلية تتمثل في ضعف البنى الأساسية اللازمة لقيام صناعة متطورة ، بجانب شح الموارد لاستيراد مدخلات الإنتاج وقطع الغيار . وتؤدي هذه الصعوبات – مع التدهور المستمر في قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الحرة – إلى رفع كلفة الإنتاج وعدم قدرة الكثير من المصانع بالعمل بطاقاتها القصوى الشيء الذي يؤدي في النهاية إلى توقف العديد منها .

تعتبر صناعة المواد الغذائية من أهم الصناعات التحويلية في السودان خاصة صناعة السكر والزيوت النباتية . وكان السودان حتى العقد الماضي الدولة الثالثة على مستوى العالم في إنتاج السمسم والرابعة في إنتاج الفول السوداني، وإحدى الدول الرئيسية في إنتاج الزيوت النباتية . إلا أن المعوقات سالفة الذكر أدت إلى تدهور كبير في الصناعة التحويلية ، مما اضطر الدولة للتصرف بعدد من المصانع بالبيع للقطاع الخاص أو التصفية لتجنب الخسائر المحتملة .

أما صناعة النسيج فإنها تستمد أهميتها من كون السودان بلدا منتجا للقطن . وتشير بعض التقارير غير الرسمية أن بإمكان مصانع النسيج القائمة تلبية ١١٠٪ من احتياجات البلاد إذا عملت بكامل طاقاتها الإنتاجية . إلا أن هذه الصناعة – كغيرها من الصناعات التحويلية – تعاني من تدني أداء المصانع القائمة ، حيث تشير الإحصائيات أن مصانع

القطاع العام تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن ٢٠٪ ، في حين تعمل مصانع القطاع الخاص بطاقة إنتاجية لا تتعدى ٣٠٪ بالنسبة للغزل و ٣٨٪ بالنسبة للنسيج .

وعلى الرغم مما تقدم فإن بإمكان القطاع الصناعي تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض وهذا يقتضي أن تتمكن البلاد من استغلال الطاقات المتاحة ، وإزالة التشوهات ، ومعالجة عدم التوازن بين القطاعات الصناعية الفرعية ، وبين القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى عن طريق تنمية وتطوير صناعات قطع الغيار وصناعات التعبئة والتغليف والصناعات الخدمية الأخرى اللازمة للصناعة وصناعة بدائل المواد الخام ومدخلات الإنتاج الأخرى .

٠١٢ التطورات التشريعية :

في إطار السياسات الجديدة للدولة وتطبيق الحكم الاتحادي تم إلغاء الهيئة العامة للاستثمار ، حيث آلت سلطة الترخيص للمشروعات القومية للوزارات الاتحادية المختصة كل في مجاله ، وسلطات الترخيص في الولايات المختلفة لوزراء المالية مع الميزات النمطية وتجهيز الخرط الاستثمارية . كما تم إنشاء إدارة لترويج الاستثمار بوزارة المالية الاتحادية تعني بالترويج للاستثمار في السودان والتعريف بمجالاته المختلفة والمشروعات الاستثمارية المتاحة بغرض استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

(٩)
مناخ الإستثمار
في الجمهورية العربية السورية
لعام ١٩٥٩

(٩)
مناخ الاستثمار
في الجمهورية العربية السورية
خلال عام ١٩٩٥

١ . مقدمـــة :

شهد الاقتصاد السوري عام ١٩٩٥ استمرارا متواصلا لخطوات التدرج في الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف في جملة ما تهدف إليه ، دعم القطاع الخاص وزيادة فعاليته وإعطائه دورا فعالا في النشاط الاقتصادي جنبا إلى جنب مع القطاع العام الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد السوري بحيث أصبحت التعددية الاقتصادية منهجا واضحا وثابتا في الاقتصاد .

وقد أشار السيد رئيس الجمهورية العربية السورية إلى تصميم الدولة على دعم وتشجيع المنتجين سواء أكانوا من القطاع الخاص أو من القطاع العام أو المشترك وتسهيل الإجراءات التي تمكنهم من تسويق إنتاجهم في الداخل والخارج .

ومن جانب آخر شهد العام المذكور موافقة المجلس الأعلى للاستثمار على السماح للقطاع الخاص بإقامة مشروعات استراتيجية مثل إنتاج الإسمنت الأبيض والأسود وتكرير السكر وصناعة الغزل والنسيج وكذلك في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية والتي كانت تعتبر في السابق من اختصاص مؤسسات القطاع العام .

هذا كما أخذ القطاع الخاص على عاتقه مسؤولية توفير بعض المواد ومستلزمات الإنتاج والآليات والتجهيزات التي كان يستوردها له القطاع العام وأصبح يؤمن بالتالي كميات هامة من المواد التموينية كالسكر والأرز والشاي والحليب المجفف ومن السلع الاستراتيجية الأخرى كإطارات السيارات والباصات والميكروباصات والسيارات .

ولقد أدى صدور قانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٩١ إلى زيادة مستوردات القطاع الخاص من الآليات والتجهيزات والمواد الأولية اللازمة للصناعة بنسب كبيرة ، كما كان له

الأثر الإيجابي في زيادة قيم الصادرات من المنتجات والسلع المصنعة ، كما أدى نشاط القطاع الخاص إلى تغيير في قيم مساهمة قطاع التجارة في الناتج الإجمالي من ١٢,٦ بليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ إلى ٦٠,٨ بليون عام ١٩٩٠ والى ١٠١,٣ بليون عام ١٩٩٣ والى ١٣٢ بليون عام ١٩٩٤ .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

من المتوقع أن يستمر الاقتصاد السوري في التوسع خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ بمعدلات نمو تتراوح ما بين ٥-٦٪ سنويا . فقد حققت سوريا معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بلغ ٦,٣٪ في عام ١٩٩٤ وحوالي ٥,٥ عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن يستمر هذا المعدل في الأعوام القادمة رغم تذبذب أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا ، وذلك نتيجة للتوسع الكبير الذي تحقق تباعا في الانتاج الزراعي وفي الاستثمارات الخاصة وفي المجالات الصناعية والنقل والخدمات وغيرها والتي كانت حصيلة تشجيع ودعم الدولة للانتاج الزراعي من جهة ولصدور قانون الاستثمار لعام ١٩٩١ من جهة ثانية .

وتساهم القطاعات الانتاجية بأكثر من ٥١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في حين أن القطاعات الخدمية المرتبطة بالقطاعات الانتاجية كالتجارة والنقل والمواصلات والمال والتأمين تساهم بحوالي ٣٨٪ من الناتج والباقي (١١٪) يساهم به قطاع الخدمات العامة .

٠٣ السياسة المالية :

بلغت جملة الاعتمادات في الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ حوالي ١٦٢ بليون ليرة سورية ٣,٨ بليون دولار)، مسجلة زيادة قدرها ١٢,٥٪، مقارنة بجملة اعتمادات عام ١٩٩٤ التي بلغت حوالي ١٤٤ بليون ليرة سورية . ويبلغ عجز الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ حوالي ٣٨ بليون ليرة سورية سيتم تغطيته من القروض في حين بلغ العجز عام ١٩٩٤ حوالي ١١ بليون ليرة سورية .

بلغت النفقات الجارية حوالي ٨٧,٩ بليون ليرة مسجلة زيادة بنسبة ١٥,٥٪ عن نفقات عام ١٩٩٤ التي بلغت ٧٦,٢ بليون ليرة. وخصصت ميزانية ١٩٩٥ حوالي ٧٤ بليون ليرة سورية (٤٥,٧٪ من جملة الإنفاق) للإنفاق التنموي وجاء التوزيع القطاعي للإنفاق التنموي بحيث حظي قطاع الكهرباء والماء بحوالي ١٢٪ من إجمالي النفقات الحكومية وبلغ نصيب

الصناعة التحويلية ١٠٪ ونصيب الخدمات ٩٪ ونصيب الزراعة ٨٪ .

هذا وقد قدر إجمالي الإيرادات بحوالي ١٢٥.٧ بليون ليرة سورية (٢.٩ بليون دولار) مما يعني أن عجز الموازنة العامة قد بلغ حوالي ٣٦.٣ بليون ليرة سورية (حوالي ٨٤٤ مليون دولار) مشكلا بذلك نسبة بلغت ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٠٤ السياسة النقدية :

يتكون النظام المصرفي في سورية من مصرف سوريا المركزي وخمسة مصارف متخصصة بالإضافة إلى مؤسستين ماليتين هما المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد والمؤسسة العامة السورية للتأمين . وتمتلك الدولة جميع المصارف في القطر ولا توجد مكاتب لمصارف أجنبية فيما عدا مكتبين لتمثيل مصرف لبناني تمتلكه سورية بالكامل . ويقوم المصرف المركزي السوري برسم السياسة النقدية والإشراف على تطبيقها وإصدار العملة والمشاركة في إدارة احتياطي القطر من العملات الأجنبية كما يلعب دور المقترض الأخير للنظام المصرفي . هذا ويتوقع أن تزداد أهمية الدور الذي يلعبه المصرف المركزي مع تسارع خطوات تنفيذ السياسات الاقتصادية الإصلاحية خصوصا في مجال سياسة تحرير المعاملات المالية والتي تستهدف القضاء على التشوهات في تركيبة أسعار الفائدة .

هذا ويقدر متوسط سعر الفائدة حتى منتصف عام ١٩٩٥ بحوالي ٩٪ إلا انه يعتقد أن بعض المعاملات تتم على أساس أسعار فائدة تبلغ ١٢٪ .

وبالنسبة للتضخم فقد بلغ المتوسط السنوي للتضخم عام ١٩٩٥ حوالي ٢٢٪ مقارنة بتضخم بلغ ١٣٪ لعام ١٩٩٤ ويعزى ذلك لاستمرار الحكومة في تخفيض الدعم والتحولات التدريجية في سعر الصرف نحو مستواه الحقيقي .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

تهدف سياسة القطع بصورة أساسية إلى تقريب سعر القطع من المعدل المطلوب لتغطية التكاليف المحلية الفعلية اللازمة للحصول على القطع من الأسواق العالمية وذلك تشجيعا لعمليات التصدير والإنتاج وتحميلا للسلع المستوردة تكاليفها الفعلية . ولقد اتخذت الحكومة إجراءات متتالية للوصول إلى هذا الهدف في جميع القطاعات وحققت خطوات جيدة في اتجاه توحيد أسعار الصرف حيث أصبح السعر ٤٣ ل.س للدولار وهو ما يسمى

بسعر الدول المجاورة شاملا لجميع عمليات القطاع الإنتاجي العام باستثناء بند واحد يتعلق بالإنفاق الاستثماري للقطاع العام المتعلق بالنفقات المحلية بالقطع الأجنبي . ومع وجود سعرين آخرين هما السعر الرسمي وهو ١١,٢٥ والسعر التشجيعي ٢٣ ل.س اللذان يطبقان على عمليات محدودة تتعلق بالمديونية الخارجية وبالنسبة لبعض الرسوم الجمركية وذلك لأسباب اجتماعية تهدف إلى عدم زيادة الأعباء الجمركية على بعض السلع الرئيسية ذات الاستهلاك الشعبي الواسع .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

لا توجد حتى الآن سوق للأسهم في سوريا إلا أن الدلائل الاقتصادية و التصريحات الرسمية تشير إلى احتمال إقامة مثل هذه السوق على المدى المنظور وفقا لخطوات التدرج التي تتبعها الحكومة السورية في مجال السياسات الاقتصادية والهيكلية .

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغ التبادل التجاري في سوريا مع العالم الخارجي خلال عام ١٩٩٥ ما قيمته ٤٤,٦ بليون ليرة من الصادرات و ٥٢,٩ بليون ليرة من الواردات، وقد سجلت الصادرات والواردات معدلات نمو تقدر بحوالي ١٢٪ و ١٣,٩٪ مقارنة بعام ١٩٩٤ على التوالي . وقد ازدادت نسبة التغطية من ٦٥٪ عام ١٩٩٤، إلى ٨٤٪ عام ١٩٩٥ مما يشكل تحسنا مهما في وضع الميزان التجاري .

أما بالنسبة للشركاء التجاريين فإن أيطاليا تعتبر أكبر سوق لصادرات سوريا حيث استوردت منها ما قيمته ٩٢٦ مليون دولار من السلع في عام ١٩٩٥، تليها فرنسا التي استوردت ما قيمته ٥٧٧ مليون دولار ثم لبنان التي استوردت ما قيمته ٣٠٨ مليون دولار. أما فيما يتعلق بأهم مصادر واردات سوريا فتعتبر ألمانيا السوق الهام حيث تستورد منها ما قيمته ٤٩٠ مليون دولار، وإيطاليا ٣٥٥ مليون دولار والولايات المتحدة الأمريكية ٣١٨ مليون دولار، ثم كوريا الجنوبية ٢٨٧ مليون دولار ثم أوكرانيا ما قيمته ٢٧٣ مليون دولار من السلع .

هذا وصدر خلال السنة قرار من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك اشتمل على مجموعة السلع التي سمح للقطاع الخاص باستيرادها

والتي تبلغ ستة عشر سلعة يتم استيفاء الرسوم الجمركية عليها على أساس سعر صرف الدولار في البلدان المجاورة مع تعديل تعرفة رسومها الجمركية .

٠٨ ميزان المدفوعات :

لم يطرأ على العجز في الميزان التجاري السوري أي تغيير يذكر في عام ١٩٩٥ مقارنة بالسنة الماضية إذ بلغ واحد بليون دولار أو ما يعادل نسبة قدرها ١.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وزادت الواردات بنسبة ١٤٪ في عام ١٩٩٥ عن العام الماضي ولكن عوضها زيادة في الصادرات بنسبة ١٢٪ ناتجة من زيادة إنتاج النفط وتشجيع الصادرات السلعية . وارتفع العجز في الحساب الجاري من ٦٣٧ مليون دولار عام ١٩٩٤ ليصل إلى ٨٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ أو ما يعادل ١.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي . ويعود الانخفاض في عجز الحساب الجاري لعام ١٩٩٥ إلى زيادة المتحصلات من السياحة والانخفاض في التدفقات الخارجية لمدفوعات الخدمات مما أدي إلى فائض في ميزان الخدمات .

٠٩ الديون الخارجية :

بلغت ديون سورية الإجمالية حتى عام ١٩٩٥ حوالي ٢٢ بليون دولار أو ما يعادل ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وقد بلغت متأخرات مستحقات الديون حوالي ١.١ بليون دولار . ومن إجمالي المديونية فإن ١٢ بليون دولار تستحق للاتحاد السوفيتي سابقا أما أغلبية بقية الديون فمصدرها الاتحاد الأوروبي واليابان .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

حسب المعلومات الصادرة عن مكتب الاستثمار السوري بلغ عدد المشاريع المرخصة في إطار قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ بنحو (١٤٧٦) مشروع وقدرت القيمة الإجمالية للمشاريع بحوالي ٣٢٥ بليون ليرة سورية أي ما يعادل ٧.٧ بليون دولار أمريكي . هذا وتوزعت قيمة الاستثمارات بين القطاعات بنسبة ٦٦٪ للقطاع الصناعي و ٢٦.٧٪ لقطاع النقل و ٦.٧٪ للقطاع الزراعي . ويلاحظ أن معظم الأموال المستثمرة قد اتخذ شكل شراكة وأن معظم الشركات تضم سوريين وغير مقيمين وعرب و أجانب وأن نسبة الاستثمارات الوافدة من الخارج قد بلغت ٧٠.٨٪ من تكاليف المشاريع وذلك نتيجة الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني .

ونشـرت مشـروعات في مختلـف القطاعـات كـان المجلس الأعلـى للاسـتثمار قد صنفهـا كمشـاريع الأفضليـة الأولى وهي مشـاريع جاهزة للتنفيـذ وذلك لتوفر دراسـات الجدوى لها واقـترح المجلس دعوة عدد من الشـركات العربية المعروفـة للإسـهام في التنفيذ . ومن ناحية أخـرى بدأت الشـركة السـعودية – السـورية في تنفيـذ مشـروع إنتـاج الأسـمنت حيث بلغ رأسـمال الشـركة ٢٠٠ مليون دولار يسـاهم المؤسسـون بنسـبة ٥٦٪ منـه وتسـاهم وزارة الصناعـة بنسـبة ٢٥٪ بينما سـتطرح الأسـهم المتبقية للاكتتاب العـام . وكان المجلس الأعلى للاسـتثمار قد صادق على إنشاء سـتة مشاريع لإنتـاج الأسمنت تبلغ رؤوس أموالها حوالي ١.١ بليون دولار أمريكي بطاقة إنتاجية تقدر بحوالـي ٦.٣ مليون طن سنويا ، حيث حصل مستثمرون عرب على هذه التراخيص .

وتجدر الإشـارة إلى أن أخبار مؤتمر "فرص الاسـتثمار في السياحة والقطاع الفندقي في البلاد العربيـة" الذي انعقد في دمشق خـلال الفترة ١٤–١٥ آذار/مارس ١٩٩٥ قد استحوذ على حـيز كبير من الإعلام المكتوب . وقـد أشار السـيد رئيس الوزراء السـوري، الذي افتتح المؤتمر نيابة عـن رئيس الجمهوريـة، إلى أن الخطة الخمسـية السـورية قـد رصدت ما يفوق ٢٥ بليون ليرة سورية لقطاع السياحة .

كمـا مضت سـوريا قدما فـي خطـة لربط شـبكة الكهربـاء مع الدول العربيـة المجـاورة في برنـامج قدرت تكلفتـه بـين ٧٥ مليون إلـى ١٠٠ مليون دولار. وذلك كجـزء من خطـة لبرنـامج ضـخم وشـامل لربط شـبكات كهرباء مع العراق وسـورية والأردن وتركيا ومصر. هذا وتقدر التكلفـة الكليـة للمشـروع بحوالي ٦٠٠ مليون دولار يقـوم بتمويلـه الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبنك التنمية الإسلامي والبنك الأوروبي للاستثمار .

١٠١١ القطاعات الاقتصادية:

١٠١١ القطاع الزراعي :

توضـح المعلومـات المتاحـة أن سـوريا قـد تمكنت مـن تحقيق الاكتفـاء الذاتي فـي إنتـاج الحبـوب والحمضيـات وهـو هدف اسـتراتيجي للخطـط الزراعيـة المتعاقبـة . هـذا وتوضـح المعلومات أن إنتـاج القمح لموسـم ١٩٩٥ قد بلغ حوالي ٤.١ مليون طن مقارنـة بإنتاج محلي قدر بحوالـي ٢ مليون طن محققـا فائضـا قـابلا للتصديـر بلغ حوالي ٢.١ مليـون طن . هذا ويتوقع أن يبلغ إنتـاج موسـم ١٩٩٦ حوالي ٤.٢ مليـون طن بزيـادة تبلغ ١٠٠ ألـف طن عن موسـم ١٩٩٥ . كذلك توضـح المعلومـات أن فـائض الحمضيات لموسـم ١٩٩٥ قد بلغ حوالي

٣٠٠ ألف طن مقارنة بما كان عليه الحال في الماضي حيث كانت سوريا تستورد ٨٥٪ من حاجتها من الفواكه . هذا وهدفت خطة الإنتاج الزراعي لموسم ١٩٩٥ إلى تحقيق نمو ملحوظ في إنتاج المحاصيل الزراعية بشكل عام والمحاصيل الرئيسية بشكل خاص .

هذا وتوضح المعلومات المتاحة أن عام ١٩٩٥ قد شهد جهودا رسمية لترويج أربعة مشروعات زراعية للاستثمار بتكلفة استثمارية بلغت حوالي ٣٧ مليون دولار وذلك في إطار مؤتمر المستثمرين ورجال الأعمال العرب .

٢٠١١ القطاع الصناعي :

توضح المعلومات المتاحة أن عدد المنشآت الصناعية في سوريا قد بلغ حوالي ٣٨ ألف منشأة برأسمال بلغ حوالي ٢٠ بليون ليرة سورية . هذا ويقدر أن حجم الإنتاج الصناعي الإجمالي للقطاع الخاص قد ازداد بنسبة ٣١٪ عما كان عليه، وقدر نصيب القطاع الخاص في الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية بحوالي ٥١٪ .

هذا وتوضح المعلومات الرسمية أن الخطط الحكومية تتضمن استثمار ما يزيد على ١٦ بليون ليرة سورية لإنشاء مصانع جديدة للغزل والنسيج بهدف تطوير هذه الصناعة وزيادة صادراتها . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عام ١٩٩٥ قد شهد جهودا رسمية لترويج (٩) مشروعات صناعية قدرت تكلفتها بحوالي ١٣٠ مليون دولار .

٣٠١١ قطاع السياحة :

يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية سرعة في النمو وذلك نتيجة للاهتمام الذي أولته الحكومة لهذا القطاع في السنوات الأخيرة . هذا وقد تترجم هذا الاهتمام الحكومي في انعقاد مؤتمر "**فرص الاستثمار في السياحة والقطاع الفندقي في الدول العربية**" في دمشق خلال الفترة ١٣ - ١٥ آذار/مارس ١٩٩٥ . هذا وقد عرضت خلال هذا المؤتمر (٣٨) فرصة استثمارية في قطاع السياحة السوري قدرت تكلفتها بحوالي ٦٠٦ مليون دولار . هذا ويتوقع أن يلعب قطاع السياحة دورا مهما في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى سوريا .

(١٠)

تقرير مناخ الإستثمار
في جمهورية الصومال الديموقراطية
لعام ١٩٩٦

(١٠)
تقرير مناخ الاستثمار
في جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٩٥

لا تزال الأزمة السياسية الصومالية منذ انهيار النظام العسكري السابق عام ١٩٩١ قائمة، وتعمل على المزيد من الانقسامات والانشقاقات بين الفصائل المتناحرة مما أودى بحياة نحو نصف مليون صومالي نتيجة الحروب الأهلية والمجاعات والأمراض التي اجتاحت البلاد بشكل ملحوظ لأكثر من نصف عقد من الزمن .

ونتيجة لصعوبة إيجاد حل لهذه الأزمة سحبت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى جنودها ، وقللت الأمم المتحدة من مجهودها على مختلف الأصعدة وخاصة المساعدات الإنسانية ، وذلك لأن هذه المساعدات لاتصل بكاملها إلى الشرائح السكانية المستهدفة .

كان لهذه التطورات الخطيرة تأثيرها المباشر على الدورة الاقتصادية بكاملها ، حيث توقفت معظم المؤسسات الإنتاجية وتقلصت الأجور بشكل كبير مما أدى إلى تقلص الاستهلاك وبالتالي الطلب المحلى بشكل عام ، وفى المقابل زادت معدلات التضخم مما أنعكس سلبا على الاستثمار المحلى الذي تضاءل بشكل كبير بينما توقف الاستثمار الأجنبي نتيجة لعدم استقرار مناخ الاستثمار في البلد .

ومن جهة أخرى يشير تقرير "التنمية البشرية لعام ١٩٩٥" الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الصومال يحتل المرتبة الـ (١٦٦) من أصل (١٧٤) دولة حسب ترتيب دليل التنمية البشرية . كما يشير نفس المصدر إلى أن الصومال أنفقت على المجال العسكري ما يشكل نسبة ٢٠٠٪ من مجموع الإنفاق على التعليم والصحة معا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

وفيما يتعلق بتشريعات الاستثمار، فلا يزال العمل جاريا -من الناحية النظرية على الأقل-بقانون الاستثمار الأجنبي لعام ١٩٨٧ و يشرف عليه مجلس الاستثمارات الأجنبية التابع لوزارة التخطيط الوطني ، الذي يختص باعتماد المشاريع الاستثمارية المستفيدة من

مزايا قانون الاستثمار ومساعدة المستثمرين .

والى جانب هذا المجلس يوجد مكتب لترويج الاستثمارات الأجنبية يختص بتنفيذ قرارات المجلس واقتراح اللوائح التنفيذية للقانون و توفير المشورة والمعلومات اللازمة للمستثمرين الأجانب إلى غير ذلك من الأمور التي من شأنها تحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلد .

ويتمتع المستثمر الأجنبي -نظريا- بنفس المعاملة التي يتمتع بها نظيره المحلى . ويمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في مجالات الزراعة ، تربية المواشي ، الصيد البحري ، المواد المعدنية ، الصناعة، السياحة أو أية نشاطات أخرى مساعدة أو مشجعة على الاستثمارات من شأنها أن تؤدى إلى زيادة إنتاجية الموارد البشرية و الطبيعية وتنمية الصادرات للحصول على العملات الصعبة .

أما فيما يتعلق برأس المال فنظريا يمكن أن يكون في شكل نقد أجنبي محول من الخارج أو معدات ميكانيكية أو قطع غيار أو مدخلات إنتاج أو حقوق معنوية مسجلة أو أرباح المشاريع التي يعاد استثمارها في البلاد . كما يجوز تحويل أصل رأس المال المستثمر و الأرباح التي يعاد استثمارها بالعملة التي ورد بها من الخارج بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تسجيل الاستثمار، ويمكن للمجلس أن يخفض هذه المدة حسب الأولويات .

(١١)

تقرير مناخ الإستثمار
في جمهورية العراق
لعام ١٩٩٥

(١١)

تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية العراق لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

يمكن إيجاز التطورات السياسية في القطر على المستويين المحلي والدولي فيما يلي : على المستوى المحلي تسعى الدولة إلى رفع الحظر الدولي المفروض عليها من خلال محاولاتها تطبيق القرارات الدولية الخاصة بالمقاطعة الاقتصادية المقررة من قبل الأمم المتحدة . ونتيجة للظروف التي تتطلبها المرحلة الحالية فقد تقرر خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥ إحداث تغيير وزاري شمل وزارة المالية، الزراعة والري، النفط، والإسكان والتعمير، وقد صاحب تلك الفترة إصدار عدد من التشريعات والقرارات الرامية إلى إصلاح وتحسين أداء قطاعات الدولة المختلفة .

أما على المستوى الدولي فقد أيد عدد من دول العالم ضرورة رفع الحظر المفروض على العراق من خلال مواقفها الإيجابية معه وبالنظر إلى ما آلت إليه الأوضاع الصحية والمعيشية داخل العراق . كما نشطت الدبلوماسية العراقية في حركتها السياسية ومساعيها من خلال التفاوض واللقاءات مع الدول والهيئات والمنظمات العالمية للوقوف على مدى فاعلية وأثر تلك الدول في تخفيف حدة العقوبات الاقتصادية .

٠٢ الأداء الإقتصادي :

أظهرت النتائج الرقمية أن الناتج المحلي الإجمالي مقاسا بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ واصل تراجعه المستمر منذ بداية الحصار، فقد انخفض بنسبة (٧٨,٥٪) عام ١٩٩٣ قياسا بما كان عليه عام ١٩٩٠ فبعد أن كان (١٣٨٦٢,٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ انخفض إلى ٢٩٨١,٥) مليون دينار عام ١٩٩٣ الأمر الذي انعكس على شكل انخفاض في متوسط حصة الفرد من (٧٧٤,٩) دينار إلى (١٥٣,١) دينار هذا ولم تتوفر معلومات رسمية حول تطور الأداء الاقتصادي خلال العامين الماضيين .

٠٣ السياسة المالية :

بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن العام وإبعاد الاقتصاد عن الحالات المؤثرة سلبا على أدائه، استمرت الدولة في انتهاج سياسة انفاقية توسعية بهدف الاستمرار في المحافظة على الحد الأدنى المعقول لمستوى معيشة الأفراد وإدامة فعاليات التنمية إلا أن الاستمرار بهذا الاتجاه قد أسهم من جهة أخرى في رفع مستويات الأسعار وتفاقم الضغوط التضخمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة من عام ١٩٩٥ إجراءات اقتصادية هادفة إلى إحداث تحولات يمكن من خلالها محاربة التضخم لاسيما بعد أن أكدت الدولة على تخفيض وتحديد الإنفاق العام وتوجيهه ضمن مجالات الإنتاج الممكنة مع التأكيد على ضرورة حصر وتعبئة الموارد المحلية وتوسيع الوعاء الضريبي بهدف تخفيض العجز المتحقق والسير باتجاه التوازن العام .

٠٤ السياسة النقدية :

استمرت السياسة النقدية خلال عام ١٩٩٥ بالاستجابة لمتطلبات السياسة المالية التي اعتمدت على الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل العجز في الموازنة العامة . واتجهت السياسة النقدية خلال عام ١٩٩٥ إلى تنفيذ سياسة تقييدية بتطبيق خطة ائتمانية تمثلت في الحد من إمكانية المصارف من التوسع في الائتمان لغير القطاع الحكومي ورفع نسبة الاحتياطي القانوني للودائع وكذلك زيادة سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك المركزي للمصارف التي ستنفذ في بداية عام ١٩٩٦ إضافة إلى إتباع أسلوب الإقناع الأدبي في توجيه المصارف التجارية والاستثمارية بالنسبة لفعاليتها المصرفية المختلفة . هذا وقد تابع البنك المركزي العراقي مراقبة المصارف بخصوص تطبيق معيار كفاية رأس المال للمصارف العاملة في القطر حيث كان قد تقرر احتفاظها بحد أدنى لرأس المال منسوبا إلى أصولها الخطرة المرجحة كما هي مقاسة بنسبة مخاطر الأصول وبحد أدنى قدره (١٥٪) والتي بدأ تطبيقها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ .

أما على المستوى التنظيمي للجهاز المصرفي فقد أزداد عدد المصارف الخاصة التي تعمل وفق القانون رقم (١٢) لعام ١٩٩١ من (٧) مصارف (٣ مصارف تجارية و ٣ مصارف استثمار ومصرف للتنمية) عام ١٩٩٤ إلى (٨) مصارف عام ١٩٩٥ بزيادة المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي برأسمال مقرر يبلغ ٤٠٠ مليون دينار .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

عانى سعر صرف الدينار تدهورا ملحوظا مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى إيقاف صادرات العراق النفطية وعدم حصوله على إيرادات بالعملة الأجنبية نتيجة للحصار المفروض عليه منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، مما ساهم في إحداث اختلال مزمن في ميزان المدفوعات . وقد أدي تجميد أرصدة العراق في البنوك الأجنبية وتوقف التعامل الدولي إلى بروز سعر صرف في السوق الموازية (خارج الجهاز الصيرفي) لتمويل العمليات التجارية الخارجية ومحدودية سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي، وفي محاولة لتنظيم سوق النقد الأجنبي في القطر فقد تم خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٣ تشريع تعليمات أجازت تأسيس عدد من شركات التوسط لبيع وشراء العملات الأجنبية استنادا إلى قانون الشركات المرقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ المعدل . وقد مارست هذه الشركات فعاليتها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إضافة إلى تخويل مصرفي الرافدين والرشيد ممارسة نفس النشاط استنادا إلى موافقة البنك المركزي العراقي، وقد بلغ عدد تلك الشركات كما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (٥٢) شركة، يوجد منها (٤٠) شركة داخل بغداد و (٥) شركات في محافظة نينوى و (٥) شركات في محافظة البصرة، كما توجد شركتان في محافظة كربلاء .

ويشترط ضمن آلية المصارف الحكومية والشركات إعلان سعر يومي على لوحة في المدخل تمثل سعر الافتتاح والإغلاق للعملات الأجنبية لإطلاع المتعاملين عليها . هذا وتقدر المصادر الرسمية متوسط سعر صرف الشركات لعام ١٩٩٤ بحوالي ٤٥٨ دينار للدولار بينما توضح مصادر أخرى أن متوسط سعر الصرف في السوق الموازي قد بلغ حوالي ١٢٣٥ دينار للدولار لعام ١٩٩٥.

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

تنطلق أهمية إقامة سوق بغداد للأوراق المالية من واقع اعتبار أسواق الأوراق المالية أحد الأركان الأساسية في هيكل القطاع المالي للاقتصاديات التي يكون للقطاع الخاص فيها دور فعال. تم تأسيس سوق بغداد استنادا على القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩١ وتم افتتاحه في شباط/فبراير ١٩٩٢. هذا وتوضح المعلومات الرسمية ارتفاع عدد الشركات المدرجة في السوق من (٨٢) شركة عام ١٩٩٤ إلى (٨٨) شركة عام ١٩٩٥ كما ارتفع عدد الشركات المتداولة من (٧٥) شركة إلى (٨٥) شركة. كذلك ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٢٦٣٪ من حوالي ١٩١ مليون سهم عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٦٩٤ مليون سهم عام ١٩٩٥، كما ازداد

حجم التداول من حوالي ٢.٣ بليون دينار عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٦.٤ بليون دينار عام ١٩٩٥ مسجلا بذلك نسبة للزيادة بلغت ١٧٨٪ . هذا وقد شهد السوق خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ موجة من المضاربات أدت إلى ارتفاع متوسط سعر السهم بنسبة ٣٢٠٪ .

٠٧ التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات :

سجل الميزان التجاري عجزا كبيرا ومتواصلا خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ إلا أنه لا تتوفر معلومات حول حجم العجز أو نسبته للناتج المحلي الإجمالي وذلك نسبة للظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العراقي والذي كان يلعب فيه النفط دورا رئيسيا مشكلا ما نسبته ٩٦٪ من إيرادات النقد الأجنبي .

٠٨ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

يمنع قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٦٤٦) في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ الاستثمار الأجنبي في البلاد، وينص على أنه "لا يجوز مساهمة الأجنبي في رؤوس أموال شركات القطاع الخاص في العراق" . وقد أشارت التعليمات المتعلقة بهذا الموضوع بعدم السماح للشركة العربية بالاستثمار داخل العراق إذا كانت هناك مساهمة أجنبية في تلك الشركة ولو بنسبة قليلة، ونصت نفس التعليمات بأنه لا يسمح للعراقي المغترب الذي يحمل جنسية أجنبية بالاستثمار داخل العراق . وتعنى هذه النصوص أنه لا يوجد استثمار أجنبي بالعراق. كما نصت الفقرة ثانيا من القرار المذكور بأنه "يجوز لمواطني الدولة العربية المساهمة مع العراقيين في رأس مال المشاريع الصناعية والشركات التجارية، وفق النسبة التي تحددها القوانين العراقية".

أما بالنسبة للاستثمارات العربية فقد شرع القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨ الذي يهدف إلى تشجيع تلك الاستثمارات في عملية التنمية الاقتصادية في العراق دعما للتكامل الاقتصادي العربي. كما صدر قرار مجلس الثورة ذي الرقم (٢٣) في ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ الذي تضمن إيقاف العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز لغير العراقي تملك العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجه كان .

(١٢)

تقرير مناخ الإستثمار
في سلطنة عمان
لعام ١٩٩٥

(١٢)
تقرير مناخ الاستثمار
في سلطنة عمان
لعام ١٩٩٥

١٠ مقدمـــة:

خطت سلطنة عمان خطوات واسعة نحو تثبيت دعائم الاستقرار بانتهاج سياسة خارجية متوازنة على كافة المستويات والأصعدة الخليجية والعربية والإقليمية والعالمية، وتبنى سياسات اقتصادية داخلية تهدف أساسا إلى تنويع مصادر الدخل بغية تقليل الاعتماد على الثروة النفطية، والمضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية وإيلاء القطاع الخاص الأهمية القصوى ليلعب دوره المناط به في التنمية .

على الصعيد السياسي شهد عام ١٩٩٥ توقيع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية اتفاقية الحدود والخرائط النهائية لخط الحدود بين البلدين . كما شهد العام أيضا نهاية مرضية لنزاع حدودي بين السلطنة واليمن إذ وافق البلدان على استعادة اليمن لحوالي ٥ ألف كيلو متر مربع من الأراضي تنفيذا لاتفاق وقعه الطرفان في عام ١٩٩٢ .

كما صدر مرسوم سلطاني بإنشاء وزارة جديدة للاقتصاد الوطني بعد أن كانت ضمن وزارة المالية والاقتصاد . وعليه تم تعديل اسم وزارة المالية والاقتصاد إلى وزارة المالية . كما تم تعيين وزير جديد للخدمة المالية .

٢٠ الأداء الاقتصادي :

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد بلغ حوالي ٤,٧٨ بليون ريال عماني (١٢,٤٣ بليون دولار) في عام ١٩٩٥ مقارنة مع ٤,٣٣ بليون ريال ١١,٢٦ بليون دولار) في عام ١٩٩٤. وبذلك يكون الناتج المحلي قد سجل معدل نمو خلال العام قدره ١٠,٤٪ .

على الصعيد القطاعي سجل القطاع النفطي -الذي يشكل حوالي ٤٠٪ من إجمالي الناتج- معدل نمو قدره ١٢,٨٪ . أما القطاع الصناعي - والذي يساهم بحوالي ٥,٨٪ في الناتج المحلي - فقد سجل معدل نمو أعلى قدره ١٤٪ فيما سجل القطاع الزراعي وقطاع الخدمات معدل نمو بلغ ٦,٥٪ و ٥,٣٪ على التوالي .

يعتمد الاقتصاد العماني على النفط كمحرك أساسي لعملية الاقتصاد الوطني وكمصدر رئيسي للدخل إذ تشكل مساهمته في الناتج المحلي حوالي ٤٠٪ بينما يشكل حوالي ٩٠٪ من إجمالي الصادرات . كما أن الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية - الحكومية والخاصة- يتولد بشكل أساسي من عملية إعادة توزيع واستخدام الموارد النفطية، وبالرغم من الجهود التي بذلت مازالت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي متواضعة، فهي لم تتجاوز ٢,٣٪ في قطاع الزراعة والثروة السمكية وحوالي ٤,٢٪ بالنسبة للصناعات التحويلية، وهى القطاعات التي يفترض أن تعتمد عليها السلطنة في تنويع مصادر الدخل .

٠٣ السياسة المالية :

يعتبر عام ١٩٩٥ آخر أعوام الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ١٩٩١/١٩٩٥. وكانت الخطة منذ اعتمادها في عام ١٩٩١ قد وضعت على أساس أن متوسط سعر نفط يبلغ ٢٠ دولارا للبرميل. إلا أن تقلبات أسعار النفط العالمية - حيث تعتمد السلطنة اعتمادا كبيرا على الإيرادات النفطية - قد زادت من صعوبة المواءمة بين الموارد والإمكانيات المتاحة من جهة وبين متطلبات الإنفاق العام من جهة أخرى .

وقد قدر حجم الإيرادات في عام ١٩٩٥ بحوالي ١٨٤٧ مليون ريال، منها ١٣٥٤,٢ مليون ريال عبارة عن صافي الإيرادات النفطية، وحوالي ٦٥ مليون ريال إيرادات الغاز الطبيعي . كما ذكرت البيانات التفصيلية للموازنة أن إجمالي الإنفاق العام قد قدر بحوالي ٢١٥٩ مليون ريال. كما قدر إجمالي المصروفات الجارية بحوالي ١٧١٤,١ مليون ريال منها ٨٢٨,٩ مليون ريال مخصصات الوزارات المدنية .

وبلغ عجز الموازنة حوالي ٣١٢ مليون ريال وهو ما يشكل حوالي ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية . وتضع السلطنة ضمن أولوياتها تقليص عجز الموازنة العامة خلال الخمس سنوات القادمة وإلغاءه نهائيا بحلول عام ٢٠٠٠، حيث قدرت خطة التنمية الخمسية ٩٦/٢٠٠٠ إجمالي العجز بحوالي ٥٣٨ مليون ريال يتناقص تدريجيا من ٢١٨ مليون ريال في عام ١٩٩٦ إلى ٨٧ مليون ريال عام ١٩٩٩ وينتهي تماما في عام ٢٠٠٠ .

ويقدر إجمالي الدين العام الخارجي والداخلي بحوالي ١٥٠٠ مليون ريال (٣٩٠٠ مليون دولار) يشكل الدين الخارجي حوالي ١٠٠٠ مليون ريال (٢٦٠٠ مليون دولار) بينما يشكل الدين الداخلي حوالي ٥٠٠ مليون ريال (١٣٠٠ مليون دولار) وهو عبارة عن سندات تنمية حكومية. وتبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٨٪، فيما تبلغ خدمة الدين العام حوالي ١٢٠ مليون ريال أو ما يعادل ٩٪ من إجمالي الصادرات .

٠٤ السياسة النقدية :

واصل البنك المركزي العماني سياسته الرامية إلى تعزيز وسائل الرقابة المصرفية على الوحدات المصرفية والمالية بغية ضبط أدائها انسجاما مع السياسة المالية والنقدية التي تتبعها السلطنة في إطار اقتصاد السوق وآلياته. من جهة أخرى استمر البنك في تشجيع وترسيخ تطوير أداء الجهاز المصرفي بما يخدم النشاط المالي والنقدي بالسلطنة .

سجل مؤشر عرض النقد بالمعنى الضيق (النقد لدى الجمهور خارج الجهاز المصرفي + الودائع تحت الطلب) انخفاضا طفيفا بلغت نسبته ٠,٤٪ في نهاية ديسمبر ١٩٩٥ حيث بلغ ٤٦٩ مليون ريال مقابل ٤٧٠,٩ مليون ريال في نهاية ديسمبر ١٩٩٤. فيما سجلت السيولة المحلية بالمعنى الواسع (عرض النقد بمعناه الضيق + شبه النقد + الودائع بالعملات الأجنبية) ارتفاعا بمعدل ٧,٧٪ حيث بلغت ١٥١١,٩ مليون ريال مقابل ١٤٠٤,١ مليون ريال في ١٩٩٤- كما ارتفعت الموجودات الأجنبية بمعدل ١٠,٨٪ حيث بلغت ٧٣٠,٤ مليون ريال مقارنه مع ٦٥٩,٥ مليون ريال في عام ١٩٩٤. كما سجلت ودائع القطاع الخاص نسبة ارتفاع قدرها ٩,٩٪ حيث بلغت ١١٨٩,٥ مليون ريال مقابل ١٠٨٢ مليون ريال في عام ١٩٩٤ .

وتظهر الميزانية المالية الموحدة للبنوك التجارية أن قيمة الموجودات قد بلغت حوالي ٣٨٦٧ مليون ريال مقابل حوالي ٣٦٨٠ مليون ريال عام ١٩٩٤ بمعدل زيادة قدره ٥,١٪ . هذا وقد بلغ صافي الموجودات الأجنبية حوالي ١٨٥٠ مليون ريال، فيما بلغت قيمة الموجودات المحلية ١٠٢٠ مليون ريال .

وتشير تقديرات غير رسمية أن معدل التضخم قد بلغ حوالي ٨,٥٪ في عام ١٩٩٥ مقارنة بحوالي ٦,٥٪ في عام ١٩٩٤ .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

حافظ الريال العماني على سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي (الذي يقوم به الريال) على الرغم من التقلبات الحادة التي ميزت أسواق الصرف العالمية عامة والدولار الأمريكي خاصة . فقد سجلت التغيرات الشهرية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال هوامش ضيقة صعودا وهبوطا، حيث لم يتعد أقصى ارتفاع للدولار مقابل الريال ١,٢٪ في حين سجل أدنى تراجع حوالي ٠,٨٥٪ .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

في خطوة هامة لربط أسواق الأسهم والسندات القائمة وتلك التي في طور الإنشاء في منطقة الخليج قامت كل من البحرين وسلطنة عمان في شهر آذار/مارس ١٩٩٥ بالتوقيع على مذكرة تفاهم لربط بورصتي البلدين . ويعتبر هذا الاتفاق أول اتفاق من نوعه في الشرق الأوسط. وتنص المذكرة على إدراج الشركات التي تستوفي الشروط في بورصتي البلدين . وكانت سلطنة عمان ودولة البحرين قد وقعتا اتفاقا مبدئيا لتبادل إدراج الشركات في بورصتيهما عام ١٩٩٢ .

وفي أولى خطوات الدمج بين البورصتين تم في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥ قيد بنك البحرين الدولي في سوق مسقط للأوراق المالية، كما تم أيضا قيد شركة أسمنت عمان في سوق البحرين للأوراق المالية . وعليه أصبح بإمكان المستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تداول الأسهم في البورصتين . ويتم تداول أسهم (١١٠) شركات في البورصتين تبلغ رؤوس أموالها مجتمعة ٨,١ بليون دولار، حيث يتم تداول أسهم (٣٤) شركة وبنكا في سوق البحرين قيمتها الرأسمالية ٥ بليون ، وأسهم (٧٦) شركة وبنكا في سوق مسقط للأوراق المالية قيمتها الرأسمالية ٣,١ بليون دولار .

سجل المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية ارتفاعا نسبته حوالي ٥٪ مقارنة مع عام ١٩٩٤، وترافق ذلك مع ارتفاع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوقين النظامي والموازي إلى حوالي ٢١١ مليون دولار . كما شهدت السوق الأولية قيام (١٠) شركات جديدة بطرح أسهمها للاكتتاب العام إضافة إلى قيام (٨) شركات بزيادة رؤوس أموالها من خلال طرح الأسهم في السوق المالية، كما شهدت السوق خلال العام إطلاق صندوقين استثماريين جديدين تخصص مواردهما للاستثمار في الأسهم العمانية .

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغت جملة الصادرات في عام ١٩٩٥ حوالي ٢٤٨٢ مليون ريال مقارنة مع ٢١٣١ مليون ريال في عام ١٩٩٤، مسجلة نسبة زيادة قدرها ١٦.٥٪ . وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط حيث أن كميات النفط المنتجة والمصدرة كانت في تزايد مضطرد . كما كان للزيادة في الصادرات غير النفطية وبوتائر متسارعة تأثير مباشر في ارتفاع الصادرات . بلغت جملة الصادرات النفطية خلال عام ١٩٩٥ حوالي ١٨٢٤ مليون ريال (٧٣.٥٪ من إجمالي الصادرات) فيما بلغت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير حوالي ٢٠٦ مليون ريال و ٤٥٢ مليون ريال على التوالي أو ما يعادل ٨.٣٪ و ١٨.٢٪ من إجمالي الصادرات على التوالي .

أما بالنسبة للواردات فقد بلغت خلال عام ١٩٩٥ حوالي ١٥٩١ مليون ريال مقابل ١٥٤٣ مليون ريال في عام ١٩٩٤ أي بمعدل زيادة قدره ٣.١٪ .

ويعزى الارتفاع في الصادرات إلى الزيادة في إنتاج وصادرات النفط الخام، بالإضافة إلى ارتفاع الصادرات عمانية المنشأ خاصة صادرات المعادن والمصنوعات المعدنية والمنسوجات والمنتجات النباتية . هذا وقد سجل الميزان التجاري فائضا خلال العام قدره ٨٩١) مليون ريال .

٠٨ ميزان المدفوعات:

أدى التوسّع الكبير في الاستهلاك النهائي إلى ضغط متزايد على ميزان المدفوعات من حيث ارتفاع حجم الواردات بمعدلات أعلى من معدلات نمو الصادرات خلال السنوات الخمسة الماضية . فقد ظلت قيمة الواردات تزداد خلال الفترة بنسبة ٩.٤٪ في المتوسط، فيما ظلت الفوائض في الميزان التجاري في انخفاض مستمر نتيجة لتزايد الطلب على الواردات . وقد ظلت نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال نفس الفترة تتراجع بصوره مضطردة مما أدى إلى ضغوط مضاعفة على الميزان التجاري والميزان الجاري . من جهة أخرى ارتفع حجم التحويلات الخارجية سواء من ناحية أرباح الشركات الأجنبية العاملة بالبلاد أو من ناحية تحويلات العمالة الوافدة . وعليه فقد تحول الميزان الجاري من فائض بلغ نحو ٤٨٠ مليون ريال في عام ١٩٩٠ إلى عجز بلغ حوالي ٣٩٠ مليون ريال في عام ١٩٩٥.

يتضح من البيانات آنفة الذكر أن الميزان التجاري يشكل حوالي ١٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين تصل نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨,٢٪ .

٠٩ الديون الخارجية :

تتمتع السلطنة بسمعة جيدة في أوساط مؤسسات الإقراض العالمية لما لها من مساهمات مشهودة في صناديق التنمية الإقليمية والعالمية . وقد أهلها هذا الوضع إلى مقابلة احتياجات التمويل دون عناء يذكر . ولعل أبلغ شاهد على ذلك القرض التمويلي الدولي البالغ ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٣ حيث تمت تغطيته بمنافسة من قبل مؤسسات التمويل العالمية .

بلغت جملة الديون الخارجية حوالي ٢٨٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ منها ٢٥٢٠ مليون ريال ديون طويلة الأجل والباقي (٣٧٠ مليون ريال) ديون قصيرة الأجل، كما بلغت خدمة الديون حوالي ٦٧٥ مليون دولار . أما الديون الداخلية فقد بلغت حوالي ٥٨٠ مليون ريال في عام ١٩٩٥ .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد كانت حوالي ١٢٤ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٨ ارتفعت إلى أقصى حد لها عام ١٩٩١ حيث بلغت ١٤٩ مليون دولار وانخفضت بعدها إلى حوالي ١١٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ . هذا ويقدر أن مستوى التدفقات لعام ١٩٩٥ ربما كان في نفس حدود تدفقات العام الماضي .

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع النفط والغاز:

يشكل القطاع النفطي أهم مصادر الثروة في السلطنة على الإطلاق، حيث يساهم بحوالي ٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٩٠٪ من إجمالي إيرادات الصادرات . وتشير احدث المعلومات المتوفرة أن احتياطي السلطنة من النفط قد تجاوز ٤,٩٤ بليون برميل بعد

اكتشاف كميات جديدة تقدر بنحو ٢٧٠ مليون برميل . ويصل إنتاج السلطنة من النفط حاليا حوالي ٨٥٥ ألف برميل يوميا . أما صادرات النفط الخام خلال عام ١٩٩٥ فقد بلغت حوالي ٢٦١,٣ مليون برميل مقارنة مع ٢٢٩,٥ مليون برميل في عام ١٩٩٤ بنسبة ارتفاع قدرها ١٣,٩٪ . وتعتبر اليابان أكبر مستورد للنفط العماني حيث استأثرت بما نسبته ٣٦,١٪ من إجمالي صادرات النفط الخام، فيما احتلت كوريا والصين المرتبتين الثانية والثالثة بما نسبته ٢٠,١٪ و ١٢,٤٪ من إجمالي صادرات النفط الخام العماني على التوالي .

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فان الاحتياطي يصل إلى حوالي ٧٥٠ بليون متر مكعب بعد اكتشاف حوالي ١٢٠ بليون متر مكعب جديدة . وتعتمد السلطنة على الغاز الطبيعي كأحد أهم مصادر الطاقة التقليدية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه بالإضافة إلى تشغيل مجموعة من المصانع ولاستخدامات محلية أخرى . هذا وقد قررت شركة عمان للغاز الطبيعي المسال دعوة الشركات لتقديم عروض لعقود بقيمة بليوني دولار لإنشاء مصنع للغاز الطبيعي المسال وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٨ بليون دولار حيث تشمل التكلفة تطوير حقول غاز جديدة وخطوط أنابيب ومصنع تسييل الغاز وناقلات للغاز ومحطة تصدير .

٢٠١١ القطاع الصناعي :

سجل القطاع الصناعي معدل نمو سنوي قدره ١١,٥٪ خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ وهي الفترة التي تغطي الخطة الخمسية الرابعة . وعلى الرغم من تدني مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الدولة توليه اهتماما خاصا من خلال توفير كافة الخدمات الأساسية والحوافز المختلفة خاصة الدعم المالي المباشر، كما اهتمت الدولة بإقامة المناطق الصناعية لتوطين الصناعات الوطنية حيث تم تنفيذ ثلاثة مناطق صناعية في كل من الرسيل وصحار وريسوت لتكون مناطق متكاملة ومهيأة لاستقبال الصناعات الجديدة، علاوة على ثلاث مناطق أخرى تحت التنفيذ في كل من نزوى وصور والبريمي .

بلغ عدد المصانع المقامة بالمناطق الصناعية ١٧٩ مصنعا منها (١٠٢) مصنعا منتجا، و ٤٢) مصنعا تحت الإنشاء، و(٣٥) مصنعا قائما وتحت التوسع . وقد بلغت جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي ٢٧٦,٤ مليون ريال .

(١٣)
تقرير مناخ الإستثمار
في دولة فلسطين
لعام ١٩٩٥

(١٣)
تقرير مناخ الاستثمار
في دولة فلسطين
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

نتيجة للخيار السلمي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية منذ إعلان فلسطين كدولة في عام ١٩٨٨ ، انضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى محادثات السلام في الشرق الأوسط التي بدأت فعليا بانعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ والتي تمخضت عنها لجان محادثات ثنائية ومتعددة الأطراف من الدول المشاركة في المؤتمر لاسيما فلسطين والأردن .

وقد توجت هذه المحادثات بتوقيع اتفاقية إعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ حيث تسلمت منظمة التحرير الفلسطينية الصلاحيات الكاملة في قطاع غزة ومنطقة أريحا بموجب اتفاق (غزة – أريحا أولا) الذي وقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤، وكان قد سبق هذا الاتفاق توقيع بروتوكول نقل السلطة والصلاحيات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي وقع في باريس بتاريخ ١٩٩٤/٤/٢٩ . وقد تلا ذلك النقل المبكر للصلاحيات والسيطرة في ستة قطاعات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية التي قد تشكلت لإدارة الشؤون الفلسطينية في المرحلة الانتقالية بموجب اتفاقية إعلان المبادىء ، وهذه القطاعات هي الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والسياحة والضرائب المباشرة وضريبة القيمة المضافة على المنتجات المحلية وقد تم ذلك بموجب اتفاقية نقل السلطة والصلاحيات المبكر التي وقعت في ١٩٩٤/٨/٢٩ . وتلا ذلك توقيع بروتوكول النقل الإضافي للصلاحيات والمسؤوليات في القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢٧ ، الذي اشتمل على قطاعات التجارة والصناعة والتأمين والغاز والبترول والخدمات البريدية والعمل والحكم المحلي والإحصاءات والزراعة .

أما التطور الجوهري في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية فقد برز في توقيع الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة والذي تم في واشنطن

بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ . حيث تم بموجبها نقل باقي الصلاحيات المدنية باستثناء بعض القطاعات والمجالات التي أرجئت إلى مفاوضات الحل النهائي كإدارة مصادر المياه وموضوع القدس واللاجئين والمستوطنات والمعابر . وبالإضافة إلى ذلك تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق تحمل الرموز (أ) و (ب) و (ج) . حيث أن منطقة (أ) تشتمل على المدن الرئيسية الستة التي تم الانسحاب الكامل منها، ومنطقة (ب) التي تم إعادة الانتشار فيها ونقلت جميع الصلاحيات والمسؤوليات المدنية غير المرتبطة بالأراضي إلى السلطة الوطنية الفلسطينية . أما منطقة (ج) فهي التي تشمل المستوطنات والمعسكرات الإسرائيلية في الضفة الغربية والأراضي خارج المناطق المأهولة بالسكان على أن يتم الانسحاب منها تدريجياً وعلى ثلاث مراحل بعد تنصيب المجلس التشريعي لفترة لا تتعدى (١٨) شهرا ما عدا مناطق سيتم التباحث حولها في المرحلة النهائية ومن ضمنها المستوطنات .

وقد ترتب على ذلك أن النشاطات المدنية كالزراعة والبنوك والنقد والصناعة والتجارة والضرائب المباشرة وغير المباشرة والاتصالات .... الخ يطبق بشأنها البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل . وقد كان لهذه العملية برمتها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية إيجابية واضحة في الضفة الغربية وقطاع غزة . حيث تدعم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتم بناء الهيكلية المؤسساتية لهذه السلطة ونشطت الحركة الصناعية والتجارية الخاصة وبرامج الاستثمارات العامة .

ولتوفير الإطار القانوني والدستوري والتشريعي للكيان الفلسطيني المرحلي الجديد ولتنظيم كافة شؤون المجتمع المدني في فلسطين فقد جرى التحضير في الربع الأخير من سنة ١٩٩٥ لإجراء انتخابات سياسية عامة حرة ومباشرة للمجلس التشريعي الفلسطيني ولرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية حتى يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة من انتخاب ممثلين وبشكل ديمقراطي . حيث ستشكل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية نحو تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني على كامل أرضه والتي ستوفر الأسس الديمقراطية لإقامة المؤسسات الفلسطينية ومحاسبة السلطة التنفيذية ومراقبة أدائها .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

عانى الاقتصاد الفلسطيني من الاختلالات الهيكلية التي نتجت أساسا من سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي هدفت إلى توجيه هذا الاقتصاد واستغلال مصادره لصالح الاقتصاد الإسرائيلي وربطه به بحيث أصبح معتمدا بشكل شبه كلي عليه في كافة

النشاطات الاقتصادية .

وعلى الرغم من تسلم السلطة الوطنية معظم السلطات والصلاحيات الاقتصادية فإن الاقتصاد الفلسطيني ما يزال يشهد حالة من الركود ومحدودية قدرته على خلق فرص العمل واجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية بالصورة المرجوة . هذا بالإضافة إلى محدودية فرص التجارة لأسباب خارجة عن الإرادة الفلسطينية والعراقيل التي يضعها الجانب الإسرائيلي أمام حرية حركة الأشخاص والسلع داخليا وخارجيا .

وقد أثر ذلك سلبا على النمو الاقتصادي في القطاعات المختلفة ، حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) في عام ١٩٩٥ بحوالي ٣٣٥١,٧ مليون دولار مقابل ٢٩٣٠,٥ و ٢٥٥٧,٢ مليون دولار في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على التوالي . أي بنسبة نمو تبلغ ٣,٥٪ و ٧,٣٪ لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٤ مقابل انخفاض بنسبة ١,٣٪ في عام ١٩٩٣ . وعليه تكون حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٨٠٠ دولار أمريكي في السنة حسب إحصاءات ١٩٩٥ .

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة فقد قللت التقارير الدولية من نسبها بحيث قدرها البعض بحوالي ٢٠٪ في عام ١٩٩٤ ولترتفع إلى ٢٥٪ عام ١٩٩٥ (بالمعنى الضيق للبطالة) . ولكن يمكن القول بأن هذه المعدلات أعلى من ذلك بكثير حيث تقدرها السلطة الفلسطينية بحوالي ٤٠٪ في غزة والضفة الغربية وترتفع لتصل إلى ٥٠ - ٦٠٪ في أيام الاغلاقات الإسرائيلية. فقد تراجع عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من ١١٦ ألف عامل في عام ١٩٩٢ إلى ٥٣ ألف عامل في عام ١٩٩٤ ولينخفض بشكل جذري إلى ٢٩ ألف عامل في عام ١٩٩٥ .

وفيما يتعلق بالمؤشرات الكلية فقد ارتفعت نسبة الاستهلاك الكلي من ١١٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ إلى ١٢٠٪ في عام ١٩٩٥ . وقد تركزت هذه الزيادة في الاستهلاك الحكومي الذي ارتفعت نسبته من ١٠,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ إلى ١٦,١٪ من ذلك الناتج في عام ١٩٩٥ بينما تراجع الاستهلاك الخاص من ١٠٥,٤٪ إلى ١٠٣,٨٪ خلال العامين المذكورين على التوالي .

أما الاستثمار الكلي فقد تراجعت نسبته من ٢٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى ١٦,٧٪ عام ١٩٩٥ وذلك بشكل رئيسي لتراجع نسبة استثمارات القطاع الخاص من ١٨٪ إلى ١٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين ارتفعت نسبة

الاستثمارات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٩٪ عام ١٩٩٤ إلى ٤٪ عام ١٩٩٥ .

٠٣ السياسة المالية :

لقد كان اتفاق غزة - أريحا الذي أبرم في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ الخطوة الأولى التي من خلالها تم نقل صلاحية إدارة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإيرادات العامة باستثناء المعاملات الخاصة بين الطرفين والمبينة في بنود الاتفاق . بعدها كان هناك البروتوكول الاقتصادي الذي حدد الصلاحيات الاقتصادية الفلسطينية ، ومن ضمنها حق السلطة الوطنية في إدارة الضرائب والعوائد المختلفة على مستوى فلسطين . واستمرت المفاوضات بين الجانبين حتى توصلا إلى قرار بنقل الصلاحيات المبكر في باقي مناطق الضفة الغربية في خمس مجالات كان من ضمنها ضرائب الدخل من الضرائب المباشرة وضرائب القيمة المضافة من ضمن الضرائب غير المباشرة . وفي كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه تمكنت وزارة المالية من استئناف الإدارة الضريبية وبإشراف فلسطيني مباشر. وتقوم وزارة المالية بتطبيق ما خول إليها من صلاحيات ضريبية، جنبا إلى جنب مع إضافة التعديلات والصلاحيات الإضافية حسب اتفاقية طابا "الاتفاقية المرحلية" التي وقعت بين الطرفين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والتي بموجبها تم نقل باقي الصلاحيات المالية بما فيها الضرائب بشتى أنواعها إذ لم يكن تطبيقها مشروطا ببنود الاتفاقية وقد أعدت وزارة المالية موازنتين خلال عام ١٩٩٥ إحداهما أولية أعدت في شهر آذار/مارس ١٩٩٥ ، والثانية جديدة أعدت في أيلول/سبتمبر من العام ذاته . واتضح أن الموازنة الأولية كانت بعيدة كل البعد عما تحقق فعلا في الموازنة الفلسطينية وخصوصا في مجال الإيرادات العامة لعام ١٩٩٥ وكذلك في مجال الإنفاق الاستثماري العام . وهذا بدوره أدى إلى اختلاف تقديرات العجز والاحتياطيات التمويلية الأجنبية . فقد ارتفعت الإيرادات العامة المقدرة للعام ١٩٩٥ بحوالي ٨٠٪ عما كانت عليه في الموازنة الأولية (٣٨٨ مليون دولار مقابل ٢١٦ مليون دولار) .

ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى تحسن أداء السلطة الوطنية الفلسطينية وبالذات وزارة المالية في تحصيل المقاصة (١) في إسرائيل . حيث ارتفعت المقاصة مع إسرائيل بحوالي ١٤,٢٪ عما كانت عليه في الموازنة الأولية . وبالدرجة الثانية إلى ارتفاع تقديرات الإيرادات المحلية الضريبية بحوالي ١٩٪ كنتيجة مباشرة لتحسن أداء وزارة المالية في

---

(١) المقاصة هي المبالغ التي تنقل إلى الخزينة الفلسطينية بعد تحصيلها من إسرائيل نتيجة معاملات تجارية ، تلك التي تخص العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل .

مجال تحصيل الضرائب وكذلك لارتفاع الإيرادات المحلية غير الضريبية بحوالي ٤٤٪ عما كانت عليه في الموازنة الأولية ، أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري فقد انخفض بصورة واضحة إلى حوالي نصف ما كان مقدرا في الموازنة الأولية (١٤٣,٩ مليون دولار مقابل ٢٨٤,٩ مليون دولار) . ويعزى ذلك إلى تباطؤ الدول المانحة في دفع التزاماتها المالية للسلطة الوطنية .

وفيما يتعلق بالنفقات الجارية في الموازنة الجديدة ، فقد كانت أعلى من تلك المقدرة في الموازنة الأولية بحوالي ٩٪ فقط (٤٨٤,٢ مليون دولار مقابل ٤٤٣,٦ مليون دولار) . حيث أن تقدير النفقات الجارية التي تتألف من الأجور المدنية والعسكرية والنفقات الإنشائية بعد مرور عشرة شهور على تشكيل السلطة كان أكثر دقة من تقدير الإيرادات العامة .

يتضح من المعطيات السابقة تحسن أداء السلطة في تحصيل الإيرادات بشكل مستمر، وكما يشير أداء السلطة في مجال الإيرادات إلى تقدم ملحوظ خلال الربعين الثاني والثالث من عام ١٩٩٥ . ويتضح من الموازنة الجديدة المقترحة أن إجمالي الإيرادات المتوقعة للعام ١٩٩٥ تبلغ حوالي ٣٨٨ مليون دولار ، وهي مقسمة إلى حوالي ٣٨٪ إيرادات محلية و ٦٢٪ إيرادات المقاصة مع إسرائيل كما أن الإيرادات الضريبية المحلية ستشكل حوالي ٢٦٪ من إجمالي الإيرادات ؛ أي حوالي ٦٨٪ من الإيرادات المحلية، بينما تشكل الإيرادات غير الضريبية ١٢٪ من إجمالي الإيرادات المتوقعة أو ٣٢٪ من الإيرادات المحلية . وقد بلغت نسبة الإيرادات العامة المتوقعة إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٩٩٥ حوالي ١٢٪، وهي نسبة قريبة من تلك التي كانت في موازنة الإدارة المدنية الإسرائيلية للعام ١٩٩٣ (١١,٥٪) . بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن ضريبة القيمة المضافة المحلية وتلك من المقاصة تشكل ٧٠٪ من الإيرادات الإجمالية . بينما تشكل ضريبة الدخل بشقيها المحلي والمقاصة حوالي ١٣٪ .

يلاحظ بعد مراجعة الموازنة الأولية لعام ١٩٩٥ أن إجمالي النفقات العامة قد تم تخفيضه بصورة كبيرة وخاصة بند المشاريع الرأسمالية ، حيث أعطت الموازنة الأولية للمشاريع الاستثمارية ما قيمته ٢٨٤,٩ مليون دولار ؛ أي ما يعادل ٤٤,٤٪ فقط من المبالغ المطلوبة لهذا الغرض من قبل الوزارات كما انخفضت النفقات الجارية والإنشائية إلى ٤٤٣,٦ مليون دولار أي ما يعادل ٧٩٪ مما هو مطلوب لهذا الغرض . وقد بلغت الأجور والمرتبات في الموازنة الأولية ٢٨٩,٣ مليون دولار ، وهذا ما يعادل ٦٥٪ من النفقات الجارية والإنشائية . أما الموازنة الجديدة والمعدة في نهاية شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٥ فتقدر الإنفاق الاستثماري العام بحوالي ١٤٣,٩ مليون دولار أي ما يعادل ٢٢,٤٪ من

المبالغ المطلوبة . وبلغت الأجور والمرتبات في الموازنة المقترحة حوالي ٢٩٦,٣ مليون دولار ٦١٪ من إجمالي النفقات الجارية) . وبناءا على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني للعام ١٩٩٥ يمكن تقدير نسبة النفقات العامة الإجمالية حسب الموازنة الجديدة بحوالي ١٩,٢٪ بينما تصل النفقات الجارية والإنشائية منه إلى حوالي ١٤,٨٪ .

وتشير معطيات الموازنة العامة الفلسطينية لعام ١٩٩٥ إلى أن إجمالي الإيرادات العامة المتوقعة يبلغ ٣٨٨ مليون دولار بينما تصل النفقات الجارية والإنشائية حوالي ٤٨٤,٢ مليون دولار إضافة إلى النفقات الاستثمارية (الرأسمالية) التي تقدر بحوالي ١٤٣,٩ مليون دولار بما في ذلك نفقات تأسيس سلطة النقد الفلسطيني والتي تبلغ ١٠ مليون دولار . وسيتم تمويل النفقات الرأسمالية بالكامل من قبل الجهات المانحة (باستثناء نفقات سلطة النقد) ؛ أي أن ما يتبقى هو العجز الجاري والذي يبلغ ٩٦,٢ مليون دولار، بالإضافة إلى رأس المال المستثمر في سلطة النقد الفلسطينية ، وسيتم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية المحلية .

٤٠ السياسة النقدية :

تقضي السياسة النقدية التي تنتهجها السلطة النقدية الفلسطينية التي تسلمت الصلاحيات بموجب الاتفاقية المرحلية الفلطسينية أن تقوم سلطة النقد بمباشرة صلاحيات الترخيص والرقابة لفروع البنوك المحلية والأجنبية في جميع المناطق الخاضعة لولاية السلطة . وقد بدأت سلطة النقد بتطوير قاعدة معلومات وتحليل الائتمان المصرفي والاستعداد للقيام بدور الوكيل المالي للسلطة الفلسطينية إلى جانب البدء بعمليات المقاصة بين البنوك في كل من غزة ورام الله .

على صعيد النشاط المصرفي ارتفع حجم الودائع من ١٥٠ مليون دولار بنهاية عام ١٩٩٣ إلى ٥٨٩ مليون دولار بنهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وإلى ٨٢٨ مليون دولار في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥ أي بما نسبته ٤١٪ ولتشكل ٩٢,٧٪ من إجمالي مطلوبات البنوك . وقد جاءت هذه الزيادة الكبيرة في أعقاب زيادة عرض النقد الفلسطيني بسبب المعونات الأجنبية ونقل جزء من حسابات العملاء من الدول الأخرى إلى فروع البنوك في فلسطين وتوجه الجمهور للاحتفاظ بالودائع على حساب النقد بشكله السائل كما كان الوضع خلال فترة الاحتلال .

وفي مقابل ذلك لوحظ انخفاض مستوى الائتمان المصرفي للبنوك مقارنة بالودائع مما

يعكس تدني دور البنوك في تنمية وتنشيط الاقتصاد الفلسطيني ، فقد بلغ مجموع قروض البنوك العاملة في الضفة الغربية وغزة ١٦٣ مليون دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ مشكلة ٢٤٪ من إجمالي موجودات هذه البنوك و ٢٨٪ من ودائعها . وعلى الرغم من ارتفاع هذه القروض إلى ٢٨٨ مليون دولار أو بما نسبته ٧٦.٧ في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥ فإنها بقيت تشكل من الموجودات والودائع ما نسبته ٣٠٪من كل منهما .

من جهة أخرى لم تصدر البنوك العاملة أية سندات أو أدوات مالية أو نقدية أخرى كشهادات الإيداع القابلة للتداول، كما أن السوق الداخلي بين البنوك ذاتها لازال ضحلا وضيقا .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

فيما يتعلق بالعملة الوطنية فهناك عناصر مبدئية يجري التعامل معها في ظل الشروط الواردة في بروتوكول العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية واتفاقية التنظيم متعددة الأطراف بين إسرائيل والأردن وبين السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن . وفي هذا السياق بدأت السلطة النقدية الفلسطينية تطبيق متطلبات الاحتياطيات . كما أن هنالك ترتيبات محددة تطبق على المقتنيات أو شروط السيولة بالشيكل الإسرائيلي . يضاف إلى ذلك أن الاتفاقية العامة للتعاون النقدي والمصرفي التي وقعت بين السلطة النقدية والأردن في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تؤكد على كون الدينار الأردني عملة قانونية في فلسطين إلى جانب الشيكل الإسرائيلي والدولار الأمريكي والعملات الأخرى . وجدير بالذكر أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتخذ موقفا حتى الآن تجاه ترتيبات العملة المستقبلية على الرغم من أن هدف السلطة في النهاية هو استحداث العملة الخاصة بها . ولكن هناك إجماع لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في الوقت الراهن على الحاجة إلى التركيز أولا على نظام مالي سليم بما في ذلك عمليات مصرفية منظمة وتبادل العملات على أسس سليمة والعمل على الاستقرار الاقتصادي .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

لايوجد سوق للأسهم والسندات حتى الآن إلا أنه ربما تؤدي توجهات السياسات الاقتصادية التي سوف تتبناها السلطة الفلسطينية إلى تطوير مثل هذا السوق بهدف استنفار مدخرات الفلسطينيين في مختلف أنحاء العالم .

٠٧ التجارة الخارجية :

في أعقاب حرب ١٩٦٧ أغلقت معظم الأسواق الخارجية أمام المنتجات الفلسطينية ، حيث أصبحت إسرائيل الشريك التجاري الأول وبشروط تجارية تخدم المصالح الإسرائيلية بالدرجة الأولى . والتي صممت لحماية رأس المال الإسرائيلي من خلال سياسة الدعم للمنتجات الإسرائيلية واحتكار السوق الفلسطيني وتعويض العجز الإسرائيلي من خلال استغلال القوى العاملة الفلسطينية الرخيصة . وكان من نتيجة هذه الشروط بروز واستمرار العجز التجاري الفلسطيني مع إسرائيل حيث يأتي ٩٠٪ من إجمالي المستوردات الفلسطينية من إسرائيل . ولقد هدفت التطورات السياسية الأخيرة إلى تحرير التجارة الفلسطينية وتحسين إمكانية دخولها إلى الأسواق التقليدية في الشرق الأوسط وفتح فرص أوسع للتجارة الخارجية مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة .

وبموجب الاتفاقيات الأخيرة أصبحت الفرصة متاحة لتحرير التجارة الفلسطينية من الهيمنة الإسرائيلية . حيث أتاح البروتوكول الاقتصادي الموقع في باريس بين الجانبين إمكانية الاستفادة من المعابر الحدودية الإسرائيلية إلى حين إنشاء معابر فلسطينية بإشراف فلسطيني . كما أصبح مفروضا على إسرائيل معاملة السلع الفلسطينية عبر هذه المعابر معاملة السلع الإسرائيلية . كما وتتيح الاتفاقية صياغة سياسات ونظم تجارية بعيدا عن الهيمنة والتدخلات الإسرائيلية مع إمكانية الاستفادة من الإنجازات التي حققتها إسرائيل منذ إنشائها كالاتفاقيات الجمركية الثنائية والمتعددة .

وقد قدر حجم التجارة الخارجية الفلسطينية بحوالي ١٤٧٨ مليون دولار في العام ١٩٩٥ ، منها ١٢٧٨ مليون المستوردات و ٢٠٠ مليون دولار حجم الصادرات . وكانت المستوردات قد انخفضت خلال العامين الماضيين ١٩٩٤ و ١٩٩٣ بما نسبته ٧.٦٪ و ١.١٪ على التوالي . في حين حققت زيادة نسبتها ١٣.٥٪ عام ١٩٩٥ إلا أن نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي قد تدنت بشكل طفيف من ٣٨.٤٪ عام ١٩٩٤ إلى ٣٨.١٪ عام ١٩٩٥ . أما الصادرات فقد ارتفعت في عام ١٩٩٥ بما نسبته ٢١.٦٪ مقابل تراجعها بنسبة ٣٠.٣٪ و ٢١.١٪ خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٣ على التوالي . حيث رافق زيادتها ارتفاع نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٪ مقابل ٥.٦٪ في عام ٩٩٤١.

٠٨ ميزان المدفوعات :

قدر العجز في الميزان التجاري بحوالي ١٠٧٨ مليون دولار في عام ١٩٩٥ مشكلا ما

نسبته ٣٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز نسبته ٣٢,٨٪ من الناتج في عام ١٩٩٤ .

وفيما يتعلق بميزان الحساب الجاري فقد قدرت نسبة العجز فيه إلى الناتج المحلي بحوالي ٤,٧٪ مرتفعة بذلك عن السنة السابقة حينما سجل نسبة قدرها ٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وباستثناء التحويلات الحكومية من ذلك الحساب ترتفع نسبة العجز في عام ١٩٩٥ إلى ١٩,٢٪ مقابل ١٣,٧٪ في عام ١٩٩٤ . ومما يجدر ذكره أن العجز في الحساب الجاري قد جاء محصلة للعجز في الميزان التجاري وبما نسبته ٣٢,٢٪ والأثر الإيجابي لباقي مكونات الميزان كتحويلات العاملين في الخارج التي شكلت ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي والتحويلات إلى القطاع العام التي شكلت حوالي ١٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٠٩ الديون الخارجية :

تنتهج السلطة في الحصول على التمويل الخارجي بشكل أساسي في صورة منح ومساعدات الالتزام بعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا بعد التمحيص الدقيق والحاجة الملحة آخذة بالاعتبار الجدوى الاقتصادية والعوائد المتوقعة من ذلك الاقتراض ، وتمشيا مع هذه السياسة فإن الاقتراض الخارجي بشروط تجارية وتقديم ضمانات لن يمارس إلا في حالات استثنائية جدا ولتمويل استثمارات ذات عوائد عالية وذات طبيعة تجارية بحتة تهدف إلى تسهيل مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية الأساسية بالتكامل مع سياسات الاستثمار العامة .

وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت السلطة من الاتفاق على قرضين خارجيين أحدهما من بنك الاستثمار الأوروبي (٢٠٠ مليون إكيو) والآخر من وكالة التنمية الدولية (٢٠ مليون دولار) لتمويل مشاريع حيوية في قطاعات التعليم والصحة والطاقة . وقد شكلت المديونية العامة في عام ١٩٩٥ حوالي ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

تنفيذا لأهداف تشجيع التدفقات الرأسمالية الخاصة بالاستثمار في النشاطات المنتجة وكثيفة العمالة تم تبني وتطبيق قانون تشجيع الاستثمار الذي تم إقراره من قبل مجلس وزراء السلطة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥ . ورغبة من السلطة الوطنية الفلسطينية في استقطاب رؤوس الأموال وتذليل المخاطر السياسية التي تشكل عائقا أساسيا في

استقطاب الفلسطينيين المغتربين والمستثمرين الأجانب لاتخاذ قرارات الاستثمار في فلسطين ، فقد طلبت السلطة من وكالات الاستثمارات متعددة الأطراف إدارة صندوق لضمان المخاطر السياسية . وبدعم من الدول المانحة وموافقة إسرائيل فإن صندوق ضمان الاستثمارات الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) سيقدم تغطية للمخاطر السياسية ذات العلاقة بالوضع الفلسطيني . ومن الجدير بالذكر أن حجم تدفقات رأس المال الخاص إلى فلسطين في عام ١٩٩٥ قد بلغ ١١١ مليون دولار مشكلا ٣ . ٣٪ من الناتج الإجمالي مقابل ٣ . ٠٪ في عام ١٩٩٤ .

١٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

بعد تسلم السلطة الوطنية الصلاحيات في جميع القطاعات الحياتية، بدأت بإقامة مؤسساتها جنبا إلى جنب مع سن القوانين والنظم لتعديل التشوهات الاقتصادية التي تركها الاحتلال الإسرائيلي على جميع الأصعدة والمستويات ، ونتيجة لذلك بدأت النشاطات الاقتصادية المختلفة تأخذ طابعا منظما تحكمه سياسات ومخططات فلسطينية بحتة مستهدفة المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

١٠١١ القطاع الزراعي :

يعتبر قطاع الزراعة أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني التي يمكن أن تساعد في حل مشكلة البطالة حيث يعتمد عليه نسبة كبيرة من السكان (٦٠٪) ، ويعتبر حجر الزاوية في الاقتصاد الفلسطيني لكونه يساهم بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب ٢٦٪ من قوة العمل الفلسطينية إضافة إلى مساهمته بأكثر من ٥٠٪ من إجمالي الصادرات الفلسطينية . ومن أهم المحاصيل المروية البطاطا والبندورة والباذنجان والفلفل الأخضر والخيار والفواكه والفراولة والحمضيات . أما أهم المحاصيل غير المروية فهي الزيتون والعنب والتين والتفاح واللوزيات . وتشكل الأراضي المزروعة أكثر من ربع المساحة الكلية (١٥٠ ألف هكتار في الضفة الغربية و ١٦ ألف هكتار في قطاع غزة) . وقد عانى القطاع الزراعي باستمرار من التدني المتواصل في مساحات الأراضي القابلة للزراعة ، حيث انخفضت بمعدل سنوي بلغ متوسطه ٦٪ منذ عام ١٩٦٧ . وكانت سياسات الاستيطان والاستيلاء الإسرائيلي على الأراضي لأغراض عسكرية قد حدت كثيرا من إمكانيات استغلال أو الوصول إلى الأراضي القابلة للزراعة .

تعتمد الزراعة الفلسطينية عموما على مياه الأمطار ، والتي تتغير معدلات هطولها بين

سنة وأخرى مما زاد الحاجة إلى التوجه نحو الزراعة المروية . حيث بلغت المساحات المروية ٩ ألف هكتار في الضفة الغربية و ١١ ألف هكتار في قطاع غزة . وكان من الممكن زيادة هذه المساحات بشكل كبير لولا الاستيلاء الإسرائيلي على مصادر المياه السطحية واستنزاف الأحواض الجوفية وخصوصا في الضفة الغربية .

٢٠١١ القطاع الصناعي :

يساهم القطاع الصناعي بحوالي ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب حوالي ٢٦٪ من العمالة الفلسطينية . حيث تستوعب صناعات النسيج والملبوسات والجلديات حوالي ٣٧٪ من العمالة الصناعية ، وتستوعب الصناعات المعدنية ١٦٪ منها . فيما تستوعب الصناعات الغذائية وصناعة المشروبات والتبغ حوالي ١٣٪ والباقي موزع بين صناعات البلاستيك ومواد البناء والصابون والأدوية . ومن الجدير ذكره أن ٤٠٪ من العمالة الصناعية في فلسطين تقوم بنشاطات صناعية من الباطن لصالح وكلاء إسرائيليين لاسيما في صناعة المنسوجات والملبوسات والتي تقوم على رأسمال ومواد خام إسرائيلية . كذلك يتم تسويق باقي المنتجات الصناعية محليا ما عدا جزء ضئيل يصدر إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية بالرغم من توفر منتجات صناعية لا بأس بمقدرتها التنافسية في الأسواق العربية والعالمية .

وتدل المؤشرات الاقتصادية على جدوى الصناعة الإحلالية للمستوردات لاسيما في الصناعات الغذائية والنسيج والصابون والأحذية ومواد التجميل والسجائر والمنظفات المنزلية ومواد البناء . وتعاني الصناعة من محدد رئيسي يتمثل في الإنفاق الرأسمالي على الصناعة لتطوير النوعية واقتصاديات الحجم وتبني أساليب تقنية حديثة .

٣٠١١ قطاع السياحة :

يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات الواعدة في النمو والتطور في الاقتصاد الفلسطيني لاسيما في ظل المستجدات السياسية والتغيرات الإقليمية التي ستسهل التعاون الإقليمي في هذا المجال . وتعتبر السياحة في القدس وفي باقي الضفة الغربية مصدرا تقليديا للعملات الصعبة إضافة إلى تأثيرها الإيجابي على قطاعات النقل والصناعات الحرفية والنشر والفندقة .

ومما يذكر أن صناعة السياحة الفلسطينية قد شهدت انتعاشا نسبيا خلال عامي ١٩٩٤

و ١٩٩٥ ، لجهة تأسيس وزارة فلسطينية ترعى شؤون السياحة جنبا إلى جنب مع استثمارات القطاع الخاص لتطوير الفنادق والاستراحات وأماكن الجذب السياحي . كما شهدت فلسطين عدة نشاطات في البنية السياحية الأساسية بدعم من جهات عالمية كمنظمة اليونسكو والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٤٠١١ التشييد والبناء :

يعتبر هذا القطاع الثاني بعد القطاع الزراعي لجهة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والبالغة ١٧٪ . كما يوظف القطاع حوالي ١٠٠ ألف عامل ، أي ما نسبته ١١٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية . ومن الجدير ذكره أن حوالي ٦٠٪ من العاملين في هذا القطاع كانوا يعملون في إسرائيل حتى عام ١٩٩٣ .

وتأتي التطورات الحالية والنمو الملحوظ في قطاع التشييد والبناء في أعقاب تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لصلاحيات الإدارة والإشراف على هذا القطاع في العام ١٩٩٤ ، بعد أن كانت الأراضي المحتلة تعاني من ضائقة إسكانية ملحوظة نتيجة العقبات الإسرائيلية والقيود على تسجيل وفرز الأراضي وتوسيع حدود البلديات والمجالس المحلية . فقد شهدت المدن الرئيسية الفلسطينية حركة عمرانية لم يسبق لها مثيل ، فعلى سبيل المثال ارتفعت مساحة البناء في مدينة رام الله من ١١٧ ألف متر مربع عام ١٩٩٣ إلى ٣٢٦ ألف متر مربع في عام ١٩٩٤ وإلى ١١٥ ألف متر مربع خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥ .

وخلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ بلغ حجم الاستثمارات الثابتة في هذا القطاع حوالي ٥٥٠ مليون دولار ، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا المبلغ خلال السنوات الخمسة القادمة . وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن ٩٥٪ من الاستثمارات الجارية في قطاع الإنشاءات تعود للقطاع الخاص، كما وتشكل الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع حوالي ٨٥٪ من إجمالي استثمارات القطاع الخاص الكلية .

ويرتبط قطاع الإنشاءات بروابط خلفية قوية بباقي القطاعات الاقتصادية ، حيث أن ٥٠٪ من المشاريع الصناعية الفلسطينية تنتج مدخلات لقطاع الإنشاءات . كما أن ٣٣٪ من العمالة الصناعية تعتمد على هذا القطاع . كما أن هناك مجالا واسعا لإحلال المدخلات المستوردة بصناعة محلية كالأسمنت والأخشاب والأنابيب والرخام والحديد حيث أن تكلفة المتر الواحد من البناء تبلغ ٣٠٠ دولار ، يتم استيراد ما قيمته ١٢٥ دولار من مدخلاته . ومما يذكر أن ٧٠٪ من البرنامج الاستثماري الحكومي البالغ ١٣٢٢ مليون

دولار موجه نحو قطاع البناء والإنشاءات .

١٠١٢ التطورات التشريعية :

١٠١٢ قانون تشجيع الاستثمار :

صدر هذا القانون في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بهدف إرساء نظام قانون واضح وشفاف وأكثر تشجيعا من القانون الذي كان ساريا أيام الاحتلال للاستثمارات الخاصة والأجنبية ومن أبرز ما نص عليه هذا القانون ما يلي :

* إنشاء هيئة عليا تسمى الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمارات تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وتعني بتشجيع الاستثمار بما يضمن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الفلسطينية وفق الأهداف والبرامج والأولويات التي يقررها مجلس إدارتها بما في ذلك توجيه الاستثمارات وفق السياسات المقرة . وكذلك وضع البرامج للترويج للاستثمارات والفرص المتاحة وجمع ونشر وتنسيق الدراسات اللازمة لتشجيع الاستثمار .

* تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة وفق القوانين السارية الإعفاءات التالية :

المجموعة (أ) : تمنح المشاريع التي يزيد رأسمالها المدفوع عن خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دولار أو التي تشغل عددا من العمال الفلسطينيين بشكل دائم لا يقل عن (٢٥) عاملا إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها ومن الرسوم لمدة (٥) سنوات شريطة أن لا يقل عمر المشروع الاقتصادي عن (١٠) سنوات عمل .

المجموعة (ب) : تمنح المشاريع التي يزيد رأسمالها عن مائة وخمسين ألف (١٥٠,٠٠٠) دولار أو التي تشغل عددا من العمال الفلسطينيين بشكل دائم لا يقل عن (١٥) عاملا إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها ومن الرسوم لمدة (٣) سنوات شريطة أن لا يقل عمر المشروع الاقتصادي عن (٦) سنوات عمل .

المجموعة (ج) : تمنح المشاريع التي يزيد رأسمالها عن مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دولار أو التي تشغل عددا من العمال الفلسطينيين بشكل دائم لا يقل عن (١٠) عمال إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها والرسوم لمدة سنتين شريطة أن لا يقل عمر المشروع

الاقتصادي عن (٥) سنوات عمل .

المجموعة (د) : يحق لمجلس إدارة الهيئة منح إعفاءات استثنائية للمشاريع التي يزيد رأسمالها عن خمسة ملايين دولار ولا يقل عدد العمال الفلسطينيين الدائمين عن خمسين عاملا .

* يحق لمجلس إدارة الهيئة منح بعض المشاريع إعفاءات إضافية حسب طبيعة المشروع والاحتياجات والأولويات التنموية الفلسطينية وحسب مناطق التطوير والتنمية .

* يحق لمجلس إدارة الهيئة منح إعفاءات استثنائية خاصة لتشجيع المشاريع التصديرية بشرط أن لا تقل نسبة الإنتاج المعد للتصدير عن ٢٥٪ من إجمالي إنتاجها وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة من ٣٠٪ من التكلفة الإجمالية . كما يجوز لمجلس الإدارة النظر في إقرار حوافز إضافية للمشاريع الزراعية المعدة للتصدير .

* لا يجوز تأميم أو مصادرة أي استثمار مهما كانت جنسية المستثمر أو يعاد تمليكه كليا أو جزئيا دون موافقة المستثمر ولن يخضع الاستثمار لأي إجراء مماثل باستثناء ما إذا كان ذلك تنفيذا لحكم نهائي قضائي صادر عن المحاكم المختصة .

* يتمتع المستثمر الأجنبي والعربي والفلسطيني من المهجر بنفس الحقوق والمزايا الممنوحة للمستثمر الفلسطيني المحلي .

* يمنح المستثمر الفلسطيني من المهجر والمستثمر العربي والأجنبي حق الإقامة الدائمة وفقا للقوانين السارية .

* للمستثمر بعد دفع المستحقات المنصوص عليها في القوانين أن يحول للخارج رأس المال المصاحب لقرار منح الإعفاءات وفقا لحق القانون .

* للمستثمر الأجنبي والمستثمر العربي والفلسطيني من المهجر تحويل رأس المال والأرباح الناتجة عن استثماراتهم المقرة وفقا لهذا القانون إلى الخارج بعد دفع المستحقات المنصوص عليها في القوانين سارية المفعول .

* تمارس جميع الاستثمارات نشاطاتها وفقا للترخيص الممنوح لها دون تمييز قائم على

الجنس أو العرق أو الدين وذلك عند استخدام موظفين محليين أو عند شراء احتياجاتها أو في أي نشاط آخر.

* يجوز الاستثمار في أي مشروع اقتصادي بشرط عدم مخالفته للنظام العام وألا يتعارض مع قوانين حماية البيئة .

٢٠١٢ قانون الشركات :

مازال قانون الشركات الأردني لسنة ١٩٦٤ ساري المفعول في الضفة الغربية ويسري قانونا الشركات رقم (١٨) لسنة ١٩٢٩ ورقم (١٩) لسنة ١٩٣٠ في قطاع غزة . وتعكف السلطة الوطنية الفلسطينية حاليا على إعداد قانون حديث للشركات يتسم بالشفافية والوضوح والبساطة في الأنظمة والتعليمات وإجراءات التسجيل .

تبلغ رسوم تسجيل الشركات في الضفة الغربية ٠,٢٪ من رأس المال كما تفرض رسوم للطلب بواقع ١٠٠ دولار ورسوم شهادة بمبلغ ٢٦ دولار ورسوم نشر بمبلغ ١٠ دولار . وتبلغ رسوم تسجيل الشركات في قطاع غزة ١٪ من رأس المال كما تفرض رسوم أخرى بمبلغ ١٥ دولار.

وفيما يتعلق بالشركات ذات الملكية المحدودة يجب دفع رسوم إضافية نسبتها ١٪ من رأس المال .

٣٠١٢ قانون حماية الملكية الفكرية :

تعكف السلطة الوطنية حاليا على صياغة قانون جديد لحماية الملكية الفكرية والذي يهدف إلى حماية حقوق الطبع، العلامات التجارية، والمبتكرات وبراءات الاختراع . ويجري صياغة هذا القانون والأنظمة والتعليمات المنبثقة عنه لمواكبة المستجدات والمعايير التي تتضمنها اتفاقية (الجات) في شأن حماية الملكية الفكرية . ومما يذكر أن الضفة الغربية يسري فيها في الوقت الحاضر القانون التجاري الأردني رقم (١٩) لسنة ١٩٥٣ وقانون براءات الاختراع رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٣ وكذلك قانون العلاقات التجارية رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣ . ويجري تسجيل الملكية الفكرية وإدارتها حاليا من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة.

٤٠١٢ قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين :

يطبق القانون الأردني رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦ في شأن التمثيل والوكالة التجارية وقد أسست وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة إدارة خاصة للإشراف على تسجيل الوكالات وترخيصها بما في ذلك الموزعين. وتعكف السلطة الوطنية حاليا على صياغة وتحديث قانون الوكلاء والوسطاء وبما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة .

٥٠١٢ قوانين الضرائب :

يسري في الضفة الغربية وغزة قوانين ضرائب حديثة ومتقدمة مستمدة من قوانين الضرائب البريطانية زمن الانتداب وقانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ ويوازي قانون الضريبة المطبق في فلسطين ذلك النظام المطبق في إسرائيل مع الفروقات الكبيرة في شرائح الضريبة على الدخل الشخصي . وتسري على الشركات ضرائب دخل على جميع دخولها بما في ذلك المكاسب الرأسمالية وبما نسبته ٣٨,٥٪ في عام ١٩٩٥ .

ويسري على دخول الأفراد المعنيين في فلسطين في عام ١٩٩٥ نظام لضريبة الدخل تتدرج فئاته الضريبية من ٥٪ إلى ٤٨٪ حسب الدخل الشهري بالشيكل الإسرائيلي يتضمن إعفاءات خاصة للزوجة والأولاد والمعالين وطلاب الجامعات .

أما فيما يتعلق بالضريبة على المكاسب الرأسمالية فيلاحظ أن المكاسب الرأسمالية تقسم إلى جزئين تضخمية وحقيقية لأغراض احتساب الضريبة على هذه المكاسب . ففي عام ١٩٩٥ كان على الشركات أن تدفع ٣٧٪ من المكاسب الرأسمالية على الجزء الحقيقي من المكاسب . ومنذ عام ١٩٩٣ لم يتم دفع أية ضرائب على المكاسب التضخمية . وتدفع الضرائب على المكاسب الرأسمالية فيما يتعلق ببيع أصل رأسمال لا يخضع للضريبة ، وبيع الآلات لا يخضع للضريبة ، بيع ملكية فكرية تخضع للضريبة ، وتأجير الأصول الرأسمالية يخضع للضريبة .

و تبلغ نسبة ضريبة القيمة المضافة على معظم التعاملات والخدمات ١٧٪ وتخصم الضريبة المدفوعة للموردين من الضريبة المحصلة من العملاء ويدفع الرصيد إلى دائرة ضريبة القيمة المضافة . ويدفع المستوردون ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٧٪ من السلع المستوردة .

(١٤)
تقرير مناخ الإستثمار
في دولة قطر
لعام ١٩٩٥

(١٤)
تقرير مناخ الاستثمار
في دولة قطر
لعام١٩٩٥

١ ٠ مقدمـــة :

يلعب النفط دورا أساسـيا فـي الاقتصاد القطري ، حيث يعتمـد الاقتصاد بدرجـة كبيرة على الإيرادات النفطيـة في تسـيير الحركة الاقتصاديـة فـي البلاد . ولا يختلـف الاقتصاد القطري في ذلك عن اقتصـادات دول منطقـة الخليج الأخرى . ويعتـبر قطـاع النفط من أكثر القطاعات الاقتصادية تـأثرا بالتغيرات الاقتصاديـة العالمية ، حيث تؤثر أسـعار النفط تأثيرا مباشـرا علـى الإيرادات النفطيـة ومن ثم على التطورات الاقتصاديـة في الأقطار التي تعتمد على البترول في صادراتها .

وبـالرغم مـن دور البـترول في التطور الاقتصـادي لدولـة قطر ، إلا أن الاهتمـام بالتنميـة الاقتصاديـة الشـاملة يعتبر كبـيرا ، حيث تعمل الحكومـة على تنويع مصـادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد ، وذلك انطلاقا من ضرورة عدم الاعتماد على اقتصاد أحادي المورد ، وضرورة ترشـيد إنتاج واسـتغلال ثروات النفـط الناضبة ، وضـرورة تنمية القطاعـات الاقتصاديـة بصـورة متكاملـة مبنيـة على التعـاون المثمر بين القطـاعين العـام والخـاص ، وعلى التوازن بين القطاعات الاقتصاديـة المختلفة . فقد تبنت الحكومـة سياسات شـاملة تهدف إلى بنـاء الهياكل الأساسـية فـي الاقتصاد ، وتنويع مصـادر الدخل القومي ، والاسـتخدام الأمثل للمـوارد ، ورفع الكفـاءة الإنتاجيـة للاقتصـاد . وقد لعـب الإنفـاق العام دورا رئيسـيا في تنفيذ هذه السياسـات وفي رفع مسـتوى ومعدل النمو الاقتصادي على مر السـنوات السـابقة ، حيث اسـتخدمت الموازنـة العامـة للدولـة فـي تنفيذ المشـاريع وتوفير الخدمـات الأساسية وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة . هذا إلـى جانب العمل على تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار وزيادة مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الشاملة .

وقد أدى هذا التوجه نحو التنمية الشـاملة إلى وجود دور فعال للقطاعات الاقتصادية غير النفطيـة ، وإلى نمـو الاقتصـاد بمعـدلات مسـتقرة رغم التغيرات التـي تطرأ علـى أسـعار

وعائدات النفط . وبفضل استقرار البيئة الاقتصادية تمكنت قطر من الاستمرار في تمويل المشاريع التنموية الهادفة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد .

٢ . الأداء الاقتصادي :

ساهم النفط بنسبة ٣١٪ في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ ، كما كان المساهم الأول في الصادرات ، حيث وصلت نسبة مساهمته في الصادرات تاريخيا إلى أكثر من ٩٠٪ . وتظهر أهمية النفط في الهيكل الاقتصادي لدولة قطر في أثره الواضح على الأداء العام للاقتصاد ، حيث أن الانخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض معدل النمو في القطاع النفطي وبالتالي في الاقتصاد بصورة عامة .

يتضح من المعلومات المتوفرة أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بصورة كبيرة بمعدلات النمو السائدة في قطاع النفط . وفي حين تحسنت معدلات النمو في القطاع النفطي في عام ١٩٩٢ ، إلا أن الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ قد شهدت معدلات نمو سالبة في هذا القطاع، بالرغم من أن معدل الانخفاض في عام ١٩٩٤ كان أقل من الانخفاض الذي حدث في عام ١٩٩٣ ، مما نتج عنه معدل نمو موجب في الناتج المحلي الإجمالي ، بالرغم من تواضع هذا المعدل الموجب . ويرجع الفضل في هذا المعدل الموجب أيضا إلى معدلات النمو الموجبة التي حدثت في القطاع غير النفطي ، والتي نمت بمعدل نمو بلغ ٢,٥٪ في عام ١٩٩٤ مقارنة بمعدل نمو سالب في عام ١٩٩٣ بلغ (-١,٧٪) وقد سجل قطاع الصناعة التحويلية أعلى معدل نمو بين القطاعات غير النفطية حيث بلغ معدل النمو فيها حوالي ١٣٪ في عام ١٩٩٤ .

وبالرغم من عدم توفر بيانات رسمية عن أداء الاقتصاد في عام ١٩٩٥ ، إلا أن المصادر العالمية تشير إلى أن الأداء الاقتصادي قد استمر في التحسن خلال هذا العام ولو بمعدلات نمو متواضعة ، وذلك على ضوء التحسن الذي ساد في أسعار البترول خلال هذا العام مع استمرار معدلات النمو الموجبة في القطاعات غير النفطية .

٣ . السياسة المالية :

تهدف السياسة المالية لدولة قطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تؤدي إلى الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إقامة المشروعات العامة ورفع مستوى المعيشة وتنويع مصادر الدخل . وقد استخدمت الميزانية العامة كأداة فعالة في تحقيق هذه

الأهداف . وتوضح البيانات المتاحة حول الموازنة العامة أن الدولة مستمرة في انتهاج سياسة مالية توسعية ، حيث من المقدر أن يزداد العجز في موازنة ١٩٩٥/١٩٩٦ بنسبة ١,٦٪ من ٣,٤٧ بليون ريال في موازنة ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٣,٥٣ بليون ريال في موازنة ١٩٩٥/١٩٩٦ . ويلاحظ أن الزيادة في عجز هذه الموازنة كان أقل من الزيادة في عجز موازنة ١٩٩٤/١٩٩٥ مقارنة بموازنة١٩٩٣/١٩٩٤ الذي بلغ حوالي ٢٩٪ حسب الميزانية التقديرية . وبذلك هدفت الحكومة إلى خفض العجز في الموازنة العامة للدولة .

ويلاحظ أن العجز في الموازنة قد استمر خلال هذه السنوات بالرغم من الفائض الفعلي في موازنة ١٩٩٠/١٩٩١ . كما يلاحظ أن العجز الفعلي في موازنة ١٩٩٤/١٩٩٥ كان أقل من العجز المقدر بنسبة كبيرة وذلك بسبب زيادة الإيرادات الفعلية بنسبة ٢٠٪ تقريبا في حين انخفضت النفقات الفعلية بنسبة قليلة (٦,٣٪) مما أدى إلى انخفاض العجز الفعلي عن المقدر في الموازنة بحوالي ٦٩,٩٪ . وقد أدى هذا التحسن في الإيرادات وضبط النفقات إلى انخفاض العجز الفعلي في موازنة ١٩٩٤/١٩٩٥ بحوالي ٦٢,٥٪ عما كان عليه في موازنة ١٩٩٣/١٩٩٤ ، بالرغم من أن العجز المقدر كان أكبر مما كان عليه في العام ١٩٩٣/١٩٩٤.

أما موازنة عام ١٩٩٥/١٩٩٦ فقد هدفت أيضا إلى العمل على خفض العجز في الموازنة العامة وذلك عن طريق زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق . ويتوقع أن يرتفع العجز بنسبة قليلة من ٣,٤٧٠ بليون ريال في موازنة ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٣,٥٢٧ في موازنة ١٩٩٥/١٩٩٦ . وقد شمل الهيكل العام لموازنة ١٩٩٥/١٩٩٦ تخصيص حوالي ١٨٪ للإنفاق الرأسمالي والتنموي . ولا يختلف هذا الهيكل عن هيكل توزيع الإنفاق في السنوات السابقة ، بالرغم من أن الهيكل الفعلي يوضح أن الإنفاق الجاري الفعلي يحظى دائما بأكثر من ٨٥٪ من إجمالي الإنفاق الفعلي . ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى التزام الدولة بتقديم الخدمات الأساسية وتوفير متطلبات الصحة والتعليم والتوظيف . وبالرغم من هذا الالتزام ، مازال قطاعا الخدمات العامة والبنية الأساسية وقطاع الخدمات الاقتصادية يحظيان بالأولوية ، حيث حظي هذان القطاعان بما يقارب ٨٠٪ من إجمالي النفقات الرأسمالية المعتمدة في موازنة ١٩٩٥/١٩٩٦. وقد أعطيت الأولوية في هذا المجال لإكمال المشروعات التي يجري تنفيذها والمشروعات المكملة لها ، وصيانة المشروعات القائمة ، إلى جانب المشروعات الجديدة ذات الأهمية والضرورة القصوى .

٤ ٠ السياسة النقدية :

منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ ، بدأ مصرف قطر المركزي في تعزيز جهوده الرامية إلى تدعيم واستقرار الجهاز المصرفي ورسم السياسات النقدية بما يواكب التطورات المالية المحلية والعالمية وبما يخدم مصلحة الاقتصاد وفقا للسياسة الاقتصادية للدولة . ففي بداية عمله بدأ المصرف المركزي بتوحيد أسعار الفائدة الأولية وإلغاء نظام الفئات الأولية المتعددة لأسعار الفائدة الذي كان معمولا به في السابق . وطوال عام ١٩٩٤ ظل المصرف المركزي يحدد أسعار الفائدة ويسمح للبنوك بتقاضي هامش يبلغ ٠,٧٥٪ لأغراض الإيداع و ٤٪ لأغراض الإقراض . وبهدف تشجيع الادخار وتقليل الاقتراض ، رفع المصرف المركزي سعر الفائدة الأولى على الودائع بالريال القطري إلى ٦,٣٥٪ وبهامش يزيد أو يقل بنسبة ٠,٥٪ وذلك اعتبارا من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وخلال عام ١٩٩٥ تميزت السياسة النقدية للمصرف بالتوجه نحو التحرير الكامل لأسعار الفائدة . ففي الثالث من آب/أغسطس ١٩٩٥ بدأ المصرف المركزي في تطبيق العمل بنظام الخصم وإعادة الخصم والذي حدد بموجبه سعر الخصم وإعادة الخصم بنسبة ٦٪ وأطلق حرية تحديد أسعار الفائدة على القروض للبنوك ، إلى جانب تحرير الحد الأدنى للفائدة على الودائع . وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ اتخذ المصرف المركزي قرارا بخفض سعر الخصم وإعادة الخصم إلى ٥,٧٠٪ ، ثم قرارا آخر بخفضه إلى ٥,٥٠٪ اعتبارا من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ . وقد أدى تحرير أسعار الفائدة على القروض إلى اختلاف أسعار الفائدة بين البنوك وإلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض بصورة عامة . وبالرغم من أن ارتفاع أسعار الفائدة له آثاره السلبية على النشاط الاقتصادي ، إلا أنه من المعروف أن تحرير أسعار الفائدة يجعل قوى العرض والطلب هي المتحكمة في قوى السوق مما يؤدي إلى تحرير الاقتصاد بصورة عامة .

٥ ٠ سياسات سعر الصرف :

تتبع قطر نظام التحويل الكامل للريال القطري مقابل العملات الأجنبية وقد ظل سعر صرف الريال القطري ثابتا خلال السنوات السابقة عند ٣,٦٤ ريال للدولار .

٦ ٠ سوق الأسهم والسندات :

صدر في ٣ تموز/يوليو ١٩٩٥ القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ بإنشاء سوق الدوحة

للأوراق المالية . ويقضي هذا القرار بإنشاء سوق لتنظيم ومراقبة التعامل في الأوراق المالية تسمى "سوق الدوحة للأوراق المالية" وذلك بهدف إتاحة الفرص لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية لخدمة الاقتصاد ، وإجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن الأوراق المالية التي يجري التعامل بها ، ودعم الصلات والروابط مع الأسواق المالية الخارجية . ويقتصر التعامل في هذه السوق على أسهم وسندات شركات المساهمة القطرية والسندات والأذونات التي تصدرها الحكومة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة القطرية أو أية أوراق مالية أخرى يتم الترخيص بتداولها . ويجوز بقرار من مجلس الوزراء التعامل في الأوراق المالية الصادرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية والأجنبية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . كما يحدد القانون الأعضاء والوسطاء في هذه السوق ، ولا يجيز القيام بأعمال الوساطة إلا لمؤسسة أو شركة قطرية أو بنك مرخص له بالعمل في الدولة أو أية مؤسسة أو شخص طبيعي تقرر لجنة السوق الموافقة على قيامه بأعمال الوساطة . وينظم القانون عملية إدارة السوق حيث تتولى إدارة السوق لجنة تسمى "لجنة السوق" ويتم تشكيلها بقرار من مجلس الوزراء . وتبعا لهذا القانون يتوقع أن تعمل أول بورصة رسمية للأسهم والأوراق المالية خلال الربع الأول من العام القادم .

وإلى حين قيام السوق الرسمية ، يتم التعامل حاليا في سوق غير رسمية في أسهم مجموعة من الشركات وصل عددها إلى (١٧) شركة ، ستة منها في قطاع البنوك ، وثلاثة في قطاع التأمين، وأربعة في قطاع الخدمات ، وأربعة في قطاع الصناعة التحويلية . وقد لوحظ خلال هذا العام ارتفاع أسعار أسهم معظم هذه الشركات وزيادة الطلب بصورة خاصة على أسهم قطاعي البنوك والصناعة . ويتوقع أن تكون هذه الشركات النواة الأولى لتداول الأسهم في السوق الرسمية القادمة . كما أن إنشاء الشركة القطرية للإنشاءات العقارية وطرح أسهمها للاكتتاب العام خلال عام ١٩٩٥ يزيد من فرص جذب المدخرات المحلية إلى الاستثمار .

٧ ٠ التجارة الخارجية :

تشير البيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي إلى أن فائض الميزان التجاري ، بعد التحسن الذي طرأ عليه في عام ١٩٩٢ ، قد انخفض للسنة الثانية على التوالي حيث انخفض الفائض بنسبة ٥ ، ٣٪ في عام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٣ وبنسبة ٩ ، ١٤٪ في عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢ .

ويلاحظ أن الانخفاض في الميزان التجاري في عام ١٩٩٤ نتج عن انخفاض قيمة

الصادرات في عام ١٩٩٤ بنسبة ١٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٣ إلى جانب زيادة الواردات بنسبة ١.٩٪ خلال الفترة نفسها ، مما أدى إلى انخفاض الفائض التجاري بنسبة ٣.٥٪ لكن يلاحظ أن هذا الانخفاض أقل مما حدث في العام الماضي ، مما يشير إلى التحسن في الميزان التجاري .

ولم يتبدل هيكل التركيب السلعي للواردات في عام ١٩٩٤ عما كان عليه في السنوات السابقة ، حيث مازالت مجموعة الماكينات والآلات ومعدات النقل تحتل المرتبة الأولى ، وإن انخفض وزنها النسبي من ٤٢.٤٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٩٣ إلى ٣٩.٧٪ في عام ١٩٩٤ . وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة السلع المصنعة ، ثم مجموعة الأغذية والحيوانات الحية في المرتبة الثالثة . وتمثل هذه المجموعات الثلاثة أكثر من ٧٣٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٩٤ .

وتأتي اليابان في المرتبة الأولى من حيث مصادر الواردات لدولة قطر بنسبة ١٣.٤٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٩٤ ، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٠.٦٪ ، فالمملكة المتحدة بنسبة ١٠.٣٪ ، فالإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦.٩٪ ، ثم ألمانيا بنسبة ٦.٦٪ ، والسعودية بنسبة ٥٪ .

٨ ٠ ميزان المدفوعات :

توضح المعلومات المتاحة أن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات قد حقق عجزا في ميزان المدفوعات بلغ حوالي ١.٩٥ بليون دولار بنسبة ٢٧.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك مقارنة بعجز بلغ حوالي ١.٣ بليون دولار بنسبة ١٩.٢٪ في العام السابق مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ ٤٦.٦٪ فيما بين العامين . ويعتبر مثل هذا العجز مرتفعا إلا أنه يمكن تفسيره بالجهود الإنمائية المبذولة نحو تنويع قاعدة الاقتصاد والتي تطلبت تدشين مشروعات متعددة خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ .

٩ ٠ الديون الخارجية :

توضح المعلومات المتاحة أن ديون قطر الخارجية قد بلغت حوالي ٥.٥ بليون دولار بنسبة ٧٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) عام ١٩٩٥ مقارنة بديون خارجية قدرت بحوالي ٣.٩٨ بليون دولار (بنسبة ٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) عام ١٩٩٤ . هذا وارتفعت نسبة خدمة الديون من حوالي ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى حوالي

٩ ,١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ . وتترجم نسبة خدمة الديون هذه كنسبة من الصادرات إلى حوالي ٤٤٪ عام ١٩٩٥ مقارنة بحوالي ٢٢٪ عام ١٩٩٤ . وتوضح هذه النسب ارتفاع عبء خدمة الديون في الاقتصاد القطري والتي عادة ما تؤثر سلبا على أداء ميزان المدفوعات .

١٠٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

تشير الأرقام المتاحة إلى أن رؤوس الأموال المستثمرة في التجارة والصناعة والنفط قد بلغت حوالي ٩٨٦ ,١٥ بليون ريال قطري في عام ١٩٩٤ مرتفعة من ٨٤٦ ,١٥ بليون في عام ١٩٩٣، مسجلة بذلك زيادة بلغت حوالي ١٤٠ مليون ريال أو نسبة زيادة ٩ ,٠٪ عن عام ١٩٩٣ . وقد كانت الزيادة في عام ١٩٩٣ مقارنة بعام ١٩٩٢ أعلى من ذلك حيث وصلت إلى ٣ ,٨٪ . وتعزى الزيادة في عام ١٩٩٤ إلى زيادة رؤوس الأموال القطرية بنسبة ١٪ وزيادة رؤوس الأموال غير القطرية بنسبة ٤ ,٠٪ لتصل إلى ٨٦١ ,٣ بليون ريال في عام ١٩٩٤ مقابل ٨٤٥ ,٣ بليون ريال في عام ١٩٩٣ . وقد بلغت نسبة مساهمة رؤوس الأموال غير القطرية حوالي ٢ ,٢٤٪ من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في عام ١٩٩٤ ، مقابل ٣ ,٢٤٪ في عام ١٩٩٣ .

١١٠ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

بغرض تحليل أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة نحاول أولا توضيح التركيب الهيكلي للاقتصاد في قطر . وبتحليل البيانات المتاحة عن الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن قطاع النفط ظل المساهم الأول في الاقتصاد القطري .

وحسب التركيب الهيكلي للاقتصاد القطري ، فإن النفط ظل المساهم الأول في الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهم بأكثر من ثلث الناتج المحلي في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤، وإن تأرجحت هذه النسبة بين ٣٨٪ إلى ٣١٪ . يليه في الأهمية قطاع الخدمات الحكومية والذي يساهم بأكثر من ١٢٪ في المتوسط وفي المرتبة الرابعة يأتي قطاع المال والتأمين والعقارات بمتوسط مساهمة أكثر من ١١٪ ، ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ٦ ,٦٪ ، ثم تأتي بقية القطاعات بنسب متواضعة .

أما خلال عام ١٩٩٥ ، فتشير البيانات المتوفرة من المصادر العالمية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد واصل النمو بمعدلات موجبة خاصة وأن أسعار النفط بصورة عامة كانت

إيجابية، كما سجلت القطاعات غير النفطية معدلات نمو موجبة أيضا . وبسبب عدم توفر بيانات تفصيلية عن الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في عام ١٩٩٥ ، نورد فيما يلي رصدا لأهم الفعاليات والتطورات القطاعية التي حدثت خلال هذا العام .

١٠١١ قطاع النفط :

تقدر المصادر أن احتياطيات دولة قطر من البترول تبلغ حوالي ٣٧ بليون برميل . وقد شهد عام ١٩٩٥ بدء تنفيذ الخطط الرامية إلى زيادة الاحتياطي بتطوير الحقول البحرية والبرية حيث يخطط لزيادة الإنتاج إلى ٥٠٠ ألف برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٠٠ . فقد تم تطوير حقل "العد الشرقي" وفق اتفاقية مع شركة "أوكسيدنتال" لزيادة طاقته الإنتاجية ، حيث وصلت طاقته إلى ٧٠ ألف برميل في اليوم خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بعد أن كانت في حدود ٢٠ ألف برميل . كما تم تطوير حقل "الشاهين" البحري وفق اتفاقية مع شركة "ميسرك" حيث ارتفع إنتاجه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى حوالي ٣٤ ألف برميل يوميا من خمس آبار بينما كان الإنتاج في عام ١٩٩٤ يبلغ ١٠ آلاف برميل يوميا من ثلاثة آبار . كما بدأ العمل في تطوير حقل "الخليج" البحري وفق اتفاقية مع شركة "إلف أكيتين" الفرنسية وأصبح من المقرر أن يصل إنتاجه إلى حوالي ٣٠ ألف برميل يوميا . هذا وتقدر بعض المصادر أن إنتاج النفط في عام ١٩٩٥ قد كان في حدود ٤٣٠ ألف برميل في اليوم .

وتخطط قطر لتكون من المصدرين الأساسيين للغاز في القرن القادم ، حيث تشكل احتياطياتها من الغاز حوالي ٧,٤٪ من الاحتياطي العالمي ، كما يعتبر حقل الشمال للغاز من أكبر تجمعات الغاز البحري غير المصاحب في العالم ، وتهدف الخطة الاستراتيجية الحالية إلى إنتاج ما بين ٢٥ إلى ٣٠ مليون طن سنويا بحلول عام ٢٠٠٥ . وقد شهد عام ١٩٩٥ توقيع العديد من الاتفاقيات التسويقية والإنشائية في مجال تطوير وتصنيع الغاز . فقد قطع مشروع شركة قطر للغاز المسال "قطر غاز" مراحل متقدمة من التنفيذ ، حيث تم تنفيذ حوالي ٧٠٪ من المشروع ويؤمل التنفيذ الكامل للمشروع في عام ١٩٩٦. ويتوقع أن يبدأ التصدير منه إلى اليابان في بداية ١٩٩٧ حسب تعاقد لتصدير ٦ ملايين طن سنويا ولمدة ٢٥ سنة . كما بدأ تنفيذ مشروع رأس لفان للغاز الطبيعي المسال (رأس غاز) بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠ مليون طن سنويا. ويهدف المشروع في مراحله الأولى إلى إنتاج ٥ مليون طن سنويا بتكلفة استثمارية حوالي ٥ بليون دولار ، ويتوقع التصدير منه إلى كوريا في عام ١٩٩٩ وفق اتفاق معها لشراء ٢,٤ مليون طن سنويا من الغاز ولمدة (٢٥) سنة . ويتوقع أن تزداد هذه الكمية في المستقبل . كما تم خلال عام ١٩٩٥ توقيع عدة مذكرات تفاهم لتسويق

الغاز ، شملت توقيع مذكرة التفاهم مع شركة "بوتاس" في تركيا لشراء ٢,٥ مليون طن سنويا ، ومع مجموعة "إيسارا الصناعية" في الهند لشراء ٢,٥ مليون طن سنويا ، ومع مستوردين للغاز من الصين لشراء ٢,٥ مليون طن ومستوردين من تايلاند لشراء ٢ مليون طن سنويا . هذا إلى جانب استكمال التفاوض مع عدة مستوردين للغاز للوصول إلى اتفاقيات نهائية بشأن الكميات المطلوبة .

وفي مجال استغلال وتصنيع الغاز محليا ، يجري الإعداد لتنفيذ مشروع شركة قطر للإضافات البترولية (كفاك) لإنتاج الميثانول بطاقة ٨٢٥ ألف طن سنويا ومادة بيوتيل الأثير الثلاثي المثيلي (إم.تي.بي.إي.) بطاقة ٦١٠ ألف طن سنويا . كذلك يجري تنفيذ مشروع شركة قطر للطاقة النظيفة (قاسينكو) لإنتاج الميثانول بطاقة ٨٢٥ ألف طن سنويا .

كما تم في عام ١٩٩٥ التوقيع على عدة اتفاقيات تتعلق بتمويل مشاريع الغاز ، منها التوقيع على الإتفاق النهائي مع مجموعة من البنوك اليابانية والأوروبية لتقديم قرض قيمته ٢ بليون دولار لتمويل إنشاء خطي إنتاج الغاز في شركة (قطر غاز) ، والاتفاق المبدئي مع بنك التصدير والاستيراد الياباني لإقراض قطر ٢٠٠ مليون دولار لإقامة منشآت لتفريغ الغاز .

٢٠١١ قطاع الصناعة :

حقق قطاع الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٤ معدل نمو موجبا بلغ حوالي ١٣,٤٪ ، حيث ارتفعت قيمة الإنتاج في هذا القطاع من ٢٨٨٧ مليون ريال في عام ١٩٩٣ إلى ٣٢٧٥ مليون ريال في عام ١٩٩٤ . وبهذا تغير اتجاه النمو السالب الذي ساد في هذا القطاع منذ عام ١٩٩١ . ويعتبر هذا المعدل الأعلى في عام ١٩٩٤ مقارنة بمعدلات النمو التي حدثت في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مما زاد نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ١١,١٪ في عام ١٩٩٣ إلى ١٢,٦٪ في عام ١٩٩٤ .

ويشتمل هذا القطاع على عدد من الصناعات الكبرى مثل صناعة البتروكيماويات ، وصناعة الأسمدة ، وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة تكرير البترول وتسييل الغاز ، وصناعة الأسمنت ، إلى جانب صناعة الدقيق والمنظفات والأصباغ والصناعات الغذائية المتنوعة وغيرها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وقد شهد عام ١٩٩٥ تنفيذ توسعات كبيرة في الطاقات الإنتاجية القائمة ، إلى جانب إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى هذا القطاع . فقد دخل مشروع توسعة مجمع البتروكيماويات التابع لشركة قطر للبتروكيماويات

المحدودة (قابكو) مرحلة التنفيذ الفعلي بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية من مادة الايثيلين لتصل إلى ٥٢٥ ألف طن سنويا بالإضافة إلى إنشاء مصنع لإنتاج مادة البولي ايثيلين بطاقة إنتاجية قدرها ٣٦٠ ألف طن في السنة ، ومن المتوقع بدء الإنتاج في الربع الثاني من عام ١٩٩٦ .

ويجري التنفيذ لمشروع زيادة الطاقة الإنتاجية في شركة قطر للأسمدة الكيماوية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية من الأمونيا بمقدار ٥٦١ ألف طن متري لتصبح الطاقة الإجمالية حوالي مليون و ١٥٥ ألف طن متري سنويا ، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في أوائل ١٩٩٧ . كما ستتم زيادة الطاقة الإنتاجية من اليوريا بمقدار ٦٦٠ ألف طن متري سنويا لتصبح الطاقة الإجمالية حوالي مليون و٣٢٠ ألف طن متري في السنة ، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في أوائل عام ١٩٩٧ أيضا .

كما بدأ العمل في تنفيذ المرحلة الأولى من توسعة الطاقة الإنتاجية لشركة قطر للحديد والصلب (قاسكو) وهي تشمل إدخال تعديلات على خطوط الإنتاج الحالية لزيادة الطاقة الحالية للمصنع بحوالي ١٤٠ ألف طن سنويا من أسياخ التسليح مما يرفع إجمالي طاقة المصنع إلى ٧٤٠ ألف طن في السنة . وهذه المرحلة بدأ تنفيذها بعد توقيع العقد مع شركة "مانزمان ديماك" الألمانية لإدخال خط جديد على خطوط إنتاج وحدة الدرفلة بالمصنع ، والذي يتوقع أن يبدأ الإنتاج في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ . كما تشمل التوسعة الداخلية للمصنع إضافة فرن كهربائي جديد لتوفير عروق الصلب للدرفلة . أما المرحلة الثانية من التوسعة فتشمل إنشاء مصنع جديد لزيادة الإنتاج بحوالي ٥٥٠ ألف طن في السنة بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي بليون وعشرين مليون ريال قطري . ومن المخطط أن يبدأ الإنتاج التجريبي في عام ١٩٩٨ .

كذلك بدأ العمل في إنشاء المصنع الجديد للأسمنت التابع لشركة قطر للأسمنت ، بطاقة إنتاجية تبلغ ٦٤٠ ألف طن في السنة من الكلنكر و ٦٧٠ ألف طن سنويا من الأسمنت العادي والمقاوم، بتكلفة إجمالية تبلغ ٤٣٢ مليون دولار . وتقوم بتنفيذ المصنع شركة إف.بي.سي.) الفرنسية ، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام ١٩٩٧ .

كما يجري تنفيذ مصنع قطر للطابوق الأحمر بتكلفة تبلغ حوالي ٦٥ مليون ريال قطري ، وطاقة إنتاجية تبلغ ١١٠ ألف طن سنويا يخطط إلى مضاعفتها بحلول عام ٢٠٠٥ ، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ . ويجري كذلك تنفيذ مصنع قطر روتومولد لتصنيع خزانات المياه من البولي ايثيلين للاستفادة من المادة المتوفرة حاليا في

قطر . هذا بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الأنشطة الصناعية المتعلقة بتسييل الغاز ، إلى جانب تنفيذ عدد من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

ومن جهة أخرى قامت وزارة الطاقة والصناعة بإجراء الدراسات الأولية بهدف إنشاء مناطق صناعية جديدة وتزويدها بالخدمات الأساسية من طرق وكهرباء ومجاري وخلافه . كما شهد عام ١٩٩٥ صدور قانون إنشاء بنك قطر للتنمية الصناعية ، كما تم التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي له ، برأس مال يبلغ ٢٠٠ مليون ريال قطري مشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص ، ويتوقع أن يبدأ العمل في منتصف عام ١٩٩٦ . ويعتبر إنشاء بنك قطر للتنمية الصناعية من أهم التطورات التي حدثت في مجال توفير التمويل اللازم للتنمية الصناعية في قطر .

٣٠١١ قطاع الزراعة والصيد :

ارتفع الناتج المحلي لقطاع الزراعة من ٢٨١ مليون ريال في عام ١٩٩٣ إلى ٢٩٠ مليون ريال في عام ١٩٩٤ ، أي بنسبة زيادة قدرها ٢ . ٧٪ . أما من ناحية المساهمة فإن هذا القطاع ما زال يساهم بنسبة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى ١ . ١٪ في عام ١٩٩٤ ، وإن استمر تزايد هذه النسبة عبر السنوات . هذا وقد بلغ عدد المزارع النشطة المسجلة في عام ١٩٩٤ حوالي ٨٨٤ مزرعة بمساحة كلية تبلغ ٢٤٣٦٩٣ دونم ، مزروع منها ٧٩٩٧٠ دونم تمثل المساحة المزروعة منها بالحبوب حوالي ١٢٤٣١ دونم ، الخضراوات ٢٤٢٥١ دونم ، الفاكهة ٥٤٧٧ دونم ، النخيل ١٧٠٠٤ دونم ، ومساحة الأعلاف الخضراء ٢٠٨٠٧ دونم . وبلغ إنتاج الأسماك في العام نفسه ٥٠٨٦ طنا ، وإنتاج الدجاج اللاحم ٣٤٨٠ ألف ، والدجاج البياض ٢١٠ ألف ، ودجاج الأمهات ٣٦ ألف ، وإنتاج البيض ٣٢٩٢ طنا . ومن أهم المشروعات الزراعية الكبيرة يوجد مشروع المسحبية لزراعة النخيل الذي تأسس في عام ١٩٩٠ بمساحة كلية تبلغ ٧٥٠٠ هكتار ، كما توجد مشاريع الشركة العربية القطرية لإنتاج الخضراوات وهي شركة مساهمة قطرية ذات رأس مال مشترك مناصفة بين حكومة قطر والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي برأسمال قدره ٤٧ مليون ريال قطري . هذا إلى جانب المزارع الحكومية في مجال التجارب الزراعية ، وعدد كبير من المزارع المملوكة للقطاع الخاص . أما في مجال الثروة السمكية والحيوانية فتوجد شركة قطر الوطنية للأسماك ، والشركة العربية القطرية لإنتاج الدواجن ، ومشروع إنتاج الألبان الطازجة ، ومشروع الأغنام بأبوسمرة . وقد تطور الإنتاج الزراعي والسمكي والحيواني بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية .

وما زالت دولة قطر تعتمد بصورة أساسية عل الواردات لمقابلة الطلب على المواد الغذائية، وتقدر بعض المصادر أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضراوات الصيفية تصل إلى حوالي ٧٠٪ بينما تصل إلى ٤٠٪ للخضراوات الشتوية .

٤٠١١ قطاع البنية الأساسية :

شهد العام ١٩٩٥ عدة تطورات في هذا القطاع ، وتواصلت الجهود الخاصة باستكمال وتوسيع وصيانة مشاريع البنية الأساسية . فقد قطعت مشاريع تطوير الموانئ مراحل متقدمة خلال هذا العام ، حيث يجري تنفيذ مشروع الأرصفة الخاص باستقبال الحاويات في ميناء الدوحة لصالح شركة المطاحن القطرية ، إلى جانب إقامة أرصفة لاستقبال السفن الخشبية التقليدية ، وإجراء الدراسات لإنشاء مرسى خاص للسفن الخاصة ، بالإضافة إلى إعداد التفاصيل الفنية لخطة تهدف إلى تطوير الموانئ القطرية بصورة عامة . كما يجري العمل في إنشاء ميناء رأس لفان الجديد الخاص بتصدير الغاز ومنتجاته .

كذلك بدأ تنفيذ مطار الدوحة الجديد بتكلفة ٣٥٠ مليون ريال على مساحة ٤٥ ألف متر مربع مما يمكن من التعامل مع ٣٠٥ مليون راكب في العام . كما شهد هذا العام تطورات كبيرة في الأسطول التابع لشركة الخطوط الجوية القطرية ، إلى جانب توسع خدماتها لتشمل العديد من المحطات الدولية .

أما قطاع البناء والتشييد فقد شهد عددا من الأنشطة شملت إقامة مجموعة من المساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين ، إضافة إلى المباني والمجمعات التجارية والسكنية . وقد شملت أهم التطورات في مجال الطرق تنفيذ تقاطع رمادا بتكلفة تقرب من ٧ مليون ريال . كما شهد عام ١٩٩٥ توقيع عقود مشروع المرحلة الرابعة لتطوير شبكات الكهرباء ، و يجري العمل في تنفيذ محطة أبوفنطاس (ب) الجديدة بسعة قدرها ٦٢٥ ميجاوات/ساعة ، وقد وصل العمل فيها إلى مراحل متقدمة . كذلك يجري العمل في تنفيذ محطتي تحلية المياه الجديدتين في محطة أبوفنطاس مما يرفع طاقة تحلية المياه إلى ٧٠ مليون جالون في اليوم ، ويتوقع الانتهاء من هذا المشروع مع بداية عام ١٩٩٦ . كما شهد عام ١٩٩٥ افتتاح ثلاثة مقاسم جديدة بسعة ٧٠ ألف خط هاتفي ، إضافة إلى تحويل جميع الشبكات الهاتفية في قطر إلى النظام الرقمي . كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون إنشاء المؤسسة القطرية للقناة الفضائية . وتدرس وزارة الطاقة والصناعة إقامة مناطق صناعية جديدة يتم تزويدها بالكهرباء والماء والطرق والخدمات الأساسية .

٠١٢ التطورات التشريعية :

تسري على الاستثمار في دولة قطر التشريعات التالية :

- قانون الشركات التجارية حسب القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ الذي ينظم الشركات التجارية في قطر .
- المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري، والذي عدلت بعض أحكامه بموجب القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ .
- المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ بشأن ضريبة الدخل والذي حل محل المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٦ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد الوطني وتنميته.
- قرار وزير المالية والاقتصاد والتجارة رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ باللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ بشأن ضريبة الدخل .
- القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٥ بشأن التنظيم الصناعي ، والذي حل محل القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٠ بشأن التنظيم الصناعي .

وتجيز تشريعات الاستثمار لغير القطريين الاستثمار في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات شريطة أن يكون لهم شركاء قطريون لا تقل نسبة مساهمتهم عن ٥١٪ من رأس المال . أما استثمار غير القطريين في قطاع المقاولات فيشترط فيه بالإضافة إلى ما تقدم أن تكون هناك حاجة لاشتغالهم في هذا القطاع . غير أن التشريع يحظر على غير القطريين الاشتغال في أعمال الوكالات التجارية والاستيراد . واستثناء من الأحكام المتقدمة يجوز لغير القطريين ، وبموجب مرسوم ، الاستثمار لأغراض التنمية أو لتسيير الخدمات والمنافع العامة في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين والقوى المحركة والمقاولات ، واستيراد المواد اللازمة لمشاريعهم عندما لا يتوفر مثيلها المحلي .

ولممارسة النشاطات المصرح بها يجب على المستثمر التقدم بطلب إلى وزارة المالية والاقتصاد والتجارة للقيد في السجل التجاري . أما إذا كانت ممارسة النشاط مما يستوجب صدور مرسوم خاص فيجب التقدم بطلب بذلك إلى وزير المالية والاقتصاد والتجارة ، إلا أنه في حالة ملكية رأس المال المستثمر بالكامل لغير القطريين فيشترط أن يعين مقدم الطلب وكيل خدمات قطري ، وتمارس وزارة المالية والاقتصاد والتجارة مهام الرقابة الحكومية على المشاريع الاستثمارية .

(١٥)
تقرير مناخ الإستثمار
في دولة الكويت
لعام ١٩٩٥

(١٥)
تقرير مناخ الاستثمار
في دولة الكويت
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

مـازالت قضيـة معالجـة عجز الميزانيـة وتخفيف الضغط علـى الاحتياطيـات الماليـة للدولـة تستحوذ على اهتمام السـلطتين التنفيذية والتشـريعية من أجل القضاء على العجز في مدى زمني حدد بـأربع سنوات . بحيث تتمكن الكويت من البدء في إعادة بناء أصول احتياطياتها الماليـة . وقد انعكس هذا الاهتمام في النقاش المعمـق الذي دار في أروقة مجلس الأمة وعلى صفحـات الصحافـة الكويتيـة حول مشـروع الميزانيـة العامـة لعـام ١٩٩٥/١٩٩٦ والاعتماد الإضافي لموازنة عام ١٩٩٥/٩٤ .

ومن جهـة أخرى فلقـد اسـتمر برنـامج التحول إلـى القطـاع الخاص والـذي تشـرف عليـه الهيئة العامة للاسـتثمار ويرمي إلى بيع حصص الحكومة في الشـركات المحلية إلى القطاع الخـاص . ولقد بـدأت عـروض البيع فـي أيلول/سـبتمبر ١٩٩٤ حيث فـاق الطلب علـى تلك الحصـص المعروض منهـا بدرجـة واضحـة . ولقد حققت الهيئـة مـا يزيـد على ٣٠٠ مليون دينـار كويتي من حصيلـة عروضهـا في الفـترة أيلـول/سـبتمبر ١٩٩٤ إلى أيلول/سـبتمبر ١٩٩٥ .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

شهد عـام ١٩٩٥ تطورات اقتصادية هامـة، حيث تسـارعت وتيرة النشـاط الاقتصادي في الكويت بعد ارتفـاع النـاتج المحلي الإجمـالي بنسـبة ١٪ فـي عام ١٩٩٤. وتوضـح المعلومات المتاحـة أن الاقتصـاد الكويتي قـد حـافظ على نفس معـدل النمو للسـنة الماضيـة خـلال عام ١٩٩٥ وذلـك بفضـل التحسـن الذي طرأ علـى أسـعار البترول العالميـة. هذا وتجدر الإشـارة إلى أن الكويـت قد حافظت خـلال عام ١٩٩٥ على معدل إنتـاج من النفط الخـام في حدود ٢ مليون برميل يوميـا، وهو مـا يوازي حصتهـا المقررة ضمن منظمـة الأوبك ، فيمـا اسـتعادت

مصافي البترول المحلية طاقتها القصوى البالغة نحو ٨٠٠ ألف برميل يوميا .

وبينما تناقصت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٤ بما قدره ٣ ، ٤٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ نتيجة لانخفاض أسعار النفط ، فإن مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت بمقدار ٣ ، ٥٪ مقارنة بالتقديرات المعدلة لعام ١٩٩٣ . ولقد تجاوزت القيمة الجارية للناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٤ أعلى مستوى لها تحقق قبل غزو الكويت في عام ١٩٨٩ . هذا وتشير المعلومات إلى أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ربما عادت إلى سابق نسبتها خلال عام ١٩٩٥ وأن قطاع الصناعة التحويلية الذي يرتكز على قطاع النفط قد شهد رواجا كبيرا خلال العام .

كذلك توضح المعلومات المتاحة أن قطاع الخدمات المالية وقطاع الإنشاء ، والعقار قد شهدا نموا يعتد به خلال العام وذلك في اتساق مع النمو الحقيقي الذي سجله الاقتصاد الكويتي .

٠٣ السياسة المالية :

استمر الاهتمام في عام ١٩٩٥ بمشكلة العجز في الموازنة العامة والسياسات المطلوبة للتغلب على هذه المشكلة . ومن التطورات المشجعة في هذا المجال أن أرقام الموازنة الفعلية للسنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ أظهرت انخفاضا في العجز الفعلي (قبل استقطاب مخصصات احتياطي الأجيال القادمة) إلى حوالي ١ ، ١ بليون دينار أي دون العجز المقدر في الموازنة بحوالي ٣٩٪ .

وقد بلغت الإيرادات الفعلية للسنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ نحو ٣ ، ١٠١ مليون دينار كويتي بزيادة قدرها نحو ٤٦٤ مليون دينار كويتي أو بنسبة ١٧ ، ٦٪ عن تقديرات الموازنة لنفس السنة . وبلغت الإيرادات النفطية الفعلية نحو ٢ ، ٧٨٥ مليون دينار كويتي بينما كانت تقديرات إيراداته في الموازنة بنحو ٢ ، ٢٣٥ مليون دينار كويتي أي بزيادة الإيرادات الفعلية بنحو ٥٥٠ مليون دينار كويتي أو بنسبة ٢٤ ، ٦٪ عن التقديرات وهو أمر يعود إلى احتساب أسعار النفط في الموازنة بـ ١٢ دولار للبرميل بينما تعدى متوسط سعر برميل النفط الكويتي الفعلي ذلك السعر بنحو ٣ دولار . ويسجل انخفاض في حجم الإيرادات غير النفطية الفعلية إلى نحو ٣١٦ مليون دينار كويتي بينما قدرت في الموازنة بنحو ٤٠٢ مليون دينار كويتي أي بنقص لتلك الإيرادات بلغ ٨٦ مليون دينار أي بنسبة ٢١ ، ٤٪ .

وبلغت جملة المصروفات الفعلية نحو ٤,١٩٣ مليون دينار كويتي وهي أعلى من تقديرات الموازنة بنحو ٥٣ مليون دينار كويتي أي بنسبة زيادة بحدود ١,٣٪، ولكنها أقل بنحو ٢٤٤ مليون دينار كويتي عن تقديرات المصروفات زائدا الاعتمادات الإضافية . ويلاحظ وجود ارتفاع مضطرد في باب الرواتب والأجور والذي ازدادت النفقات الفعلية للجانب المباشر منه بنحو ٦,٢٪ في عام ١٩٩٥/٩٤ عنه في عام ١٩٩٤/٩٣ .

ومن المتوقع أن تشهد السنة المالية الموالية تخفيضا إضافيا في العجز في إطار الهدف الأساسي الذي تسعى له الحكومة وهو القضاء على عجز الموازنة العامة الحقيقي مع حلول عام ٢٠٠٠. ومن جهة أخرى تابعت الحكومة الكويتية في عام ١٩٩٥ تنفيذ برنامج بيع ملكيتها من اسهم الشركات المحلية بنجاح، حيث كان هناك إقبال كبير من قبل المستثمرين في القطاع الخاص على الأسهم المحلية التي طرحت للبيع . ويقدر المبلغ الذي حققته الحكومة من العمليات التي تمت حتى الآن بأكثر من ٣٠٠ مليون دينار كويتي . وهذا البرنامج يعتبر جزء من إستراتيجية التخصيص الأوسع التي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .

٠٤ السياسة النقدية :

وصل عرض النقد بمفهومه الواسع في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٧٣١٦,٥ مليون دينار مقابل ٦٧٤٢,٩ مليون دينار في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ محققا بذلك زيادة بلغت قيمتها ٥٧٣,٦ مليون دينار بنسبة ٨,٥٪ . وترجع هذه الزيادة الملحوظة أساسا إلى ارتفاع أشباه النقود من ٥٦١٦,٩ مليون دينار في نهاية ١٩٩٤ إلى ٦١٨٩,٨ مليون دينار في نهاية ١٩٩٥ بينما لم تحقق الكتلة النقدية (عرض النقد بتعريفه الضيق) سوى زيادة قدرها ٠,٧ مليون دينار في نهاية ١٩٩٥ عنها في نهاية ١٩٩٤ .

ولقد عكست تطورات مكونات عرض النقد نجاحا لسياسة بنك الكويت المركزي في إعادة توطين الدينار الكويتي . فبينما ارتفعت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية إلى ٧٠٠٥,٠ مليون دينار بنهاية ١٩٩٥ مقابل ٦٣٩١,٦ مليون دينار بنهاية ١٩٩٤ محققة نموا قدره ٦١٣,٤ مليون دينار ، فإن جل هذه الزيادة (٤١٤,٢ مليون دينار) تحقق للودائع الدينارية .

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد ، فلقد تمثلت في زيادة كل من صافي الموجودات الأجنبية بمقدار ٢٢١ مليون دينار ، وصافي الموجودات المحلية بمقدار

٣٥٢,٦ مليون دينار .

كذلك شهد إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك المحلية زيادة قدرها ٦٢٤,٣ مليون دينار من ١٠٩٦٦,٥ مليون دينار في نهاية ١٩٩٤ إلى ١١٥٩٠,٨ بنهاية ١٩٩٥ وبمعدل ٥,٧٪ .

واستمر بنك الكويت المركزي خلال عام ١٩٩٥ في اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز وسائل الرقابة المصرفية من جهة، والى ترسيخ التحسن في أداء الجهاز المصرفي والمالي المحلي من جهة أخرى . وفي هذا الإطار قام البنك المركزي بإصدار العديد من القرارات والتعليمات إلى الوحدات المصرفية والمالية عام ١٩٩٥ من أبرزها :

أ - تعديل القواعد والتعليمات السابق صدورها في شأن الحدود القصوى للتركز الائتماني لدى البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وذلك في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥، حيث تم بموجب هذا التعديل رفع نسبة التركز من ١٠٪ إلى ١٥٪. كما تم في شهر آيار/مايو ١٩٩٥ تعديل التعليمات الخاصة بتقديم البنوك المحلية تسهيلات ائتمانية بالدينار الكويتي إلى غير المقيمين .

ب - التعليمات الصادرة في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى البنوك وشركات الاستثمار وشركات الصرافة الخاضعة لرقابة البنك المركزي في شأن تقييم نظم الرقابة الداخلية. وفي هذا المجال تم الإيعاز لمراجعي حسابات البنوك والشركات المذكورة بضرورة تقييم نظم الرقابة الداخلية لديها، مع تزويد البنك المركزي بتقرير في هذا الشأن . .

ج - زيادة سعر الخصم بربع نقطة مئوية (من ٧٪ إلى ٧,٢٥٪)، وذلك في ١٧ نيسان/ أبريل لعام ١٩٩٥ .

د - كذلك في مجال سعر الخصم، اصدر بنك الكويت المركزي قرارا في ٣١ كانون الثاني/يناير لعام ١٩٩٥ يقضي بإلغاء الحدود القصوى للأجور والعمولات التي تتقاضاها البنوك مقابل تقديم الخدمات المصرفية .

٥. سياسات سعر الصرف :

استمر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية١٩٩٤/١٩٩٥ في إتباع سياسة سعر صرف الدينار الكويتي على أساس نظام سلة العملات، وهي السياسة القائمة على ربط

الدينار بسلة خاصة موزونة من عملات الدول الرئيسية في التعامل التجاري والمالي مع دولة الكويت، والتي أثبتت فاعليتها في الحفاظ على الاستقرار النسبي الذي يتسم به سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية، ويذكر في هذا الصدد أن هذه السياسة قد اتبعت منذ آذار/مارس ١٩٧٥ .

فعلى الرغم من التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق الصرف العالمية منذ أواخر عام ١٩٩٤ تشير البيانات المتوفرة إلى أن التغيرات الشهرية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي - خلال السنة المالية ٩٤/١٩٩٥- قد كانت ضمن هوامش ضيقة، ولم يتجاوز أقصى ارتفاع أو أدنى تراجع للدولار مقابل الدينار معدلات بلغت ١,٧٦٪ و ١,٠٣٪ على التوالي، في حين تقلب الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى بمعدلات أعلى .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

يتضح من آخر الإحصاءات المتوفرة أن حجم التعامل الإجمالي في السوق تضاعف تقريبا ما بين الربعين الأول والثاني من عام ١٩٩٥. ثم ارتفع مرة أخرى بحوالي ٩١٪ في الربع الثالث ليصل إلى حوالي ٣,٨١٦ مليون سهم . وقد جاء هذا التحسن نتيجة للتأثير الإيجابي الواضح لشراء مساهمات الحكومة في الشركات المحلية التي استقطبت المزيد من الأصول الاستثمارية وسجلت نموا كبيرا في حركة التعامل وارتفاعا ملحوظا في أسعار شريحة عريضة من اسهم الشركات الخمس المتداولة في السوق .

وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للشركات المدرجة في السوق من ٣,١٥٤ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٤,١٩٤ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥. وتدل قراءة مؤشر الشال على تميز أداء سوق الكويت للأوراق المالية في عام ١٩٩٥ إذ بلغت قراءته ١٢٥,٣ نقطة مقابل ١٠٠ نقطة في نهاية عام ١٩٩٤ أي بارتفاع ٢٥,٣ نقطة، وبلغت قراءة مؤشر الشال أدناها عند ٩٧,٣ نقطة في ١٢/٤/١٩٩٥، أعلاها عند ١٢٦,٩ نقطة ١٥/١١/١٩٩٥ .

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو ١٩٠٥,٧ مليون دينار كويتي مقابل ٥٨٤,٣ مليون دينار كويتي في العام السابق (١٩٩٤) أي بنسبة زيادة بلغت ٢٢٦٪ وهي قيمة لم تتحقق لسوق الأسهم الكويتية منذ حقبة المناخ في عام ١٩٨٢/١٩٨١ .

وبلغت كمية الأسهم المتداولة ٩٠٥٨,٢ مليون سهم مقابل ٢٥٢٢,٦ مليون سهم في عام ١٩٩٤ بنسبة زيادة بلغت ٢٥٩,١٪. وبلغ عدد الصفقات ١٠٤١٧٦ صفقة مقابل ٤٣٨٤٤ صفقة عام ١٩٩٤ وبنسبة زيادة بلغت نحو ٣٧,٦١٪ .

٠٧ التجارة الخارجية :

طبقا للبيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي فإن إجمالي الصادرات بلغ حوالي ٣,٩ بليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ مقابل حوالي ٣,٣ بليون دينار لعام ١٩٩٤ محققا بذلك زيادة قدرها ٥٢٠,٧ مليون دينار بنسبة ١٥,٦٪ تقريبا .

أما الواردات فقد بلغت حوالي ٢,١ بليون دينار بنهاية عام ١٩٩٥ مقابل حوالي ٢ بليون دينار لعام ١٩٩٤ مسجلة بذلك معدل نمو قدره ٧,٢٪ خلال السنة .

ولقد واصل الميزان التجاري تحسنه الظاهر بعد أن حقق فائضا - لأول مرة بعد تحرير الكويت - في عام ١٩٩٣ قدره ٩٦٧,٧ مليون دينار ، حيث تزايد الفائض إلى ١٣٥٣,٤ مليون دينار في عام ١٩٩٤ وإلى ١٧٣١,٨ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ ، محققا بذلك زيادة قدرها ٣٧٨,٤ مليون دينار بمعدل زيادة بلغ ٢٨٪ تقريبا .

ولم يطرأ تغير على هيكل التركيب السلعي للواردات منذ العام ١٩٩٢ فلقد ظلت مجموعة الآلات ومعدات النقل تحتل المركز الأول وإن انخفض وزنها النسبي من ٤٣,٨٪ من إجمالي الواردات في ١٩٩٢ إلى ٣٦,٧٪ في نهاية عام ١٩٩٥ . وفي المرتبة الثانية تأتي السلع المصنعة لتتراوح حول ٣٦,٣٪ عبر نفس الفترة تليها مجموعة الأغذية والحيوانات الحية التي تزايدت أهميتها النسبية من ١١,٩٪ في عام ١٩٩٢ إلى ١٤,٩٪ و ١٤,٤٪ في عام ١٩٩٤ وبنهاية عام ١٩٩٥ على التوالي . ولقد مثلت هذه المجموعات الثلاثة ٩١,٤٪ من إجمالي الواردات في ١٩٩٢ وحوالي ٨٧,٧٢٪ في ١٩٩٤ ثم ٨٧,٤٪ من إجمالي الواردات خلال عام ١٩٩٥ .

ومن حيث مصادر الواردات الكويتية تأتي مجموعة دول أوروبا الغربية في المرتبة الأولى بنصيب بلغ ٣٤,٩٪ من إجمالي الواردات للتسعة أشهر الأولى من عام ١٩٩٥ تليها مجموعة الدول الآسيوية بنصيب بلغ حوالي ٢٨,٥٪ ثم مجموعة الدول الأمريكية بنصيب بلغ ٢١,١٪ بينما احتلت مجموعة الدول العربية المركز الرابع بنصيب بلغ ١٢,٦٪ . وتأتي الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول المصدرة للكويت بنصيب بلغ حوالي ١٨٪ من

إجمالي واردات الكويت تليها اليابان في المركز الثاني بنصيب بلغ حوالي ٩,٦٪ ثم ألمانيا بنصيب بلغ ٨,٣٪ بينما تتساوى أنصبة كل من إيطاليا وبريطانيا والمملكة العربية السعودية عند ٦,٤٪ .

٠٨ميزان المدفوعات :

بلغ فائض الميزان التجاري في عام ١٩٩٤ حوالي ٤,٥ بليون دينار بما يمثل ١٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام وبلغ فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات حوالي ٣ بليون دينار بنسبة ١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي . هذا وشهد عام ١٩٩٥ تحقيق فائض في الحساب التجاري قدر بنحو بليون دينار بنسبة ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما قدر فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بحوالي ٢,٣ بليون دينار بنسبة ٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٠٩ الديون الخارجية :

تخضع الديون الرسمية لدولة الكويت لنص المرسوم بقانون رقم (٥٠) الصادر عام ١٩٧٨، وتعديله الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٧) لعام ١٩٩١، والذي خول للحكومة الاقتراض بحد أقصى يبلغ ١٠ بليون دينار كويتي أو ما يعادلها من العملات القابلة للتحويل . هذا وقد حدد القرار الوزاري رقم (٦) الصادر من وزير المالية في عام ١٩٩١ سقفا فرعيا يبلغ ٣ بليون دينار لبنك الكويت المركزي لإصدار أدوات دين عامة في شكل سندات وأذونات خزينة مقومة بالدينار داخل دولة الكويت وسقفا فرعيا بمبلغ ٧ بليون دينار للهيئة العامة للاستثمار للاقتراض من الأسواق العالمية بالعملات الأجنبية . هذا وتوضح معلومات الهيئة العامة للاستثمار أنه بنهاية حزيران/يونيو ١٩٩٥ بلغ الرصيد القائم للقروض الأجنبية التي حصلت عليها الهيئة من الأسواق الدولية مبلغ ١,٦٧ بليون دينار كويتي أو ما يعادل ٥,٥ بليون دولار . والجدير بالذكر أن الدين الخارجي بلغ في شهر آب/أغسطس ١٩٩٤ حوالي ٦,٢ بليون دولار أمريكي .

ومن المعروف أن دولة الكويت تعتبر من ضمن المجموعة الدولية المانحة للعون . وتتميز ضمن هذه المجموعة بسخاء عطائها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبيسر مساعداتها منظورا إليها بمكون المنحة .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الأونكتاد) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الكويت قد كانت هامشية طوال الفترة التي تتوفر لها المعلومات ١٩٨٣ - ١٩٩٤ وأنها قد بلغت أقصى حد لها في عام ١٩٩٢ حيث بلغت ٣٥ مليون دولار انخفضت بعدها إلى ١٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ وأنها ربما كانت في هذه الحدود عام ١٩٩٥ . وتوضح نفس المصادر أن الكويت تعتبر أهم الدول العربية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة نحو الخارج والتي بلغت في متوسطها ٨٤٥ مليون دولار للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٤ .

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع النفط :

نتيجة لارتفاع متوسط سعر الخام الكويتي خلال عام ١٩٩٥ عنه في عام ١٩٩٤ ، فإنه من المرجح أن تفوق إيرادات النفط لعام ١٩٩٥ إيرادات عام ١٩٩٤ التي تقدر بدورها بأكثر من ١٠ بليون دولار . وأعلنت الحكومة الكويتية خلال عام ١٩٩٥ عن خطة طموحة لرفع طاقة إنتاج النفط الخام إلى ٣ مليون برميل يوميا في أوائل العقد المقبل وزيادة طاقة التكرير المحلية إلى مليون برميل يوميا وطاقة التكرير التي تملكها الكويت في الخارج إلى اكثر من ٣٠٠ ألف برميل يوميا .

٢٠١١ قطاع الصناعة :

انطلق العمل في عام ١٩٩٥ في إنشاء مجمع البتروكيماويات الضخم في الكويت الذي من المخطط أن يبدأ الإنتاج في منتصف عام ١٩٩٧ بطاقة تبلغ ٦٥٠ ألف طن سنويا من الإيثيلين و ٤٥٠ ألف طن سنويا من البولي إثيلين و ٣٦٠ ألف طن سنويا من الإيثيلين جليكول . وتبلغ تكلفة هذا المشروع ٢ بليون دولار وهناك مشروع آخر قد يبدأ تنفيذه خلال عام ١٩٩٦ لإنشاء مجمع كبير للعطريات تفوق تكلفته ١,٥ بليون دولار .

وعلى مستوى التسهيلات الائتمانية فقد ارتفع حجمها لقطاع الصناعة التحويلية من ١٢١,١ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٤ إلى ١٦٠,٦ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ أي بحوالي ٣٣٪ رغم أن نسبة التسهيلات لهذا القطاع لمجمل التسهيلات المحلية لم تزل في

حدود ٦,٧٪ كما في نهاية عام ١٩٩٥ .

٣٠١١ قطاع الإنشاء والعقار:

شهد هذا القطاع نشاطا متزايدا خلال عام ١٩٩٥ حيث شهد تحسنا ملحوظا في أسعار العقارات من أراضي وأبنية ومساكن، وحركة بناء نشطة . وترجم هذا النشاط ارتفاعا في حجم التسهيلات الائتمانية من المصارف لقطاع الإنشاء والعقار بحوالي ٧٤ مليون دينار خلال عام ١٩٩٥ وبنسبة زيادة قدرها ٢٣,٨٪ عن مستواه في نهاية عام ١٩٩٤ .

(١٦)
تقرير مناخ الإستثمار
في الجمهورية اللبنانية
لعام ١٩٩٥

(١٦)
تقرير مناخ الاستثمار
في الجمهورية اللبنانية
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

حقق لبنان تقدما في أدائه الاقتصادي العام خلال سنة ١٩٩٥ تجلى في عدد من الإنجازات الإيجابية في مؤشراته الاقتصادية الكلية يتقدمها ارتقاء معدل النمو، وثبات حالة الاستقرار النقدي، وتوسع حجم السوق المالية، وتواصل تدفق رؤوس الأموال، والسيطرة على تنامي عجز الموازنة العامة . لكن هذا النمو الاقتصادي صاحبه عدد من المؤشرات السلبية، وتحديدا تصاعد مستوى ومعدل نمو المديونية الحكومية، وارتفاع التضخم، وتزايد أرقام العجز الجاري .

إلى ذلك، فقد دعمت الحكومة مناخ الاستثمار في لبنان بعدد من الإجراءات والتشريعات الداعمة للتنمية المالية والاقتصادية بشكل عام، حيث توزعت هذه التشريعات والإجراءات على عدد من المجالات الاقتصادية الحيوية .

وفي الجانب السياسي، تابع لبنان عملية إعادة بناء مؤسساته الأمنية والإدارية والقضائية فتعززت مسيرة الأمن والاستقرار في البلاد إلا أن الوضع الأمني في الجنوب بقي متوترا بسبب الاحتلال الإسرائيلي لما يعرف بالشريط الحدودي وتصاعد عمليات المقاومة والعمليات العسكرية الإسرائيلية التي شكلت نزيفا دائما في خاصرة الوطن .

وحافظ لبنان على مطالبته بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان تطبيقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ متضامنا مع سوريا بوجوب الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة .

وإذا كانت الساحة اللبنانية شهدت بعض التوترات السياسية التي حملت رئيس مجلس الوزراء على تعديل الحكومة، فان المجلس النيابي مدد في شبه إجماع فترة ولاية رئيس

الجمهورية ثلاث سنوات جديدة . كما شهد لبنان خلافات بين الحكومة والمعارضة على قانون تنظيم الإعلام الذي حدد عدد محطات التلفزة والإذاعة، وكذلك على السياسة الاجتماعية للدولة التي اتهمت بايلاء الشأن الاعماري الأولوية على حساب الشأن الاجتماعي .

أما علاقات لبنان الخارجية فاتسمت بتكثيف اللقاءات بين القيادتين السياسيتين في كل من سوريا ولبنان استكمالا لاتفاقية الاخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين ومتابعة لمجريات مفاوضات السلام الجارية بين سوريا وإسرائيل . كما عادت معظم البعثات الدبلوماسية إلى بيروت بعد أن تركتها أثناء الأحداث .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

تمكن الاقتصاد اللبناني من إحراز وثبة هامة في معدل نموه الذي بلغ نحو ٨٪ في العام ١٩٩٥ مقارنة مع ٧٪ في العام ١٩٩٤، مما يعكس زخما أكبر في الدورة الاقتصادية العامة . ويلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق عام ١٩٩٥ يبقى دون المعدل المنشود في خطة إعادة الاعمار الرسمية (١٠٪ سنويا) مما يشير إلى عدم اكتمال عملية الاستخدام الأمثل لموارد الدولة المالية والبشرية . وقد ساهمت عدة عوامل في توسع مستوى النشاط الاقتصادي في لبنان خلال عام ١٩٩٥ .

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ١٩٩٥، يلاحظ تزايد حصة القطاعات الاقتصادية المنتجة. فالناتج الزراعي ارتفعت مساهمته من ٩٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٠٪ عام ١٩٩٥، والناتج الصناعي من ١٨٪ إلى ٢٠٪ . وشهد قطاع البناء والعقارات توسعا في نشاطه العام، بفعل زخم حركة الاستثمار فيه، حيث ازدادت مساحات البناء المرخصة بما نسبته ٨ . ٥٣٪ عام ١٩٩٥ مقابل ٢٩٪ عام ١٩٩٤ وارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٢٪ عام ١٩٩٥ . هذا وتقدر قيمة الاستثمارات الموظفة سنويا في هذا القطاع الحيوي بما لا يقل عن بليوني دولار، معظمها تابعة لمستثمرين عرب وتحديدا الخليجيين منهم .

٠٣ السياسة المالية :

أثمرت الجهود المبذولة من قبل الدولة في سبيل تنقية وضعية المالية العامة، وعلى كلا جانبي الحسابات المالية للقطاع العام، تراجعا في معدل العجز المالي بـ ٩ نقاط مئوية خلال

العام ١٩٩٥ ليقارب ٤٧,٢٪ مقابل ٥٦,٢٪ في العام ١٩٩٤ . وحتى عند قياسه إلى الناتج المحلي الإجمالي يتبين تراجع معدل العجز المالي من ٢٢,٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٩,٥٪ عام ١٩٩٥ وبمقارنة هذا المعدل مع تقديرات الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ (البالغة نحو ٤٣٪) يتبين أن تلك الجهود الإصلاحية في المجال المالي قد مكنت الدولة من السيطرة على نمو العجز المالي وضبطه ضمن حدود مقبولة نسبيا .

وقد تحقق هذا الإنجاز المالي تبعا لتفوق معدل نمو الإيرادات العامة البالغ ٣٥,٧٪ على معدل توسع الإنفاق العام البالغ بدوره ١٢,٥٪ خلال العام ١٩٩٥، مما انتج انخفاضا في حجم العجز المالي بلغت نسبته ٥,٥٪ خلال الفترة المذكورة، وهذا يعكس نتيجة طيبة لجهود التصحيح المالي المكثفة في العام ١٩٩٥. وبالرغم من زيادة حجم الإنفاق العام عند تنسيبه إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠٪ عام ١٩٩٤ إلى ٤١,٤٪ عام ١٩٩٥ إلا أن ذلك صاحبه ازدياد حجم الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المذكور من ١٧,٥٪ إلى ٢١,٨٪ بين العامين المذكورين .

لقد أمكن تحقيق هذه الزيادة الملحوظة في الإيرادات العامة بفعل زيادة الرسوم الجمركية على البنزين (بنسبة ٤٠٪) والكماليات والمشروبات الروحية، إضافة إلى التعديلات التي طرأت على رسوم بعض السلع المستوردة نتيجة إلغاء الدولار الجمركي (زيادة بنسبة ٢٠٠٪) والتشدد الذي برز مؤخرا من قبل وزارة المالية وإدارة الجمارك في مجال ضبط وتفعيل عمليات الجباية للرسوم العقارية والجمركية والضرائب على المداخيل والأرباح. وقد أدت هذه الإجراءات إلى زيادة قيمة العائدات الجمركية من ٠,٤٧ بليون دولار عام ١٩٩٤ (٣٣,٦٪ من الإيرادات العامة) إلى ٠,٨٣ بليون عام ١٩٩٥ (٤٣,٧٪ من الإيرادات العامة). وما تزال الإيرادات المحققة عبر مرفأ بيروت تمثل المساهمة الأكبر في مجمل العائدات الجمركية حيث بلغت نسبة هذه المساهمة نحو ٧٣,٤٪، فيما بلغت مساهمة إيرادات مطار بيروت حوالي ٩,٣٪ وفي جانب الرسوم العقارية، حققت هذه الرسوم ارتفاعا في العام ١٩٩٥ من ٠,١٢ بليون دولار عام ١٩٩٤ (٨,٦٪ من الإيرادات العامة) إلى ٠,١٤ بليون عام ١٩٩٥ (٧,٤٪ من الإيرادات العامة) تبعا لعملية البدء في تسوية معاملات مخالفات البناء السكنية المقدرة بحوالي ١٠ آلاف معاملة .

أما في جانب الإنفاق العام، فإن الزيادة على مجموعة عام ١٩٩٥ تأتت في الدرجة الأولى عن زيادة الأجور في القطاع العام بنسبة ٢٠٪ (كلفتها حوالي ٢٣٠ بليون ليرة) وبمفعول رجعي اعتبارا من بداية العام حيث تم أجراء بعض المدفوعات، إضافة إلى بعض الدفعات

لمتعهدي الأشغال العامة ومشاريع البنية التحتية ، ناهيك عن تزايد أرقام الفوائد المدفوعة على الدين العام بما نسبته ٥٧,٩٪ خلال العام ١٩٩٥ ليصبح بذلك مجموعها يمثل حوالي ٦٣,٢٪ من الإيرادات العامة . وهكذا يشكل تنامي هذه الفوائد الوقود المحرك لنمو النفقات العامة .

٠٤ السياسة النقدية :

واصلت السلطات النقدية والمالية والمصرفية خلال العام ١٩٩٥ سياستها الرامية إلى إبقاء معدلات الفائدة السائدة في السوق المالية عند مستويات مرتفعة نسبيا من أجل السيطرة على تنامي الدولرة وتعزيز القدرة على دعم قيمة النقد الوطني . وفي هذا المجال، يلاحظ أن المعدل الوسطي لأسعار الفائدة في السوق النقدية قد ارتفع من ١٥,٩٪ في نهاية عام ١٩٩٤ إلى ١٩,٥٪ في نهاية أيلول ١٩٩٥ ثم إلى ٢٠,١٪ في نهاية العام ١٩٩٥ . كما أن المعدل الوسطي لأسعار الفائدة في سوق سندات الخزينة ارتفع هو الآخر من ١٤,٧٪ إلى ٣٠٪ وتراجع إلى ٢٠,٧٪ خلال الفترات ذاتها . أن سياسة أسعار الفوائد الفاعلة أو المتحركة هذه ساهمت إلى حد كبير أيضا في توفير المناخ الملائم لاستقطاب الرساميل الخارجية وإعادة بناء احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية .

هذا وقد بلغ معدل التضخم خلال عام ١٩٩٥ حوالي ١٤٪ مقارنة بمعدل قدره ١٢,٥٪ في عام ١٩٩٤.

٠٥ سياسات سعر الصرف :

تابع سعر صرف الليرة اللبنانية خلال العام ١٩٩٥ تحسنه إزاء العملة الأجنبية الأكثر استخداما وتداولا في السوق المحلية وهو الدولار الأمريكي الذي تراجع سعره في سوق القطع المحلية من ١٦٤٧ ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٩٤ إلى ١٥٩٦ ليرة في نهاية عام ١٩٩٥ . وبذلك تكون قيمة النقد الوطني قد استعادت نحو ٢,٧٪ من قيمتها المفقودة خلال العام ١٩٩٥ . وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التحسن النقدي يتقدمها الاستقرار السياسي الملحوظ، وتدفق رؤوس الأموال من الخارج، والمعدل المعتدل للتضخم، والمعدلات المرتفعة للفائدة، وارتقاء معدل النمو الاقتصادي والمستوى المرتفع لموجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التحسن في قيمة النقد اللبناني قد حصل بالرغم من

حدثين سياسيين كان لهما تأثير كبير في سوق النقد المحلية وهما استقالة الحكومة (لكن سرعان ما تشكلت حكومة جديدة) والاستحقاقات الرئاسية . هذين الحدثين حركا، مؤقتا، بعض الضغوطات على الليرة اللبنانية، وبصفة رئيسية خلال شهري أيار/مايو و أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، لكن سرعان ما زالت هذه الضغوطات فور عودة الاستقرار السياسي إلى طبيعته . وفي موازاة هذين الحدثين، شهد الاقتصاد حركة تحويل واسعة نحو العملات الأجنبية، فزادت الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية من ٦,٧ بليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٨,٨ بليون دولار في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لكنها عادت وانخفضت إلى نحو ٨,٣ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥ . ويبدو أن تدفق الرساميل ساهم إلى حد ما في زيادة هذه الودائع . كما أن دولرة الاقتصاد (المعبر عنها بنسبة الودائع المصرفية بالعملات الأجنبية إلى الكتلة النقدية بمفهومها الأشمل) ارتفعت هي الأخرى من ٥١,١٪ إلى ٥٤,٦٪ وعادت وانخفضت إلى ٥٠,٣٪ خلال الفترات ذاتها . وبالإضافة إلى ذلك تراجعت موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية من ٣,٩ بليون دولار إلى ٣,١ بليون دولار لكنها ارتفعت فيما بعد إلى ٤,٥ بليون دولار خلال الفترات المذكورة أعلاه .

أن سعر صرف الليرة اللبنانية الذي تحسن إزاء الدولار الأمريكي بفعل العوامل المذكورة آنفا، تأثر أيضا بالانحسار الملحوظ في عرض النقد، حيث أن الكتلة النقدية بتعريفها الشامل ارتفع مستواها بنسبة ٢٦٪ عام ١٩٩٥ مقارنة مع ٣٤٪ عام ١٩٩٤. كما ساهم هذا الانحسار النقدي في توفير المعدلات المعتدلة للتضخم في لبنان خلال العام ١٩٩٥ .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

كثفت السلطات النقدية والمالية والمصرفية خلال العام ١٩٩٥ جهودها الرامية لإعادة هيكلة القطاع المالي في لبنان وتفعيل دور هذا القطاع في خدمة الأغراض الاعمارية والتنموية بما يضمن للبنان استعادة دوره التقليدي كمركز مالي منافس في منطقة الشرق الأوسط . ويمكن القول بأن الجهود انصبت منذ بداية العام ١٩٩٥ على أجراء مراجعة شاملة للبنى القانونية والفنية لعمل أسواق النقد ورأس المال، وبما يوسع من دائرة أعمال المصارف لا سيما ما يتصل منها بإدخال أدوات نقدية ومالية جديدة إلى السوق المحلية .

ففي جانب السوق النقدية، تمثل الهدف الأساسي للسلطة النقدية في زيادة دور المصارف والمؤسسات المالية من أجل توفير التمويل الإقراضي للاقتصاد الوطني لكافة مجالاته . من هنا كانت إجراءات السلطة النقدية خلال العام ١٩٩٥ التي تمثلت في تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي النقدي من ١٣٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٠٪ عام ١٩٩٥، وتقليص اكتتاب

المصارف في سندات الخزينة من ٦٠٪ إلى ٤٠٪، ورفع سقف التسليف المصرفي بالعملات الأجنبية من ٥٥٪ إلى ٦٥٪ خلال الفترة المذكورة . وقد سمحت هذه الإجراءات المرنة للمصارف بزيادة إقراضها للاقتصاد الوطني بمعدل ٤٠,٤٪ عام ١٩٩٥ ليبلغ اكثر من ٦,٥ بليون دولار، علما بأن مجموعة من المصارف اللبنانية حصلت على قرض آخر من مؤسسة التمويل الدولية قيمة ٤٥ مليون دولار خصص لعدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية .

وفي جانب سوق رأس المال، يتمثل الهدف الرئيسي للسلطات اللبنانية المختصة في إقامة أسواق للأسهم والدين، بحيث توفر الأوراق المالية الجديدة التمويل الآجل بأشكاله المختلفة لعملية إعادة الاعمار والإنماء فعلى صعيد التنفيذ الفعلي لعملية تطوير سوق رأس المال، نبدأ ببورصة بيروت التي أعادت فتح أبوابها وبدأت العمل بعدما تم إقرار النظام الداخلي بها وتمت عملية تنظيم ردهتها والشركات التي طرحت أسهمها للتداول والوسطاء المسموح لهم بالتعامل من خلالها . ويبدو أن ثمة توجه حكومي لربط بورصة بيروت ببورصة البحرين بما يتيح للمستثمرين الخليجيين الاكتتاب، في مرحلة أولى في اسهم شركة سوليدير ولاحقا في مرحلة ثانية في سندات الخزينة اللبنانية ولا شك أن هذا سيتيح للبنان، من خلال بورصته، الانفتاح على المستثمرين الخليجين عموما وما يعنيه ذلك من توسع دائرة الاستثمار المالي في الاقتصاد اللبناني .

وبالإضافة إلى سوق سندات الخزينة اللبنانية التي اكتملت بالعملتين المحلية والأجنبية الدولار الأمريكي)، سمحت السلطات المحلية بطرح نسبة من أسهم المصارف العاملة في السوق للتداول في البورصة، وتتراوح هذه النسبة بين ٢٥٪ و ٥٠٪ مما سيضيف إلى ردهة البورصة (عدا اسهم بعض الشركات) أسهم المصارف والمؤسسات المالية . كما أدخلت هذه السلطات أدوات وخدمات جديدة إلى السوق المالية اللبنانية مثل العقود الائتمانية وصناديق الاستثمار المشترك وشهادات الإيداع وإيصالات الإيداع العمومية والتمويل التأجيري .

أن السوق المالية اللبنانية بات يعمل فيها اليوم، إلى جانب المصارف التجارية وبعض مصارف الأعمال، عدة مؤسسات وشركات مالية، وشركة ميدكلير التي تعتبر أول مؤسسة لبنانية لتسوية ومقاصة الأوراق المالية والتي تعمل جنبا إلى جنب مع بورصة بيروت والسوق الثانوية التي تتداول بأسهم شركة سوليدير وصناديق الاستثمار وإعادة الاعمار التي تأسست خلال العام ١٩٩٥ .

وهكذا تكون إجراءات السلطات اللبنانية قد ساهمت في توسيع نطاق السوق المالية

المحلية، حيث بات يتوفر حاليا سوق نقدية (حجمها يزيد عن ٦,٦ بليون دولار) ، سوق لسندات الخزينة (حجمها يناهز ٨ بليون دولار) ، سوق ثانوية (حجمها يقارب ٣٦٢ مليون دولار) ، سوق لشهادات الإيداع (حجمها يبلغ عدة ملايين من الدولارات) وسوق لصناديق الاستثمار وإعادة الاعمار (حجمها يقارب ٢٠٠ مليون دولار) ، وسوق لإيصالات الإيداع العمومية (حجمها حوالي ٣٤ مليون دولار) .

وفيما يتعلق بسوق سندات الخزينة، فأنها باتت تنقسم إلى قسمين : السوق الأولي للتعامل بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية وحجمها ازداد من ٥,٦ بليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٧,٥ بليون دولار عام ١٩٩٥، حيث لا تزال المصارف التجارية هي المساهم الأكبر في تمويل عجز الخزينة العامة من خلال اكتتابها في هذه السندات، ثم يأتي بعدها الجمهور غير المصرفي الذي ارتفعت مساهمته في التمويل من ٢٠,٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ٢٩,٢٪ عام ١٩٩٥، فيما تراجعت نسبة حصة المصارف في التمويل من ٧٩,٥٪ إلى ٧٠,٦٪ بين العامين المذكورين. أما الثاني فهو سوق سندات الخزينة بالدولار الأمريكي أو سوق سندات اليورو دولار التي ازداد حجمها من ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ بفعل الإصدار الثاني من السندات البالغ قيمته ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ .

وقد أظهر البيان السنوي لسوق بيروت الثانوية أنه تم خلال العام ١٩٩٥ تبادل ١٣٤١٣٨٧) سهما من أسهم شركة سوليدير بموجب (١٢٢٣٣) صفقة بلغت قيمتها حوالي ١٦٩ مليون دولار أمريكي. وعلى صعيد الوسطاء، وردت إلى اللجنة عدة طلبات انتساب جديدة من قبل مصارف عاملة ومؤسسات مالية مسجلة لدى مصرف لبنان، لم يتم قبول سوى واحدة منها، وهي مؤسسة "باريبا ليمتد فرع لبنان" نظرا إلى اكتمال عدد الوسطاء البالغ ٣٤ وسيطا وهو الحد الأقصى الذي حددته لجنة السوق . أما على صعيد الأسهم والأدوات المالية المدرجة للتداول فقد ورد خلال العام إلى لجنة السوق عدد من الطلبات لإدراج أدوات مالية يجرى العمل على إطلاقها من قبل مؤسسات مالية مرموقة، فقامت اللجنة بدراستها بعمق وأعطت موافقتها المبدئية لإدراج إحداها مع بداية ١٩٩٦. ومن جهة أخرى، ورغبة في تطوير عمل السوق، جرى استحداث عملية تثبيت للسعر مرة ثانية في اليوم ابتداء من ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ، فاصبح بإمكان المستثمرين تعديل أسعارهم خلال اليوم نفسه مما يزيد من تجاوب السوق مع حركة العرض والطلب .

٠٧ التجارة الخارجية :

أحرزت حركة التصدير الوطني تقدما ملحوظا في معدل نموها خلال العام ١٩٩٥، حيث زادت هذه الحركة بنسبة ٢٤٪ في العام المذكور مقابل زيادة قدرها ١٤٪ عام ١٩٩٤ . وقد تأثر هذا التطور الإيجابي في الصادرات اللبنانية بعاملين رئيسيين . العامل الأول هو توسع المصارف في إقراضها للقطاعات الاقتصادية التي تعمل في ميدان التصدير، حيث مثل هذا الاقتراض ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي التسليف المصرفي عام ١٩٩٥ . ومما حفز المصارف على زيادة تسليفها لقطاع التصدير هو بدء المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار بتوفير خدمة ضمان الصادرات إلى جانب خدمة ضمان الاستثمار . أما العامل الثاني الذي ساهم في دعم حركة التصدير اللبناني فيتمثل في توجه الحكومة الراسخ لإنشاء مناطق تجارة حرة وبعث المناطق الصناعية، علما بأنها قامت بزيادة الرسوم الجمركية على بعض المنتجات المستوردة وبتخفيض الرسوم على بعض المواد الأولية اللازمة للصناعات المحلية .

أما في جانب الاستيراد، فقد زاد مستواه بمعدل ٢٠٪ عام ١٩٩٥ مقابل ١٠٪ عام ١٩٩٤، تبعا لكثافة حركة استيراد المعدات والآلات اللازمة لورشة إعادة الاعمار وتوسيع نطاق الاستهلاك من قبل قطاع الأسر في لبنان . ومن المقدر أن تكون حركة الاستيراد قد انحسر نموها نسبيا خلال العام ١٩٩٥ بفعل مضاعفات زيادة الرسوم الجمركية على بعض المنتجات المستوردة .

وفي النتيجة، فقد نما العجز التجاري بمعدل معتدل بلغ ١٩٪ عام ١٩٩٥ مقارنة مع زيادة قدرها ٤٢٪ عام ١٩٩٤ . وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع العجز التجاري من ٦٢٪ إلى ٦٧,٩٪ بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ . ويعتبر معدل العجز هذا مرتفعا بكافة المعايير العالمية ويعكس ضعفا في شروط التجارة الخارجية للبنان .

وأهم المنتجات المصدرة هي: الورق ومنتجاته ٢٦,٦٤٪، المنسوجات ومنتجاتها ٩,٩٧٪، منتجات المملكة النباتية ٨,٨٨٪، المعادن الثمينة ٨,٤٦٪، المعادن ومشتقاتها ٨,١٥٪، المعدات والتجهيزات الكهربائية ٧,٧٠٪، المنتجات الغذائية ٦,٩٤٪، المنتجات الكيميائية ٥,٥٦٪ .

أما أهم المنتجات المستوردة فهي: المنتجات الغذائية ٧,٨٨٪، المنتجات النباتية ٦,٤٧٪، المنتجات الحيوانية ٣,٩٣٪، الزيوت النباتية ٠,٨٧٪ .

وبالنسبة لأهم شركاء لبنان التجاريين في مجال المستوردات فهم: إيطاليا ١٢,٩٧٪، الولايات المتحدة ١٠,٦٧٪، ألمانيا ٨,٤١٪، فرنسا ٧,٥٥٪، سويسرا ٤,٧٦٪، اليابان ٣,٩٥٪، المملكة المتحدة ٣,٨٣٪، السوق الأوربية المشتركة ٣,٣٩٪، الصين ٣,٣٢٪، سورية ٣,٢٥٪.

أما بالنسبة لأهم شركاء لبنان التجاريين في مجال الصادرات فهم: الإمارات ٢٩,٣٦٪، السعودية ١١,٢٨٪، سورية ٨,٣٦٪، فرنسا ٦,٠٦٪، الكويت ٣,٩٦٪، الولايات المتحدة ٣,٧٨٪، الأردن ٣,٥٩٪، مصر ١,٩٤٪.

٠٨ ميزان المدفوعات :

توضح آخر المعلومات المتاحة أن العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد بلغ حوالي ٥,٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ بنسبة للناتج المحلي الإجمالي بلغت ٥٩٪ مقارنة بعجز بلغ حوالي ٤,٥ بليون دولار عام ١٩٩٤ بنسبة ٥٢,٣٪ للناتج المحلي الإجمالي . وبهذا يكون العجز في الحساب الجاري قد واصل ارتفاعه من حوالي ٣,٤ بليون دولار عام ١٩٩٣ بنسبة ٤٤,٦٪ . وعلى الرغم من ارتفاع نسبة العجز هذه إلا أنها يجب أن تفسر بأنها تعكس الحالة الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد اللبناني والتي تتميز بالجهود المبذولة من أجل إعادة اعمار البلد .

٠٩ الديون الخارجية :

بالرغم من التحسن الذي حصل في مجال العجز المالي للدولة، فإن الحجم الصافي للمديونية العامة للدولة ارتفع بمعدل ملحوظ بلغ ٤٧,٩٪ عام ١٩٩٥ ليصل إلى نحو ٧,١ بليون دولار أي ما يمثل نحو ٨١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٦٠٪ عام ١٩٩٤. وهذا النمو التوسعي في الدين العام عائد بصفة رئيسية إلى ازدياد أرقام الفوائد المدفوعة على الدين إذ شكلت هذه الفوائد ما نسبته ١٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ مقابل ٩,٥٪ عام ١٩٩٤ .

إلى ذلك، يبدو أن التمويل الخارجي للعجز المالي الحكومي اخذ في لعب دور متصاعد في زيادة فاتورة المديونية العامة. ففي حين ارتفعت القيمة الصافية للدين الداخلي بمعدل قارب ٤٥٪ بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، نرى أن الدين الخارجي (الذي تتراوح فوائدة بين ٥-١٠٪ سنويا) ارتفعت أرقامه بمعدل قارب ٦٢,٥٪ خلال الفترة المذكورة. ويعود السبب الأول والرئيسي في زيادة فاتورة المديونية الخارجية للبنان إلى استخدامه الإصدار الثاني من

سندات الخزينة بالعملة الأجنبية وقيمته ٣٠٠ مليون دولار، ليبلغ بذلك حجم إصدارات اليورودولار اللبنانية بنهاية عام ١٩٩٥ (٧٠٠) مليون دولار، مما يعكس رغبة الدولة في دخول أسواق التمويل الدولي للحصول على موارد مالية لدعم جهود إعادة الاعمار والإنماء الاقتصادي وبذلك تكون حصة الدين الخارجي من مجمل الدين قد ارتفعت من ١٦,٧٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٨,٣٪ عام ١٩٩٥ وباتت تمثل نحو ١٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ مقابل ١٠٪ عام ١٩٩٤ .

١٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

بالرغم من المستوى المرتفع للعجز التجاري، فإن الاقتصاد اللبناني شهد تدفقا واسعا لرؤوس الأموال من الخارج تقدر بنحو ٦,٢ بليون دولار عام ١٩٩٥ وبزيادة طفيفة قاربت ١,١٪ عن عام ١٩٩٤، بحيث ساهم هذا التدفق المالي في إحداث فائض في ميزان المدفوعات بلغ حوالي ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ مقارنة مع فائض قدره ١١٣٠ مليون دولار عام ١٩٩٤. وقد تكونت مصادر هذا التدفق المالي خلال عام ١٩٩٥ من الإصدار الثاني لسندات اليورودولار بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، والاستثمارات العربية في قطاع العقارات المقدرة بأكثر من بليوني دولار، وفي قطاع الصناعة والمقدرة بحوالي نصف بليون دولار . وفي سندات الخزينة والمقدرة نحو ٦٠٠ مليون دولار، وعودة بعض الأموال أو الودائع الاغترابية والمقدرة قيمتها بحوالي بليون دولار، فضلا عن حصول لبنان على قروض خارجية من مؤسسات تمويل عربية وعالمية وحكومات عربية وأجنبية .

وقد أدت هذه التدفقات المالية المتنوعة إلى تمكين مصرف لبنان من إعادة بناء احتياطه من العملات الأجنبية ، وساهمت في تعزيز قيمة النقد اللبناني وذلك على الرغم من ارتفاع وتيرة التضخم نسبيا خلال العام ١٩٩٥، كما وفرت فرصا مناسبة لتوسيع نطاق السوق المالية اللبنانية .

١٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الصناعة :

في قطاع الصناعة، يلاحظ أن الدولة تعير اهتماما بالغا لقضية تعزيز الاستثمار الصناعي وذلك عبر العمل على تشجيع إقامة المصانع الجديدة برساميل كبيرة نسبيا من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية وبالتالي تنويع بنية التصدير اللبناني من المنتجات الصناعية،

بالإضافة إلى الاستمرار في سياسة حفز المصانع القائمة على استيراد آخر المستحدثات في مجال الآلات الصناعية اللازمة لدفع عجلة النمو الصناعي في البلاد . وفي هذا الإطار، فقد ازداد عدد المصانع الجديدة في لبنان من ٤١٥ مصنعا عام ١٩٩٤ إلى أكثر من ٤٥٠ مصنعا عام ١٩٩٥ وبزيادة في رساميلها من ٥٢,٣ مليون دولار إلى ٦٥ مليون دولار خلال الفترة ذاتها . كما توسع حجم استيراد لبنان من الآلات الصناعية من ١٥٧,٤ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ١٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ .

٢٠١١ قطاع الزراعة :

وفي قطاع الزراعة، تعمل الدولة جاهدة على تعزيز وضعية هذا القطاع الذي أخذت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تزداد عاما بعد عام . إذ يلاحظ أن الحكومة قد أفادت هذا القطاع عبر تطبيق روزنامة زراعية مرنة سنويا، تمنع بموجبه استيراد بعض المنتجات لفترات معينة عندما يكون هناك فائض من الإنتاج المحلي لهذه المنتجات وبما يشجع على تصريف المنتجات الفائضة عبر التصدير وجنى عائدات بالعملة الصعبة . كما تسمح هذه الروزنامة باستيراد بعض المنتجات عندما يكون هناك نقص في محاصيلها الوطنية خلال فترات معينة، بحيث تمنع بذلك أي ارتفاع غير مبرر في أسعار المنتجات الزراعية. ولذلك يتبين أن أسعار المنتجات الزراعية عموما لم ترتفع بشكل يذكر خلال الأعوام القليلة الماضية بفعل السياسة المدروسة للحكومة في دعم القطاع الزراعي . كما أخذت الحكومة تعتمد وبشكل مكثف على الأساليب الحديثة للري من أجل تقليل اعتماد المحاصيل الزراعية على الأمطار المتذبذبة .

٣٠١١ قطاع البناء والعقارات :

لا يزال قطاع البناء والعقارات يشهد توسعا في نشاطه العام، بفعل زخم حركة الاستثمار فيه، حيث ازدادت مساحات البناء المرخصة بما نسبته ٥٣,٨٪ عام ١٩٩٥ مقابل ٢٩٪ عام ١٩٩٤، وارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٢٪ عام ١٩٩٥. هذا وتقدر قيمة الاستثمارات الموظفة سنويا في هذا القطاع الحيوي بما لا يقل عن بليوني دولار، معظمها تابعة لمستثمرين عرب وتحديدا الخليجيين منهم . والمتابع لحركة العقارات والبناء يلاحظ بأن تنفيذ المساحات المرخصة للبناء هي في ازدياد ملحوظ حيث ارتفعت تسليمات الإسمنت من شركات الترابة الوطنية (وهذا مؤشر على حجم التنفيذ الفعلي لمساحات البناء) بنسبة تقارب ٢٢٪ لتبلغ نحو ٤,٣ مليون طن عام ١٩٩٥ مقارنة

بزيادة في هذا التسليمات مقدارها ١٢٪ عام ١٩٩٤ . كما ازداد حجم الرسوم العقارية المحصلة عن تسجيل العقارات خلال العام ١٩٩٥ لتبلغ حوالي ١٤٠ مليون دولار مقابل ١٢٠ مليونا عام ١٩٩٤ .

٤٠١١ قطاع الخدمات :

يحظى قطاع الخدمات (الخدمات المالية بصفة خاصة) بقدر وافر من عناية الحكومة اللبنانية كونه المساهم الأكبر في تكوين الناتج الداخلي (٣٠٪ تقريبا حصة الخدمات المالية) . وفي هذا المجال، يلاحظ اتخاذ الحكومة لمجموعة من الإجراءات الرامية إلى تطوير قطاعات التجارة والنقل والصيرفة لا سيما لجهة العمل على إنشاء مناطق تجارة حرة وبعث المناطق الصناعية وتحديث شبكة النقل بفروعه المختلفة وإدخال أدوات مالية جديدة إلى سوقي النقد ورأس المال. وتبعا لذلك، فقد توسع حجم التجارة الخارجية بنسبة ٧,٥٪ عام ١٩٩٥ (٨,٢٪ عام ١٩٩٤)، وتزايدت أرقام العائدات الجمركية بنسبة ٧٦,٢٪ (٢١,٥٪) تبعا لتوسع حركة مرفآت بيروت من ٣٣٧٦ باخرة عام ١٩٩٤ إلى ٣٥٠٠ باخرة عام ١٩٩٥ وكذلك حركة مطار بيروت الدولي من ١,٥ مليون مسافر إلى ١,٧ مليونا خلال الفترة ذاتها، وموجودات المصارف التجارية ارتفعت بمعدل ٢٢,٤٪ (٣٣,٦٪) خلال العامين المذكورين وكذلك تمويلها للاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته بنسبة ٣٠٪ ليبلغ حوالي ٦,٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ وودائعها بنسبة ٣٤٪ لتبلغ نحو ١٦,٥ بليون دولار في العام ذاته .

(١٧)
تقرير مناخ الاستثمارفي
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
لعام ١٩٩٥

(١٧)
تقرير مناخ الاستثمارفي
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
لعام ١٩٩٥ .

٠١ مقدمـــة :

شهد عام ١٩٩٥ تطورات اقتصادية هامة رغم الحصار المفروض على الجماهيرية . فقد شهدت أغلب القطاعات الاقتصادية زيادات ملحوظة في الإنتاج وخاصة قطاعا الزراعة والخدمات . كما قامت الحكومة بوضع وتنفيذ سياسات مالية ونقدية هامة ، كان لها الأثر الإيجابي على مختلف مكونات الاقتصاد القومي .

كما شهد العام نشاطات سياسية وتجارية قامت بها الجماهيرية مع عدة دول عربية ، حيث أسفرت اجتماعات اللجنة العليا الليبية التونسية للمتابعة ، التي انعقدت بتونس في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر، عن توقيع الاتفاق التكميلي لاتفاقيات إنشاء شركة الاستكشاف والاستغلال المشترك والخدمات النفطية ، كما أصدرت اللجنة التنفيذية المشتركة مع الجزائر في ختام اجتماعات دورتها التاسعة التي انعقدت بالجزائر في أواخر شهر تموز/يوليو عدة قرارات لتنمية التبادل التجاري وتنشيط الغرفة التجارية المشتركة وتسهيل الإجراءات الجمركية والإدارية والمصرفية في مجال انسياب السلع والبضائع ذات المنشأ الوطني . والى جانب ذلك جاء اجتماع اللجنة العليا الليبية التشادية المشتركة في أوائل شهر سبتمبر بطرابلس دليلا على انتهاء الأزمة التي كانت قائمة في العلاقات السياسية بين البلدين .

وفيما يخص العقوبات المفروضة على ليبيا منذ عام ١٩٩٢، أبقى مجلس الأمن بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٢ على تلك العقوبات ، وذلك على الرغم من بروز خلافات بين الولايات المتحدة من جهة وبريطانيا وفرنسا وروسيا من جهة أخرى حول مستقبل العقوبات ، إلا أن هذا الخلاف أسفر عن نتيجة مفادها أن واشنطن اضطرت للتخلي عن محاولاتها الرامية إلى توسيع دائرة العقوبات الاقتصادية لتشمل الحظر النفطي ، لذا فقد جرى تجديد العقوبات

كما هي . هذا وتشير بعض التقديرات إلى أن الخسائر المترتبة على الحصار الاقتصادي الدولي قد بلغت حوالي ٤٠٥ بليون دولار كان نصيب القطاع الزراعي منها حوالي بليون دولار .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

رغم الاختناقات الاقتصادية الناجمة عن الإجراءات الدولية المفروضة على ليبيا ، فلا يزال الاقتصاد الوطني يحقق معدلات متزايدة (نمو الناتج المحلى مقوما بالأسعار الجارية بلغ ٣٪ عام ١٩٩٤) ويوجهها نحو الإنفاق الاستثماري ، خاصة في مجال نقل المياه العذبة المتمثلة في مشروع النهر الصناعي العظيم والاستثمارات الخاصة باستعمال هذه المياه لأغراض الزراعة والاستهلاك المباشر ، وكذلك في تطوير قطاع النفط والغاز وتوليد الطاقة الكهربائية وتوسيع الطاقة الاستيعابية لإنتاج الحديد والصلب ، وتحسين شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتطوير وصيانة المصانع القائمة ، والتوسع الرأسي في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني ، كما حقق قطاع الخدمات خاصة في مجال النقل والتجارة الداخلية نموا استثماريا واضحا خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ .

وفيما يتعلق بمؤشر التضخم ،فانه رغم عدم توفر رقم محدد لهذا المؤشر ، إلا أنه من الملاحظ خلال عام ١٩٩٥ تنامي معدلات التضخم نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات . وتعزى ظاهرة التضخم إلى الآثار الناتجة عن الاعتماد الكبير في تمويل الإنفاق العام على الاقتراض من القطاع المصرفي ، والى عدم التوازن بين الإنتاج المحلى والطلب على السلع ، فضلا عن الاختناقات الملحوظة في سياسات التسويق والتوزيع الداخلي وفى تنظيم التجارة الخارجية وإجراءات الاستيراد .

٠٣ السياسة المالية :

صدر قانون الميزانية للسنة المالية ١٩٩٥ بتاريخ ١٩٩٥/٧/٤ وتم اعتماد الميزانية من قبل مؤتمر الشعب العام بإجمالي إيرادات قدرها ٤٣٧٨ مليون دينار وإجمالي مصروفات بلغت ٤٩١٨ مليون دينار وبذلك يكون العجز ٥٤٠ مليون دينار .

وقد بلغت الإيرادات المحصلة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ما يقرب من ٣٣١٨ مليون دينار مقارنة بالإيرادات التقديرية لنفس الفترة (٣٦٤٨ مليون دينار) ، وبهذا يكون المحقق قد قل عن المستهدف بـــ ٣٣٠ مليون دينار . ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع

الإيرادات الفعلية لقطاع الأعمال ، وقطاع الضرائب والرسوم الجمركية .

ومن جهة أخرى بلغ إجمالي المصروفات الفعلية خلال الفترة ذاتها ٣٩٨٦ مليون دينار ، بينما كانت المصروفات التقديرية تساوى ٤٠٩٨ مليون دينار وبالتالي يكون المحقق قد قل عن المخطط بـ ١١٢ مليون دينار نتيجة للنقص الحاصل في المخصصات الفعلية للبرنامج الثلاثي وسداد الدين العام .

٤٠ السياسة النقدية :

إن أهم معالم التوجه العام لسياسة مصرف ليبيا المركزي هي استخدام إيرادات النقد الأجنبي أولا بأول في إنفاقها على الأوجه المختلفة وتغطية التزامات الجماهيرية وفقا للقرارات الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة .

وحدد المصرف أوجه الإنفاق للنقد الأجنبي في مخصصات البرنامج الاستيرادي و مصروفات النفط والغاز و مصروفات التحول (تشمل جهاز تطوير المراكز الإدارية وجهات أخرى) ومشروع النهر الصناعي العظيم واستثمار مياهه و التحويلات المباشرة و سداد الالتزامات السابقة .

وفيما يتعلق بالمصارف التجارية فقد بلغ رصيد الأموال التي تقوم باستثمارها في النشاط الاقتصادي حتى نهاية أيلول/سبتمبر لعام ١٩٩٥ حوالي ٦١٨٢,٩ مليون دينار ، وبلغ إجمالي قيمة الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية في شكل حسابات جارية ولأجل وتوفير خلال نفس الفترة حوالي ٥٤٢٣,٦ مليون دينار مقابل ٤٨٤٦ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٤ بزيادة بلغت نسبتها ١١,٩٪ . وبلغت الحسابات الجارية نحو ٤١٠٢,٤ مليون دينار أي بنسبة ٧٥,٦٪ من إجمالي الودائع . وبلغ رصيد إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية للقطاعات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة حوالي ٣٤٦٨ مليون دينار مشكلة بذلك نسبة قدرها ٦٣,٥٪ من إجمالي موارد المصارف التجارية .

ووفقا لقانون المصارف والنقد والائتمان الذي صدر عام ١٩٩٣ ، فقد باشرت اللجان التأسيسية للمصارف الأهلية في إجراءات تأسيس بعض المصارف ، حيث تم إبرام عقود تأسيس عشرين مصرفا أهليا ، وقد صدر الإذن بمباشرة النشاط لعدد منها .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

أستمر مصرف ليبيا المركزي في سياسة أسعار الصرف الرسمية الثابتة بهدف المحافظة على استقرار أسعار السلع والخدمات ، إلا أنه من الملاحظ أن العديد من السلع المستوردة من قبل القطاع الخاص تباع بأسعار لا تتناسب وأسعار الصرف الرسمية . ومن جانب آخر أستمر انخفاض سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازية ، مما حدا بالمؤتمرات الشعبية الأساسية أن تدرج ضمن جدول أعمالها للدورة القادمة دراسة كيفية العمل على حماية الدينار الليبي من التدهور أمام العملات الأخرى .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

لاتزال إدارة الاقتصاد الليبي تخضع للتوجيه الاقتصادي المركزي وتعتمد على قطاع الدولة في مجال المبادرات الاقتصادية بما في ذلك تحديد المجالات التي يمكن أن يخوضها القطاع الخاص . ومن ثم فلم يتبلور حتى الآن اتجاه نحو التحرير الاقتصادي العام بما في ذلك تحرير قطاع المعاملات المالية والنقدية والذي تشتمل أهم إجراءاته المؤسسية على تطوير سوق للأسهم والسندات .

٠٧ التجارة الخارجية :

توضح المعلومات المتاحة أن إجمالي الصادرات الليبية قد بلغ حوالي ٩,٣ بليون دولار مسجلا بذلك معدلا للنمو بلغ حوالي ٦,٩٪ عما كان عليه عام ١٩٩٤ حيث بلغ إجمالي الصادرات ٨,٧ بليون دولار . هذا وقد شكلت الصادرات غير النفطية حوالي ٣,٦٪ من إجمالي الصادرات . ويعزى هذا التطور الإيجابي في أداء الصادرات إلى تحسن أسعار النفط في السوق العالمي من ناحية وإلى ارتفاع إنتاج النفط الخام من ناحية أخرى . وتوضح المعلومات المتاحة أن الفائض في الميزان التجاري قد ازداد بنسبة ٥٤٪ من ١,٣ بليون دولار عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٢ بليون دولار عام ١٩٩٥ عاكسا بذلك التطورات الإيجابية لنمو الصادرات واستمرار سياسة برمجة الاستيراد .

٠٨ ميزان المدفوعات :

توضح المعلومات المتاحة أن ليبيا قد تمكنت من القضاء على العجز في ميزان المدفوعات والذي بلغ حوالي ٣٢٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤ بنسبة ٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحققت فائضا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات قدر بحوالي ٤٥٠ مليون دولار عام

١٩٩٥ . ويأتي هذا التحسن في الأداء الخارجي للمعاملات الاقتصادية الليبية نتيجة لتحسن أسعار البترول العالمية ولزيادة الإنتاج النفطي .

٠٩ الديون الخارجية :

توضح المعلومات المتاحة أن ديون ليبيا الخارجية قد انخفضت من حوالي ٤.٩ بليون دولار (حوالي ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٤.٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة (الأونكتاد) أن متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ليبيا قد بلغ ١٣٧ مليون دولار في السنة خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤ . وكانت هذه التدفقات قد أخذت في الارتفاع خلال العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢ لتصل في عام ١٩٩٣ إلى حوالي ١٤١ مليون دولار في السنة انخفضت بعدها إلى ١٣٥ مليون دولار في السنة عام ١٩٩٤ . هذا وتشير المصادر إلى أن عام ١٩٩٥ ربما حافظ على نفس مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي سادت في العام الماضي .

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع النفط :

تدفقت أولى دفعات النفط الخام من الجوف البحري لخليج سرت الليبي ، عبر منصات شركة "أجيب" الإيطالية للبترول خلال الشهرين الأخيرين من عام ١٩٩٥ ، تأكيدا لموقع إيطاليا كأكبر شريك نفطي لليبيا . ومن المتوقع أن يصل الإنتاج أولا إلى نحو ٨٠ ألف طن من الخام سنويا كمرحلة أولى ثم تزداد الكمية بعد ذلك في المراحل اللاحقة من عملية إنتاج ضخمة وطويلة الأجل . والجدير بالذكر أن هذا الإنتاج جاء في وقته المحدد بالصفقة المعروفة بـ (إسيا-٩٣) بين إيطاليا والجماهيرية .

ومن جهة أخرى أعلنت الشركة الكندية "كانيديان انترناشيونال بتروليوم كوربوريشن" أنها اكتشفت حقلا نفطيا في ليبيا يقدر الاحتياطي فيه بأكثر من ٥٠٠ مليون برميل من النفط الخام .

و تم بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ افتتاح خط نقل الغاز الطبيعي من حقل أبي الطفل لخط نقل الغاز الساحلي الذي يغذي العديد من المنشآت والمصانع والمرافق الممتدة من مدينة البريقة حتى الخمس بطول ١٠٧٢ كيلومتر مربع كمرحلة أولي وبمعدل ٣٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم . وتفيد مصادر الطاقة الإيطالية أن لدى ليبيا مخزونا مؤكدا من الغاز الطبيعي بمقدار ٢٥٠ بليون متر مكعب .

٢٠١١ قطاع الزراعة :

يحظى قطاع الزراعة باهتمام متميز باعتباره أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تم استصلاح واستزراع أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية وخلق فائض للتصدير ، كما تم وضع برامج في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تشجيع استقرار المزارعين في أراضيهم وتنمية وتطوير المساحات المستغلة ، كما تهدف إلى إقامة صناعات تحويلية تعتمد على المنتجات الزراعية ، والى حماية الموارد الطبيعية .

وفي مجال تنمية الثروة الحيوانية تم إنشاء لجنة شعبية عامة للثروة الحيوانية تتبعها عدة مشاريع متخصصة في تربية الأبقار والأغنام والإبل والدواجن . واستمر العمل على تنمية وتحسين مساحة الأراضي الرعوية التي تقدر بحوالي ١٣ مليون هكتار وتطوير قطاع الصحة البيطرية من خلال المستوصفات والوحدات البيطرية في مختلف المناطق .

ومن أهم المستجدات في قطاع الزراعة خلال العام توزيع شهادات الانتفاع بالألف مزرعة الأولى المروية بمياه النهر الصناعي العظيم على ألف أسرة في المنطقة الممتدة من بنغازي حتى النوفلية ، وتدخل هذه المزارع في إطار مشروعين زراعيين أولهما مساحته ألف هكتار خصص للمزارع القائمة عليه ٨,٨ مليون متر مكعب من المياه سنويا لري محاصيل الحبوب والأعلاف والخضر والفواكه والنخيل . أما المشروع الثاني فيغطي مساحة ٢٠٠٠ هكتار وخصص للمزارع القائمة عليه ١٦,٢ مليون متر مكعب من المياه سنويا ، وقد تم بالمشروعين شق ١٠٤ كيلومتر من الطرق وتنفيذ ١٦ كيلومتر من قنوات مياه الأمطار وتركيب ١٠٠ كيلومتر من الأنابيب .

ومن جهة أخرى وقعت الجماهيرية اتفاقا مع السودان يقضي بتملكها (٤٠٠) مزرعة في مشروع زراعي في أطراف العاصمة السودانية (مشروع سندس) تبلغ مساحتها ثلاثة

آلاف فدان وتبلغ القيمة الإجمالية للمزارع ٢,٧٤ مليون دولار .

٣٠١١ قطاع الصناعة :

شهد قطاع الصناعة والمعادن خلال عام ١٩٩٥ افتتاح سبعة مصانع جديدة بلغت تكلفتها الإجمالية حوالي ٣٤ مليون دينار، وقدر عدد المنتجين الذين سيتولون تشغليها بأكثر من ٦٠٠ منتج، واشتملت المصانع التي تم تدشينها خلال العام على مصنعين للمكرونة بتكلفة بلغت ٧,٢ مليون دينار ومصنع لكل من الأثاث (٣,٤٢ مليون دينار) والمسير (مليون دينار) والنسيج (١٣,٣٦ مليون دينار) وسخانات المياه (٧,٢٦ مليون دينار) ومجاهير الصوت ١,٨٣ مليون دينار) .

٤٠١١ قطاع الخدمات :

تركزت مشروعات الخدمات الجديدة التي بدأ تشغيلها عام ١٩٩٥ في مجالين هما الخدمات الهاتفية والكهرباء .ففي مجال الخدمات الهاتفية تم افتتاح مقسمات هاتفية جديدة بطرابلس بسعة إجمالية قدرها ٢٥ ألف خط وافتتاح منظومة طرابلس للمقسمات الهاتفية الإلكترونية الحديثة بسعة ٤٠ ألف خط ، كما بدأ تشغيل منظومة الاتصالات الهاتفية الجديدة بمدينة بنغازي بسعة ٢٢ ألف خط ، و تشغيل المقسم الهاتفي الجديد بمدينة سبها بسعة ٢٠ ألف خط و تشغيل مقسم الاتصالات والمكالمات الدولية الذي يضم ١٥ مقصورة للاتصالات الدولية بجميع أنحاء العالم . كما تم التوقيع بتاريخ ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٥ على عقد تنفيذ المرحلة الأولى لمنظومة اتصالات الهاتف المتنقل بسعة ٢٦٠٠٠ خط، على أن يتم تنفيذ هذه المرحلة خلال ثمانية أشهر .

وفي مجال خدمات الكهرباء تم افتتاح محطة جنوب طرابلس الغازية لتوليد الكهرباء وبها ٥ وحدات توليد بطاقة ١٠٠ ميجاوات للوحدة ، ومحطة الخمس الغازية وبها ٤ وحدات توليد بطاقة ١٥٠ ميجاوات للوحدة ، ومحطة شمال بنغازي الغازية وبها ٣ وحدات توليد بطاقة ١٥٠ ميجاوات للوحدة ، ومحطة الزويتينة الغازية وبها ٤ وحدات توليد بطاقة ٥٠ ميجاوات للوحدة. وقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذه المحطات ٢٤٨ مليون دينار .

٠١٢ التطورات التشريعية :

شهد عام ١٩٩٥ تطورات تشريعية هامة كان من بينها صدور القانون رقم ٢ لعام ١٩٩٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لعام ١٩٩٣ بشأن المصارف والنقد والائتمان ، حيث شمل التعديل المادة الثالثة والخمسين التي كانت تنص على أن "يشترط في المصارف التجارية أن تتخذ شكل شركة مساهمة ليبية لا يقل رأس مالها المكتتب فيه عن عشرة ملايين دينار" ، بحيث أصبح الحد الأدنى المشار إليه بعد التعديل ثلاثة ملايين دينار . وتلا ذلك صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٢٢١ لعام ١٩٩٥ بإقرار بعض الأحكام في شأن شركة الاستثمار الوطني بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر لعام ١٩٩٥ ، الذي أجاز للمساهمين في المصارف الأهلية تغطية جزء من قيمة اكتتاب كل منهم في رأس مال المصرف الأهلي من المبالغ المساهم بها في رأس مال شركة الاستثمار الوطني طبقا للقانون رقم (١) لعام ١٩٨٦ بشأن مساهمة الليبيين في الشركات العامة ووفقا للأسس والضوابط الواردة في القرار .

وشهد العام إعادة صياغة مشروع قانون الاستثمار الجديد من قبل لجنة متخصصة بالإدارة العامة للقانون ، وتم إدراجه ضمن بنود جدول أعمال دورة المؤتمرات الشعبية الأساسية التي ستنعقد في الشهر الأول من عام ١٩٩٦ .

(١٨)
تقرير مناخ الاستثمار
في جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٩٥

(١٨)
تقرير مناخ الاستثمار
في جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة:

شـــهد عـام ١٩٩٥ اتخـاذ عدد من الإجـراءات بهدف تدعيم واسـتكمال مسـيرة الإصلاح الاقتصادي خلال مرحلتهـا الثانيـة. فاسـتمرت سياسـات ترشـيد الإنفاق الحكومي وتعزيز الإيرادات العامة . ولقد صدرت خـلال العام اللائحة التنفيذيـة لقانون الضرائب على الدخل (الضريبة الموحدة) وتلك الخاصة بقانون فرض ضريبة على مرتبات العاملين بالخارج .

كذلك صدرت القواعد التنفيذية الخاصة بـإصدار التعريفة الجمركية المنسقة . ومن ناحية أخرى ألغيت الرسـوم التي كانت تتقاضاهـا الهيئة العامة للاسـتثمار مقابل الموافقـة المبدئية على المشروعات الاسـتثمارية . وأعفيت المشـروعات الخاصة التـي يبلغ رأسمالها ٥٠ مليون جنيه وتقام في الصعيد أو الوادي الجديـد من الموافقة المسبقة لهيئـة الاستثمار . ولقد تقرر أيضـا تخفيض مقدم ثمـن الأراضي للمشـروعات الصناعيـة وإعطائهـا فـترة سـماح سـنتين والسـداد على خمسـة أقساط سـنوية. ولقد صدر قـانون التأجير التمويلي وتم تعديل قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر .

ولقد ألغيت ضريبـة الدمغـة النسـبية على الأوراق الماليـة وخفضت رسـوم إصدار الأوراق المالية إلى النصف . وتم اختصار عدد المستندات المطلوبة لتأسيس الشركات إلى ٣ بدلا من ١٧ . كذلك صـدر قـانون سـندات الخزانـة المصريـة، رقم (٤) والذي يخـول وزير الماليـة في إصدار سـندات على الخزانة المصريـة تصدر على دفعات فـي حدود ١٥ بليون جنية وتطرح للاكتتـاب العام وتقيد بالجداول الرسـمية لبورصـة الأوراق الماليـة . وقد صدرت في نيسان/ أبريل ١٩٩٥ الدفعة الأولى منها بقيمة ٣ بليون جنية ومدتها ٥ سنوات .

ومـن أهم الإجراءات التي اتخذت في مجال تنظيم وضبط الأسـواق، تم إنشاء مجلس دائم لحماية المسـتهلك كما صدرت خلال السنة بعض التشريعات لقمع الغش التجاري والتدليس

وحظر تداول السلع مجهولة المصدر و/ أو المخالفة للمواصفات .

كذلك تقرر تنفيذ برنامج إصلاح إداري بهدف رفع العائد الاقتصادي لشركات قطاع الأعمال ومواكبتها لنظم التكنولوجيا الحديثة استمرارا في إصلاح الهياكل التمويلية لهذه الشركات من أجل الاستمرار في تنفيذ برنامج التحول للقطاع الخاص . ولقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج في نيسان/أبريل ١٩٩٥ .

٠٢ الأداء الإقتصادي :

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبأسعار ١٩٩٢/٩١ من ١٣٩,٦٢٢ بليون جنيه للسنة المالية ١٩٩٤/٩٣ إلى ١٤٦,١٣١ بليون جنيه للسنة المالية ١٩٩٥/٩٤ محققا نموا بمعدل ٤,٧٪ خلال السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٣,٩٪ خلال العام ٩٣/ ١٩٩٤ وهو ما يفوق ضعف معدل نمو السكان البالغ ٢٪ خلال العام ١٩٩٤/٩٣ مما يشير إلى تحسن في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . وترجع الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي أساسا إلى النمو المحقق في قطاعات الخدمات الإنتاجية (٥٪ مقابل ٢,٥٪) والخدمات الاجتماعية (٥,١٪ مقابل ٣,٩٪) حيث تراجع معدل نمو القطاعات السلعية إلى ٣,٤٪ مقابل ٤,٩٪ عام ١٩٩٤/٩٣ متأثرا بتراجع معدل نمو القطاع الزراعي إلى ٢,٩٪ عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٣,٨٪ في ١٩٩٤/٩٣ . ويلاحظ تزايد نصيب القطاع الخاص إلى ٦٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٦١,٧٪ في ٩٣/ ١٩٩٤ .

٠٣ السياسة المالية :

استمرت السياسة المالية المتبعة في تحسين أوضاع الموازنة العامة للدولة . ففي جانب النفقات استمرت الجهود لترشيد الإنفاق الجاري وقصر الإنفاق الاستثماري على الخدمات العامة والبنية الأساسية . أما في جانب الإيرادات فلقد ازداد الاعتماد على ضريبة المبيعات والضرائب على الدخل والأرباح اكثر منه على التجارة الخارجية . وتتجه سياسة تمويل العجز الكلي نحو الاعتماد على الموارد المحلية بالدرجة الأولى .

وطبقا للبيانات المبدئية، فلقد بلغ الإنفاق العام الفعلي للسنة المالية ١٩٩٥/٩٤ حوالي ٥٨,١٩٧ بليون جنيه (منها ٤٧,٤ بليون جنيه نفقات جاريه، و ١٠,٨ بليون جنيه نفقات استثمارية) مقابل ٥٦,٢٦٤ بليون جنيه في السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ محققا بذلك نموا قدره

٣,٤٪ . ولقد تراجعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٨,٣٪ في ٩٣/ ١٩٩٤ إلى ٣٥,٩٪ في ١٩٩٥/٩٤ .

كما بلغ إجمالي الإيرادات المحققة ٥٥,٥٠٨ بليون جنيه في ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٥٢,٥٦٧ بليون جنيه في ١٩٩٤/٩٣ بزيادة قدرها ٥,٦٪ . ولقد بلغت نسبة الإيرادات المحصلة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٤,٣٪ في ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٣٥,٨٪ في ١٩٩٤/٩٣. واستمرت الإيرادات الضريبية للحكومة المركزية لتمثل جل الإيرادات العامة حيث بلغت ٣٤ بليون جنيه أو ٦١,٢٪ من إجمالي الإيرادات في ١٩٩٥/٩٤ .

وترتيبا على ذلك فقد بلغ العجز الكلي المبدئي ٢,٦٨٩ بليون جنيه في ١٩٩٥/٩٤ بزيادة طفيفة عن العجز الكلي المقدر (٢,٥ بليون جنيه) وبما يقل عن العجز الكلي المحقق في ٩٣/ ١٩٩٤ وقدره ٣,٦٩٧ بليون جنيه بنسبة ٢٧,٣٪ تقريبا . وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فإن العجز الكلي في ١٩٩٥/٩٤ يمثل ١,٦٪ مقابل ٢,٥٪ في ١٩٩٤/٩٣. ولقد تم تمويل العجز الكلي في ١٩٩٥/٩٤ بالكامل باستخدام موارد محلية بجانب أجراء تسديدات محلية وخارجية . ويمثل ذلك تحسنا بالمقارنة بالعام المالي السابق ١٩٩٤/٩٣ حيث تم تمويل ٨٦,٥٪ من العجز محليا واستخدمت موارد خارجية لتمويل ١٣,٥٪ الباقية .

بلغ إجمالي الدين العام المحلي ١٣٤,٧ بليون جنيه في نهاية السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ بزيادة ١٠,٧ بليون جنيه (٨,٦٣٪) عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣. ولقد بلغت خدمة الدين العام المحلي على الحكومة والهيئات العامة ١٣,١ بليون جنيه منها ١١,٢ بليون جنيه تمثل فوائد الدين و ١,٩ بليون جنيه للأقساط، وذلك مقابل ١٨,٩ بليون جنيه لخدمة الدين في العام المالي ١٩٩٤/٩٣ .

أما الدين الخارجي فقد بلغ ٣٣ بليون دولار أمريكي في نهاية ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٣٠,٩ بليون دولار في نهاية ١٩٩٤/٩٣ وبزيادة قدرها ٦,٨٪ . ولقد بلغت خدمة الدين الخارجي ١,٩ بليون دولار (مقابل ١,٧٧٩ بليون دولار في ١٩٩٤/٩٣) منها ١,١٣٩ بليون دولار لفوائد الدين و ٧٦١ مليون دولار لأقساطه. وتمثل أعباء خدمة الدين الخارجي نسبة ٣٨,٣٪ من حصيلة الصادرات السلعية .

وبلغ إجمالي أعباء خدمة الدين العام الكلي (محلي + خارجي) نحو ١٨,٧ بليون جنيه وهو ما يمثل ٣٣,٦٪ من إجمالي الإيرادات و ٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٢٤,٨ بليون جنيه في نهاية ١٩٩٤/٩٣ مثلت ٤٧,٢٪ من

إجمالي الإيرادات و ١٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٤٠ السياسة النقدية :

استمر البنك المركزي المصري في توجهه العام لتقييد النمو في العرض النقدي والسيولة المحلية باعتبار أن التحكم في معدلات التوسع النقدي يمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية .

ولقد بلغت الزيادة في الكتلة النقدية خلال السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ حوالي ٣,٤ بليون جنيه، تعود في معظمها إلى نمو النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بمقدار ٢,٥ بليون جنيه بينما اقتصرت الزيادة في الودائع الجارية بالعملة المحلية على ٠,٩ بليون جنيه .

وبالنسبة للسيولة المحلية فقد ارتفعت بمقدار ١٥,٢ بليون جنيه وبمعدل نمو ١١,١٪ في ١٩٩٥/٩٤ مقابل ١٢,٤٪ في ١٩٩٤/٩٣ . ويرجع جل الزيادة في السيولة المحلية إلى نمو شبه النقود بحوالي ١١,٨ بليون جنيه وبمعدل ١٠,٨٪ لتشكل حوالي ٧٩,٢٪ من جملة السيولة المحلية في نهاية السنة المالية ١٩٩٥/٩٤ .

وعلى صعيد العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد فلقد تمثلت بالنسبة للسنة المالية ١٩٩٥/٩٤ في زيادة صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٢,١٢٦ بليون جنيه وصافي الأصول المحلية بمقدار ١٢,٩٩٢ بليون جنيه .

أما بالنسبة للميزانية الموحدة للجهاز المصرفي فقد ارتفعت من ٢١١,١٦٢ بليون جنيه في ١٩٩٤/٩٣ إلى ٢٣٦,٦٦٤ بليون جنيه في ١٩٩٥/٩٤ محققة توسعا قدره ٢٥,٥ بليون جنيه (١٢,١٪ تقريبا) مقابل توسع قدره ١٢,٩ بليون جنيه (٦,٥٪) في العام السابق . ولقد تركزت الزيادة لدى البنوك التجارية التي ارتفع مركزها المالي بمقدار ١٨,٦ بليون جنيه (١٠,٩٪) . وتعكس الزيادة في المراكز المالية للبنوك نمو الودائع لدى البنوك بمقدار ١٧,٣ بليون جنيه (١٢,٤٪) وتصاعد التسهيلات الائتمانية بمقدار ٢٦,٨ بليون جنيه (٣٣,٥٪) .

ولقد ارتفع معدل التضخم خلال السنة المالية ١٩٩٥/٩٤، إلى ٩,٩٪ مقابل ٦,٤٪ في نهاية يونيو ١٩٩٤ . وتوضح مصادر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء أن معدل التضخم لعام ١٩٩٥ قد بلغ ٩٪ مقارنة بمعدل تضخم بلغ ٨,٢٪ للعام

السابق .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

واصل البنك المركزي المصري سياسة التعويم المدار لأسعار صرف الجنيه . وقد صدرت خلال العام ١٩٩٥/٩٤ اللائحة التنفيذية لقانون النقد الأجنبي رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٤ والذي يعد بمثابة نقطة تحول جذرية في نظام الصرف الأجنبي في مصر وبموجبه تم التحرير الكامل لكافة المعاملات مع العالم الخارجي .

وقد حققت المعاملات بسوق الصرف الأجنبي خلال العام المالي ١٩٩٥/٩٤ فائضا بلغ ١,٤ بليون دولار مقابل فائض قدره ٤,٨ بليون دولار خلال العام السابق ١٩٩٤/٩٣ أي بتراجع بلغت نسبته ٧٠,٨٪، ويرجع ذلك إلى أن موارد السوق قد بلغت ١٧,٨ بليون دولار والاستخدامات بلغت ١٦,٤ بليون دولار لترتفع نسبة ما تم استخدامه من موارد السوق إلى ٩٢,٢٪ مقابل ٦٨٪ في العام السابق .

وكان من نتيجة استمرار شراء البنك المركزي لما تعرضه البنوك أو قيامه بالوفاء باحتياجاتها من النقد الأجنبي أن استقر سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال السنة المالية١٩٩٥/٩٤، فبلغ متوسط سعر صرف الدولار ٣٣٩,٧ قرشا في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٥ مقابل ٣٣٩,١ قرشا في نهاية حزيران/ يونيو ١٩٩٤ .

ومع ممارسة شركات الصرافة لنشاطها في سوق الصرف، منذ أربع سنوات فقد ظهر مالها من آثار إيجابية تمثلت في الإسهام في استقرار سعر الصرف من خلال قيامها ببيع وشراء النقد الأجنبي طوال ساعات اليوم مع انتشارها في معظم محافظات الجمهورية .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

شهد عام ١٩٩٥ نشاطا ملحوظا في سوق رأس المال المصرية سواء في مجال التعامل على الأسهم والسندات أو في إصدار أوراق مالية جديدة حيث ارتفعت قيمة الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات خلال عام ١٩٩٥ لتصل إلى ١١,٢٤١ بليون جنيه مقابل ٤,٨٧٩ بليون جنيه عام ١٩٩٤. وبلغت قيمة الأوراق المالية المتداولة نحو ٣,٨٤٩ بليون جنيه مقارنا بنحو ٢,٥٥٧ بليون جنيه عام ١٩٩٤. وتم التعامل على كمية اسهم وسندات متداولة بلغت ٧٢,٢ مليون ورقة مالية مقارنة بنحو ٥٩,٨ مليون ورقة مالية عام ١٩٩٤. كذلك ارتفع عدد العمليات المنفذة خلال العام الماضي لتصل إلى ٤٧٠ ألف عملية مقارنة بنحو ٩٤ ألف

عملية فقط عام ١٩٩٤. وبلغ عدد الشركات التي جرى التعامل على أوراقها عام ١٩٩٥ نحو (٣٥٢) شركة مقارنا بنحو (٣٠٠) شركة عام ١٩٩٤. وبلغ رأس المال السوقي ٢٧,٤٢٠ بليون جنيه عام ١٩٩٥ مقابل ١٤,٤٨٠ بليون جنيه عام ١٩٩٤.

أما عن شركات الأموال التي صدرت موافقات بتأسيسها فقد تضاعف عددها وكذا رأس مالها المصدر فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. فقد ارتفع عدد شركات الأموال الجديدة من ١١٨٨) شركة عام ١٩٩٤ برأس مال مصدر يبلغ ٣٩٤٤ مليون جنيه إلى (٢٣٦٩) شركة عام ١٩٩٥ يبلغ رأس مالها المصدر ٨٨١٦ مليون جنيه .

أما عن إجمالي عدد الشركات التي وافقت مصلحة الشركات على تأسيسها فبلغ (١١٥٣) شركة عام ٩٥ برؤوس أموال ٢٢٣٩ مليون جنيه . وجدير بالذكر أن رئيس هيئة سوق المال قد أكد أن السوق مستعدة لطرح أسهم الخصخصة ولا خوف من ذلك على أسعار الأسهم الموجودة حاليا كما وقد تزايد انفتاح الشركات المغلقة مع تزايد النشاط بالبورصة، فعلى حين جرى التعامل على أوراق (١٢٣) شركة مغلقة عام ١٩٩١ ارتفع عدد الشركات المغلقة التي جرى التعامل على أوراقها عام ١٩٩٥ إلي (٢٢١) شركة .

٠٧ التجارة الخارجية :

حققت حصيلة الصادرات السلعية طفرة في العام المالي ٩٤/١٩٩٥ فبلغت نحو ٤,٩٥٧ بليون دولار مقابل ٣,٣٣٧ بليون دولار في العام السابق ٩٣/١٩٩٤ بزيادة ٤٨,٥٪، في حين اقتصر نمو الواردات على ٢٠,٣٪ لتصل إلى ١٢,٨١٥ بليون دولار ليسفر العام عن عجز بالميزان التجاري بلغ حوالي ٧,٩ بليون دولار خلال ٩٤/١٩٩٥ بالمقارنة بنحو٧,٣ بليون دولار في عام ٩٣/١٩٩٤. وقد أدى ذلك إلى تحسن نسبة تغطية حصيلة الصادرات للمدفوعات عن الواردات من ٣١,٣٪ عام ٩٣/١٩٩٤ إلى ٣٨,٧٪ خلال عام ٩٤/١٩٩٥ . وشكلت الصادرات الزراعية والصناعية نسبة ٥٦٪ من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية بعد أن كانت تقل عن النصف .

أما فيما يتعلق باتجاهات التجارة الخارجية وأهم أسواق الصادرات والواردات، ما زالت دول الاتحاد الأوروبي تمثل العميل الأول لمصر سواء من حيث الصادرات أو الواردات . فقد بلغت الصادرات المصرية إلى دوله نحو ١٩٥٤ مليون دولار في عام ٩٤/١٩٩٥ مقابل ١٢٥٣ مليون دولار في عام ٩٣/١٩٩٤ بما يشكل ٣٩,٤٪ من إجمالي الصادرات في ٩٤/ ١٩٩٥ مقابل ٣٧,٦٪ في ٩٣/١٩٩٤. أما المدفوعات عن الواردات فقد ارتفعت من ٤٢٨٩

مليون دولار في ١٩٩٤/٩٣ إلى ٥٠٦١,٥ مليون دولار في ١٩٩٥/٩٤ مع تراجع طفيف في الأهمية النسبية من ٤٠,٣٪ إلى ٣٩,٥٪ . ومن ثم فقد ارتفع العجز التجاري في معاملات مصر مع دول الاتحاد الأوروبي من ٣,٣٥ مليون دولار في ١٩٩٤/٩٣ إلى ٣١٠٨ مليون دولار في ١٩٩٥/٩٤ .

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية سواء من حيث الصادرات إليها أو الواردات منها فلقد تضاعفت الصادرات إليها من ٧٦٧ مليون دولار في ١٩٩٤/٩٣ إلى ١٥٣٧ مليون دولار في١٩٩٥/٩٤، فارتفعت بذلك الأهمية النسبية لها من ٢٣٪ إلى ٣١٪، أما بالنسبة للمدفوعات عن الواردات فقد بلغت ٤٢٩١ مليون دولار في ١٩٩٥/٩٤ بما يفوق ضعف ما تحقق في ١٩٩٤/٩٣ البالغ ١٨٤٥ مليون دولار أي بنسبة ٣٣,٥٪ في ١٩٩٥/٩٤ مقابل ١٧,٣٪ في ١٩٩٤/٩٣. وتأتي الدول الأفروآسيوية في المرتبة الثالثة حيث ارتفعت الصادرات إليها من ٥١٠,٨ مليون دولار في ١٩٩٤/٩٣ إلى ٦٤٧ مليون دولار في ١٩٩٥/٩٤ بنسبة ١٥,٣٪ و ١٣,١٪ على الترتيب . وبالنسبة للمدفوعات عن الواردات فقد تراجعت من ١٥٨٨,٥ مليون دولار في ١٩٩٤/٩٣ إلى ١٤٨٧ مليون دولار بما يشكل ١٤,٩٪ و ١١,٦٪ خلال العامين على التوالي .

أما التعامل مع الدول العربية فقد ارتفعت الصادرات إليها من ٤٢٥ مليون دولار بمعدل ١٢,٧٪ عام ١٩٩٤/٩٣ إلى ٤٨٤,٤ مليون دولار (٩,٨٪) عام ١٩٩٥/٩٤ . وارتفعت المدفوعات عن الواردات منها من ١٩٠ مليون دولار عام ١٩٩٤/٩٣ إلى ٣٠٥,٤ مليون دولار عام ١٩٩٥/٩٤ .

وبالنسبة لهيكل التركيب السلعي للصادرات فلقد ازدادت أهمية الصادرات الزراعية من ٩,٦٪ عام ١٩٩٤/٩٣ إلى ١٣,٩٪ عام ١٩٩٥/٩٤ بينما تراجعت أهمية السلع الصناعية من ٩٠,٤٪ إلى ٨٦,١٪ . ويعزى جل التغير في هذه الحصص النسبية للصادرات إلى الزيادة الواضحة في قيمة صادرات القطن (٣٠٦,٤ مليون دولار مقابل ٨٤ مليون دولار في ١٩٩٤/٩٣) بحيث قفزت حصة صادرات القطن من ٢,٩٪ إلى ٦,٩٪ من الصادرات الكلية، بينما تراجعت حصة البترول الخام ومنتجاته من ٤٧,٥٪ إلى ٣٦,٦٪ .

أما بالنسبة لهيكل الواردات فلقد حافظت مجموعة الآلات ومعدات النقل على المركز الأول وإن تراجعت حصتها قليلا من ٢٧,٧٪ في ١٩٩٤/٩٣ إلى ٢٧,٦٪ في ١٩٩٥/٩٤. وكذلك استمرت مجموعة الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والنباتية وصناعة الأغذية والمشروبات في المحافظة على المركز الثاني بحصة قدرها ٢٤,٥٪ في ١٩٩٥/٩٤ مقابل

٢٣,٤٪ في ١٩٩٤/٩٣. وجاءت مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط والجلود في المرتبة الثالثة بنسبة ١٥,٧٪ في ١٩٩٥/٩٤ مقابل ١٤,٨٪ في ١٩٩٤/٩٣ وبنفس الترتيب، تليها مجموعة الخشب والورق بنسبة ١٢,٣٪ في ١٩٩٥/٩٤ مقابل ١١,٧٪ في ١٩٩٣/ ١٩٩٤ وتشكل المجموعات الأربعة ١,٨٠٪ من إجمالي قيمة الواردات في ١٩٩٥/٩٤.

٠٨ ميزان المدفوعات :

حققت جمهورية مصر العربية نجاحات ملحوظة في المعاملات الخارجية نتيجة للإصلاحات الاقتصادية المتبعة ، فقد ظل الحساب الجاري موجبا خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ . لكنه أصبح سالبا عام ١٩٩٥ (- ٢,٦ بليون دولار) مقابل فائض قدره ٤٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة الملحوظة في الواردات (٣١٪) التي قد تكون ناتجة عن متطلبات الحركة النشطة للاستثمارات التي شهدتها البلاد خلال العام مما يعني أن هذا التطور يعتبر حالة صحية للاقتصاد المصري .

٠٩ الديون الخارجية :

بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٥ حوالي ٣٣ بليون دولار بزيادة ٢,١ بليون دولار عن رصيده في حزيران/يونيو ١٩٩٤ .

وبلغت المديونية الخارجية للدول أعضاء نادي باريس ٢٧,٢ بليون دولار تمثل ٨٢,٦٪ من إجمالي الدين الخارجي . أما المديونية المستحقة للدول غير الأعضاء في نادي باريس فبلغت ٠,٧ بليون دولار تمثل ٢٪ من إجمالي الديون ، وبلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية ٣,٨ بليون دولار تمثل ١١,٥٪ . وبلغ رصيد التسهيلات قصيرة الأجل ١,٣ بليون دولار بنسبة ٣,٩٪ .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح المعلومات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن إجمالي عدد المشروعات الاستثمارية التي تم التصديق عليها حتى ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٥ قد سجلت ارتفاعا بنسبة ٣٩,٩٪ مقارنة بنفس التاريخ من العام الماضي فوصلت إلى (٣١٢٢) مشروعا بلغت رؤوس أموالها حوالي ٣٠,٧ بليون جنيه مصري بمعدل زيادة بلغ ٢١,٤٪ للفترة تحت الدراسة وأن تكاليفها الاستثمارية قد بلغت حوالي ٥٥,٧ بليون جنيه مصري

بمعدل زيادة بلغ ٢٣,٧٪ عن العام السابق . هذا وقد كان نصيب المشروعات التي أقيمت في المناطق الحرة ١٥,٥٪ من إجمالي عدد المشروعات و٧,٧٪ من إجمالي رؤوس الأموال و ٩,٢٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية . وقد استحوذ القطاع الصناعي على ٥٦,٥٪ من عدد المشروعات التي أقيمت داخل البلاد وعلى ٤١,٤٪ من رؤوس الأموال وعلى ٤٨,٧٪ من التكاليف الاستثمارية للمشروعات التي أقيمت داخل البلاد . وجاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بنصيب بلغ ١٧,٦٪ من عدد المشروعات و ٢٤,٢٪ من رؤوس الأموال و ٢٧,٩٪ من التكاليف الاستثمارية .

وتوضح المعلومات أن نصيب الاستثمار العربي قد بلغ ١٦٪ من إجمالي رؤوس الأموال بينما بلغ نصيب الأجانب ١٧٪ وساهم المصريون بنسبة ٦٧٪ . أما بالنسبة لمشروعات الاستثمار بالمناطق الحرة فقد بلغ نصيب الاستثمار العربي ٢٩٪ وبلغ نصيب الأجانب ٢٣٪ بينما كان نصيب المصريين ٤٨٪ من إجمالي رؤوس الأموال . هذا وقد جاءت السعودية على قائمة المستثمرين العرب بنصيب بلغ ٣٢٪ من إجمالي رؤوس الأموال العربية المستثمرة بمصر خلال العام جاءت بعدها الكويت بنصيب بلغ ١٩٪ ثم ليبيا (٩٪) ثم الإمارات (٧٪) .

١٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الزراعة :

تراجع نمو قطاع الزراعة عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ٢,٩٪ مقارنة بالمعدل المرتفع الذي بلغه وهو ٣,٨٪ خلال عام ١٩٩٤/٩٣ وشكل بذلك ما نسبته ١٦,٣٪ من هيكل الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج مقابل ١٦,٥٪ خلال عام ١٩٩٤/٩٣.

وتبلغ المساحة المحصولية في مصر نحو ١٢,٨ مليون فدان، ويعمل في قطاع الزراعة نحو ٤,٧ مليون فرد يشكلون ٣٢,٤٪ من إجمالي العاملين فعليا في مختلف القطاعات . وتبلغ إنتاجية العامل في قطاع الزراعة نحو ٥٠٪ من المتوسط العام لإنتاجية العامل في مصر .

وبالرغم من أن مصر تزاحم على المراكز الأولى في إنتاجية الأرض من المحاصيل الزراعية، إلا أن إنتاجية العامل الزراعي المصري تعد منخفضة نسبيا بالمقارنة مع إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة وذلك بسبب كثافة إعداد العمال الزراعيين المحملة على

الأرض في مصر . وتهدف استراتيجية التنمية الزراعية إلى استكمال برنامج التحرر الاقتصادي والاستخدام والتخصيص الأمثلين للموارد الزراعية المتاحة مع تحسينها لخلق فرص عمل جديدة للاستفادة من تشجيع الصادرات الزراعية وخدمة قضية الأمن الغذائي.

٢٠١١ قطاع الصناعة :

حقق قطاع الصناعة والتعدين معدل نمو حقيقي قدره ٧,٧٪ في ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٤,٢٪ عام ١٩٩٤/٩٣ ومن ثم زادت أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي إلي ١٧,٢٪ عام ١٩٩٥/٩٤ بالمقارنة بنسبة ١٦,٧٪ عام ١٩٩٤/٩٣ . وشهد العام اهتمام العديد من المنتجين للارتقاء بمستوى الجودة، ويشمل ذلك الحصول على الشهادة الدولية للجودة (الايزو) حيث حصلت (٤٠) شركة عليها . وسجل للحصول عليها حاليا ما يزيد عن (١٠٠) شركة وتقوم المؤسسات بتحسين خدماتها المقدمة للمستثمرين وتبسيط إجراءات واختصار فتراتها، واشتراك المستثمرين في صنع القرار وإبداء الرأي في مشروعات القوانين .

وصل عدد المنشآت الصناعية بالقطاعين العام والخاص الأعضاء في اتحاد الصناعات إلى (١٣,٣٨٥) منشأة حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وتتضمن (٣١٧) منشأة قطاع عام و (١٣,٠٦٨) منشأة قطاع خاص .

٣٠١١ قطاع الخدمات :

تضاعف معدل نمو قطاعات الخدمات الإنتاجية حيث وصل إلى ٥٪ عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٢,٥٪ عام ١٩٩٤/٩٣ ويرجع الفضل في تحقيق هذا المعدل إلى نشاط القطاع الخاص حيث بلغ معدل نموه ٧,٥٪ عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٣,٣٪ عام ١٩٩٤/٩٣ على أن النمو كان ملحوظا في قطاعات السياحة والمطاعم والفنادق (١٢,٤٪) والتأمين (٨,٢٪) والمال (٧,٠٪) وذلك في عام ١٩٩٥/٩٤، وبالنسبة لقناة السويس فقد استمر معدل نموها السالب ليبلغ ٤,٥٪ مقابل ٠,٤٪ وذلك بسبب انخفاض الحمولات المارة بالقناة وعدد السفن العابرة لتزايد حجم التجارة الدولية البينية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية وتراجع حجم ما نقل من بترول عبر القناة مما ترتب عليه اتخاذ هيئة قناة السويس إجراء يقضى بإلغاء الرسم الإضافي بواقع ١٠٪ الذي كان يطبق على ناقلات البترول الفارغة لاجتذابها للمرور بالقناة. وشهدت قطاعات الخدمات الاجتماعية نموا قدره ٥,١٪ عام ١٩٩٥/٩٤ مقابل ٣,٩٪ عام ١٩٩٤/٩٣ انعكاسا لتركز دور الحكومة وهيئاتها على الاستثمار في تلك الخدمات وتدعيمها والعمل على انتشارها بين كافة المحافظات خاصة في الصعيد وسيناء .

٤٠١١ قطاع السياحة :

أكدت الإحصائيات السياحية الرسمية عن عام ١٩٩٥ تجاوز المستهدف فبلغ عدد السياح حوالي ٣,١ مليون سائح مقابل حوالي ٢,٦ مليون سائح عام ١٩٩٤ بزيادة في أعداد السائحين نسبتها ٢١,٤٪ بالمقارنة بالعام الماضي . وزاد عدد الليالي السياحية بنسبة أكبر هي ٣٢,٥٪ حيث بلغت ٢٠,٥ مليون ليله عام ١٩٩٥ مقابل ١٥,٤ مليون ليلة عام ١٩٩٤ . وارتفع متوسط مدة إقامة السائح في مصر من ٦ ليالي عام ١٩٩٤ إلى ٦,٥ ليلة في ١٩٩٥. وتساوت نسبة الأشغال الفندقي مع عام الذروة (١٩٩٢) ووفقا لبيانات البنك المركزي فإن الإيرادات السياحية في ٩٤/١٩٩٥ بلغت حوالي ٦,٣ بليون دولار وذلك مقابل حوالي ٢,٨ بليون دولار في ٩٣/١٩٩٤ بزيادة بلغت ٥١٩,٦ مليون دولار وهو ما يعادل ١٧٦٦ مليون جنيه بزيادة نسبتها ٢٩,٢٪ وبذلك جاءت السياحة في المركز الثاني بين مصادر النقد الأجنبي لمصر بعد التحويلات . ومثلت الإيرادات السياحية نحو ٤٦,٥٪ من إجمالي المتحصلات السلعية و ٢٣,٢٪ من جملة المتحصلات الخدمية في ميزان المدفوعات . ويعادل الدخل السياحي نحو ٣٪ من عجز الميزان التجاري و ٦٥٪ من العجز الكلي في ميزان المعاملات الجارية دون التحويلات .

٠١٢ التطورات التشريعية :

صدر القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٥ بالإذن لوزير المالية بإصدار سندات على الخزانة باسم سندات الخزانة المصرية تصدر على دفعات في حدود ١٥ بليون جنيه وتطرح للاكتتاب العام، ويقوم البنك المركزي المصري بإجراءات الإصدار ويستحق عليها عائد ثابت أو متغير بمعدل يتفق عليه بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، وتقيد في الجداول الرسمية ببورصة الأوراق المالية، وتضمن الخزانة العامة الوفاء بقيمتها. (الجريدة الرسمية العدد (٦) بتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥) . كما صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٥ بإلغاء ضرائب الدمغة النسبية على الأوراق المالية اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وذلك بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم (١١١) لسنة ١٩٨٠ . وبالإضافة إلى ذلك تقرر تخفيض رسوم طلبات الاطلاع على الوثائق والسجلات والتقارير الخاصة بالشركات من الهيئة العامة لسوق المال، وخفضت رسوم الإصدار لتصبح نصفا في الألف بدلا من واحد في الألف من قيمة كل إصدار . وبالنسبة لنشر عقود التأسيس والأنظمة الأساسية للمشروعات التي تتخذ شكل شركات فقد تقرر إلغاء أعباء الإشهار، والاكتفاء بالنشر في صحيفة الاستثمار التي تصدر عن الهيئة العامة للاستثمار برسوم مخفضة كما تقرر تخفيض رسوم التوثيق بالشهر العقاري إلى ألف

جنيه بدلا من خمسة آلاف جنيه ، وكذا اختصار عدد المستندات المطلوبة لتأسيس شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم وذات المسئولية المحددة إلى ثلاثة مستندات فقط بدلا من سبعة عشر مستندا . كما أعدت الهيئة العامة لسوق المال بعض القواعد الخاصة بالإعلان عن تداول الأوراق غير المقيدة بالبورصة ومن أهمها الالتزام بإخطار البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ عقد كل عملية وذلك بهدف مراقبة عمليات تداول هذه الأوراق .

(١٩)
تقرير مناخ الاستثمار
في المملكة المغربية
لعام ١٩٩٥

(١٩)
تقرير مناخ الاستثمار
في المملكة المغربية
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

منذ عام ١٩٩١ والمغرب يعاني من موجات الجفاف الحاد باستثناء عام ١٩٩٤ الذي أدت وفرة المحاصيل فيه إلى تسجيل أرقام قياسية في الإنتاج الزراعي ومعدل نمو استثنائي بلغ ١٢٪ .

ويعتبر الاقتصاد المغربي ذا طبيعة متنوعة حيث يتميز بقطاع زراعي مهم وكذلك بقطاع خدمات كبير إضافة إلى صناعات تحويلية مختلفة وقطاع منجمي يتركز على الفوسفات . وتتميز صادرات المغرب كذلك بتنوعها حيث تتضمن السلع الزراعية والمواد الغذائية والفوسفات ومنتجاته إضافة إلى النسيج والملابس الجاهزة . ولكن بسبب افتقار المغرب إلى الموارد الطبيعية للطاقة إضافة إلى احتياجاته من بعض المواد الغذائية ، لا يزال يعاني من عجز هيكلي في الميزان التجاري رغم أنه يغطي بنسبة كبيرة من طرف إيرادات السياحة وتحويلات العمالة المغربية في الخارج .

بعد أن ظهرت اختلالات في مختلف قطاعات الاقتصاد المغربي في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات ، اضطرت الحكومة إلى تطبيق برنامج تصحيح شامل وأبرمت في هذا الإطار أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٣ حصلت من خلالها على ائتمانات لتمويل هذه الإصلاحات إضافة إلى مساعدة فنية من طرف الصندوق . وقد استمر المغرب خلال الثمانينات في تطبيق برامج تصحيح بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، غطى آخرها الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى آذار/مارس ١٩٩٣ . وحتى بعد انتهاء آخر برنامج بقي المغرب ملتزما بسياسات مالية ونقدية متشددة وكذلك بعملية تحرير الاقتصاد . فبالنسبة لعملية الخصخصة التي انطلقت ببطء في عام ١٩٩٢ تزايدت سرعة تطبيقها في الثلاث سنوات الأخيرة مما ساهم في زيادة حجم الاستثمارات (خاصة الاستثمارات الأجنبية) وكذلك في توسع وتنشيط بورصة الدار البيضاء .

كما أعلنت الحكومة في عام ١٩٩٥ أنها قررت تطبيق خطط خمسية ابتداء من عام ١٩٩٦ من أجل تطوير الاقتصاد المغربي في إطار تنموي شامل ومتكامل . ومن المتوقع أن تحتل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مكانة مميزة في استراتيجية التنمية المغربية .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

في عام ١٩٩٥ واجه المغرب أسوأ موجة جفاف حيث تقلص الإنتاج الزراعي بأكثر من ٥٠٪ عن عام ١٩٩٤ ، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٢٪ وهو أكبر معدل تراجع يسجله الاقتصاد المغربي منذ أكثر من عقد .

وقد تمكن المغرب بفضل تبني برامج التصحيح الهيكلي وعبر زيادة الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر عن طريق الصناديق والمحافظ الاستثمارية بما في ذلك التوسع في الاستدانة من الخارج من تحقيق أداء اقتصادي جيد . كما تمكن الاقتصاد المغربي من تخطي آثار الجفاف وتحقيق نتائج معقولة في بعض المؤشرات المالية والنقدية .

على الصعيد القطاعي كان القطاع الزراعي أكثر القطاعات تأثيرا على أداء الاقتصاد إذ ساهم المردود الزراعي الضعيف في تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل قياسي . أما القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي فقد شهد نموا بلغ معدله حوالي ٣,٤٪ . وكذلك الحال بالنسبة للصيد البحري الذي شهد نموا ملحوظا بلغ معدله السنوي حوالي ٥٪ .

٠٣ السياسة المالية :

أظهرت الميزانية العامة لسنة ١٩٩٥ انخفاضا في النفقات بنسبة ٠,٨٪ وزيادة في الإيرادات بنسبة ٠,٨٪ مقارنة مع عام ١٩٩٤ . بالنسبة للنفقات تم خفض المبلغ المخصص للاستثمار بنسبة ١٣,٢٪ ، وتتوقع الحكومة أن يقوم القطاع الخاص بتعويض جزء من هذا الانخفاض خاصة في قطاعات مثل الطاقة والمواصلات التي بدأت الحكومة في خصخصتها . كما انخفض المبلغ المخصص للدين الخارجي بنسبة ٧,١٪ عن عام ١٩٩٤ بينما ارتفع المبلغ المخصص للدين الداخلي بنسبة ١٨,١٪ . وارتفع كذلك المبلغ المخصص للأجور والرواتب بنسبة ٩,٣٪ عن عام ١٩٩٤ . وفي توزيع النفقات حسب الوزارات ، حصلت وزارة التربية على أكبر نسبة من هذه النفقات حيث بلغت ١٥,٦٨ بليون درهم أي ما يعادل ١٧,١٪ من الإجمالي وبزيادة قدرها ٤,٩٪ عن عام ١٩٩٤ .

وفي جانب الإيرادات ، بلغت الضرائب المباشرة حوالي ١٧,٦٤ بليون درهم ، بزيادة نسبتها ٣,٢٪ عن عام ١٩٩٤ . كما بلغت الضرائب غير المباشرة حوالي ٢٦,٥٥ بليون درهم، بزيادة نسبتها ١٢,١٪ عن عام ١٩٩٤ . أما بالنسبة للضرائب على الواردات ، فقد انخفضت من ١٨ بليون درهم عام ١٩٩٤ إلى ١٤,١٣ بليون درهم عام ١٩٩٥ ، أي بنسبة ٢١,٥٪ . ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى قرار الحكومة إلغاء الضريبة على واردات المعدات الموجهة للمشاريع وكذلك خفض الضريبة على واردات المواد الأولية المستعملة في القطاع الصناعي بنسبة ٥٪ ، إضافة إلى خفض الضرائب على صادرات الفوسفات ومنتجاته بحوالي النصف وإعفاء صادرات الخدمات من الضريبة على القيمة المضافة .

وكان من المتوقع أن يمثل العجز في الميزانية العامة لسنة ١٩٩٥ نسبة ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي . ولكن بعد موجة الجفاف التي شهدها المغرب عام ١٩٩٥ ، ارتفع عجز الميزانية إلى حوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين بلغ عجز الميزان الجاري حوالي ٤٪ من الناتج المحلي .

منذ أن انطلقت عملية الخصخصة في المغرب في عام ١٩٩٢ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ ، اشترى القطاع الخاص أسهم الدولة في (٢٧) شركة منها (١٧) في عام ١٩٩٤ . وبلغت عائدات الدولة من هذه العملية ٥,٩ بليون درهم حتى نهاية عام ١٩٩٤ منها ٣,٢ بليون درهم ١٩٩٤ . وقد ساهم القطاع الخاص المغربي في الخصخصة بنسبة ٦٤٪ بينما كانت مساهمة المستثمرين الأجانب بنسبة ٣٦٪ . وفي التسعة شهور الأولى من عام ١٩٩٥ بلغت إيرادات الدولة من عملية الخصخصة حوالي ١,٥ بليون درهم .

٤. السياسة النقدية :

منذ بداية عام ١٩٩٥ وحتى شهر تشرين الثاني/اكتوبر ، ارتفعت الكتلة النقدية بنسبة ٣,٢٪ فقط مقارنة مع عام ١٩٩٤ حيث ارتفعت بنسبة ٩,٤٪ . أما الائتمان المحلي فقد زاد بنسبة ١٢,٣٪ في العشرة شهور الأولى من عام ١٩٩٥ بعد أن زاد بنسبة ٩,٧٪ خلال عام ١٩٩٤.

وفي عام ١٩٩٥ خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك المحلية من ٢٥٪ إلى ٢٠٪ وخفضت كذلك أسعار الفائدة بنصف نقطة لتصل إلى ١١,٥ – ١٢,٥٪ حسب فترة القرض .

وأبرمت الحكومة المغربية صفقة قرض قيمته ٦ بليون درهم من البنك المركزي بعد أن

صادق مجلس الوزراء على هذه الصفقة في بداية آب/أغسطس عام ١٩٩٥ . وينص الاتفاق على أن يسترد البنك المركزي المبلغ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٦ وبسعر فائدة يبلغ ٧٪ . ويهدف هذا القرض إلى تغطية احتياجات الخزانة التي كانت تعاني من عجز قيمته ٦,٥ بليون درهم . وقد نشأ هذا العجز بسبب انخفاض إيرادات الضرائب والرسوم نتيجة تدهور النشاط الاقتصادي إثر أسوأ جفاف عرفه المغرب منذ سنوات طويلة . ولا تزال عملية تحرير وتحديث القطاع المالي المغربي مستمرة . وقد وافق البنك الدولي في عام ١٩٩٥ على تقديم قرض بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لدعم هذه الإصلاحات .

و في قطاع التأمين أوقفت الحكومة عملية إعادة هيكلة خمس شركات كانت تعاني من مشاكل مالية وقررت تصفيتها . كما أعدت قانونا جديدا لشركات التأمين يتضمن احتياطيا إجباريا مثل ما هو معمول به في القطاع المصرفي . ورفعت كذلك أسعار التأمين على السيارات من ١٠٪ إلى ١٧,٣٪ .

وتهدف السياسة النقدية التي يطبقها المغرب أساسا إلى التحكم في التضخم والحفاظ على قيمة الدرهم . وقد انخفض معدل التضخم من ٥,٢٪ عام ١٩٩٣ إلى ٥,١٪ عام ١٩٩٤ ثم ارتفع في عام ١٩٩٥ إلى ٦,٣٪ بسبب الجفاف الذي أثر كثيرا على الإنتاج الزراعي .

٠٥ سياسات سعر الصرف :

أصبح الدرهم قابلا للتحويل للمعاملات الجارية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وقد أعلنت الحكومة أن سوق الصرف الأجنبي بين البنوك ستبدأ العمل في شهر آيار/مايو ١٩٩٦ . ومن المتوقع أن يصبح الدرهم عملة قابلة للتحويل الكامل في السنوات القليلة القادمة . وقد تراوح سعر صرف الدرهم مقابل الدولار بين ٨,٢٨ و ٨,٦٣ درهم للدولار خلال عام ١٩٩٥ .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

بعد أن قيدت شركة واحدة أسهمها في بورصة الدار البيضاء خلال السنة ، بلغ عدد الشركات المقيدة في البورصة (٤٤) شركة عند نهاية عام ١٩٩٥ . وقد ارتفعت قيمة التداول إلى ٢٠,٨ بليون درهم في ١٩٩٥ من ٧,٢ بليون درهم في ١٩٩٤ . كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المقيدة من ٤٠ بليون درهم عام ١٩٩٤ إلى ٥٠,٨ بليون درهم عام ١٩٩٥ . وأغلق المؤشر العام عند ٣٤٢,٣٩ نقطة في نهاية عام ١٩٩٥ .

ومن المتوقع أن تستمر بورصة الدار البيضاء في التطور الذي شهدته خلال عام ١٩٩٥ وذلك بعد تحرير أسعار الفائدة في بداية عام ١٩٩٦ حيث سيؤدي ذلك بالشركات إلى اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى غير البنوك وأساسا البورصة . كما أنه من المتوقع أن يؤدي برنامج الخصخصة إلى زيادة عدد الشركات المقيدة في البورصة وكذلك حجم التداول . وفي هذا الإطار تعتزم الحكومة المغربية خصخصة (١١٢) شركة عامة منها (٣٨) فندقا و (١٠) مؤسسات مالية مع نهاية عام ١٩٩٨ .

وقد افتتحت في مارس ١٩٩٥ بورصة جهوية في طنجة، كما تنوي الحكومة إنشاء سوق ثانوية للسندات مع مطلع عام ١٩٩٦ .

٠٧ التجارة الخارجية :

في عام ١٩٩٤ ارتفعت صادرات المغرب بنسبة ١٢,٢٪ عن عام ١٩٩٣ حيث بلغت ٥,٥٤١ بليون دولار كما ارتفعت الواردات بنسبة ٩,٢٪ وبلغت ٧,٦٤٨ بليون دولار . وبالتالي وصل العجز في الميزان التجاري إلى ٢,١٠٧ بليون دولار ، بزيادة قدرها ٢٪ من عام ١٩٩٣ .

خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات كان الفوسفات الخام يعتبر أهم سلعة تصدرها المغرب حيث شكل حوالي ربع إيرادات الصادرات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥. ولكن منذ عام ١٩٨٧ زادت أهمية الحامض الفسفوري في السوق الخارجية بعد افتتاح مصانع لمعالجة الفوسفات الخام . ومنذ بداية التسعينات أصبحت الملابس الجاهزة هي التي تتصدر قائمة السلع المصدرة . ومن ضمن السلع الرئيسية الأخرى التي يصدرها المغرب السماد والسلع الزراعية والسمك .

أما بالنسبة للواردات لا يزال النفط الخام والقمح السلعتين الرئيسيتين في قائمة الواردات المغربية . ولكن حسب تصنيف السلع في مجموعات تعتبر الآلات والمعدات الصناعية والزراعية هي أهم سلع على قائمة الواردات وتليها السلع نصف المصنعة .

خلال السبعة شهور الأولى من عام ١٩٩٥ زادت الصادرات بنسبة ١١٪ عن نفس الفترة في عام ١٩٩٤ حيث بلغت ٢٢,٦ بليون درهم . ومثلت صادرات قطاع الفوسفات ٥,٩ بليون درهم ، بزيادة قدرها ١٢٪ من نفس الفترة في عام ١٩٩٤ . أما فيما يتعلق بالواردات فقد ارتفعت في السبعة شهور الأولى من عام ١٩٩٥ بنسبة ٣٪ عن نفس الفترة في عام

١٩٩٤ حيث بلغت ٤١,٣ بليون درهم. وقد انخفضت واردات السلع الرأسمالية بنسبة ١٦٪ والطاقة بنسبة ٣٪ بينما ارتفعت واردات المواد الغذائية بنسبة ١٩٪ عن نفس الفترة في عام ١٩٩٤ .

وهكذا وصل العجز في الميزان التجاري في السبعة شهور الأولى من عام ١٩٩٥ إلى ١٨,٦ بليون درهم أي بانخفاض نسبته ٦٪ عن نفس الفترة في عام ١٩٩٤ .

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين للمغرب . ففي عام ١٩٩٤ توجهت ٦٧,١٪ من إجمالي صادرات المغرب إلى دول الاتحاد الأوروبي كما شكلت واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي ٦٣,٩٪ من إجمالي وارداته . وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى وبفارق كبير عن الدول الأخرى من بين الشركاء التجاريين للمغرب . ففي عام ١٩٩٤ شكلت صادرات المغرب إلى فرنسا ٣٣,٤٪ من إجمالي صادراته كما مثلت وارداته من فرنسا ٢٧,٦٪ من إجمالي وارداته . أما بالنسبة للتبادل التجاري بين المغرب والدول العربية الأخرى فلا يزال حجمه ضعيفا . ففي عام ١٩٩٥ مثلت واردات المغرب من السعودية والإمارات ٤,٦ و ١,٤٪ على التوالي من إجمالي وارداته .

في آخر عام ١٩٩٣ بدأت مفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى اتفاق شراكة تنشأ من خلاله منطقة تبادل حر بين الطرفين بعد فترة انتقالية تستغرق (١٢) عاما . وقد واجهت هذه المفاوضات صعوبات في عدد من المجالات من بينها موضوع حماية الصناعات المغربية من آثار إلغاء التعرفة الجمركية التي يفرضها المغرب حاليا على السلع المصنعة الأوروبية . وقد اقترحت الحكومة المغربية إلغاء هذه الضرائب تدريجيا حيث يتم إلغاء الضرائب على ٦٠٪ من السلع المصنعة في الاتحاد الأوروبي خلال الخمس سنوات الأولى من المرحلة الانتقالية وعلى الباقي في السبع سنوات التالية . ومن ضمن المواضيع الأخرى التي كان حولها خلاف بين الطرفين، موضوع حصص المغرب من بعض السلع الزراعية المصدرة للسوق الأوروبية . ولكن في شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩٥ توصل الطرفان إلى اتفاق يضمن للمغرب تصدير ١٥٦ ألف طن من الطماطم في السنة ولكن بسعر ٥٠٠ وحدة نقدية أوروبية (إيكو) للطن ، وكذلك ٣٤٠ ألف طن من الحوامض في السنة بسعر ٢٧٠ إكيو للطن . كما انتهى في شهر تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٥ الخلاف الذي كان قائما بين الطرفين حول الصيد البحري في المياه الإقليمية المغربية . وينص الاتفاق الذي يغطي فترة أربعة سنوات على أن يخفض الصيادون الأسبان حجم الصيد بنسبة ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من حجم الصيد في السنوات الماضية . ومن المتوقع أن يحصل المغرب في المقابل على حوالي ١٣٠ مليون دولار سنويا كتعويض من طرف الاتحاد

الأوروبي . وتكمن أهمية الاتفاق الأخير حول الصيد البحري في أنه سيفسح المجال أمام استمرار المفاوضات في اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي .

بدأ المغرب في تحرير التجارة الخارجية منذ أكثر من عشر سنوات . وفي عام ١٩٩٥ صدر قانون التجارة الخارجية الذي ينص على تحديد تدخل الدولة في التجارة الخارجية وبسط قواعد التعامل في هذا القطاع ، وبالتالي أكد التزام المغرب بتطبيق نظام تجاري حر. وفي تموز/يوليو ١٩٩٥ صدق البرلمان المغربي على قانون يلغي احتكار الدولة استيراد النفط الخام . ومن المتوقع أن تقوم الحكومة المغربية في بداية عام ١٩٩٦ بتحرير واردات الحبوب والسكر والزيوت . وبصفة عامة يقوم المغرب حاليا باستبدال الحصص على الواردات بالتعرفة الجمركية وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية .

٨٠ ميزان المدفوعات :

يتصف القطاع الخارجي للاقتصاد المغربي بعجز هيكلي في الميزان التجاري وعادة ما يتم تغطيته بنسبة كبيرة من إيرادات السياحة وتحويلات العمالة المغربية في الخارج . ففي عام ١٩٩٣ بلغ العجز في الميزان التجاري ٢.٣٨٠ بليون دولار ولكن كان العجز في الميزان الجاري ٥٢٥ مليون دولار فقط . فبلغت صادرات الخدمات والتي تمثل إيرادات السياحة أكثر من ٥٠٪ منها ٢.٣٧٩ بليون دولار ، كما بلغ صافي التحويلات الخاصة بدون مقابل والذي يمثل أساسا تحويلات العمالة ٢.١٣٨ بليون دولار .

في عام ١٩٩٤ ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة ٢٪ عن عام ١٩٩٣ بينما ارتفع العجز في الميزان الجاري بنسبة ٣٨٪ حيث بلغ ٧٢٠ مليون دولار . وترجع الزيادة في عجز الميزان الجاري جزئيا إلى الانخفاض الطفيف في إيرادات السياحة حيث بلغت في عام ١٩٩٤ حوالي (١.٢٣) بليون دولار ، بانخفاض قدره ٠.٥٪ عن عام ١٩٩٣ . كما ترجع هذه الزيادة كذلك إلى الانخفاض النسبي الذي شهدته التحويلات بدون مقابل إلى المغرب حيث بلغت ٢.٣٥٥ بليون دولار عام ١٩٩٤ من ٢.٣٦١ بليون دولار عام ١٩٩٣ . أما بالنسبة لمدفوعات الفوائد على الديون الخارجية والأرباح والتوزيعات فقد انخفضت قليلا في عام ١٩٩٤ حيث بلغت ١.٣٩٤ بليون دولار من ١.٤٣١ بليون دولار عام ١٩٩٣ .

في السنوات الأخيرة تمكن المغرب من تعويض العجز في الميزان الجاري من خلال فائض في ميزان رأس المال مما سمح له بتسجيل فوائض متتالية في ميزان المدفوعات في التسع سنوات السابقة . ففي عام ١٩٩٤ بلغ الفائض في ميزان رأس المال ١.٢٠٧ مليار دولار ،

بزيادة قدرها ٢٤,٥٪ من الفائض في عام ١٩٩٣ . وقد ارتفع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٢٣,٢٩٪ كما ارتفع صافي استثمار الحافظة بنسبة ٩٠٠٪ خلال هذه الفترة .

أما فيما يتعلق بالاحتياطي الأجنبي المتوفر لدى البنك المركزي المغربي فقد تغير بصفة ملحوظة خلال السنتين الأخيرتين حيث ارتفع من ٣,٥٧٩ بليون دولار في آخر ١٩٩٣ إلى ٤,٢٨١ بليون دولار في آخر ١٩٩٤ قبل أن ينخفض إلى ٣,٤٦٤ بليون دولار في نهاية شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٥ .

٠٩ الديون الخارجية :

حقق المغرب فائضا كبيرا من العملة الأجنبية خلال الخمس سنوات الماضية مما أهله ليكون قادرا على تحقيق فائض في الاحتياطي النقدي واستقرار الديون . ومنذ عام ١٩٩٠ دعم المغرب رصيده الأجنبي عبر حصوله على ٢,٦ بليون دولار في شكل إعانات استثنائية . وبعد أن أكمل برنامجه للإصلاح الاقتصادي ، وبعد قيام كل من نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة وإعفاء بعض الديون تمكن المغرب من تخفيض ديونه إلى حوالي ٢٣,٥ بليون دولار أو ما يعادل حوالي ٥٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

منذ بداية التسعينات شهدت الاستثمارات الأجنبية في المغرب ارتفاعا مستمرا . فقد ارتفع صافي الاستثمارات المباشرة من ٤٦٨ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٥٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤ ، أي بحوالي ٢٣٪ . كما ارتفع صافي استثمار المحفظة خلال نفس الفترة من ٢٤ مليون دولار إلى ٢٣٨ مليون دولار ، أي بحوالي ٩٠٠٪ . ويرجع هذا الارتفاع غير المسبوق في استثمار الحافظة إلى الإقبال الكبير من طرف المستثمرين الأجانب على شراء أسهم شركات القطاع العام التي طرحتها الحكومة للبيع في البورصة في إطار عملية الخصخصة . ومنذ بداية عملية الخصخصة حتى شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، ساهم المستثمرون الأجانب بنسبة ٣٥٪ وشكلت الاستثمارات السويسرية ١٠,٥٪ من إجمالي إيرادات الخصخصة والبريطانية ١٠,٢٪ والأمريكية ٦,٥٪ والفرنسية ٦,٣٪ . وطبقا للقانون الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٩ والذي ينص على بيع (١١٢) منشأة تمتلكها الدولة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، من المتوقع أن يستمر إقبال المستثمرين الأجانب على شراء أسهم الشركات التي ستقوم الدولة ببيعها خلال السنوات

القليلة القادمة . أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن معظمها يتوجه إلى الصناعات الكيميائية وصناعات النسيج والجلد وكذلك الصناعات الغذائية .

في شهر تشرين الثاني/أكتوبر عام ١٩٩٥ صدق البرلمان المغربي على قانون جديد للاستثمار. ويهدف القانون إلى تشجيع التصدير وتطوير قواعد المنافسة وخفض تكلفة الاستثمار وترشيد استهلاك الطاقة والحفاظ على البيئة . ويغطي القانون كل القطاعات باستثناء الزراعة والحرفة. ومن ضمن الإجراءات التي ينص عليها هذا القانون ، تخفيض الضرائب على واردات الآلات والمعدات الموجهة للاستثمار ، وتخفيض الضرائب على الأرباح وميزات ضريبية للمشاريع التي تساهم في التنمية الجهوية .

١٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الزراعة :

يمثل قطاع الزراعة في المغرب حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب حوالي ٤٠٪ من إجمالي القوى العاملة، كما تمثل المنتجات الزراعية أكثر من ربع الصادرات . تصل نسبة الأراضي الزراعية إلى حوالي ٢٢٪ من إجمالي مساحة المغرب ، وقد تم تخصيص ٨٠٪ من هذه الأراضي لزراعة القمح والشعير والفاصوليا وقصب السكر. وتغطي المزارع الكبيرة والحديثة أقل من مليون هكتار فقط بينما تنتج حوالي ٢٥٪ من إجمالي الإنتاج الزارعي وحوالي ٨٠٪ من الإنتاج الموجه للأسواق الخارجية. وقد قدم البنك الدولي قرضا للمغرب بمبلغ ٧٩٣ مليون دولار يغطي الفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٧ لتمويل برنامج إعادة هيكلة القطاع الزراعي يشجع من خلاله القطاع الخاص للتوجه نحو تربية المواشي وزراعة الخضر، كما يهدف البرنامج كذلك إلى تحسين إدارة القطاع العام للزراعة .

تقدر المياه المتوفرة سنويا في المغرب بحوالي ١١.٧ بليون متر مكعب يستغل منها حوالي ١٠.٣ بليون متر مكعب للري . ولكن بسبب فترات الجفاف المتكررة التي شهدها المغرب في ثلاث من الأربع سنوات الأخيرة خاصة جفاف عام ١٩٩٥ ، انخفض مستوى المياه في الخزانات عند شهر تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٥ إلى حوالي ٢٣٪ من سعة هذه الخزانات رغم الأمطار الغزيرة التي هطلت بين آب/أغسطس و تشرين الثاني/أكتوبر من السنة ذاتها . وقد كشفت الحكومة المغربية خلال عام ١٩٩٥ عن برنامج يستمر عشر سنوات بتكلفة ٤ بليون دولار يهدف إلى تلبية احتياجات المغرب من المياه وكذلك إلى الحد من التلوث .

في عام ١٩٩٥ تراجع إنتاج القطاع الزراعي بحوالي ٥٠٪ عن عام ١٩٩٤ بسبب أسوأ موجة جفاف شهدها المغرب هذا القرن . فبالنسبة لزراعة الحبوب التي تعتمد بدرجة كبيرة على الأمطار، انخفض الإنتاج إلى حوالي ١,٦ مليون طن عام ١٩٩٥ مقارنة مع الإنتاج القياسي لعام ١٩٩٤ الذي وصل إلى حوالي ٩,٥ مليون طن .

ويعتبر الصيد البحري قطاعا مهما بالنسبة للاقتصاد المغربي حيث تمثل صادرات هذا القطاع أكثر من ١٠٪ من إجمالي صادرات المغرب . ويشكل السردين وحده حوالي ثلاثة أرباع كمية السمك الذي يتم اصطياده .

وقد توصل المغرب في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي مدته أربع سنوات حول السماح للسفن الأوروبية خاصة الأسبانية بالصيد في المياه الإقليمية المغربية . ومن المتوقع أن يحصل المغرب في المقابل على تعويض سنوي بحوالي ١٣٠ مليون دولار .

٢٠١١ قطاع الصناعة :

ساهم قطاع الصناعات التحويلية بحوالي ١٨٪ في الناتج المحلي الإجمالي للمغرب في عام ١٩٩٣ . وتعتبر الصناعات الغذائية والكيماوية وصناعات النسيج من أهمها حيث تستوعب حوالي ٤٥٠ ألف عامل من بينهم حوالي ٨٠ ألف عامل موسمي .

في عام ١٩٩٤ ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة ٦٪ عن عام ١٩٩٣. كما ارتفعت الموافقات على الاستثمارات الصناعية بنسبة ٣٦٪ حيث بلغت ١١,٣ بليون درهم وذلك بعد الانكماش خلال الثلاث سنوات السابقة . وكان ٩٠٪ من هذه الاستثمارات في القطاع الخاص، وهو ما يؤكد نية الحكومة الانسحاب من قطاع الصناعات التحويلية . ومثلت الاستثمارات الأجنبية أكثر من ٢ بليون درهم في عام ١٩٩٤. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات فإن فرنسا تأتي في المرتبة الأولى وتليها كل من أسبانيا وإيطاليا . أما بالنسبة للقطاعات التي تتوجه إليها الاستثمارات ، محلية كانت أو أجنبية ، فتأتي الصناعات الكيماوية في المرتبة الأولى ثم صناعات النسيج والجلد تليها الصناعات الغذائية. وفي الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٩٥ استمرت هذه الزيادة في الاستثمارات الصناعية حيث ارتفعت بنسبة ٢٢٪ عن نفس الفترة في عام ١٩٩٤ .

ساهم قطاع المناجم الذي يسيطر عليه الفوسفات بحوالي ٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي

في عام ١٩٩٤ . وقد عرضت الحكومة في عام ١٩٩٥ خمسة مناجم غير مناجم الفوسفات للخصخصة، وتنوي كذلك خصخصة أحد عشر منجما إضافيا . وفيما يخص الفوسفات تحاول الحكومة أن تجد طرقا يساهم من خلالها القطاع الخاص في تطوير هذا القطاع .

٣٠٩ قطاع الخدمات :

يعتبر قطاع السياحة مصدرا مهما للعملة الصعبة حيث تبلغ إيراداته حوالي ١,٢ بليون دولار في السنة . إلا أن النشاط السياحي في المغرب شهد انخفاضا في السنتين الأخيرتين بسبب انكماش السوق الأوروبية وإغلاق الجزائر لحدودها مع المغرب منذ آب/ أغسطس عام ١٩٩٤ . ولدعم هذا القطاع قامت الحكومة في عام ١٩٩٥ بإعادة جدولة حوالي ٦ بليون درهم من ديون الفنادق كما خفضت أسعار الضرائب التي تخضع إليها هذه الفنادق .

ساعدت عملية الخصخصة في إعطاء دفعة جديدة للاستثمار في قطاع السياحة ولكن لا تزال هذه الاستثمارات مركزة في الفنادق الفخمة . ويعاني المغرب من انخفاض في نسبة السياح العائدين حيث لا تتعدى ٦٪ .

أعلن وزير السياحة في عام ١٩٩٥ عن مشروع طموح يهدف إلى رفع الإيرادات السياحية إلى ٦ بليون دولار مع نهاية هذا العقد . ويستهدف المشروع استقبال ما بين ٣,٥ و ٤ مليون سائح وكذلك الوصول إلى ١٥٠ ألف سرير من حوالي ٨٠ ألف حاليا . وفي النصف الأول من عام ١٩٩٥ ، انخفض عدد السياح بنسبة ٤٤٪ عن نفس الفترة في عام ١٩٩٤ حيث بلغ ٦٧٣ ألف سائح ، كما انخفضت إيرادات السياحة بحوالي ٢٠٪ خلال نفس الفترة .

(٢٠)
تقرير مناخ الاستثمار
في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
لعام ١٩٩٥

(٢٠)
تقرير مناخ الاستثمار
في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

شـهد عام ١٩٩٥ تطورات هامة في الاقتصاد الوطني الموريتاني ، نتيجة للجهود التي تبذلها الحكومة من خلال العمل بالوثيقة الإطارية الخامسة الخاصة بالسياسة الاقتصادية والمالية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ .

فقد تمت مواصلة الإصلاحات المالية التي تهدف إلى تقليل النفقات الحكومية وتوجيه الجزء الأكبر منها إلى الإنفاق الاستثماري وإلى مجالات مشجعة للاستثمار الخاص، بهدف تحريك عجلة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي .

وعلى مستوى القطاع النقدي تمكنت الحكومة من التحكم في معدلات التضخم بفضل برامجها الإصلاحية والتي تعتبر معدلات متدنية بالمقارنة بدول المنطقة . كما واصلت الحكومة سياساتها المتمثلة في إعادة هيكلة النظام المصرفي ليلائم متطلبات التنمية الاقتصادية ويواكبها ، فضلا عن الإجراءات التي اتخذت للتحكم في حجم الكتلة النقدية وامتصاصها وتوجيه الجزء الأكبر منها إلى الادخار عن طريق رفع أسعار الودائع بهدف خلق المزيد من الاستثمارات الوطنية .

كما كان لسياسة البنك المركزي الائتمانية التأثير الإيجابي على الاقتصاد الوطني ، حيث عمل البنك المركزي على توجيه الجزء الأكبر من هذا الائتمان إلى القطاع الخاص مما ساعد في خفض معدلات التضخم وخلق المزيد من فرص العمل نتيجة للاستثمارات الخاصة الناجمة عن هذا الائتمان .

وفيما يخص موضوع الاستثمارات ، فإن عام ١٩٩٥ شهد تطورا ملحوظا في هذا المجال ، حيث واصلت الحكومة العمل بقانون الاستثمار الصادر سنة ١٩٨٩ الذي يهدف

إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية نظرا للحوافز الملموسة التي يوفرها لمختلف النشاطات الاقتصادية، كما أصبح مناخ الاستثمار أكثر تحسنا نتيجة لقدرة موريتانيا على تسديد ديونها الخارجية ، وللاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد منذ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية (النواب والشيوخ) الديمقراطية عام ١٩٩٢ .

وعلى المستوى السياسي كذلك شهد عام ١٩٩٥ تعديلات وزارية كان أولها بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ ، والذي بموجبه خرج خمسة وزراء ودخل خمسة جدد ، وثانيها تم بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ شمل قطاعات الصحة ، التعليم، التنمية الريفية بالإضافة إلى ديوان رئيس الجمهورية .

ومن جهة أخرى قررت موريتانيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر لعام ١٩٩٥ ، في برشلونة إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على أن يتم التبادل على مستوى أقل من مستوى السفراء في المرحلة الحالية .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

شهد الأداء الاقتصادي تطورا ملحوظا خلال العقد الأخير ١٩٨٥ – ١٩٩٥ نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الموريتانية في مختلف المجالات من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المتمثلة في برنامج التقويم الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٥ – ١٩٨٨ ، وبرنامج الدعم والدفع ١٩٨٩ – ١٩٩١ وكذلك من خلال العمل بالوثيقة الإطارية الخامسة الخاصة بالسياسة الاقتصادية والمالية للفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٦ . فبعد أن كان نمو الناتج المحلي الحقيقي سالبا عام ١٩٨٤ وصل إلى ٥,٥٪ و ٥,٧٪ عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على الترتيب ، وقد تجاوز ٤,٣٪ (النسبة المستهدفة لعام ١٩٩٥) حيث وصل إلى ٦,٦٪ عام ١٩٩٥ وذلك بفضل النتائج الجيدة التي أظهرتها أنشطة القطاعات الرئيسية خاصة قطاعي التعدين والصيد البحري .

وقد قدر الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٥ بحوالي ١٣٦,٥ بليون أوقية (حوالي ١ بليون دولار) وهو ما يجعل نصيب الفرد من الناتج المحلي يساوي حوالي ٤٢٥ دولار .

٠٣ السياسة المالية :

بلغت الإيرادات المالية العامة عام ١٩٩٥ حوالي ٣٣ بليون أوقية (٢٤٥ مليون دولار) وهو

ما يعادل ٢٤٪ من الناتج المحلي . وقد ساعد على تحقيق هذه النسبة المرتفعة من الإيرادات للناتج المحلي الإجمالي اتخاذ عدة إجراءات اشتملت أهمها على إدخال ضريبة على القيمة المضافة للحصول على إيراد قدره ٥,٨ بليون أوقية ، لتعويض ضريبة الدوران على الشركات و إدخال تراخيص جديدة للصيد للحصول على إيراد قدره ١,٦ بليون أوقية ، و تغيير نظام الضريبة على الشركة الوطنية للصناعة والمناجم بهدف الحصول على إيراد قدره ١,٦ بليون أوقية .

وتشير الأرقام الإحصائية إلى أن الإيرادات المتحققة لعام ١٩٩٥ جاءت أقل من المستهدفة ، حيث لم تشكل أكثر من ٢٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٦٪ كانت مستهدفة . كما شهدت نسبة النفقات العامة تراجعا عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع عام ١٩٩٤ ، حيث لم تتجاوز نسبتها ٢٤,٥٥٪ عام ١٩٩٥ مقابل ٢٨,٦٪ عام ١٩٩٤ . ويرجع ذلك إلى نجاح سياسة الدولة الهادفة إلى ترشيد النفقات العامة .

ويعتبر التحسن المسجل في نهاية عام ١٩٩٥ لعجز المالية العامة دليلا مهما على فعالية الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمعالجة العجز ، حيث لم يتعد هذا العجز ٣٤٠ مليون أوقية مقارنة مع ٧١٠ مليون أوقية متوقعة للعام ، بينما سجل عام ١٩٩٤ عجزا قدره بليون أوقية . وفي هذا المجال فإنه من المتوقع أن يتم تحقيق ميزانية متوازنة عام ١٩٩٦ وفائض طفيف عام ١٩٩٧ .

٤٠ السياسة النقدية :

استطاعت السلطات النقدية أن تتحكم في معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة . فبالرغم من تخفيض العملة بـ ٢٨٪ في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٢ ، فإن معدل التضخم لم يتعد ١٠,١٪ و ٩,٣٪ خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ على الترتيب بينما انخفض بشكل كبير عام وصل معدل التضخم إلى ٧,٢٪ . ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة١٩٩٤ حيث وصل ٤٪ . لكن النصف الأول من عام ١٩٩٥ شهد ارتفاعا ملحوظا ، حيث بنسبة ١٤٪ عند بداية عام ١٩٩٥ . وهذا ما خلق المزيد من عدم الرضى في صفوف التجار نتيجة لتصاعد الضرائب من جهة ولانخفاض قيمة العملة من جهة أخرى . وتشير بعض المصادر إلى أن معدل التضخم السنوي لم يتجاوز ٦,٥٪ عام ١٩٩٥ .

كما أن نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز ٢٣,٧٪ خلال الأشهر

التسعة الأولى من عام ١٩٩٥ مقابل ٢٧,٥٪ لعام ١٩٩٤ بكامله .

وبهدف خلق المزيد من الثقة في الجهاز المصرفي ، تقوم السلطات النقدية بوضع القانون المصرفي الجديد الذي يحتم على البنوك ما يلي :

- أن يكون الحد الأدنى لرأس المال يعادل ٥٠٠ مليون أوقية (٣,٧ مليون دولار) .

- يجب توفر نسبة سيولة تساوي على الأقل ٢٠٪ من رأس المال .

- تحديد سقف القروض لشخص واحد بما نسبته ١٠٪ من صافي حقوق المساهمين ، وبالنسبة للمجموعة إلى ٢٥٪ .

- إنشاء صندوق احتياطي خاص يعادل ١٠٠٪ من رأس المال ، بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني .
- تحديد المساهمة والملكية في حدود ٧٥٪ من إجمالي الموجودات .

- تحديد سقف مساهمة البنك في الشركات الأخرى بما نسبته ٢٪ من رأس مال هذه الشركات و ١٠٪ من حقوق المساهمين .

ومن جهة أخرى ولمساعدة القطاع المصرفي على تحقيق أهداف سياسته النقدية غير التوسعية (التحكم في الكتلة النقدية، تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة) ، فإنه يحصل على دعم خارجي من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي قدره ٧,٢ مليون دولار .

وفيما يتعلق بالأسعار فإنها تخضع لقانون العرض والطلب باستثناء بعض الأسعار الخاصة ببعض السلع والخدمات المحددة مثل الماء ، الكهرباء، البريد، الاتصالات ، خدمات الميناء ، الوقود .

أما في الحالات الاستثنائية فقط (وجود مشاكل تموينية مثلا) فإن الأسعار تحدد من طرف وزير التجارة بشكل مؤقت انطلاقا من رأي "اللجنة الاستشارية لرقابة السوق على المستوى الوطني".

٠٥ سياسة سعر الصرف :

شهدت سنة ١٩٩٥ تطورات هامة لتحرير سعر الصرف ، تمثل أهمها في فتح مكاتب للصيرفة وتخفيض قيمة العملة بـ ٩٪ ، حيث وصل سعر الدولار الواحد إلى ١٣٤,٦٦ أوقية عام ١٩٩٥ مقابل ١٢٣,٥٤ أوقية عام ١٩٩٤ .

ومن جهة أخرى سمح للمصدرين الاحتفاظ بـ ٤٠٪ من إيراداتهم بالعملة الصعبة وإمكانية دفع المستوردين لقيمة استيرادهم بشكل مباشر بالعملات الصعبة دون موافقة البنك المركزي الموريتاني أو بفتح حساب بأحد البنوك الوسيطة . وتهدف هذه الإجراءات إلى زيادة توفير العملات الصعبة والتقليل من الروتين الإداري والوصول إلى سياسة سعر صرف مرن في المستقبل القريب .

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

لم ينشأ حتى الآن سوق للأسهم والسندات بموريتانيا إلا أنه يتوقع أن تتخذ خطوات تنفيذية في هذا المجال في إطار تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية المطبقة حاليا والتي تحتوي مكوناتها على برنامج فرعي لتحرير معاملات القطاع المالي والذي يشتمل على إنشاء سوق للأسهم والسندات كخطوة نهائية .

٠٧ التجارة الخارجية :

شهد عام ١٩٩٥ تطورا ملحوظا على مستوى التجارة الخارجية ، حيث تظهر بعض المصادر أن الصادرات تقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار (٦٦,٧ بليون أوقية) مقابل ٤٠٣ مليون دولار (٤٩,٧٥ بليون أوقية) عام ١٩٩٤ . أي بنسبة زيادة قدرها ٢٤٪ عن عام ١٩٩٤.

أما الواردات فتقدر بـ ٣٣٣ مليون دولار (٤١,٨٨ بليون أوقية) مقابل ٣٣٨ مليون دولار ٤١,٧ بليون أوقية) عام ١٩٩٤ .

وانطلاقا مما تقدم سجل الميزان التجاري فائضا قدره ١٦٢ مليون دولار (٢١,٨٢ بليون أوقية) مقابل ٦٥ مليون دولار (٨,٠٥ بليون أوقية) عام ١٩٩٤ . ويعتبر هذا التحسن جيدا بالنسبة للأداء الاقتصادي وخصوصا في مجال الصناعة المحلية والاستثمارات الخاصة التي تعمل على خلق المزيد من الصادرات من جهة والتقليل من الواردات لبعض السلع

والخدمات من جهة أخرى .

وفيما يخص النصوص التنظيمية لهذا القطاع فإنها تمنح بطاقة "مستورد- مصدر" للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين لهم نشاطات تهدف إلى القيام بعمليات طبيعية للاستيراد والتصدير. و ينبغي توفير رأس مال اجتماعي يساوي على الأقل ٢ مليون أوقية ورقم أعمال يساوي على الأقل ٣ مليون أوقية عند كل تجديد سنوي للبطاقة .

وتنص المادة (٦) من هذه النصوص التنظيمية على أن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ذوي النشاطات الصناعية التقليدية أو الحديثة والذين تحتاج نشاطاتهم إلى عمليات استيراد للأغراض الخاصة بعمليات تشغيلهم معفون من هذه الإجراءات .

ومن ناحية أخرى فإن الحكومة تسعى إلى خلق جو من المنافسة من خلال تخفيف الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة، وكذلك من خلال التسهيلات الإدارية والابتعاد من الروتين الإداري الذي قد يعيق النشاط التجاري . هذا إلى جانب وجود الاتحادية العامة لأرباب العمل في موريتانيا" التي تعمل لصالح أرباب العمل مع أخذ المصلحة العليا للوطن بعين الاعتبار .

٠٨ ميزان المدفوعات :

تشير الأرقام الإحصائية المتوفرة إلى أن الميزان التجاري شهد تحسنا كبيرا عام ١٩٩٥ ، حيث وصل الفائض إلى ١٦٢ مليون دولار (٢١,٨٢ بليون أوقية) مقابل ٦٥ مليون دولار ٨,٠٥ بليون أوقية) عام ١٩٩٤ أي بزيادة قدرها ١٤٩,٢٪ عن عام ١٩٩٤. كما أن الحساب الجاري أصبح موجبا عام ١٩٩٥ بعد أن كان سالبا في السنة السابقة ويرجع ذلك أساسا إلى التحسن الملحوظ في التحويلات الخاصة التي بدأت تتحسن منذ عام ١٩٩٢ وكذلك التحويلات الرسمية . وعلى العموم فإن الميزان الكلي سجل فائضا قدره ٢,٢٦ مليون دولار (٣٠٥ مليون أوقية) مقابل عجز قدره ٢٠ مليون دولار (٢,٤٨ بليون أوقية) عام ١٩٩٤ . ويأتي هذا التحسن نتيجة للتغيير الإيجابي الحاصل في حساب رأس المال .

٠٩ الديون الخارجية :

شهدت الديون الخارجية تزايد ملحوظا عام ١٩٩٥، حيث تفيد المصادر الإحصائية إلى أن حجم الديون قد بلغ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٥ حوالي ٢,٠١ بليون

دولار (٢٧٢ بليون أوقية) مقابل ١,٨ بليون دولار (٢٢٢ بليون أوقية) عام ١٩٩٤ أي بنسبة زيادة قدرها ١١,٧٪ . كما تزايدت خدمة الديون خلال نفس الفترة، حيث بلغت ١١٠ مليون دولار (١٤,٨٦ بليون أوقية) مقابل ١٠٨,٥ مليون دولار (١٣,٤٤ بليون أوقية) عام ١٩٩٤.

ويأتي هذا التطور في الديون الخارجية نتيجة تزايد ثقة الدائنين بالدولة نظرا للتحسن الملحوظ في التزام الحكومة بسداد ديونها تجاه الدائنين وحرصها الشديد على ذلك. وينعكس هذا الاتجاه في التراجع الكبير الذي شهدته المتأخرات، حيث لم تتعد ٢٢,٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ (٣ بليون أوقية) مقابل ٥١ مليون دولار (٦,٣ بليون أوقية) عام ١٩٩٤ أي أنها انخفضت بمعدل ٥٦,٨٪ .

ومن جهة أخرى قدمت اليابان بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ قرضا قيمته ٢٨ مليون دولار إلى موريتانيا لمساعدتها على إقامة مشاريع تنموية اقتصادية ، ومدة القرض ٣٠ عاما مع فترة سماح مدتها ١٠ سنوات وبفائدة سنوية منخفضة تصل إلى ١٪ فقط .

كما خصص البنك الإسلامي للتنمية ٨,٧ مليون دولار لمشروع "ري حوض بحيرة أركيز" في موريتانيا الذي يهدف إلى استصلاح مساحة تقدر بنحو ألف هكتار بتوفير محطات الضخ اللازمة وتمديد شبكات الري والصرف وتوفير المعدات الزراعية والخدمات الهندسية.

١٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

توضح مصادر مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو موريتانيا قد بلغت في المتوسط حوالي ٤,٦ مليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣، في حين بلغت حوالي ٤ مليون دولار عام ١٩٩٤، كما أنها لم تسجل زيادة يعتد بها خلال عام ١٩٩٥ . هذا وكان تدفق الاستثمارات قد بلغ أقصى مستوى له عام ١٩٩٠ ، حيث بلغ حوالي ٧ مليون دولار .

١٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الزراعة :

شكل القطاع الزراعي نسبة ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ ، كما شهدت

السنة الزراعية ١٩٩٤ – ١٩٩٥ تطورا ملحوظا في قطاع الزراعة من حيث المساحة المزروعة وكمية الإنتاج بالمقارنة مع العام الزراعي ١٩٩٣ – ١٩٩٤، حيث بلغ إجمالي المساحة المزروعة ٢٠٧,٣٩ ألف هكتار مقابل ٢٠٢,٦٣ ألف هكتار عام ١٩٩٣ – ١٩٩٤، أي بزيادة قدرها ٢٪ . كما بلغ الإنتاج ١٧٦,٢٦ ألف طن مقابل ١٦٦,٣٧ ألف طن لنفس الفترة أي بزيادة قدرها ٦٪ . وتأتي في المرتبة الأولى المحاصيل الزراعية التقليدية (الذرة ، الدخن) حيث تشكل نسبة ٦٦٪ من إجمالي المحصول الزراعي لعام ١٩٩٤ – ١٩٩٥ (بدون الزراعة الموسمية) ويأتي في المرتبة الثانية محصول زراعة الأرز حيث يشكل ٢٩٪ .

ويعتبر قطاع الزراعة في الوقت الحاضر من النشاطات الهامة لجذب الاستثمارات الأجنبية خصوصا بعد اتخاذ السلطات قرارها بفتح هذا المجال أمام الاستثمار الخاص بشكل كامل، فتدخل الدولة محدود، ويأتي عن طريق الشركة الوطنية للتنمية الريفية في مجالات محددة: الاستصلاح، التأطير، البحث، والتنقيب إلى غير ذلك من العوامل التي من شأنها أن تشجع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال الحيوي الهام .

أما في مجال تربية المواشي فإن هناك ثلاثة مجالات أساسية يمكن للاستثمار الخاص أن يستثمر فيها ويجنى ثمارها بشكل سهل وخلال فترة وجيزة وهي: إنتاج الألبان، إنتاج اللحوم ، الدبغة الصناعية .

٢٠١١ قطاع الصيد:

شهدت الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٥ زيادة ملحوظة من حيث الكمية المنتجة من الصيد بشقية الصناعي والتقليدي . حيث بلغت هذه الكمية خلال الفترة المذكورة ٣١٤,٨ ألف طن من السمك (بقيمة ٢٦ بليون أوقية) مقابل ٣٠٦,٣٣ ألف طن لعام ١٩٩٤ بكامله أي بزيادة قدرها ٢٪ من الناحية الكمية .

ويشكل الصيد الصناعي الجزء الأكبر من هذه الكمية المنتجة (حوالي ٩٦٪) . وقد ساهم هذا القطاع خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٥ بحوالي ٣٥,٨٪ من الصادرات مقابل ٥٠,٢٪ عام ١٩٩٤ بكامله كما ساهم خلال نفس الفترة بـ ١٥,٩٢٪ من جملة إيرادات الميزانية مقابل ١٩,٧٪ عام ١٩٩٤ بكامله .

ومن جهة أخرى أغلقت موريتانيا مياهها الإقليمية طيلة شهر اكتوبر/تشرين الأول من عام ١٩٩٥ أمام نحو (١٠٠) سفينة صيد أوروبية ، وذلك بقصد توفير مدة (٣٠) يوما

للراحة البيولوجية للأسماك وفق ما يقتضيه قانون البحار والاتفاق المعقود مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣ .

٠١٢ التطورات التشريعية :

لا يزال العمل ساريا بقانون الاستثمار رقم (٠١٣ - ٨٩) الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ الذي يمنح حوافز وتشجيعات معنوية ومادية لمختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعة، تربية المواشي، الصيد، الصناعة، الطاقة ، إنجاز المساكن، الأنشطة السياحية، المقاولات التجارية المختصة بتصدير المواد المصنعة بموريتانيا) .

و لا تزال "اللجنة الوطنية للاستثمار"، التي أنشئت بالمرسوم رقم (٦٤-٨٩) الصادر بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩ هي الجهة المسؤولة عن تطبيق ترتيبات قانون الاستثمار المعمول به وإرشاد الحكومة في ذلك ، وهي لجنة يرأسها وزير التخطيط بمساعدة وزير الصناعة .

(٢١)
تقرير مناخ الاستثمار
في الجمهورية اليمنية
لعام ١٩٩٥

(٢١)
تقرير مناخ الاستثمار
في الجمهورية اليمنية
لعام ١٩٩٥

٠١ مقدمـــة :

شـــهد عـام ١٩٩٥ تطورات اقتصاديـة ملحوظـة في مختلف القطاعـات الاقتصاديـة نتيجـة لتطبيق برامج الإصلاحـات الاقتصاديـة التي تقوم بهـا الحكومة اليمنيـة عن طريـق مجموعة من السياسات النقدية والمالية وسياسات أخرى تتعلق بسعر الصرف . وقد انعكس ذلك في النمو الحقيقي للناتج المحلي ، حيث حقق ١,١٪ عام ١٩٩٥ مقابل -١,٣٪ عام ١٩٩٤ .

كما شـــهد عام ١٩٩٥ تطورات سياسـية هامـة، حيث تم التوقيع على نـص مذكرة التفاهم السـعودية – اليمنية في مكة المكرمـة بتاريخ ٢٦ شـباط/فبراير ١٩٩٥ التي تنص على تمديد الإجراءات والخطوات اللازمـة بشأن تعيين الحدود بين البلدين حيث تشكلت عدة لجان منها لجنـة مشتركة تتولى التفاوض بشأن تعيين الحـدود البحرية ولجنة عسكرية لضمان منع أي تطورات لا تخـدم البلدين . ولجنـة وزارية لتطويـر العلاقات الاقتصاديـة والتجاريـة والثقافية بين البلديـن ولجنة تعمـل على تسـهيل مهمات اللجـان المذكورة . وفعلا قطعت اليمن خطوات هامـة على مسـتوى ترسيم الحـدود مع كل من المملكـة العربية السـعودية وسـلطنة عمان في أجـواء وديـة وأخويـة . كمـا اتفقت كل من اليمـن ومصر علـى الصياغـة النهائيـة للاتفاقيـة الأمنية المقرر إبرامها قريبا بين البلدين .

ومن جهـة أخرى، يعتبـر الخـلاف اليمنـي الإريتري حول الجـزر الثلاثـة (حنيش الصغرى وحنيش الكبرى وجزيرة انتوفـاش) من أهم التطورات السياسـيـة التي شـهدتها البـلاد عام ١٩٩٥. والجديـر بـالذكر أن مشـــكلة الجـزر الثلاثـة قد بـدأت منذ عـام ١٩٩١ عند مـا بدأ الإريتريون باحتجاز بعض سـفن الصيد اليمنية وتفتيشـها واحتجـاز الصيادين . ورغم كل ذلك فـان الجمهوريـة اليمنيـة ظلت متمسـكة بـالحل الدبلوماسـي أيا كـان مصـدره وشـكله ثنـائي، دولي، تحكيـم) وأكدت على ذلـك بالزيارات المتكررة التي قـام بهـا مسـؤولون يمنيون بهـدف تجاوز الأزمـة ، إلا أن السـلطات الإريتريـة لم تتجـاوب بشـكل مماثل لحـل المشـكلة

وفضلت القيام بهجوم عسكري احتلت من خلاله جزيرة حنيش الكبرى يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وتؤكد المصادر اليمنية الرسمية أن الحكومة اليمنية مصممة على استعادة الجزيرة قبل أية مفاوضات، ولا تزال متمسكة بحقها في إخلاء جزيرة حنيش الكبرى بالطرق السلمية والمشروعة .

٠٢ الأداء الاقتصادي :

توضح مصادر وزارة التخطيط والتنمية أن الاقتصاد اليمني قد حقق نموا حقيقيا خلال عام ١٩٩٥ قدر معدله بحوالي ١.١٪ مقارنة بمعدل سالب للنمو الحقيقي عام ١٩٩٤ قدر بحوالي ١.٣٪ .

ويرجع هذا التحسن إلى التطور الملحوظ الذي شهدته مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع النفط، ، حيث ارتفع متوسط إنتاجه من ٢٤٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٩٤ إلى ٣٥٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٩٥. وعلى المستوى النقدي اتخذت الحكومة اليمنية عدة إجراءات تهدف لمحاربة التضخم وزيادة المدخرات لتوجيهها للعمليات الاستثمارية (رفع فائدة الودائع ، التحكم في عملية سك العملة) ، مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم من ١٤٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ٧٥٪ عام ١٩٩٥ .

٠٣ السياسة المالية :

وافق البرلمان اليمني على الميزانية الجديدة التي تبلغ مصروفاتها ١٢٤.١ بليون ريال ٢.٤٨ بليون دولار)، وتقدر الإيرادات بنحو ٨٧ بليون ريال (١.٧٤ بليون دولار) وبالتالي يكون العجز بنحو ٣٧.١ بليون ريال (٧٤٠ مليون دولار) .

وقد اعتمدت تقديرات الإيرادات على بند الإيراد النفطي والغاز، حيث قدرت الإيرادات المتوقعة من النفط والغاز بحوالي ٣١ بليون ريال مقارنة بحوالي ١١ بليون ريال عام ١٩٩٤ وذلك نتيجة لما شهده قطاع النفط من حيث التوسع وكذلك قطاع الغاز الطبيعي .

وتفيد مصادر يمنية أن مستوى الأداء في الجمارك قد تحسن بدرجة ملحوظة في تحصيل الضرائب المستحقة للدولة والتي زاد تحصيلها خلال الشهور السبعة الأخيرة

(آيار/مايو-تشرين الثاني/نوفمبر) بنسبة ٣٠٪ . وفي هذا الصدد بلغت إيرادات المصلحة الجمركية حتى نهاية أيلول/سبتمبر اكثر من ١٣ بليون ريال، كما بلغت خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده بليون وسبعمائة مليون ريال .

والجدير بالذكر إن إجمالي تكاليف تمويل السنة الأولى من الخطة الخمسية للتنمية في اليمن (١٩٩٦-٢٠٠٠) تبلغ نحو ١٩,٥ بليون ريال وتتوقع الحكومة إضافة ١٢٠ مليون دولار كتمويل خارجي في شكل قروض ومعدات دولية .

هذا وشهد العام تواصل تطبيق سياسة التخصيص وفق الخطط المرسومة له من منطلق دراسات منهجية وعملية وواقعية تراعى الآثار الاجتماعية لعملية التخصيص . وقد أعلنت الحكومة عن تقديم ٤٤ منشاة للخصخصة منها (١٢) مؤسسة صناعية و (٣) زراعية هي: "المؤسسة العامة للدواجن" ، "المؤسسة العامة لتسويق الخضار والفواكه" و"محطة تأجير الآليات الزراعية" بالإضافة إلى مزارع الدولة، و(٢٩) مؤسسة سياحية تم عرض (٨) منشآت منها بالفعل للبيع بالمزاد العلني، تضم فنادق ومجمعات سياحية في عدن وأبين . هذا فضلا عن إعادة أربع دور عرض سينمائية مؤممة منذ ربع قرن إلى مالكيها وذلك بهدف طمأنة المستثمرين ورجال الأعمال على أموالهم وتهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص.

وتأمينا للنواحي الاجتماعية من آثار تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، اتفقت الدولة مع البنك الدولي على برنامج إصلاح يتضمن صندوقا اجتماعيا بتمويل بلغ ٥٠ مليون دولار يسهم البنك بنصفها وتسهم الدول المانحة بالنصف الآخر. ومن جهة.أخرى ستحيل الدولة ٢٥ ألف موظف حكومي إلى التقاعد المبكر اعتبارا من عام ١٩٩٦ لفتح المجال أمام توظيف عمال جدد لتخفيف مشكلة البطالة .

وبهدف إزالة التشوهات السعرية فان الدولة تدرس كيفية رفع الدعم عن جميع المواد والسلع الأساسية تدريجيا وعلى مراحل تمتد لثلاث سنوات .

٠٤ السياسة النقدية :

منذ مطلع عام ١٩٩٥ اتخذت الحكومة إجراءات حازمة في مجال السياسة النقدية فقامت برفع معدلات الفائدة على الودائع المصرفية من ٩٪ إلى ٢٢٪ . كما اتخذت الحكومة اليمنية إجراءات نقدية من شأنها الحد من طباعة الأوراق المالية التي كانت بواقع ٦ بليون شهريا بهدف الحد من معدل التضخم .

ومن جهة أخرى وللمرة الأولى وفي خطوة في اتجاه إيجاد سوق مالية أصدرت دولة اليمن القرار الجمهوري رقم (١٩) لعام ١٩٩٥ لينظم عملية إصدار أذونات الخزينة بغرض بيعها للتجار والمؤسسات المالية والمستثمرين عن طريق المزاد العلني، ويتضمن ضمانات قانونية لتسديدها مع العوائد في موعد السداد، بالإضافة إلى خصمها وتحويلها في أي وقت . ويقصد البنك المركزي من وراء إصدار أذونات قصيرة الأجل (لمدة شهر واحد) حصول المستثمرين على عوائد مغرية لمدخراتهم وتمويل مشاريع الاستثمار وسحب فائض السيولة النقدية وتوجيهها لأغراض المنفعة الاقتصادية العامة، بالإضافة إلى تنمية مدخرات الأفراد والجماعات وتحسين مسار السياسة النقدية في اليمن. ويصل حجم الإصدار كاملا إلى ١٢ بليون ريال (٢٤٠ مليون دولار) موزعة على أربع فترات تبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر لعام ١٩٩٥ .

وتتمتع المصارف في الجمهورية اليمنية بالثقة المصرفية، مما أدى إلى تزايد الودائع، فمثلا بلغت ودائع العملاء في مصرف "إندوسويز" لعام ١٩٩٥ نحو ٨,٥ بليون ريال (١٧٠ مليون ريال) بزيادة كبيرة جدا عن الأعوام السابقة، إذ لم تتجاوز ١,٢ بليون ريال عام ١٩٩٠. كما حقق البنك اليمني للإنشاء والتعمير في السنة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥ إيرادات تجاوزت بليون و ٦١ مليون ريال أي بزيادة قدرها ١٢ مليون و ٢٦٩ ألف ريال عن السنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤.

ومن ناحية أخرى اقر اليمن رسميا تخصيص البنك الأهلي اليمني الوحيد المملوك بالكامل للدولة ومقره الرئيسي عدن، عبر طرح نسبة ٤٩٪ من رأس ماله كأسهم في اكتتاب عام وذلك بهدف تحرير البنك من إشكاليات الماضي وتوسيع نشاطاته .

٥٠ سياسات سعر الصرف :

شهد العام استمرار تطبيق سياسات سعر الصرف في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي حيث تم في آذار/مارس توحيد أسعار الصرف بالدولار . و أصبح السعر الرسمي ٥٠ ريال للدولار . وخفض سعر الصرف الرسمي من ١٢ ريال للدولار عام ١٩٩٤ إلى ٥٠ ريال للدولار بنسبة تخفيض في سعر الصرف الرسمي بلغت ٣١٧٪ . وانخفض سعر صرف السوق الموازي من ١١٥ ريال للدولار في منتصف ١٩٩٤ إلى حوالي ١٥٠ ريال للدولار في منتصف ١٩٩٥ . ويعزى ذلك إلى أن المعالجات التي اتخذتها الحكومة لتثبيت سعر الصرف كانت قصيرة الأجل وذات بعد واحد يتعلق أساسا بإجراءات انكماشية تمثلت في رفع معدلات الفائدة كما شددت على امتصاص السيولة وفتح الأبواب أمام الاستيراد.

٠٦ سوق الأسهم والسندات :

قامت الحكومة اليمنية بخطوة هامة لإنشاء سوق للأسهم والسندات ، حيث صدر القرار الجمهوري رقم (١٩) لعام ١٩٩٥ الذي ينظم عملية إصدار أذونات الخزينة بهدف بيعها للمؤسسات المالية والمستثمرين . وتعتبر هذه الخطوة بداية هامة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي يحتوي على مكون لتحرير القطاع المالي و تشكل سوق الأسهم والسندات أحد أهم مؤسساته .

٠٧ التجارة الخارجية :

يتوقع أن تشهد مدينة عدن ازدهارا وتطورا تجاريا كبيرا في المستقبل القريب، وخصوصا بعد أن أصدر مجلس الوزراء الأمر القانوني رقم (٨٠) لعام ١٩٩٥ القاضي بتحويل ميناء عدن إلى ميناء حر .

وقد شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الحالي نشاطا مكثفا للتسريع بالإجراءات والأعمال الهادفة إلى استكمال الخطوات التنفيذية للبدء بالعمل في منطقة عدن الحرة، فمن المقرر أن تبدأ المرحلة الأولى في أوائل عام ١٩٩٦ في مطار وميناء عدن بإقامة قرية للبضاعة والشحن الجوي في المطار وتخصيص مساحة في ميناء عدن (أرصفة المعلا) تعملان بنظام المنطقة الحرة وفقا لقرار مجلس الوزراء اليمني وسيتركز أساسا النشاط التجاري في البداية على إعادة التصدير وتجارة الترانزيت .

وقد وقعت الحكومة اليمنية بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ مع تجمع "يمنكو" السعودية - الأمريكية عقد بناء رصيف الحاويات والمنطقة الصناعية . وتشتمل خطة أحياء عدن وجعلها منطقة حرة على أربع مراحل تمتد لفترة (٢٥) عاما، تضخ خلالها استثمارات كبيرة قيمتها ٨ بليون دولار لإعادة عدن إلى موقعها الإستراتيجي قديما كواحدة من أهم الموانئ في منطقة آسيا .

٠٨ ميزان المدفوعات :

يسعى اليمن إلى سد الفجوة التمويلية بميزان المدفوعات والبالغة ٥٥٠ مليون دولار . ويدخل في هذا الإطار مؤتمر الدول المانحة لليمن الذي سيعقد في لاهاى بهولندا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ والذي يعد جزء من سلسلة من الإجراءات المتعلقة بالمرحلة الثانية من

برنامج الإصلاح الاقتصادي اليمني باعتبار أن إجراءات المرحلة الأولى قد اتخذت بالفعل في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥.

٠٩ الديون الخارجية :

أبدى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ارتياحهما الكامل للإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة اليمنية باعتبار أن نتائجها بدأت تظهر بشكل ملموس وواضح . وفي هذا الإطار أكد البنك الدولي عزمه تقديم ٧٠-٧٥ مليون دولار لليمن في الفترة القريبة المقبلة، لتمويل مشاريع تنموية، مضيفا إلى أن هناك مبالغ تصل إلى ٤٢٠ مليون دولار يمكن توفيرها خلال السنوات الثلاث المقبلة اعتمادا على مستوى الأداء الاقتصادي باليمن . ومن المتوقع أن يقام برنامج تنفيذي للأعمال المدنية يتضمن (١٢٠) مشروعا في مختلف محافظات اليمن ، وستوفر هذه المشروعات ما بين ١٠-١٢ ألف فرصة عمل .

وبصفة عامة فان الجمهورية اليمنية تتوقع الحصول على قروض وائتمانات تتجاوز بليون دولار من صندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهما من الجهات المانحة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. ومن جهة أخرى فانه من المتوقع أن يوقع اليمن اتفاق قرض مع صندوق النقد العربي بقيمة ٨٠ مليون دولار (كان ذلك متوقعا في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥) .

كما وقعت الحكومة اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في صنعاء بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ اتفاقية بالأحرف الأولى لتمويل مشروع محطة معالجة مجاري صنعاء وتضمنت الاتفاقية تقديم الصندوق قرضا لليمن بمبلغ ٢٧ مليون دولار كما تم الاتفاق مع منظمة الأوابك لاستكمال ما تبقى من مبلغ التمويل البالغ ١٣ مليون دولار .

وعلى العموم فان ديون اليمن لا تتجاوز في الوقت الحاضر ٧ بلايين دولار معظمها ديون روسية في شكل قروض عسكرية، وستعقد اجتماعات قريبة للاتفاق على طريقة التسوية .

وعلى صعيد آخر وافق بنك يوباف على إسقاط نصف مديونية البنك اليمني للإنشاء والتعمير البالغة ١٨ مليون دولار على أن يلتزم بالتسديد حسب الاتفاق .

٠١٠ الاستثمـــارات :

استأثرت محافظة عدن بنحو ٤٠٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات المرخصة في اليمن في الأشـهر التسـعة الأولى من عام ١٩٩٥. وبلغت حصتها نحو ٧,٨ بليون ريـال يمني من الإجمالي البالغ نحو ١٨,٧ بليون ريال . كما استأثرت المحافظة بنحو (٢١) مشروعا من اصل (١٢٦) مشروعا . وبلغت حصة محافظة صنعاء نحو ٤,٥ بليون ريال مستثمرة في ٤٩) مشروعا . وجاءت بعدها محافظة الحديدة (١,٥٤ بليون ريال و ١٢ مشروعا)، وتعز ١,٥ بليون ريال و ٥ مشاريع)، حضرموت (١,٤٤ بليون ريال و ١٢ مشروعا)، حجة (٥٥٩ مليون ريال و ٤ مشاريع) ولحج (٣٣٠ مليون ريال و ٤ مشاريع) .

وبلغ إجمالي قيمة الموجودات الثابتة للمشروعات المرخص بها في الأشـهر التسعة الأولى لعام ١٩٩٥ حوالي ٨,٧٥ بليون ريـال فيما بلغ عدد العمال العـاملين فيها حوالي ٦٥٠٢ عامل.

وفي شـهر تشـرين الأول/ أكتوبر منحت هيئة الاستثمار اليمنية تراخيص بإقامة (٢٨) مشروعا استثماريا، بلغت إجمالي تكلفتها الاستثمارية حوالي ١٠ بليون و ٧٥٠ مليون ريال يمني وستوفر هذه المشاريع الجديدة حوالي (١٥٠٠) فرصة عمل .

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٠١١ قطاع الزراعة:

تشـير المصادر المتوفرة إلى أن هذا القطاع لم يشـهد تغييرا كبيرا عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع عـام ١٩٩٤ الذي بلـغ فيـه نصيب هـذا القطـاع ٣٩,٧٢ بليون ريـال يمني أي بنسـبة قدرهـا ١٨,٢٪ مـن النـاتج المحلي الإجمـالي . وتبـذل الحكومـة اليمنيـة جهـوداً مكثفـة لتطوير هذا القطاع .

٢٠١١ قطاع الصناعة التحويلية :

تشير كذلك المصادر المتوفرة إلى أن هذا القطاع لم يشهد تغييرا يذكر عام ١٩٩٥ مقابل عام ١٩٩٤ الذي بلغ نصيبه ٢٨,٠٣ بليون ريال يمني أي بنسبة قدرها ١٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٣٠١١ قطاع الطاقة والنفط :

شهد هذا القطاع تطورا هاما عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع عام ١٩٩٤ الذي شكل فيه هذا القطاع حوالي ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي . فقد ارتفع متوسط إنتاج اليمن من النفط من ٢٤٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٩٤ إلى ٣٥٠ ألف برميل يوما عام ١٩٩٥. وبحلول أواخر ١٩٩٦ يتوقع أن يرتفع متوسط الإنتاج اليمني من النفط الخام إلى نحو ٣٩٠ ألف برميل يوميا . وبهدف تحقيق معدلات إنتاجية مرتفعة يمكن المحافظة عليها مستقبلا، تستعد الحكومة لتقديم امتيازات مهمة للشركات النفطية، حيث أن البرلمان وافق في آب/أغسطس لعام ١٩٩٥ على زيادة نسبة استعادة التكاليف من ٤٠٪ لصالح الشركة التي تطور حقل شبوة الشرقية في حين رفع هذه النسبة في منطقة امتيازات أخرى من ٢٨٪ إلى ٥٠٪ .

وشهد الإنتاج في مصفاة عدن بعد تطويرها ارتفاعا مهما حيث ارتفع الإنتاج من ٢٥ ألف برميل يوميا إلى ١٠٠ ألف برميل يوميا (٦٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام المنتج محليا و ٤٠ ألف برميل من النفط المستورد) ومن المتوقع أن يصل الإنتاج إلى ١٥٠ ألف برميل يوميا بحلول العام ١٩٩٦ .

ومن جهة أخرى وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على اتفاق نفطي مع شركة "أوكسيدنتال بتروليوم" و كونسوليديتدكونتراكتورز كومباني" وتشمل منطقة الامتياز قطاع في جنوب محافة شبوة .

وفيما يتعلق بالطاقة تبلغ التكاليف الإجمالية لمشروع تطوير وتصدير الغاز الطبيعي في اليمن ٥ بليون دولار وستخصص ٣ بليون دولار لعمليات تطوير حقول الغاز في اليمن البالغ احتياطيه ١٣ تريليون قدم مكعب و٢ بليون دولار لعمليات الشحن . ويتوقع تصدير ٥ ملايين طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال بحلول عام ٢٠٠١ في حين سيفي غاز الأنابيب بمتطلبات الطاقة الكهربائية والمرافق الصناعية في العاصمة صنعاء. وفي هذا المجال وقع اليمن اتفاقية قيمتها ٣ بليون دولار في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ مع شركة "توتال" لتطوير الغاز الطبيعي المسال . وبموجب هذه الاتفاقية سيحصل اليمن على عائد سنوي يتجاوز ٦٠٠ مليون دولار وسيبدأ المشروع فعليا عام ٢٠٠٠. ووفقا للاتفاق تأسست "الشركة اليمنية للغاز الطبيعي" في إطار شراكة تملك" توتال" منها نسبة ٧٠٪ بينما تملك الشركة اليمنية نسبة ٣٠٪ .

وفيما يخص قطاع الكهرباء فقد أقرت الحكومة اليمنية إتاحة الفرصة للمستثمرين

للمساهمة في حل مشاكل الكهرباء . وفي هذا المجال تقوم الحكومة بتطوير هذا القطاع وفقا لمسيرة الإصلاحات الاقتصادية مما يجعل التوجه إلى رفع الأسعار بشكل تدريجي أمرا واردا بسبب رفع الدعم .

وفيما يتعلق بتنفيذ مشروع الطاقة الثالث الذي يربط محافظتي عدن وحضرموت، فقد اختارت الحكومة اليمنية شركة "ايركون" الهندية بتكلفة ١٦,٣ مليون دولار بدعم من هيئة التنمية الدولية ويهدف هذا المشروع إلى ربط المحافظتين بشبكة كهربائية .

٤٠١١ قطاع النقل :

قررت الحكومة اليمنية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ دمج شركتي الطيران في البلاد "الخطوط الجوية اليمنية" و"طيران اليمن" لتتحمل الشركة الجديدة اسم "الخطوط الجوية اليمنية" وسيكون مقرها الرئيسي في صنعاء . وحدد الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ لبدء العمل بالشركة الجديدة . ومن جهة أخرى سيتم الإعلان عن تأسيس شركة خاصة للطيران تملكها مجموعة من الرأسماليين الوطنيين، وسيكون مقرها صنعاء مع فروع أساسية لها في عدن والمكلا وستحمل الشركة الجديدة اسم " شركة الخدمات الجوية اليمنية" وستسير رحلات داخلية ودولية تمد خطوطها لتشمل أوروبا .

وعلى مستوى النقل البحري اتخذت الحكومة اليمنية خطوة مهمة لتقوية ربط عدن ومحافظات الجمهورية بالعالم الخارجي، بافتتاح الكابل البحري للألياف الضوئية سي.سي.واي٢) الذي يخدم (٤٠) دولة ويكلف ٦٠٠ مليون دولار تبلغ حصة اليمن فيها ١١ مليون دولار، حصل عليها كقرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي . والمشروع يربط اليمن بوصلة كابل بحري من جيبوتي إلى عدن بطول ٢٨٦ كيلو مترا .

٠١٢ التطورات التشريعية :

لايزال العمل جاريا بالقانون رقم (٢٢) لعام ١٩٩١ بشأن الاستثمار ، الذي يقدم تشجيعات ومزايا مادية ومعنوية كبيرة للمستثمر الأجنبي في إطار السياسة العامة للدولة وأهدافها الوطنية في مختلف القطاعات الاقتصادية الأساسية . كما لاتزال الهيئة العامة للاستثمار هي الجهة المنوط بها الإشراف على الأنشطة الاستثمارية وتطبيق وتنفيذ أحكام قانون الاستثمار .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
INTER ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION